

د. يحيى صالح محسن

مكتبة الكتاب  
ملك الأستاذ الدكتور  
رمزي زكي بطرس

# التحويلات في روسيا... إلى أين







التحولات في روسيا ... إلى أين ؟

د. يحيى صالح محسن

الطبعة الأولى ١٩٩٨

© حقوق النشر محفوظة ١٩٩٨

---

دار الثقافة الجديدة

٣٢ شارع صبري أبو علم

باب اللوق، القاهرة

ت وفاكس: ٣٩٢٢٨٨٠

---

رقم الإيداع ٩٨/٣٢٨٠

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977 - 221 - 027 - 9



---

د. يحيى صالح محسن

# التحولات في روسيا... إلى أين؟

دار الثقافة الجديدة



## المحتويات

٧	..... مقدمة الناشر
٩	..... مقدمة المؤلف

### الجزء الأول

	الباب الأول : التحولات الاقتصادية والانتقال الصعب
١٣	..... الفصل الأول : الإصلاح من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق :
١٣	..... - محاولات الإصلاح خلال الحقبة السوفيتية ومخاض الانتقال
٢٢	..... - المرحلة الانتقالية في روسيا وبرامج الإصلاح الاقتصادي
٢٣	..... ١ . البرامج الحكومية للإصلاح والتنمية الاقتصادية (١٩٩٣-١٩٩٧ م)
٣٤	..... ٢ . السيناريوهات المتوقعة من تنفيذ سياسة الإصلاح
٤١	..... الفصل الثاني : الإصلاح الاقتصادي .. النتائج والتبعات
٤١	..... - الملكية وسياسة الخصخصة
٥١	..... - الإصلاحات في القطاعين الزراعي والصناعي
٦١	..... - التجارة الخارجية
٧٣	..... - التكامل الاقتصادي مع البلدان المستقلة
٧٧	..... - الاستثمارات الأجنبية
٨٦	..... - ديون روسيا
٩٢	..... الفصل الثالث : الآثار الاجتماعية لسياسة الإصلاح
٩٢	..... - الدخل والوضع المعيشية في روسيا
٩٧	..... - مستويات المعيشة في البلدان المستقلة
١٠٢	..... - لمحات من الإصلاحات الجارية في الصين وفيتنام
١٠٧	..... - استنتاجات

	الباب الثاني : التطورات السياسية في روسيا
١١٨	..... الفصل الأول : الانتخابات في روسيا
١١٩	..... - انتخابات مجلس الدوما الثاني (ديسمبر ١٩٩٥م)
١١٢	..... - الانتخابات الرئاسية (يونيو / يوليو ١٩٩٦م) :
١٢٦	..... - حملة يلتمس الانتخابية
١٣٥	..... - حملة زوجانوف الانتخابية
١٣٩	..... - التحالفات الانتخابية ..

١٤٤	- دور الجنرال ليبيد في فوز يلتسن .....
١٤٧	- الفريق السري الامريكى الذي أعاد يلتسن إلى كرسي الرئاسة .....
١٥٠	- دور المال في انتخابات الرئاسة الروسية .....
١٥٤	- استنتاجات .....
	- البيانات الاحصائية للانتخابات البرلمانية والرئاسية وتوزيع القوى السياسية في
١٦٣	البرلمان وفي الاقاليم الروسية .....
	<b>الفصل الثاني: خارطة الاحزاب والقوى السياسية:</b>
١٨١	- سيناريو أقصاء الجنرال ليبيد من السلطة .....
١٨٧	- التكتلات السياسية .....
١٩٢	- السلطة في روسيا .....
١٩٣	١ - يلتسن وسياسة التوازنات .....
١٩٥	٢ - حكومة مارس ١٩٩٧م .....
٢٠١	- بيريزوفسكي واللوبي اليهودي .....
٢٠٨	- المافيا الروسية .....
٢٠٩	- الناتو على حدود روسيا .....
٢١٦	- خاتمة .....

## الجزء الثاني : الوثائق

٢٢٠	- دستور دولة الاتحاد الروسى .....
٢٦٠	- قائمة بالأحزاب والتجمعات السياسية والمنظمات الاجتماعية في روسيا .....
	- برامج الاحزاب السياسية الرئيسة في روسيا
٢٦٣	١- الحزب الشيوعى للاتحاد الروسى، (ك.ب.أ.ر.أف) .....
٢٩٨	٢- حركة شغيلة روسيا لعموم روسيا، (تي . أر) .....
٣٠٢	٣- حزب مزارعى روسى، (أ. ب. أر) .....
٣٠٨	٤- الحزب الليبرالى - الديمقراطى الروسى، (إل. دي. بي. أر) .....
٣٣٠	٥- الحركة الاجتماعية - السياسية - (مؤتمر الجساعات الروسية)، (ك. أر. أو) ....
٣٣٨	٦- الاتحاد الاجتماعى - (يابلكا)، (التفاحة) .....
٣٤٧	٧- الخيار الديمقراطى الروسى <خيار روسيا>، (دي. في. أر) .....
٣٥٦	٨- الحركة الاجتماعية - السياسية - <بيتنا روسيا>، (إن. دي. أر) .....
٣٧٣	- الملحق الاحصائى، لأهم البيانات والمؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية في روسيا .....
٤٥١	- قائمة المراجع .....

## مقدمة الناشر

يتساءل الكثيرون عن الوضع في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وماهو مآل روسيا اليوم؟

وهذا تساؤل طبيعي في بلادنا وفي بلاد الجنوب عموما. فلا يمكن أن نكون غير مباليين بمصير القوة العظمى الثانية في العالم والتي كانت تقف ندا للولايات المتحدة الأمريكية وكانت شعوب الجنوب تعتبرها سندا لها في نضالها من أجل تحريرها وبناء اقتصادها وتحقيق التنمية في بلادها.

واليوم لم يعد يوجد غير قطب أعظم واحد يدعو إلى «النظام العالمي الجديد» الذي يكون فيه سيد واحد يهيمن على مصائر شعوب العالم. فهو الذي يسيطر على الأمم المتحدة، ويكيل بمكيالين، بما يتفق مع مصالحه الأنانية. يعاقب العراق وليبيا ويهدد الآخرين، ويستخدم في ذلك كل الوسائل، بما فيها القوة العسكرية إلى جانب العقوبات الاقتصادية وغيرها. بينما يترك إسرائيل تواصل عدوانها ضد الفلسطينيين وضد البلاد العربية وتتحدى قرارات الأمم المتحدة ولا يحرك ساكنا بل يساعدها بالمال والسلاح لتواصل عدوانها.

تفتقد شعوب العالم الثالث اليوم وجود الاتحاد السوفيتي الذي كان سندا لها. وهذه ليست مشاعر قوى اليسار وحدها، بل هو شعور كل القوى الوطنية في مصر وفي كل بلدان الجنوب.

وميزة هذه الدراسة التي قام بها الدكتور يحيى صالح محسن أنها دراسة «موضوعية» مستندة على الوقائع والأرقام والوثائق ويترك للقارئ بعد ذلك أن يستخلص النتائج.

والقارئ العربي والقارئ في بلدان الجنوب، بصرف النظر عن توجهه الفكري أو السياسي، يهمله مصير روسيا. لأن روسيا هي وريثة الاتحاد السوفيتي، وهي مازالت قوة عظمى كبيرة غنية بمواردها وتأثيرها، وهي إحدى الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن، ودولة كبيرة أوروبية وآسيوية.

ومؤلف هذا الكتاب باحث من اليمن عاش في الاتحاد السوفيتي ثم في روسيا بعد انهياره. وراقب التطورات التي تحدث عن كُتب وقدم هذه الدراسة القيمة والمفيدة لكل من يريد أن يعرف تفاصيل ما يحدث في روسيا الآن- عن الانقلاب الذى حدث، وتحول روسيا من بلد اشتراكي إلى بلد يقول قاداته الجدد أنهم تخلوا عن الشيوعية ويريدون بناء روسيا رأسمالية تقوم على اقتصاد السوق وخصخصة الملكية العامة، وترك الحرية الاقتصادية لمن يريد أن يغتنى بغير حدود، وهى العملية التى أدت إلى نهب الثروة القومية وتحويل المليارات من الدولارات إلى البنوك الأجنبية في الخارج، في الوقت الذي ينهار فيه الانتاج ويزيد أعداد المتعطلين، وتتكون طبقة جديدة قليلة العدد من أصحاب المليارات، بينما يعيش غالبية الشعب في أوضاع تزداد سوءا يوما بعد يوم. وتدل الانتخابات الأخيرة، سواء النيابية أو الرئاسية، أن الشعب الروسى الذى لم يتحرك عندما قام انقلاب ١٩٩١ ضد النظام الاشتراكي وعندما صدر القرار بحل الحزب الشيوعى السوفيتى والحزب الشيوعى الروسى، سرعان ما أدرك حقيقة الحكام الجدد الذين يسمون أنفسهم ديمقراطيين. تدل هذه الانتخابات على أن الشعب أدرك في فترة قصيرة المؤامرة التى حيكت ضده. فأعطى أكبر الأصوات للحزب الشيوعى الروسى بقيادة زيوجانوف. ولم يستطع يلتسن أن يكسب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية إلا بالسيطرة الكاملة على أجهزة الاعلام التى كرسّت للدعاية ليلتسن وتشويه صورة زيوجانوف والشيوعيين وبصرف مبالغ مهولة من خزينة الدولة فى الحملة الانتخابية، وبالمساعدة المباشرة من الخارج. وغير ذلك من الأساليب بما فى ذلك التزوير المباشر فى بعض الحالات.

وقد أصبح حزب زيوجانوف أكبر حزب فى البلاد. وتوجد فى البلاد أحزاب شيوعية أخرى تتخذ موقفا أكثر تشددا وتطالب بالعودة للأوضاع القديمة ولكنها لم تحصل إلا على أصوات قليلة. وهذا يدل على أن الشعب الروسى يرفض الوضع الحالى ويريد التقدم نحو الاشتراكية ولكنه فى نفس الوقت يرفض العودة إلى أخطاء التطبيق الاشتراكي السابق. وهذا هو ما يعبر عنه برنامج الحزب الشيوعى الروسى الذي يقول أنه لايدعو إلى العودة إلى الاشتراكية وإنما التقدم نحو الاشتراكية.

إن تجربة حكم اليمين فى روسيا وفى غيرها من بلاد أوروبا الشرقية التى كانت اشتراكية أثبتت لشعوب هذه البلاد إن الرأسمالية التى يريدون بناءها لامتقبل لها، وأن المستقبل للاشتراكية، حين تتحكم الجماهير الكادحة فى حياتها وثروتها ومستقبلها.

محمد يوسف الجندى

## مقدمة

شهد العالم خلال العقد الأخير تحولات جذرية شاملة في البناء السياسي - الاقتصادي لما كان يطلق عليها بلدان المنظومة الاشتراكية ، حيث كانت " برسترويكا " جوربا تشوف في الاتحاد السوفيتي السابق بداية التغيير ، التي اختلطت خلالها المفاهيم وتشوشت القناعات النظرية والإيدولوجية ضمن نهج سياسي متكامل تأثرت به كافة مجالات الحياة ، لتتوالى بعد ذلك وبشكل متسارع تحولات لم تكن في حساب أحد ، فانتقلت من جرائها بلدان أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي من الاقتصاد الاشتراكي المخطط والموجه إلى نظام اقتصاد السوق ، ولتتكيف تلك الأنظمة وتعيد هيكلة بنائها الاقتصادي بما يتلائم والتحولات الجديدة ضمن المرحلة المسماة بـ " المرحلة الانتقالية " .

إن حيوية هذه الدراسة تكمن في ما تمتلكه روسيا من تنوع ووفرة هائلة في الخيرات والموارد ، ومن كونها أول وأكبر بلد سباده للنظام الاشتراكي لأطول فترة في التاريخ ، وأنها كانت تمثل أحد القطبين الرئيسيين المؤثرين في الساحة الدولية ، وتركزت - بعد تلك التغييرات - فراغا اقتصادياً وسياسياً تأثرت من جرائه كثير من البلدان سلباً أو إيجاباً وتبدلت أو تغيرت تقاسيم أنظمة عديدة وأعيد تشكيل خارطة النفوذ السياسي - الإقليمي في أنحاء عدة من هذا العالم .

فلا شك أن أنظار الكثير من المهتمين والباحثين وخاصة في عالمنا النامي متجهة اليوم لرصد مسار التحولات السياسية والتغيرات الاقتصادية الجارية في روسيا والنتائج الاجتماعية الناجمة عنها ، وتقييم مدى ماحققته الإصلاحات المنفذة من نجاحات أو اخفاقات التي حتماً ستؤثر وتتأثر بها الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العديد من البلدان - بهذا التقدر أو ذلك .

ويهتم هذا الكتاب بدراسة برامج الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد الروسي خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٣ ، وحتى ١٩٩٧ من حيث ميكانيزم السياسات الإصلاحية،

الاتجاهات والمراحل الرئيسية مع التركيز على أهم محاورها وتتبع الآثار الاجتماعية المختلفة الناتجة عن تطبيق تلك الإصلاحات ومقارنة ذلك بالإصلاحات الجارية في بعض البلدان التي حافظت على أنظمتها الشيوعية كالصين وفيتنام .

وتولى الدراسة أهمية خاصة للتغيرات السياسية التي ترافقت مع عمليات التحول الاقتصادي ، بدءاً من تحليل تفاعلات الممارسة الديمقراطية على مستوى الانتخابات البرلمانية والرئاسية وإنهاء بالناتج التي أفرزتها تلك التفاعلات على تركيبة السلطة الروسية ومدى تغلغل اللوبي اليهودي فيها ، وعلى توزيع مراكز القوى المختلفة في الحلبة السياسية لروسيا عامة ، ثم المكانة التي آلت إليها روسيا بين التكتلات والتحالف الدولية .

كما يشتمل الكتاب على القسم الوثائقي الذي حتماً سيشكل مرجعاً ذا فائدة للباحثين والمهتمين باحتوائه على :

- ترجمة لدمستور الدولة الروسية .

- ترجمة للبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأكبر ثمانية أحزاب في روسيا .

- ملحق إحصائي شامل لأهم المؤشرات والبيانات الديمغرافية والاقتصادية - الاجتماعية لروسيا .



## الجزء الأول



## الباب الأول : التحولات الاقتصادية والانتقال الصعب

### الفصل الأول : الاصلاح من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق

محاولات الاصلاح خلال الحقبة السوفيتية ومخاض الانتقال :

لقد كان الاقتصاد السوفيتي نهاية الاربعينات منهكاً جراء مآثره الحرب العالمية الثانية واستنزافها للموارد البشرية والإمكانات الاقتصادية التي حشنت بعدها الأقصى للمجهود الحربي .

وبدت الحاجة - آنذاك - ملحة لإعادة البناء والتعمير ، التي في سياقها ظهرت بعض الأصوات الخجولة الداعية لإجراء بعض الإصلاحات في النهج الاقتصادي ، إلا أن القبضة الحديدية للنظام الستاليني قد حالت دون تحقيق ذلك .

إن محاولات الاصلاح السياسي والاقتصادي الجادة للاتحاد السوفيتي قد ظهرت في أواخر الخمسينات ومن منتصف الستينات بدءاً من فترة حكم خروتشوف ، حيث بدأ الاقتصاد يحقق تقدماً ملموساً وحافظ على وثيرة عالية من النمو الاقتصادي ، وانعكس ذلك إيجاباً على الأوضاع المعيشية للشعب السوفيتي .

إلا أن ذلك لم يطول فقد بدأت مع سنوات السبعينات وأوائل الثمانينات ما أطلق عليها " مرحلة الجمود " ، والتي ارتبطت بفترة حكم ليونيد ريجنيف ، حيث تمثلت مظاهرها في ضعف الإدارة واستئثار سرطان البيروقراطية في جهاز الدولة والحزب اللذان أعاقا أية مبادرات جديدة والمبالغة في اقحام السياسة في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتضييق على الأفكار والمحاولات التجديدية والتتورية . هذا إلى جانب الاستنزاف الكبير والافراط في إنفاق موارد وإمكانات الدولة سواء كان ذلك في شكل المساعدات والقروض السخية التي قدمت للبلدان النامية أو الإنفاق باتجاه دعم المعسكر الاشتراكي وتعزيز القدرات الحربية لحلف وارسو ناهيك عن الإمكانات الهائلة

التي كانت تسخر لعمليات مباح التسلح والتنافس العسكري الجامح مع دول حلف الناتو .  
لقد أضاع الاتحاد السوفيتي فرصة ثمينة إبان أزمة النفط العالمية في السبعينات ، فبرغم  
تضاعف صادراته من النفط والغاز إلا أنه لم يستفد من ذلك بتوظيف تلك العائدات في  
مجالات تطوير البنية الصناعية والتحديث التكنولوجي لرفع وتيرة النمو الاقتصادي ،  
وصبت تلك الإيرادات باتجاه دعم القوة العسكرية لحلف وارسو ومساعدة اقتصاديات بلدان  
أوروبا الاشتراكية والبلدان النامية المؤزره له التي شملتها آثار الأزمة .

ومنذ منتصف السبعينات تحولت الوتيرة العالية للنمو الاقتصادي إلى ركود بلغت  
ذروته في بداية الثمانينات ، إذ بدا ذلك واضحاً في عجز الاقتصاد السوفيتي عن ضمان  
نمو دخل حقيقي للسكان ، وفي نقص المواد الاستهلاكية وانتعاش ما أسمى بالسوق  
السوداء ، بينما ظل الاهتمام قاصراً على المؤسسة العسكرية والصناعات الحربية التي  
سخرت لها وبسخاء كافة الإمكانيات .

إن الوضع الذي تميز به الاتحاد السوفيتي كبلد صناعي متقدم وكدولة عظمى كان  
قد بدأ يهتز ويترجع ، كما كان لتدني معدلات النمو الاقتصادي وإتساع الفجوة فيما بين  
المستويات المعيشية للشعب السوفيتي وشعوب الدول الغربية المتقدمة أثره المباشر على  
ضرورة إجراء إصلاحات أساسية في البنية السياسية - الاقتصادية التي عمل بها ويحماس  
الرئيس السوفيتي السابق يوري أندوربوف حيث بدأ بحمله واسعة للقضاء على الفساد  
والبيروقراطية ، لولا أنه تولى مبكراً عن الحلبة السياسية وفي ظروف غامضة ، ولم  
يستمر في الحكم عملياً سوى نصف عام تقريباً ، لزم بعدها فراش المرض حتى الوفاة .

ثم جاءت مرحلة البروسترويك (إعادة البناء) التي دعا إليها وتبناها ميخائيل  
جورباتشوف والتي ارتكزت على أساس فكرة تجديد البناء الاشتراكي القائم ، وتطهير  
الجهاز الإداري للدولة من البيروقراطية ، واستبدال الكادر القديم بعناصر شابة .

لقد رفعت البروسترويك في مرحلتها الأولى ثلاثة شعارات أساسية هي  
(بروسترويك ، أوسكارينيا ، جلامنوست) أي إعادة البناء ، التسريع والمكاشفة . وعمل

جورباتشوف على استبعاد تأثير ونفوذ الحزب الشيوعي تدريجياً عن الحياة السياسية - الاقتصادية .

وعلى المستوى الخارجي سعت البروسترويك إلى التخفيف من أعباء سياسة سابق التسلح والحد منها التي دخلت آنذاك مرحلة حرب النجوم ، ولتُبعت سياسة الحلول الوسط والتقارب مع الغرب والانفتاح على العالم الخارجي .

أما في المجال الاقتصادي فقد تم اعداد خطة اقتصادية ثلاثية للاعوام (١٩٨٥-١٩٨٧) لإنشغال الوضع الاقتصادي من حالة للتدري ، روعي فيها مضاعفة الاستثمارات في قطاع الصناعة الثقيلة (وبالذات في صناعة بناء الآلات) يتم من خلالها تطوير واستخدام تكنولوجيا متقدمة تمكن من احداث نقلة نوعية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم تطور وانتعاش فروع الانتاج الاستهلاكي.

إلا أن الاستثمارات في قطاع الصناعة الثقيلة لم تؤت بشاها المنشودة وزاد الأمر سوءاً إن تمت مضاعفة تلك الاستثمارات على حساب العجز في موازنة الدولة ومن اعادة توزيع الموارد التي كانت مخصصة لفروع وقطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى ، ولم تحقق الخطة الثلاثية أي تقدم ملموس وتعثرت في بداياتها.

وانحصرت نجاحات البروسترويك في تطوير العلاقات السياسية الخارجية وفي تحقيق هامش كبير من الديمقراطية والمكاشفة وضمان الحريات - ولو أن تلك التغيرات قد لامست الشرائح الاجتماعية المتففة ، أكثر من غيرها وخاصة في المدن والعواصم السوفيتية الكبرى .

كما أدى تقلص نفوذ الحزب الشيوعي في الحياة الاقتصادية - السياسية ، وسحب الصلاحيات الواسعة التي كانت مخولة له ونقلها للهيئات والمؤسسات الحكومية ، إلى تراخي هذه الأخيرة عن القيام بدورها في الرقابة على متابعة تنفيذ الخطط الانتاجية ، مما نتج عنه تناقص حاد في الانتاج شاملاً ذلك قطاع التصدير وصعوبات مالية كبيرة ، لجأت

الدولة للتغلب عليها إلى القروض الخارجية ، إلا أن ذلك قد أدى بدوره إلى عجز واضح في ميزان المدفوعات وتعذر الوفاء بخدمة الدين.

لقد تميز النصف الثاني من عام ١٩٩٠ بحالة من الفوضى الإدارية والتخبط السياسي - الاقتصادي ، وتخللته محاولة جديدة مغايرة لما جرت عليه العادة وما ألفته الحقبة السوفيتية ، إذ تم وضع ولأول مرة منذ أكثر من سبعين عاماً برنامج عمل اقتصادي يهدف إلى تنفيذ سياسة مالية ونقدية صارمة ، وتحرير الاسعار وتهيئة المقومات بلجراء جملة من الاصلاحات الهيكلية تمهيداً للانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق ، بما في ذلك الشروع في خصخصة شريحة واسعة من مؤسسات القطاع العام ، والاصلاح الزراعي .... إلخ .

إلا أن مجلس السوفيت الأعلى قد اعترض على مثل هذا النهج الاقتصادي ، وأدخل تعديلات واضحة على مضمون واتجاهات البرنامج . وبينما كانت حالة التردّي والفوضى تتواصل في شتى مناحي الحياة كان الارتجال والشوائب مع نهاية العام ١٩٩٠ طاغين على السياسة الاقتصادية للدولة ، حيث فشلت سياسة الاصلاح المالي والنقدي وتعثرت اصلاحات سياسة الاسعار والدخول وتضاعف العجز في موازنة الدولة وأنفق كامل احتياطي البلاد من العملات الصعبة .

وعلى صعيد التغيرات في النظام السياسي فقد تمثلت أهم محطاتها في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٩ التي جرت ولأول مرة بطريقة حرة وديمقراطية ، ثم تلتها في ١٩٩٠ إنتخابات لرؤساء الجمهوريات وممثلي السلطات المحلية التي أسفرت عن فوز قوى المعارضة المؤيدة لبوريس يلتسن ولأنفصال روسيا عن الاتحاد السوفيتي ، وبدأت ملامح الصراع السياسي تتحول إلى صراع قومي تفاقم حذته خلال العام ١٩٩١ عندما تطورت الاحداث وبشكل مضاد لسياسة الدولة المركزية السوفيتية فقد رفضت زعامات الجمهوريات السوفيتية - وخاصة روسيا - مواصلة عملية التكامل الاقتصادي ، رغم محاولة القيادة المركزية السوفيتية تعزيز الاتفاق السياسي للوصول إلى توقيع معاهدة اتحادية جديدة ، نظراً إلي أن توقيع مثل هذه الاتفاقية كان من الممكن أن يؤدي إلى إعادة

تنظيم السلطات الاتحادية بما في ذلك احتمالات تبديل الزعامات نفسها ، هذا إضافة إلى أن روسيا بفضل ماتملكه من موارد هائلة مقابل شحنتها في معظم الجمهوريات السوفيتية الأخرى كانت ترى بأن في مقورها بشكل منفصل أن تحل معضلاتها السياسية والاقتصادية وأن تحقق تقدماً سريعاً تتمكن من خلاله للحاق بالدول الصناعية المتقدمة .

وهو الأمر الذي شكل مبرراً قوياً للمحاولة الانقلابية التي جرت في ١٩ أغسطس ١٩٩١ ، بقيادة كل من ياناييف ، لوكيانوف ، كريوتشكوف ، يازوف ، بافلوف ... وآخرين ، بهدف الحفاظ على كيان الدولة السوفيتية المنهاري وابتساح الأوضاع الاقتصادية المنهارة ، حيث وضع جورباتشوف تحت الإقامة الجبرية في منتجع " فاروس " الواقع على البحر الأسود معلنين عن مرضه وعجزه عن مواصلة أداء مهامه الرئاسية حتى يتمثل للشفاء .

وانفرد جينادي ياناييف للرئيس السوفيتي الجديد دون غيره من المشاركين في العملية الانقلابية بكل الانتقادات للنهج الذي اتبعه جورباتشوف والذي أدى إلى تصدعات خطيرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

غير أن تلك الحركة لم يكتب لها النجاح بسبب ضعف الأعداد وعدم اتخاذ القرارات الحاسمة في اللحظات الحرجة ، كما أنها لم تحظ لادعم شعبي أو حزبي ولا بدعم من القوات المسلحة التي ظلت محايدة إن لم تكن بعض وحداتها على النقيض قد وقفت ضد الحركة ونصت لها .

لم تدم سلطة الانقلابيين سوى ثلاثة أيام ، انتهت بانتهاز بوريس يلتسن الذي كانت شعبيته صاعدة آنذاك للإطرابات التي رافقت الحركة وترعسه لمقاومة الانقلاب وقاطعاً الطريق على جورباتشوف نفسه بعزلة عن طلبة الحكم وبشكل نهائي وتجميد نشاط الحزب الشيوعي السوفيتي ومصادرة ممتلكاته .

ومواء كانت تحركات يلتسن خلال تلك الأحداث تلقائية ، أم أنه قد تم ترتيب وتنسيق تفاصيل الحركة الانقلابية فيما بين يلتسن وجورباتشوف وكانت قياداتها كبش فداء

بهدف القضاء على ماتبقى من نفوذ للحزب الشيوعي السوفييتي ، بينما لم يواصل يلتسن ما اتفق عليه مع جورباتشوف حتى النهاية وقطع على هذا الأخير الخط في منتصف الطريق ليستولي على السلطة لنفسه ويقود التغييرات السياسية والاقتصادية بمفرده . إلا أن الأهم من هذا وذلك هو أن روسيا بالقضاء على الحركة الانقلابية قد بدأت منعطفاً جديداً بازاحتها القوى التي كانت تعترض سياسة التطور للرأسمالي ، ومنذ تلك اللحظة تحول نهجها السياسي - الاقتصادي ١٨٠ درجة بالانتقال للجذري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق .

لقد مضى على بداية الإصلاحات السياسية - الاقتصادية (البروسترويكيا) في ١٩٨٥ أكثر من عشرة أعوام . وبصرف النظر عن مصداقية النوايا التي كانت تقف وراء سياسة البروسترويكيا من عدمها ، وهل كان جورباتشوف يسعى بالفعل إلى تصحيح الأوضاع السياسية - الاقتصادية أم أنه كان يلعب لعبة خطرة لصالح المعسكر الغربي كما اتهمته بعض الأوساط - استطاع من خلالها تغيير الخارطة السياسية ليس للاتحاد السوفييتي وللمعسكرين المتصارعين فحسب بل للعالم أجمع ، إلا أن الثابت هو أن مسار الإصلاحات قد أتجه منذ أواخر الثمانينات بمنحى آخر ، وخرج عن فكرة العودة إلى " المفاهيم اللينينية الأصلية " وتجديد البناء الاشتراكي " التي دعت إليها البروسترويكيا في بدايتها ، وقاد ميخائيل جورباتشوف جملة من التغييرات الجذرية على مستوى الحزب والدولة كإقصاء معظم أعضاء المكتب السياسي الأقوياء في الحزب واستبدال أعضاء لجنته المركزية وقيادات الجهاز الحكومي بعناصر شابة ومولوية - بحجة تجديد الكادر - تتجاوب مع أطروحات البروسترويكيا البراقة ، وعمل على إجراء تعديلات جوهرية في دستور البلاد كان من شأنها تقلب دور ونفوذ للحزب الشيوعي في الحياة السياسية - الاقتصادية ومن ثم استبعاده نهائياً عن قيادة الدولة والمجتمع .

وحققت البروسترويكيا هامشاً كبيراً من الحريات للديمقراطية - وهي الميزة الوحيدة - وتقدماً نسبياً في الجانب السياسي بكمرها السيطرة الجبراة لآلة الحزب الشيوعي ، إلا أن ذلك التطور كان أحادي الجانب ، فلم يترافق مع تلك التغييرات السياسية إلا فشل



اقتصادي ذريع ، كما أن تفتيت البنية القديمة للدولة وللاقتصاد عامة لم يقابله بناء سياسي - اقتصادي جديد ولا بدائل عملية وإنما فوضى وفساداً طغيا على كافة مجالات الحياة وسيل من الشعارات والأمانى الطيبة "بإعادة البناء " " وتحقيق الإزدهار " التي كانت تتردد في أجهزة الاعلام على مر سنوات البروستريكا ، لتتحول إلى مجرد ديمagogية تثير نفور المواطن السوفيتي .

حقيقة أن جورباتشوف قد استغل الحاجة الملحة للإصلاح وتقبل كافة الأطراف لذلك سواء على مستوى الدولة والحزب أو على مستوى الشعب السوفيتي نفسه وقواه الاجتماعية ، بعد أن أصبح الأمر في حكم الضرورة للخروج من حالة الجمود السياسي والركود الاقتصادي، إلا أنه يصعب اغفائه - أي جورباتشوف - من مسئولية ما آلت إليه الأوضاع السوفيتية فيما بعد . إذ يتضح وبشئ من التأمل بأن تلك التغييرات بما حملته من مضامين يستحيل أن تكون قد أتت من فراغ أو عفوية ، وإنما جاءت وفقاً لجملة من السياسات المتسقة التي شملت مختلف مناحي الحياة ، خطط لها مسبقاً ، ونفذت على مراحل وبشكل تدريجي ، رافقتها وبجاح سياسة اعلامية موجهة ارتكزت على أساس المكاشفة والعلنية والانفتاح على العالم الغربي ، والتي كان لها فضل كبير في إعادة تشكيل الوعي واتجاهات الرأي العام للشعب السوفيتي وإصابته بحالة من التشوش وعدم الوضوح ، وهو ما جعله يقف في حيرة وسلبية أمام الأحداث والتغييرات المصيرية والخطيرة التي جرت من حوله خلال تلك الفترة .

ومع نهاية أغسطس ١٩٩١ تغيرت وبشكل جذري وشامل الأوضاع السياسية حيث أبعدت جميع قيادات الاتحاد السوفيتي ، وتحت الضغط الروسي رُفضت كافة المبادرات الهادفة إلى توقيع معاهدة اتحادية جديدة فيما بين للجمهوريات السوفيتية ، وتوقف العمل بشريعات وقوانين الاتحاد السوفيتي ، وأزيلت للحكومة بكاملها ولم يسمح بأي جهاز إداري بديل أو حتى هيئة تنسيقية . وفشلت للمرة الثانية آخر المحاولات لإنشاء اتحاد اقتصادي تكاملي وبدأت الجمهوريات السوفيتية إعلان استقلالها عن الدولة السوفيتية الواحدة تلو الأخرى أنهار بعدها كيان دولة الاتحاد السوفيتي بتوقيع اتفاقية " بيلفجسكي "

في ديسمبر ١٩٩١ ، (\*) وحل محله ماسمي بـ " اتحاد الدول المستقلة " وهو إطار شكلي للتعاون والتسيق يضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث لاتفيا ، ليتوانيا ، استونيا) .

وانكبت أجهزة السلطة المختلفة على صياغة واعداد كم هائل من التشريعات والقوانين الجديدة ، وعلى توزيع تركة الديون القديمة وتقايم شبكة واسعة ومعقدة من الممتلكات على كافة المستويات سواء كان ذلك على مستوى المؤسسات والمحليات والمقاطعات ذات الحكم الذاتي والجمهوريات الروسية فيما بينها وبين أم على مستوى الجمهوريات السوفيتية المستقلة (المنفصلة أخيراً) .

وفي يناير ١٩٩٢ أعلنت روسيا عن عزمها البدء بإجراء جملة من الإصلاحات الهيكلية باتجاه تحرير اقتصادها والانتقال إلى اقتصاد السوق ، لكنها حسبما أنضح لاحقاً لم تتجح سوى في توفير السلع والمطلبات الاستهلاكية بفتح الباب واسعاً أمام تدفق الواردات من العالم الخارجي ، وتعثر حل بقية المعضلات الاقتصادية الأساسية وأهمها السيطرة على عمليات التضخم المتزايدة .

وطبيعي أن أسباب عديدة كانت وراء ذلك الفشل أبرزها : تدهور العلاقات الاقتصادية فيما بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، التي كانت هياكلها الاقتصادية مبنية أصلاً على أساس تكاملي ، إضافة إلى عدم إيلاء مشاكل الملكية الأهمية اللازمة ، وتبني كل من أناتولي تشوبايس ، وياجور جيدار لسياسة خصخصة " ضبابية " تبخرت من خلالها الملكية العامة للدولة واستحوذت عليها بأسعار زهيدة - دون عناء - الشريحة الإدارية العليا في المؤسسات مع بعض الأوساط المتنفذة ، بينما فقد المواطنون كل شيء حتى قيمة القسيمة " الفلوتشر " ، إذ بلغ عدد مؤسسات الدولة التي تم خصخصتها حتى عام ١٩٩٥ مايقارب ١٢٠ ألف مؤسسة. (١)

---

\* انفردت بتوقيع الاتفاقية التي أعد صياغتها ياچور جیدار كل من روسيا وأوكرانيا وبييلاروس .

لقد كان ثمن تلك الإصلاحات بالطريقة التي جرت عليها باهضاً ، حيث زاد تدهور الإنتاج وتدني المستوى المعيشي وبشكل حاد لأغلبية السكان ، مقابل ثراء الأقلية ممن يسمون بالروس الجدد واستحوذهم على مقدرات البلاد ، ناهيك عن اتساع نطاق الفساد وانتشار الجريمة .

الأمر الذي كان يعتبر أحد الأسباب الهامة لتفاقم حدة الخلافات فيما بين البرلمان والحكومة حيث باعت بالفشل كافة محاولات الإصلاح وتبخرت وعود الحكومة ورئيس الدولة المتكررة بتحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادي - الاجتماعي.

ولم يتورع الرئيس بوريس يلتسن - انني يغلب على تاريخه النزعة المغامرة - من اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة في ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٣ وتفجير الموقف بقصف واقتحام مبنى البرلمان الروسي واعتقال النواب المعتمدين بداخله تحت مبرر " الحفاظ على الديمقراطية " وبمباركة غربية أمريكية ، إذ أعلن البيت الأبيض الأمريكي آنذاك " بأن أمريكا في بعض الأحيان مضطرة لتأييد بعض سياسات العنف التي تضمن حماية الديمقراطية .. " .

تمكن يلتسن باستخدامه للقوة من حسم الصراع لصالحه بإيقاف العمل بالدستور السائد وإنزال مشروع دستور جديد نجستناء الشعبي العام في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣<sup>(\*)</sup>، تضمن صلاحيات هامة وواسعة لرئيس الدولة مقابل تقليص مهام واختصاصات البرلمان إلى الحد الذي يصعب عليه اتخاذ أي من القرارات الهامة .<sup>(\*\*)</sup>

---

(\*) كانت نسبة الاقبال على التصويت لل دستور الجديد متدنية جداً ، ولم يحظ بأكثر من ٥٢٪ من مجموع الأصوات .

(\*\*) نص ترجمة الدستور في الجزء الوثائقي .

## المرحلة الانتقالية في روسيا وبرامج الإصلاح الاقتصادي :

لا توجد حتى الوقت الحاضر نظرية اقتصادية محددة ونمطية متعارف عليها ومنخفضة بقضايا الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، نظراً لأن مثل هذه الاشكالية ظهرت فقط منذ نهاية الثمانينات نتيجة للتحويلات التي جرت في بلدان أوروبا الشرقية ، هذا باستثناء محاولات الإصلاح التي قامت بها كل من يوغسلافيا والمجر في الستينات والثمانينات، والتي ارتكزت على نموذج السوق الاشتراكي .

وفي الوقت نفسه تعتبر برامج وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تم الاستفادة منها وتطبيقها في عمليات الإصلاح الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مدخلاً عملياً هاماً في هذا الاتجاه رغم مرافق تطبيقها من تناقضات واختلالات حادة .

إن أهم الاتجاهات المحورية لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في تلك البلدان خلال المرحلة الانتقالية قد تضمنت تحرير الاقتصاد - أي تحرير الاسعار والعلاقات التجارية والاقتصادية للمؤسسات عن طريق تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، وإعادة التشكيل المؤسسي وذلك بتغيير علاقات الملكية وخصخصة مؤسسات ومنشآت القطاع العام باتجاه تغيير أهداف ووظائف النظام الاقتصادي وتحقيق الإصلاح الهيكلي ، إضافة إلى تحرير العلاقات الاقتصادية - للتجارة مع العالم الخارجي .

ويتباين مدى النجاحات أو عدمها من دولة إلى أخرى ، إذ تمت عملية تحرير الاقتصاد وتحقيق الاستقرار في بعض الاقتصادات في وقت قصير نسبياً حسبما تخضعت عنه تجارب بعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر وكرواتيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ، وفي البعض الآخر ومنها كيركيزيا وكازاخستان وأوكرانيا وبييلاروس وروسيا ثبت أن مهمة تحرير الاقتصاد والسيطرة على التضخم أكثر صعوبة ولا يمكن فصلها عن بقية السياسات التي تحمل في مضمونها الطابع طويل الأجل ، ويمكن أن لا تتحقق إلا بعد سنوات طويلة .

فتحرير الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية لا بد له أن يتم ليس فقط بالتدريج ولكن أيضاً بوتائر متباينة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، والتي تتحدد بالقياس إلى تحقيق

دفعات ملموسة في هذه القطاعات من إعادة التشكيل المؤسسي والاصلاحات الهيكلية ..  
إلخ .

أي أن مراحل التحرير الاقتصادي يفترض لها أن تسترآق وبانسجام مع تلك  
التغيرات دون القفز عليها حتى لا تبعد عن واقع الحياة الاقتصادية .

ومع ذلك نظل لكل بلد ظروفه وخصوصياته الاقتصادية التي تتلائم معه - بهذا  
القدر أو ذاك - نمط ومراحل الاصلاحات الهيكلية وتحرير الاقتصاد فالصين وفيتنام مثلاً  
قد حافظتا على نظامهما السياسي القائم بقيادة حزبيهما الشيوعيين وسارت الاصلاحات  
الاقتصادية في البلدين بناء على خطط مركزية موجهة من الدولة ، ومحقة نتائج مذهشة  
لم تكن متوقعة على الاطلاق .

إن مسار الاصلاحات الاقتصادية ونتائجها تختلف من بلد إلى آخر ، نظراً لأن  
البلدان التي كانت اقتصاداتها مخططة لم تتبع نمط اصلاح موحد ، وكان التخلي عن  
التخطيط المركزي كلياً أو جزئياً يختلف من اقتصاد إلى آخر ، وفقاً لتباين الموروثات  
الاقتصادية والتوجهات السياسية ولما يتمتع به كل بلد من إمكانيات وموارد طبيعية ومادية  
... إلخ .

#### ١- البرامج الحكومية للاصلاح والتنمية الاقتصادية في روسيا خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٧):

تتجه سياسات الاصلاح الاقتصادي في روسيا إلى إجراء تغييرات جذرية في البنية  
الاساسية للاقتصاد وللأنظمة والتشريعات المختلفة للإنتقال من الاقتصاد المخطط إلى  
اقتصاد السوق ، واشتملت في مراحلها الأولى على ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بتحرير  
الاقتصاد والاستقرار الاقتصادي العام وعمليات تخصيص مؤسسات القطاع العام .

- حيث هدفت عمليات التحرير الاقتصادي ، إلى تقليص دور الدولة في تنظيم  
الحياة الاقتصادية وفي العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وإلى خلق تناسب جديد للأسعار  
يعكس حالة التوازن بين العرض والطلب الذي من شأنه إشباع السوق الاستهلاكية الداخلية

بالسلع والخدمات الأمر الذي من جرائه وفي المحصلة النهائية يؤدي إلى إدماج رأس المال والموارد الفعلية في عملية استثمارية أكثر جدوى ، وإعادة هيكلة البناء الاقتصادي .

- أما سياسة التثبيت الاقتصادي فقد هدفت إلى تخفيض معدل التضخم المفتوح ، وإلى وضع حدود مالية صارمة للمؤسسات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك الحكومة ، بإتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام .

- بينما كان المحور الثالث يهدف إلى تعزيز ودفع الفعاليات الاقتصادية لآليات السوق عن طريق تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص .

ومع مراعاة الاتجاهات الاستراتيجية أعدت الحكومة الروسية في ١٩٩٣م برنامجها الاصلاحى للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ الذي سمي بـ (تطوير الاصلاحات وتحقيق استقرار الاقتصاد الروسى) حيث تحددت الأسس الاستراتيجية والتكتيكية للبرنامج في رسالة الرئيس الروسى إلى المجلس الاتحادى " حول تعزيز وتثبيت الدولة الروسية (الاتجاهات الاساسية للسياسة الداخلية والخارجية) " ، وفي تعليمات الرئيس الروسى في الجوانب الاقتصادية ، قرارات وأوامر الحكومة في هذا الصدد .

يتضح من النتائج الأولية لتنفيذ البرنامج أنه في الاعوام ١٩٩٣/١٩٩٤ أمكن تهيئة المقومات الأساسية لاقتصاد السوق ، ولو بشكل نسبي ، وتم تحرير الأسعار إذ كفت الحكومة عن عمليات التحديد والرقابة على الأسعار لأغلبية السلع والخدمات وبدأت تتشكل شبكة العلاقات الاقتصادية ، كما تم إلغاء العوائق التي كانت تحد من عمليات التجارة الخارجية بما في ذلك صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية ، وتم تحرير سعر صرف الروبل ، وإيقاف عمليات تقليص حجم السوق الاستهلاكية الداخلية .

كما أكتسب الاقتصاد بسبب عمليات الخصخصة طابعاً مختلفاً وقاعدة جديدة فحتى منتصف عام ١٩٩٥ تغيرت أشكال الملكية لحوالي ١١٨٨٠٠ مؤسسة حكومية ومدنية<sup>(١)</sup> وكانت النسبة الغالبة (٦٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي من نصيب القطاعات الاقتصادية

الغير حكومية - أي أن القطاع العام قد تقلص إنتاجه إلى ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي تم مؤخراً إلغاء نظام الدعم بالاقتراض المركزي حيث جرى استكمال آلية مالية جديدة يمكن من خلالها التغلب على الآثار التضخمية وتغطية عجز الموازنة باتجاه تحقيق مبدأ الميزانية الفيدرالية (أي باتجاه التسيير المالي والإداري المستقل لمختلف القطاعات الاقتصادية والأقاليم والجمهوريات المكونة لروسيا) .

لقد انخفض عام ١٩٩٤ معدل التضخم مقارنة بما كان عليه إلى ما يقارب المستوى الذي يعكس سرعة ونمو الاسعار الاستهلاكية للسلع والخدمات حيث انخفض حوالي ٣ مرات مقارنة بعام ١٩٩٣ و ٤ مرات أقل بالنسبة لعام ١٩٩٢ . (٣)

وخلال الفترة يناير - سبتمبر ١٩٩٤ تم المحافظة على نسبة عالية من أسعار الفائدة في البنوك وبدأت عمليات الادخار بالروبل تتزايد الأمر الذي مكن نسبياً من احداث تراكمات مالية للاستثمارات الاقتصادية .

وبشكل عام يمكن القول بأن الاقتصاد الروسي خلال العامين ١٩٩٣-١٩٩٤ أصبح اقتصاداً مفتوحاً حيث تغيرت وبشكل كبير ظروف ومناخات النشاط الاقتصادي .

ويتضح أيضاً من تحليل الأوضاع الاقتصادية عامة بأنه ابتداء من العام ١٩٩٥ تمكن الاقتصاد الروسي من تجاوز المرحلة الأولى من المرحلة الانتقالية - مرحلة التطور الأزمتي وانتقل إلى طور الأزمة الهيكلية ، إلا أن المؤشرات الأخيرة للأزمة الهيكلية تبين استمرار التدهور الاقتصادي الذي بلغت ذروته خلال الأعوام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ عندما وصلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (-١٤,٥٪) ، (-٨,٧٪) ، (-١٢,٦٪) على التوالي. (٤)

كما أن عملية التكيف الاقتصادي باتجاه آلية السوق قد أدت إلى ظهور بعض العوائق التي تحد من النمو دون أن يساعد ذلك على تشكل وتطور قطاعات اقتصادية فعالة، كان يفترض فيها أن تعمل على تعويض التدهور الجاري في الهياكل الإنتاجية

القديمة ، وأن تساعد على انتقال الاقتصاد إلى مرحلة الاستقرار وتحقيق الإصلاحات الملائمة في السياسة الاجتماعية - الاقتصادية ، ومن ثم نقل مركز ثقل التحولات إلى المهمات الأخرى.

وتظل أمام الحكومة الروسية العديد من المصاعب المتعلقة بقضايا تدهور الإنتاج والأوضاع المالية ، وحل مشاكل المؤسسات المفلسة والمغلقة والبطالة المتنامية وأوضاع الأقاليم التي تزداد سوءاً وتكثي الأوضاع الاجتماعية ... إلخ .

وترتب على تحرير الأسعار والتحول إلى الاقتصاد المفتوح أن ظهرت إحدى الإشكاليات الرئيسية المتمثلة في التكلفة والمستوى النوعي للمنتجات الروسية ومدى قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية وذلك بالنظر إلى التشكل المتسارع لأسعار تناسبية جديدة وتقارب الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية ، ولارتباط ذلك بأشكالية الاستثمار في مجال انعاش وتجديد التجهيزات والمعدات الانتاجية .

ونظراً للظروف الاستثمارية المشيحية التي تعيشها روسيا فقد ركز البرنامج على أهمية اجتذاب الاستثمارات بفعالية أكبر في المجالات التنافسية للإنتاج لكي تتمكن من إعادة بناء اقتصادها الوطني واستئناف النمو الاقتصادي .

إن أهمية ذلك تتمثل في ضرورة خلق الظروف الاقتصادية والقانونية لإمكان تحول التراكبات إلى استثمارات ، فقد بلغت حسابات المودعين في للمؤسسات المالية الروسية مايقارب ٣٠ مليار دولار أمريكي ، وتقدر نسبة ما يحتفظ به السكان ٢٢٪ من دخول وميزانيات الأسر ، بالرغم من أن النسبة الغالبة من المخدرات يحتفظ بها في شكل عملات صعبة الأمر الذي يتعذر معه استغلال ذلك في موارد للعمليات الاستثمارية المفترضة ، كما أن الوثيرة العالية للتضخم وعدم التحديد القانوني للملكية ، وضعف كل من مؤسسات الدولة والنظام القانوني عامة ، إلى جانب هزلة السوق المالية كل تلك العوامل وغيرها قد حالت دون الاستفادة من التراكبات والإدخارات المختلفة وتعذر توظيفها في العمليات الاستثمارية .



إن السياسة التي تم إتباعها خلال العامين ١٩٩٣-١٩٩٤ بهدف تحقيق الاستقرار المالي، رغم شموليتها واعتدالها، إلا أنها كانت قد استنفدت لمكافئاتها، إذ شكل العجز الكبير في الميزانية الاتحادية أحد المصادر الرئيسية للتضخم المالي الذي مازال يمثل خطراً حقيقياً على الاستقرار المالي كما أن النتائج السلبية المخيبة للأمال لإزالت تظهر على الإصلاحات الاقتصادية عامة وعلى الطرق والوسائل المتبعة في عملية الإصلاح إذ أن التصحيح الاقتصادي في هذه المرحلة قد تم على حساب نزاييد حدة تفاقم المشاكل الاجتماعية وبالتالي فإن الانتقال إلى مرحلة الاستقرار بهدف حل الاشكالات المصاحبة وتفعيل السياسة الاجتماعية قد تطلب مداخل جديدة من قبل الحكومة الاتحادية والسطات الاقليمية والمحلية، ومن الهيئات التنفيذية والمنظمات والمؤسسات المختلفة الأخرى .

ومن أجل تهيئة الظروف والعوامل المساعدة التي يمكن لها أن تضمن مستقبل التحولات الاجتماعية - الاقتصادية وتضمن تشكل قاعدة للتطورات الاقتصادية بصورة تدريجية للفترة اللاحقة عملت الحكومة على اعداد برنامج جديد للإصلاحات الاقتصادية تحت تسمية " الإصلاح والتنمية الاقتصادية للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ "، وكلفت السلطات الاتحادية والمحلية والهيئات التنفيذية المختلفة باعداد وتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لضمان حقوق المواطن الاجتماعية - الاقتصادية، تسريع عملية تحقيق الاستقرار المالية، تنشيط عناصر السياسة الاستثمارية، وإعادة تكييف مؤسسات الدولة، تطوير فعالية الحكومة في التنظيم الاقتصادي، تطوير علاقات السوق في مجمع التصنيع الزراعي، إزالة كافة التثوهات والعوائق على مستوى الأقاليم، كذلك اتخاذ الإجراءات للكفيلة بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع مجموعة الدول المستقلة، والتكامل الاقتصادي مع العالم .

إن الاهداف الأساسية التي توخاها برنامج " الإصلاح والتنمية الاقتصادية " للأعوام الثلاثة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ تتمثل في :

١- تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام بنهاية ١٩٩٥

٢- تحقيق ثبات واستقرار الانتاج وتجديد النمو الاقتصادي ، وتعزيز الأوضاع المالية للمؤسسات .

٣- تطوير وتنظيم مؤسسات الدولة القانونية ، نظام العدل وتحقيق منعطف جديد في مكافحة الجريمة وتقوية الانضباط في عمليات الإنفاق والمال .

٤- تحسين الظروف اللازمة لتنمية نشاطات رجال الأعمال والمال ، ومواصلة عمليات الخصخصة لرفع مستوى النشاط الاستثماري وكفاءة الانتاج ، مضاعفة إيرادات الموازنة .

٥- تنشيط عمليات اعادة هيكلة البناء الاقتصادي عن طريق تقديم الحوافز للاستثمارات العالية الكفاءة والقادرة على المنافسة الانتاجية ، ضمان الحفاظ على الامكانيات القيمة والمتقدمة للقطرات العلمية والتكنولوجية .

٦- رفع المستوى المعيشي للشعب على أساس تحقيق استقرار الانتاج ومكافحة التضخم، وعن طريق اتباع سياسة اجتماعية فعالة تأخذ في الاعتبار مصالح مختلف شرائح المجتمع .

وتحدد البرنامج مراحل التنفيذ ، وأكد على ضرورة تجديد النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ ، من خلال خلق آلية لتحفيز الاستثمارات عالية الكفاءة .

إلا أن توفير مناخ استثماري مشجع كان يتطلب وبالضرورة استقراراً مالياً ، وتخفيض نسبة التضخم النقدي إلى أقل من ٢٠٪ سنوياً ، إضافة إلى أهمية ضمان أملاك المستثمرين من المخاطرة باتخاذ جملة من السياسات اللازمة مثل : التشريعات والقوانين الكفيلة بتحفيز وجذب الاستثمارات ، تعزيز نفوذ وفعالية مؤسسات الدولة ، الالتزام بالاتفاقيات والعقود المبرمة .

وهو الأمر الذي يعتبر بمثابة الحد الأدنى اللازم لتوفير مناخ استثماري صحيح والتي نحتاج إليه رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على حد سواء .

ووفقاً لنص البرنامج فقد كان من المتوخى تحقيق الاستقرار المالي في عام ١٩٩٥، حيث اتخذ المجلس الاتحادي مجموعة من القرارات تمنع تمويل عجز الموازنة بالاقتراض من البنك المركزي، وسمح بتغطية الجانب الأكبر من العجز عن طريق الاستدانة الداخلية والخارجية - أي من المصادر التي لا يترتب عليها آثار تضخمية.. إلا أن استخدام مثل تلك الوسائل لتغطية عجز الموازنة قد أدى إلى عرقلة نمو الدخول وإلى صعوبة تقليص النفقات في الموازنة وإلى عواقب سلبية على عدة قطاعات اقتصادية هامة إضافة إلى النتائج المترتبة على مضاعفة أعباء خدمة الديون الداخلية والخارجية، وفي الوقت نفسه ركز البرنامج على ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات خلال العام ١٩٩٦ لتقليص العجز في الموازنة والبحث عن مصادر إضافية لتغطية العجز نظراً لأن الاستدانة الخارجية لمبالغ كبيرة أمر شبه متعذر.

لذلك فقد اقترح البرنامج - على أساس إجراء بعض الإصلاحات الضريبية - أن تتحسن وبشكل ملحوظ الإيرادات من الضرائب وتتضاعف العائدات من عمليات الخصخصة عن طريق تطوير البنية الهيكلية لسوق الأوراق المالية ورفع أسعار أسهم المؤسسات التابعة للدولة، وتنفيذ برنامج واسع لبيع الأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزنة) في الأسواق الداخلية، وبما يكفل أيضاً جذب المدخرات بالعملة الضعيفة.

إن عملية تقليص وتيرة التضخم يفترض فيها أن تسمح بخفض سعر الفائدة على القروض البنكية، وتطبيع الوضع المالي لأغلب المؤسسات، ومن ثم التقليل من الاقتراض المتبادل فيما بينها البين، الأمر الذي سيؤدي إلى ثبات ونمو الإنتاج.

كما أن تقليص التضخم سيساعد على تأجيل الالتزامات الحكومية إلى الأجل الطويل، وبالتالي تخفيض الانفاق على خدمة الديون.

وتوقع برنامج الإصلاح في ١٩٩٧ انتعاشاً في الإنتاج كنتيجة لنشاط الاستثمارات ولذلك فقد وضع البرنامج نصب عينيه مهمة توفير وتنفيذ آلية فعالة خلال العامين ١٩٩٥

- ١٩٩٦ لجذب الاستثمارات الخاصة وتهيئة الظروف الملائمة لنشاط الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني.

وبالتالي - وفي المحصلة - توقع البرنامج أيضاً أن تتطور جميع القطاعات وبالأذات القطاعات ذات الكفاءة العالية والقدرة على المنافسة مما يؤدي إلى نهوض الإنتاج ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني عامة ، ومن ثم مضاعفة الدخول الحقيقية للمؤسسات وللموازنة العامة وللمواطنين كما أن البرنامج كان يسعى إلى تقليص عجز الموازنة إلى ٣-٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتصبح عملية تغطية العجز مسألة أكثر واقعية يمكن تنفيذها .

ومن تحليل اتجاهات البرنامج يتضح بأن استراتيجية السياسة الاجتماعية - الاقتصادية للحكومة هدفت إلى تحقيق الاستقرار المالي في فترة قصيرة قياسية ، وإلى السيطرة على التضخم وكبح جماحه إلى المستوى الذي يعمل على تنشيط وانهاش الاستثمارات ويطبع الأوضاع المالية للمؤسسات ، ليتمكن تحقيق الإصلاحات المؤسسية واجتذاب الاستثمارات الاقتصادية ذات الكفاءة العالية .

إن تحقيق الأهداف الرئيسية كان متوقفاً وإلى حد كبير على تحرير النشاط الاقتصادي مع الخارج الذي يرتكز مبدئياً على قاعدة جديدة من المعايير القانونية وآلية للتنظيم الحكومي ، آلية تتضمن في جوهرها التقليل والحد من استخدام الطرق العشوائية لتنظيم صادرات مجموعة السلع الخاصة <sup>(١)</sup> ، وكذلك السلع المصدرة من روسيا على أساس الاتفاقيات الدولية وبيع ٥٠٪ من عائدات العملات الصعبة الناتجة عن عمليات التصدير والدخل الناتج عن الرسوم الجمركية ، واستخدام تلك العائدات لتمويل عملية الاستقرار المالي وحماية السوق المحلية .

وقد تم في بداية العام ١٩٩٥ إلغاء القيود على صادرات البضائع الروسية باستثناء السلع التي يتعارض تصديرها أو زيادة حجم صادراتها مع الاتفاقيات الدولية .

---

• السلع الخاصة - هي المنتجات التي تتميز بها روسيا مثل : الكافيار ، الفراء ، بعض المعادن من غير الحديدية ... إلخ .

كما تم إلغاء التقييد الخاص بالصادرات ، وأوقفت عمليات التصدير الحكومية بغرض الاستفادة من الفارق بين الأسعار الدولية والأسعار المحلية .

وبتحقق شروط الاستقرار يرى البرنامج ضرورة الانتقال من سياسة التقييد المحدد إلى سياسة تشجيعية متحررة التي يمكن لها أن تكفل تشكيل بنية تصديرية متقدمة وخلق نظام ملائم للدعم الحكومي . ولتطوير النظام النقدي واستقرار السوق المالية وتعزيز مكانة العملة الوطنية عمل البرنامج على إلغاء كافة الامتيازات الخاصة الممنوحة لعمليات بيع العملات الأجنبية ، وذلك لتحقيق المنافسة الكاملة لتحويل وتبادل الروبل مع العملات الأجنبية .

إن تراكم الدين الخارجي لروسيا يحد من تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية ومن التطور الاقتصادي عامةً لذلك سعت سياسة الحكومة إلى ضمان تسديد الديون بالكامل ، إذ تضمن البرنامج أهمية الاتفاق مع نادي باريس على إعادة جدولة ديون روسيا ، ومع نادي لندن للحصول على الحد الأقصى من الامتيازات والتسهيلات .

وبالنظر إلى آفاق العلاقات الاقتصادية مع بلدان اتحاد الدول المستقلة نص البرنامج على أن يتم وعلى مراحل (خلق آلية) لتحقيق وتنفيذ الاتفاقيات باتجاه إنشاء وحدة اقتصادية. وأشار إلى أن مشاركة روسيا في الاتحاد الاقتصادي يجب أن يكون باتجاه تشكيل اقتصاد حر كجزء من الاقتصاد العالمي ، على اعتبار أن العلاقات المتبادلة لروسيا مع البلدان المستقلة تعني وقبل كل شيء تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتجارة المتبادلة ، ونصفية الديون بالتبادل البضاعي ، واسترجاع القروض القديمة ، وحرية دخول البضائع للروسية إلى أسواق بلدان اتحاد الدول المستقلة .

وفي مجال السياسة الاجتماعية افترض البرنامج اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الاتجاهات الكفيلة باستقرار المستوى المعيشي للسكان ، وذلك عن طريق التركيز باتجاه سياسة ضريبية تصاعدية تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة ، تهيئة الظروف لتطوير نظام الأجور على مراحل عن طريق إلغاء الحظر المفروض على الاستفادة من صندوق

الاستهلاك في المؤسسات ، وتوسيع المشاركة الشعبية في تمويل الخدمات الاجتماعية عن طريق تحويل دعم الموازنة إلى إعانات تصرف مباشرة لصالح المواطنين ، تفعيل الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية للدفاع عن العاملين والأجراء بما في ذلك آليات دفع الأجور ، وتهيئة المقومات اللازمة لتكثيف الأجور كي تتوافق مع ارتفاع الاسعار ، وتقديم المساعدة بتشغيل العاملين المفصولين والمستقلين وصقل مهاراتهم وكفاءاتهم وإعادة تأهيلهم .

وأولى البرنامج اهتماماً نسبياً بالسياسة الاجتماعية الهادفة إلى استمرارية تمويل الخدمات الاجتماعية ، والتي تركز على التحديد الدقيق للمسؤوليات بين السلطات الاتحادية المركزية والمحلية ، مع الأخذ في الاعتبار المعايير الاجتماعية عند اعداد الموازنات وعلى مختلف المستويات على أساس نظام توفير الحد الأدنى ، التعليم الشعبي ، الخدمات الصحية والاجتماعية ، تصفية الاحتكارات ، وتطوير التنافس القائم على الترخيص بالنشاط في غير القطاع العام لتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة ، العمل على تخصيص المؤسسات والمشاريع العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية وإعطاء الحق للمواطنين في الاختيار المستقل لشكل الاستفادة من الخدمات الاجتماعية .

وبشكل عام فإن السياسة الاجتماعية ستحدد وبصورة متبادلة وفقاً لما سنتمخض عنه مسيرة الإصلاح العامة .

لقد أرتبطت أهداف السياسة الاقتصادية الاقليمية للبرنامج بالاستراتيجية العامة للتطور الاقتصادي - الاجتماعي للبلاد . أي تعزيز الوحدة الاقتصادية القائمة على مبدأ الاتحاد الفيدرالي ، التسيير المحلي ذاتياً ، والسوق الروسية الواسعة ، رفع المستوى النوعي لمعيشة الشعب ، أي ظروف مماثلة ومتساوية للتطور الاجتماعي في كافة الأقاليم، الاستفادة - وبكافة الوسائل - من العوامل المساعدة والمقومات الاقليمية المختلفة لتفعيل التطور الاقتصادي - الاجتماعي .

لتحقيق تلك الأهداف رأى البرنامج على المدى المتوسط بأنه من الضرورة حشد كافة الجهود والمقدرات من الامكانيات المالية والموارد المختلفة في كل الاقاليم ، والالزمة

لحل المهام الأساسية للتطور الاقتصادي - الاجتماعي ، الأمر الذي يمكن من إعادة إقامة جسور الترابط الاقتصادي بين الحكومة وبين أقاليم الاتحاد المختلفة ، تطوير السوق العامة لروسيا بما في ذلك نظام التكامل للأسواق المحلية الإقليمية ، تقليص الفجوة في مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم ، حل المعضلات الاجتماعية - الاقتصادية الحادة في أقاليم الشمال والشرق الأقصى ، توفير الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل ، واتخاذ التدابير الكفيلة بتنظيم الهجرات المتدفقة من السكان . وتضمن البرنامج دوراً أساسياً للدولة في تنظيم وتنسيق التطور الإقليمي ، حيث ركز على استخدام وتوظيف الموازنة العامة الاتحادية بما يكفل التوزيع العادل للموارد المالية بين الأقاليم ، وتحقيق الأهداف المتوخاة من البرنامج بتطوير الأقاليم إلى جانب دور الدولة في التمويل ، والمشاركة بفعالية عالية في الاستثمار القائم على أساس المنافسة ، وتوزيع الطلبات المركزية الاتحادية على الأقاليم وتوريد المنتجات المطابقة بحسب الاحتياج .

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف أكد البرنامج على أهمية أحداث تغيير كبير في التشريعات والنظام القانوني وفي العلاقات الاقتصادية المتبادلة ، وكذلك في المؤسسات الرئيسية للدولة واتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الجريمة عن طريق تطوير التشريعات المدنية والجنائية وإصلاح النظام القضائي ، وتعزيز وتقوية النظام الضريبي والجمركي وتوسيع مشاركة السلطات المحلية والتنفيذية في إعداد وصياغة التشريعات القانونية المختلفة .

إن اقتصاد السوق من وجهة نظر البرنامج يمكن أن يحقق وبفعالية رفاهية المواطن ويمكن أن يقدم الظروف اللازمة لتعزيز مكانة روسيا في العالم ، فقط بشرط استقرار وسريان فعل " قواعد اللعبة " ومراعاتها من قبل جميع الأطراف بما في ذلك رجال الأعمال . كما أن تنفيذ برنامج " الإصلاح والتطور الاقتصادي للعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧ " يتطلب تطوير قاعدة التشريعات القانونية . وفي هذا الاتجاه كلفت الحكومة وزارة الاقتصاد الروسية مع بقية المؤسسات والمرافق والهيئات التنفيذية الاتحادية لإعداد مشروع خطة زمنية متكاملة لتنفيذ ما جاء في مذكرة الرئيس الروسي إلى المجلس الاتحادي " حول

تعمل سلطة الدولة في روسيا " وبرنامج الإصلاح والتطور الاقتصادي للاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧ " .

وأخيراً طالب البرنامج - بالنظر إلى صعوبة المهام الموضوعة أمامه - بتضافر الجهود والعمل الدؤوب والمثابرة اليومية للمؤسسات ولرجال الأعمال والمنتجين والممولين وكافة النشاطات والفعاليات الاقتصادية لرفع مستوى وكفاءة الاقتصاد عامةً ، ولتنتقل التحولات إلى قلب النشاط الاقتصادي والتي على أساسها يتوقف النجاح النهائي .

## ٢- السيناريوهات المتوقعة من تنفيذ سياسة الإصلاح :

ارتكزت توقعات الحكومة والنتائج المتوخاة من تنفيذ برنامج الإصلاح الثاني " على أساس أن اتجاهات ومهام البرنامج ثابتة وعلى استقرار الأوضاع السياسية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية وأن الخروج من الأزمة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي المفترض في نهاية ١٩٩٥ مرهون بتوافر الشروط المذكورة .

وفقاً لذلك توقعت الحكومة أن تكون نتائج تنفيذ الإصلاحات في إطار سيناريوهين إثنيين :

### السيناريو الأول :

ويفترض النجاح في ضبط وتنظيم السياسة النقدية والاقراضية لتحقيق الاستقرار المالي وتخفيض معدلات التضخم إلى ١٥-٢٠٪ سنوياً . على اعتبار أن ثبات وتخفيض معدلات التضخم سيسهم في تحقيق استقرار الأوضاع الاقتصادية وإمكانية التنبؤ بمستقبلها، وسيسمح بالحصول على مزيد من القروض ويوقف عملية تراكم الديون ، مما يحسن من الأوضاع المالية ومن الكفاءة الإنتاجية . كما أن السيطرة على النمو التضخمي سيوفر على الحكومة ماكان يفترض عليها إنفاقه كتعويضات للعديد من المؤسسات الاقتصادية ، وسيساعد على تحسين ظروف وهيكّل الطلب الداخلي وعلى استقرار وتراكم المدخرات وتهيئة مناخ الاستثمار ، مما سينتج عنه بنهاية ١٩٩٥ إيقاف التدهور في الاستثمارات



وانتعاشها بدء من عام ١٩٩٦ وخاصة في القطاعات الاستخراجية المجدية لرؤوس الأموال الأجنبية . وابتعاث الإنتاج في ١٩٩٧ مستضاعف موارد المؤسسات ودخول السكان بما في ذلك إيرادات الموازنة العامة ، الأمر الذي سيساهم في زيادة الطلب الحكومي وتخفيض العجز في الموازنة إلى ٣-٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

وترى الحكومة أن التحسن في الأوضاع الاقتصادية - وفقاً لهذا السيناريو - سيخلق الظروف المناسبة لتنظيم واستقرار عمليات صرف الروبل مقابل العملات الأجنبية، مما يضمن ثبات وزيادة الطلب الخارجي .

### السيناريو الثاني :

وهو أقل تفاؤلاً ، إذ يفترض زيادة تأثير العوامل السلبية التي تعيق تحقيق الاستقرار المالي وتحد من فعالية السياسة الحكومية في تنفيذ برنامج الإصلاح . وتحتل الحكومة - وفقاً لهذا السيناريو - ضعف الامكانيات والإجراءات المتبعة للسيطرة على التضخم وبالذات فيما يتعلق بتنظيم السياسة النقدية - الاقراضية ، مما سيؤدي إلى تفاقم العوامل المؤثرة على التضخم ، وارتفاع اسعار شريحة عريضة من السلع والخدمات الداخلية واقترابها من مستوى الاسعار العالمية . الأمر الذي حتماً سيخل بنظام الجدول الزمني المرسوم لتنفيذ مهام ومراحل البرنامج الاصلاحى . وفي الوقت نفسه فإن خلق تناسب جديد للأسعار الداخلية لن يكون مكتملاً وستبقى أسعار العديد من السلع والخدمات منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية كأسعار الطاقة والكهرباء والخامات للزراعية وأسعار النقل على السكك الحديدية ورسوم خدمات السكن الأساسية ، والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص الطلب الداخلي ، وفي هذه الحالة يتوقع أن يتوقف إنتاج العديد من المؤسسات وخاصة العاملة في حقل الصناعات التحويلية ، وأن السنوات القادمة ستشهد ارتفاعاً كبيراً في المستوى العام للأسعار .

## التطورات الاقتصادية المتوقعة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧):

تهدف السياسة النقدية والضريبية في برنامج الحكومة الاصلاحى وسياسة الموازنة العامة للدولة إلى تخفيض عجز الموازنة في ١٩٩٦ إلى نسبة ٤-٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي وإلى ٣٪ في ١٩٩٧ ولتخفيض معدل التضخم الشهري إلى ما بين ١-٢٪ خلال عام ١٩٩٦ توقعت الحكومة أن تقلص من نمو السيولة النقدية المتداولة في النصف الأول من عام ١٩٩٦ بحيث لا تتجاوز نسبتها ١,٥-٢,٥٪ شهرياً ٤-٣,٥٪ في النصف الثاني من ١٩٩٦ وخلال عام ١٩٩٧ شريطة نمو حجم الانتاج والناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٦ بمعدل يتراوح ما بين ٢-٥٪ .

كما توقع البرنامج أن يتم خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تحديثاً تكنولوجياً لآلات والمعدات في القطاع الصناعي وخاصة في الصناعات الغذائية والانتاجية الأخرى .

ونظراً لما يشكله استهلاك الطاقة المسرف بأسعاره الحالية من أعباء اقتصادية كبيرة تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المنشود مستقبلاً ركز البرنامج على اتخاذ التدابير الكفيلة بتقليص استهلاك الطاقة عن طريق نظام التعرفة الجديدة الذي سترفع فيه الرسوم بشكل تدريجي وعلى مراحل .

وتتوقع الحكومة الروسية وفقاً للسيناريو الأول استقراراً في الانتاج الصناعي بحلول عام ١٩٩٦ لتصبح نسبته ما بين ٩٨-١٠٢٪ مقارنة بالانتاج في ١٩٩٥ ، وانتعاشاً بنهاية عام ١٩٩٧ (١٠٠-١٠٤٪) ، إذ سيرتفع انتاج الغاز والنفط والمعادن بمختلف أنواعها والمنتجات من الآلات والمعدات والسلع الاستهلاكية المختلفة ، كما يفترض خلال نفس العام أن تستكمل عملية تكيف المؤسسات مع الظروف الاقتصادية الجديدة .

أما السيناريو الثاني فيفترض أن مدى ما يتحقق من نتائج في مجالي السياسة الانتاجية والاصلاحات المالية سيكون متوقفاً على نشاط المؤسسات والظروف السائدة للاقتصاد الكلي ، باستثناء قطاع انتاج المواد الخام لغرض التصدير الذي يحظى بزيادة مضطردة في الطلب الخارجي وباهتمام خاص من الاستثمارات الاجنبية ، إلا أنه وفي

المحصلة العامة يتوقع أن ينخفض الإنتاج وفقاً للسيناريو الثاني في قطاعات اقتصادية عديدة حيث افترض أن يبلغ حجم الإنتاج الصناعي مقارنة بالفترة السابقة (٨٩ - ٩١٪) عام ١٩٩٥ و (٩٦-٩٨٪)، (٩٨-١٠٢٪) في ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي .

وحتى في قطاع الطاقة والصناعة الاستخراجية فإن إمكانيات مضاعفة النمو فيه قد تنقلص على المدى المتوسط بالنظر إلى تقارب أسعار منتجاته في السوق الداخلية مع الأسعار العالمية وبالتالي تضائل أهمية أو أفضلية المنتجات الروسية من المواد الخام في الأسواق الدولية. وجوهر الإشكال يتركز في الكفاءة المتدنية لاستخراج وإنتاج المواد الخام الروسية وخاصة المنتجات النفطية ، إذ أن بقاء ظروف وكفاءة الإنتاج على ماهي عليه مقابل ارتفاع أسعار المنتجات الروسية في الأسواق العالمية سيؤدي حتماً إلى انخفاض الطلب الخارجي ، إضافة إلى أن تقلص الصادرات من المواد الخام إلى الخارج سيحد من إمكانيات التحديث التكنولوجي في مؤسسات القطاع الاستخراجي وقطاع الصناعات التحويلية ناهيك عن آثار ذلك في تعسر الوفاء بالدين الخارجي .

أما توقعات الحكومة في إنتاج المواد الخام الرئيسية الأخرى فكانت على النحو التالي :

- ما بين ٦١٠-٦٢٠ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي .
- سيحافظ الإنتاج من الفحم على المستوى الذي يلبي الطلب عليه والمتوقع أن يكون ما بين ٢٥٠-٢٧٠ مليون طن .
- تتوقع الحكومة أن تتمكن في ١٩٩٦ من الحد من تدهور الإنتاج في قطاع المنتجات الكيماوية ، وتحقيق استقرار بحلول عام ١٩٩٧ ونمو في حجم ومستوى إنتاج الأصناف الرئيسية من المواد الكيماوية .
- وبالنسبة للقطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى يفترض السيناريو الثاني أن تكون اتجاهات التطور وفقاً لما يلي:

- في قطاع صناعة وإنتاج الآلات والمعدات الذي يعاني من تدني مستوى ونوعية الإنتاج وتقلص حجم الاستثمارات فيه وحجم الطلب على منتجاته ، سعى برنامج الإصلاح إلى الحد من تدهور الإنتاج فيه ابتداء من ١٩٩٦ ومن ثم تحقيق الاستقرار فيه ليعود على الأقل إلى المستوى الذي كان عليه في ١٩٩٥ بمساعدة التوسع في إنتاج السيارات الخفيفة الذي سيتضاعف إلى ١,٢ مرة وإنتاج الشاحنات والقاطرات والجرارات .... إلخ .

- في مجال الصناعات الحربية رغم التعيم على البيانات المتعلقة به إلا أنه من الواضح بأن أهم العوائق التي تقف أمام إصلاح وتطور هذا القطاع تتمثل في شحة الطلب الحكومي على المنتجات العسكرية بسبب قلة الامكانيات المالية وفي تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية على اسواق السلاح في العالم ، وتحويل الاستثمارات الهائلة التي كانت ترصد لصناعة السلاح إلى الأغراض المدنية .

- وفيما يتعلق بإنتاج السلع الاستهلاكية توفقت الحكومة في ١٩٩٦ الحد من وتيرة التراجع في إنتاج بعض المنتجات الاستهلاكية وتحقيق استقرار في بعضها الآخر (مثل إنتاج السيارات الخفيفة وأجهزة التلفزيون وغيرها ) ، وأن يتم بحلول ١٩٩٧ بلوغ نسبة إنتاج تتراوح ما بين ٩٨-١٠٠٪ بالنسبة لعام ١٩٩٦ ، وفي كل الأحوال سيبذل قطاع الصناعات الخفيفة بلاقي صعوبات - ولو على المدى المنظور - للخروج من الأزمة بسبب المنافسة الشديدة للبضائع الأجنبية وغياب الحماية الجمركية في ظل ظروف السوق وتحرير التجارة ، إذ أن الأمر يتطلب العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين المستوى النوعي للمنتجات وهو ماتضمنه الاستثمارات التي تفتقد لها هذه الصناعة وتفتقد لها معظم القطاعات الاقتصادية في روسيا .

- ومن جهة أخرى يرى برنامج الإصلاح الاقتصادي أن القطاع الصناعي في روسيا يتضمن مجموعة من المنتجات القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، والتي يمكنها أن تسهم في تغيير هيكل الصادرات الروسية إلى الخارج ، والمتمثلة

في المنتجات ذات التكنولوجيا العالية وبالذات في مجال الفضاء والصناعة النووية والطاقة وتكنولوجيا النيزر وإنتاج البرامج الالكترونية ... إلخ ، حيث توقع البرنامج زيادة في صادرات روسيا من المنتجات التكنولوجية من ٢,٢ مليار دولار في ١٩٩٥ إلى ٣,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧ .

ويتركز الاتجاه الأساسي لتنمية الصادرات التكنولوجية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) في ما افترضه البرنامج من امكانيات بناء محطات ومشاريع جديدة وتوسيع وتحديث المشاريع القائمة ، المنشأة خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق ، في كل من الصين والهند وباكستان والعراق ومصر وغيرها .

- أما الواردات إلى روسيا فيتوقف مدى نموها خلال (١٩٩٥-١٩٩٧) على عدة عوامل مثل تغير متطلبات السوق الداخلي وعلى القدرة الشرائية للمستهلكين وحجم الرسوم الجمركية ومعدلات التضخم ... إلخ .

ومع هذا كانت التوقعات بزيادة الواردات من المواد الخام والمواد الاستهلاكية من ١٨,٥ مليار دولار في ١٩٩٤ إلى ٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ .

- وفي النواحي الاجتماعية توقع البرنامج تعزيز السياسات الموجهة نحو توفير الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار ورفع المستوى المعيشي للسكان ونقل نصيب الفقر في المجتمع وتضييق الفجوة في مستويات الدخل عن طريق السياسات الضريبية ، وتنشيط السياسة الاجتماعية للحكومة في سوق العمل وخلق آلية سليمة لشبكة الضمان الاجتماعي .

- وفي سوق العمل توقع البرنامج أن يتناقص حجم التشغيل في الفروع والقطاعات الاقتصادية إلى ٦٦,٨ مليون عامل في ١٩٩٥ وإلى ٦٥,٢ مليون و ٦٤,٣ مليون عامل ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ على التوالي .

كما أن عملية إعادة توزيع القوى العاملة فيما بين قطاعات الملكية الاقتصادية توقع أن يكون من نتائجها تقليص حجم التشغيل في مؤسسات القطاع العام بحلول عام ١٩٩٧

مقارنة بعام ١٩٩٤ بما يقارب ١١,٥ مليون عامل وفقاً للسيناريو الأول و ١٠ مليون على أساس السيناريو الثاني مقابل ارتفاع حجم العمالة في القطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بما يزيد عن ٥,٦ مليون عامل وفقاً للسيناريو الأول و ٣,٦ مليون حسب السيناريو الثاني .

أي أن النسبة العامة للتشغيل في القطاع الخاص ستزيد من ٣٤٪ في ١٩٩٤ إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٧ حسب السيناريو الأول وإلى ٤٢٪ وفقاً للسيناريو الثاني .

أما العاطلون عن العمل فقدّر أن يبلغوا ٤ مليون عاطل عام ١٩٩٧ أو ٣,٥ مليون عاطل حسب السيناريوهين الأول والثاني (على التوالي) .

## الفصل الثاني : الاصلاح الاقتصادي .. النتائج والتبعات

تضمن برنامج الاصلاح والتنمية الاقتصادية في روسيا العديد من المهام الطموحة باستهدافه تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام بنهاية ١٩٩٥ وثبيت الانتاج وتعزيز الأوضاع المالية للمؤسسات والسيطرة على التضخم وتهيئة المناخ والظروف اللازمة للتنمية وتدفق الاستثمارات ، ومواصلة عمليات الخصخصة من أجل مضاعفة إيرادات الموازنة وتخفيض عجزاتها ، وتطوير مؤسسات الدولة المختلفة مع مراعاة تعزيز السياسة الاجتماعية ... إلخ ، باتجاه رفع المستوى المعيشي للمواطن الروسي .

ولكن هل حققت تلك البرامج الاهداف المرجوة منها ، وإلى أي مدى ؟ هل تحقق الاستقرار المالي وبعده الانتعاش الاقتصادي ، وكيف سارت التطورات في القطاعات الانتاجية الرئيسية ، .. وإلى أين قادت سياسة الخصخصة ؟ وهل تدفقت الاستثمارات المحلية والاجنبية كما كان مخططاً لها ؟ وهل ساعدت سياسة الاقتراض على حل المعضلات الاساسية التي واجهت وتواجه الحكومة خلال المرحلة الانتقالية ، ثم ماهي الآثار والتبعات الناجمة عن سياسات الاصلاح الاقتصادي ؟

تلك المحاور وغيرها .. سيتعرض لها هذا الفصل مشتملاً على رصد كافة المتغيرات وتحليل بياناتها المختلفة ومسارات تطورها .

### الملكية وسياسة الخصخصة :

تعتبر الخصخصة محوراً رئيسياً لسياسة التحرير الاقتصادي وإحدى الوسائل الجذرية للاصلاح والانتقال إلى نظام السوق ، وقد تعرضت لموضوع الخصخصة العديد من الأدبيات وكتابات الاقتصاديين الروس حيث ظهرت وبوضوح الاختلافات في وجهات النظر وبالذات حول أهداف وطرق ومراحل سياسة الخصخصة ، فبينما يشير خولودكوفسكي أ. بأن " تشكيل مايسمى بالشريحة الواسعة للمالكين تحول إلى ظهور فئة صغيرة ورثت واستحوذت على ممتلكات الدولة الموفيتية ، واصبحت الخصخصة وسيلة لتغلغل وانتشار عمليات المضاربة والفساد " .

وترى الأكاديمية زاسلافسكا ت. ي. (عضوة أكاديمية العلوم الروسية) وغيرها بأن " تخصيص الاقتصاد وتحرير أسواق العمل والسلع قد زاد من حدة التباينات الطبقة للمجتمع الروسي " .<sup>(٥)</sup> حيث أدت سياسة الخصخصة إلى تغييرات حادة ليس فقط في الشكل القانوني لعلاقات الملكية ، بل في العلاقات فيما بين الشرائح الاجتماعية الأساسية وفي طبيعة وشكل تطور تلك الشرائح .

وبالمقابل ، بالنظر إلى النتائج غير المشجعة لمسار الإصلاحات الاقتصادية وتعرّضها ، ترى زيلينكينا ف. أ. " بأن إدارة الملكية - ليس المجال لتقييم سياسة الإصلاح الاقتصادي من عدمه ، إذ يصعب توقع منجزات كبيرة للدولة خلال فترة وجيزة من بداية الإصلاحات " .

مع بداية التحولات السياسية - الاقتصادية الجذرية في روسيا ، بدأت سياسة الخصخصة لمنشآت ومؤسسات القطاع العام بإقرار قانون الخصخصة في يوليو ١٩٩١ وتعيين اناطولي تشوبايس كنائب أول لرئيس الحكومة ورئيس للجنة الحكومية لأملاك الدولة أوائل العام ١٩٩٢ .

وتصدرت سياسة الخصخصة قائمة برنامج الإصلاح ضمن السياسات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد وابعاد نفوذ الدولة عن الحياة الاقتصادية وآلية تطورها . وغلب على أهداف واتجاهات سياسة الإصلاح مضمون ايدلوجي سياسي وسيكلوجي أكثر من أن يكون اقتصادياً ، إذ جاء على لسان تشوبايس : " تعتبر الخصخصة بالقوائم برنامجاً كبيراً وشاملاً يغلب عليه الطابع الاجتماعي - السياسي أكثر من الاقتصادي ، وهو بمثابة قاعدة أساسية ومساعدة على خلق الظروف الملائمة لحل المشاكل الاقتصادية " .<sup>(٦)</sup>

لقد اعتمدت سياسة الخصخصة في تنفيذ برنامجها على تكتيك ذكي تمثل في اشراك المواطنين والقيادات الإدارية في عمليات الخصخصة والتملك ، ولو أن ذلك قد اقتصر على مراحلها الأولى فقط وبصورة نسبية ، حيث ركزت حكومة ياجورجيدار ونائبه اناطولي تشوبايس على نقل الملكية العامة للدولة وبشكل متعمد إلى يد الشريحة الإدارية



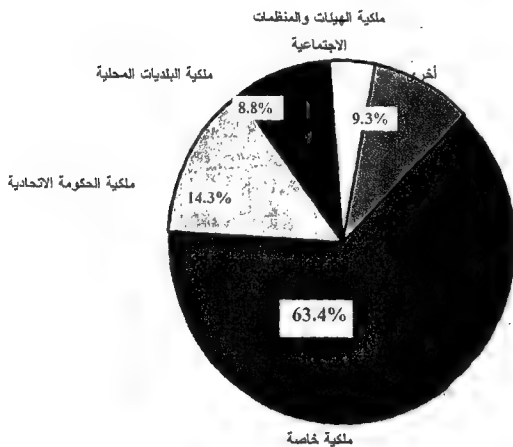
العليا في المؤسسات بهدف الاسراع في تفكيك النظام السابق القائم على الملكية العامة واستبداله ولو شكليا بنظام وعلاقات الملكية الخاصة.

كما لعبت السياسة الاعلامية والترويجية في المرحلة الأولى للإصلاح دوراً هاماً في تهيئة وتشكيل الرأي العام ومحاولات اقناعهم بافضلية نظام السوق الحر على النظام الاشتراكي المخطط ودعم سياسة الخصخصة ، والدفع بالمبادرات الذاتية والأعمال الحرة ، ورفعت آنذاك شعارات تحمل مضامين " الاعتناء " و " الثراء " و " الرفاه للمجتمع " ... إلخ ، وحددت السلطة لنفسها مهمة خلق " طبقة الملاك " لتشمل أغلبية السكان الروس كما أكد ذلك الرئيس الروسي بوريس يلتسن بقوله " لسنا بحاجة إلى مئات المليونيرات بل إلى ملايين الملاك " (٧).

وتفاوتت وتيرة عمليات الخصخصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من بلد لآخر ففي حين كانت التصفية السريعة لنسبة كبيرة من ملكية القطاع العام في هنغاريا وجمهورية التشيك والسلوفاك وغيرها نجد الأمر بطيئاً بعض الشيء في بولندا وبلغاريا وبيلاروس ولوكرانيا مثلاً. إذ أن الارتفاع إلى عمليات الخصخصة ليس مقياساً كاملاً لنجاح الإصلاحات الاقتصادية من عدمه فالعملية تعتمد أولاً وقبل كل شيء على البيئة الاقتصادية لكل بلد وعلى قوة أضعف الحكومة وسياساتها الاجتماعية وعلى حالة الانخراط والنمو في القطاع الغير حكومي والاهداف الاستراتيجية لبرامج الإصلاح .

وفي روسيا بدأ تطبيق سياسة الخصخصة بجملة من الإجراءات ، اشتملت على تخفيض حاد في حجم الدعم المقدم للمؤسسات من ٣٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٢ ليصل إلى ٦٪ في ١٩٩٤ ، (٨) كما تم خصخصة الموجة الأولى من المنشآت وعددها (٤٨٢٩٥) مؤسسة في عام ١٩٩٢ تبعتها (٤٠٥١٩) مؤسسة في ١٩٩٣ ولبيلغ اجمالي المنشآت العامة التي تم خصخصتها حتى عام ١٩٩٥ (١١٨٧٩٧) مؤسسة أي مايعادل ٥٦,٧٪ من اجمالي عدد المؤسسات العامة ، (٩) منها ٢٣٪ مؤسسات مملوكة للحكومة الاتحادية و ٦٤,٤٪ مملوكة للبلديات المحلية . (١٠)

## توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب أشكال الملكية في نهاية ١٩٩٥



- المصدر: بيانات الجدول (٤٨) في الملحق الإحصائي .

في حين نجد أن عدد المنشآت التي تم خصصتها في بقية أنحاء العالم خلال فترة طويلة نسبياً (١٩٨٠-١٩٩١) لم يتجاوز (٧) آلاف منشأة<sup>(١١)</sup>.

ومن حيث التوزيع القطاعي العام للمنشآت التي تم خصصتها كانت ٣٣٪ منها في القطاع التجاري و ٢٠٪ في الصناعة و ١١,٥٪ و ٧,٤٪ في كل من البناء والتغذية العامة (على التوالي) .

كما كانت عمليات الخصخصة أكثر سرعة بالنسبة للمنشآت الصغيرة التي بلغت حتى بداية ١٩٩٦ مانسبته ٨٤,٣٪ منشأة ، حيث تم خصخصة ٨٤,٤٪ من المنشآت التجارية الصغيرة و ٨٣٪ و ٨٤,٨٪ في مجالي التغذية العامة وخدمات الإسكان والسكان الغير انتاجية (بالتابع) . وحقت نجاحاً واضحاً في منطقتي شمال وشرق روسيا . وبذلك أصبحت ملكية معظم المنشآت الصغيرة (٩٦٪) حتى أوائل عام ١٩٩٦ في يد القطاع الخاص وبالأذات تلك العاملة في النشاطات التجارية وخدمات التسوق (٩٩,٢٪) ، و ٩٧,٦٪ في مجال التجارة والتغذية العامة ، و ٩٦,١٪ و ٩٥,٩٪ من المؤسسات العاملة في حقل البناء والمواصلات والاتصال (على التوالي)<sup>(١٢)</sup>.

وتقريباً لم يتبق من المنشآت الصغيرة مايتوجب خصصته بعد استكمال تنفيذ برنامج الحكومة في هذا الصدد .

وبشكل عام يمكن القول بأن خصخصة المشاريع الصغيرة قد ساعدت كثيراً على تحرير النشاطات الاقتصادية وعلى التطبيع النسبي لأوضاع السوق الاستهلاكية في الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية للاقتصاد الروسي .

أما بالنسبة للطرق المتبعة في عمليات الخصخصة فهي متعددة كالبيع لملاك خارجيين أو برد الملكية أو عن طريق تملك الإدارة والموظفين وهو الأسلوب الشائع في بولندا وسلوفينيا وكرواتيا ورومانيا ، أو الخصخصة بالقسائم كما حدث في ليتوانيا .

ونجد أن روسيا قد جمعت بين اسلوبي " تملك الإدارة والموظفين " والخصخصة بالقسائم - الفاوتشر " لكسب تأييد العمال والإدارات والرأي العام لسياسة الخصخصة وامتصاص المعارضة لها .

إلا أن مدراء المؤسسات المخصصة وفقاً للاسلوب الأول سرعان ماتحايلوا على العاملين وسيطروا على تلك المؤسسات بشراء وامتلاك مايتراوح بين ٨٠-٩٠٪ من الاسهم ومن ثم تحجيم نفوذ العاملين حاملي الاسهم وحتى منعهم باساليب ملتوية وغير قانونية من بيع أسهمهم خارج نطاق المؤسسة ، وفي كثير من الحالات ثبت قيام العديد من المدراء بتحويل بعض أصول وأرباح المؤسسات إلى شركات خاصة بهم .

وينطبق نفس المصير على الاسلوب الثاني " الخصخصة بالقسائم " الذي تبخرت فيه ملكيات المواطنين ، إذ تولد شعور عام لدى أغلبية الروس بالاستياء من اساليب الاحتيال وطرق الخصخصة الملتوية التي أثرت من ورائها حفلة قليلة من المدراء ومن يقف وراءهم في جهاز الدولة الرسمي ،

ففي حين رأت الأوساط الرسمية " أن الخصخصة بالقسائم - على حد قول اناتولي تشوباينس - قد خلقت ٤٠ مليون من حاملي الاسهم ... وهو اليوم جيش حقيقي من المالكين ، أي من اصحاب الممتلكات والاسهم والأوراق المالية وعليهم بملء الصوت أن يعلنوا عن أنفسهم " ،<sup>(١٣)</sup> نجد أن واقع الأمر بعكس ذلك تماماً حيث أشارت العديد من استطلاعات الرأي الموجهة لدراسة وتقييم ردود فعل الرأي العام لسياسة الخصخصة بالقسائم وحول مدى تصديق المجتمع الروسي لأن يجعلهم " الفاوتشر " مالكين حقيقيين ، فكانت نتيجة احدى الاستطلاعات في ابريل ١٩٩٣ تقارب ١٥٪ من العينة المختارة ، والتي رأت أن الفاوتشر خطوة باتجاه ان يصبحوا مالكين ، وزادت تلك النسبة إلى ١٩٪ بنهاية عام ١٩٩٣ ، إلا أنها مالبت في ابريل ١٩٩٤ أن هبطت إلى ٩٪ بينما زادت نسبة المتشائمين من أن تؤدي عمليات الخصخصة بالفاوتشر إلى أي تحسن في أوضاع ودخول المجتمع لتصل إلى ٦٤٪ .<sup>(١٤)</sup> نظراً لخيبة أمل الناس وعدم تسلم أغلبية مالكي الفاوتشر لأرباح اسهمهم المستحقة ، أو أن الأقلية ونسبتها لا تتجاوز ٥٪ قد تسلم فئات لا تستحق

الذكر،<sup>(١٢)</sup> بغير مألوفهم به تشويبايس بأنه سيكون في مقدور أي مواطن من مالكي الفاوتشر بعد فترة وجيزة الحصول على عائد يعادل قيمة ميارتين " فولجا " ، وهو مألوفهم تشويبايس لاحقاً بـ " أزمة انتظار المجتمع لنتائج الخصخصة " .

لقد شاب عملية الخصخصة في روسيا من حيث الطرق والآلية التي تمت بها والأهداف التي رسمت لها ضبابية شديدة ، ونشوت صورته في عيون المواطنين الروس ، نظراً للظروف والتحويلات المتسارعة التي كانت تمر بها روسيا آنذاك ، وغياب الارشادات والمعلومات الرسمية والشعبية على حد سواء ، ولعمليات الاحتيال الواسعة التي رافقت تلك السياسات .

واقصر استيعاب وردود فعل الناس من عمليات الخصخصة ومنتج عنها على التكهّن والاستنتاج وفقاً لتجارب شخصية ناقصة في هذا الصدد ، وعلى مواقف سلبية وتحمل المعاناة بصمت في احيان كثيرة ، وهو ما تتميز به سيكولوجية الشخصية الروسية التي تشكلت عبر تراكمات قرون عديدة على مدى التاريخ الروسي .

إن تقييم أهمية ومضمون سياسة الخصخصة في روسيا التي تم تنفيذها ابتداء من العام ١٩٩٢ يترافق مع تقييم بقية السياسات والاجراءات الاصلاحية الأخرى في المسار العام للاصلاحات الجذرية واعادة بناء الاقتصاد الروسي باتجاه نظام السوق فقد تم اعداد برنامج الخصخصة حسب ماؤكدته الوثائق الرسمية وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي وللروشيته التي صاغها خبراء الصندوق والبنك الدولي في ١٩٩١ .

ويرى العديد من الاقتصاديين الروس بأن برنامج الخصخصة والسياسات المالية التي اعدتها صندوق النقد لتنفيذها ضمن السياسة العامة للإصلاح الاقتصادي في روسيا تتشابه كثيراً مع البرامج والسياسات التي يقدمها الصندوق لإصلاح اقتصادات الدول النامية دون مراعاة خصوصيات الاقتصاد الروسي ومستوى تطوره ، من حيث مستوى التطور العلمي التكنولوجي والقاعدة للصناعة ، ومن حيث الارتفاع النسبي للمستوى

المعيشي مقارنة بما هو عليه في الدول النامية ، وغياب أسس البناء الرأسمالي لفترة زمنية طويلة ... إلخ .

كما أن تلك السياسات لم تتضمن جوانب التحديث التكنولوجي ولا تساعد حتى على الانتقال إلى اقتصاد السوق إذ لا تتعدى آفاقها تصحيح بعض مسارات التنمية في دول يسودها نظام اقتصاد سوق ضعيف .

لاشك بأن أكثر مآثره سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو مصالح الدول الدائنة ، بتقليص الأعباء الملقاه على موازنات الدول عن طريق تخفيض الدعم والتعويضات التي تقدمها الحكومات للمؤسسات الخاسرة والحصول على إيرادات جديدة من عمليات بيع منشآت ومؤسسات القطاع العام ، لتتمكن تلك الحكومات من الوفاء بديونها وفتح أسواقها ومواردها أمام النشاطات الاقتصادية للدول الغربية المتقدمة باتجاه تعزيز الارتباط الاقتصادي - السياسي . أما للمستوى المعيشي للسكان أو حتى النمو الاقتصادي فيأتين في المرتبة الثانية من اهتمامات الصندوق والبنك الدوليين .

لقد كشفت إحدى الوثائق الرسمية المتسربة الدور الرئيسي الذي يلعبه صندوق النقد في توجيه السياسات الاقتصادية لروسيا - كما هو معروف عن علاقات الصندوق مع العديد من الحكومات - ، <sup>(١١)</sup> حيث يطالب الصندوق من أجل زيادة موارد الدولة ولحصول روسيا على القرض المنفق عليه (١٠,٢ مليار دولار) بتنفيذ جملة من السياسات أهمها :

- على الحكومة الروسية خلال عام ١٩٩٧ تجنب اتخاذ القرارات والسياسات المركزية إن لم يكن استخدامها حق الفيتو ضد القوانين الصادرة عن مجلس الدوما والهيئات التشريعية والتي تهدف إلى الحد من حقوق الملكية الخاصة للأرض أو من الحق في عمليات شرائها وبيعها وتأجيرها .

- أن يتم خلال عام ١٩٩٧ خصخصة (٥٥٠) مؤسسة بما فيها المؤسسات الاستراتيجية " ترانس نيفت " والمؤسسات الناجحة التي تحقق دخولاً خيالية مثل " روس

جوس سستراخ " و " راو- يابلس روسيا " و " جاز بروم " و " ام . بي . أس " و " روسكي ديزيل " .... إلخ ، إضافة إلى ابعاد الحكومة من إمكانية المشاركة وامتلاك حصص معينة في اسهم تلك المؤسسات خلال عمليات الخصخصة .

- حتى ١ يوليو ١٩٩٧ يطالب الصندوق الحكومة بالاسراع في اعادة تنظيم وتصفية المؤسسات الزراعية المدنية وإيقاف كافة انواع الاعانات التي تقدمها الحكومة لدعم بعض عمليات الانتاج الزراعي مثل الدعم المقدم لشراء الاعلاف والوقود وغيره ، ( ٧٠٪ من المؤسسات الزراعية خاسرة ومدينة ) .

- إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات الروسية من الخامات الأولية وتخفيضها على الواردات الملعية من البلدان الغربية .

- الالغاء التدريجي للعديد من الاعانات الاجتماعية ، ومضاعفة أسعار استهلاك السكان من الغاز والكهرباء وخدمات السكن الاساسية حتى نهاية العام ١٩٩٧ .

- تقليص معاشات التقاعد وإيقاف دفع المعاشات للمتقاعدين الذين مازالوا يعملون أو وجدوا لأنفسهم أعمالاً جانبية يحصلون منها على دخل إضافي ، والانتقال إلى نظام معاشات يعتمد على التقسيط المباشر من دخول العاملين .

ويمكن القول بأن أهم ما يميز تجربة الخصخصة في روسيا هو :

- ضخامة القطاع العام ( قبل الشروع في الخصخصة ) وسيطرته على أكثر من ٩٠٪ من الاقتصاد الروسي .

- إن الملكية الجديدة في روسيا لم تورث ولم تكتسب بالجهد الشخصي للأفراد ، وإنما منحت منحاً من ممتلكات الدولة ووزعت في شكل قسائم اطلق عليها " الفاونتشر " دون أن تعرف الاغلبية قيمتها المعادلة فعلياً كوسيلة لتغيير شكل الملكية .

- التمرع والاستعجال اللامدروس في تنفيذ برنامج الخصخصة وغياب التسجيل والتحديد الدقيق لحقوق ملكية منشآت ومؤسسات القطاع العام فيما بين مختلف الاقاليم والوحدات الادارية الروسية ، الأمر الذي أدى إلى العديد من الخلافات وإلى استغلال تلك الوضعية في عمليات فساد واسعة واستئثار بالامتلاكات العامة .

- غياب أو تخييب المعلومات والارشادات الرسمية التي كان من الممكن أن تساعد الناس على اختيار أفضل الطرق لاستثمار الفاوتشرات الموزعة عليهم ، إذ أن قرابة ٤٠٪ من ملكي الفاوتشر وقفوا حائرين لا يدرون ماذا يمكنهم العمل بتلك القسائم ، الأمر الذي استغلته وإلى أقصى مدى شريحة الإدارة العليا في المؤسسات المعنية .

- كان من نتيجة الاجراءات والطرق التي نفذت بها سياسة الخصخصة ان استحوذت للشريحة الادارية العليا في مؤسسات القطاع العام ، بطرق مشروعة وغير مشروعة ، على الملكية التي تقع تحت إدارتهم ، أي أن موظفي الحكومة من الفئات العليا - وبصورة لاسابق لها - أنشأوا قطاعاً خاصاً من الممتلكات العامة ثم تشغيله لحسابهم الخاص .

- اتجاه الحكومة في برامجها اللاحقة إلى خصخصة منشآت ومؤسسات البنية الأساسية. (١٧)

- إن الوثيرة السريعة لعمليات الخصخصة لم تساعد على توفير الظروف الطبيعية لاكتمال تشكّل مؤسسات وهياكل السوق التي مازال يغلب عليها الطابع الشكلي ، فبعد أكثر من خمسة أعوام يلاحظ أن آليات السوق لم تؤد الوظائف المفترض منها ، ولم توفر الظروف اللازمة لتطور نشاطات القطاع الخاص ، واستمرار حالة الركود في نشاطات المؤسسات المخصصة الصغيرة منها والكبيرة على حد سواء ، من حيث شحة الاستثمارات واقتصارها على توظيف رؤوس أموالها في المجالات المضمونة وسريعة الربحية مثل التجارة وفي الاسواق المالية.



## الاصلاحات في القطاعين الزراعي والصناعي :

### - الزراعة :

بدأت الاصلاحات الزراعية في روسيا عام ١٩٩٠ باقرار مجموعة من القوانين الصادرة عن جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية للسوفيتية آنذاك كقانون "اصلاح الأرض" وقانون " المزارع الفلاحية " وقرارات الرئيس الروسي "بالاسراع في تنفيذ اصلاح الأرض" و"تنظيم علاقات الأرض" و تطوير الاصلاحات الزراعية في روسيا " وغيرها من القرارات التي تعالج أنماط التنمية الزراعية وأشكال الملكية فيها ، واحلال نظام السوق وتوفير الظروف الملائمة للاستثمارات الخاصة في القطاع الزراعي .. إلخ بما يتوافق مع الاتجاهات والتغيرات السياسية - الاقتصادية الجارية .

وخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ تغيرت كثيراً أوضاع القطاع الزراعي واستبدل احتكار الدولة لملكية الأرض بأشكال أخرى كالملكية الخاصة وملكية البلديات والملكية الجماعية اضافة إلى الملكية العامة ، كما تغير الهيكل الاقتصادي للإنتاج الزراعي باستبدال نظام الكلخوز والسفخوز للإنتاج الذي كان سائداً خلال الحقبة السوفيتية بأنماط انتاجية أخرى ، كالإنتاج الجماعي وإنتاج التعاونيات والإنتاج بالمساهمة وأشكال انتاجية أخرى للقطاع الخاص الذي أصبح يمتلك الأرض ووسائل الإنتاج ويساهم بثلاثي الإنتاج في القطاع الزراعي مقابل تقلص الإنتاج الزراعي للقطاع العام إلى مايقارب ١٤٪ من اجمالي الإنتاج الزراعي،<sup>(١٨)</sup> كما تشير الاحصائيات الرسمية إلى تزايد عدد المزارع الخاصة التي تم تسجيلها إلى (٢٨٠,١) ألف مزرعة بمتوسط مساحة (٤٣) هكتار ، واصبح مايقارب (٣٧) مليون أسرة روسية تمتلك (٢٩) مليون هكتار . غير أنه ورغم حصول المزارع الانتاجية على الاستقلالية الاقتصادية كاملة - كنتيجة لسياسة الاصلاح الزراعي - إلا أنها عجزت عن رفع الكفاءة الانتاجية والمستوى النوعي للمنتجات الزراعية التي مازالت دون المستوى المطلوب بسبب شحة الموارد المالية وتأخر الحكومة عن تسديد ماعليها من قيمة المنتجات الزراعية وحتى توقفها عن توريد ماهو مرصود للقطاع الزراعي في الموازنة العامة للدولة ، فلم يصرف له من اعتمادات ١٩٩٥ سوى

٢٦٪ من أصل (٣١٥) مليار روبل.<sup>(١٩)</sup> إضافة إلى تقلّ الاعباء الضريبية والشروط القاسية للاقراض وتعدّ شراء وسائل الانتاج من الآليات الزراعية فمن بين كل خمس مزارع هناك مزرعة واحدة فقط تمتلك تراكتور ، بل أن أكثر من نصف المزارع القائمة لا تمتلك سيارة نقل واحدة .<sup>٢٠</sup>

الأمر الذي أدى إلى فتور الحماس في الاستثمارات الزراعية ، وتضاؤل عدد المزارع الزراعية في التسجيل الذي تقلص خلال عام ١٩٩٥ ولم يزد عن ٩٠٠ مزرعة بعد أن سجلت فقط في ١٩٩٣ أكثر من (٨٧,٢) ألف مزرعة ، إلى جانب الزيادة الكبيرة في عدد المزارع التي توقفت عن النشاط من حوالي خمسة الاف مزرعة عام ١٩٩٢ إلى (٢٦,٦) ألف في ١٩٩٥.<sup>(٢٠)</sup>

وعلى مدى فترة الاصلاحات الزراعية غلبت على تطور القطاع الزراعي أزمة متواصلة بعض أسبابها موروثة من الماضي والبعض الآخر ناتج عن قصور وتعثّر سياسة الاصلاح الزراعي والاقتصادي بشكل عام ، ومنها على سبيل المثال اتساع الفجوة فيما بين مستوى اسعار المنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية ، إذ بلغ ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية خلال الاعوام ١٩٩١-١٩٩٥ (٧٧٣) مرة في حين كانت الزيادة في أسعار السلع الصناعية والخدمات المقدمة للقطاع الزراعي (٢٣٣٠) مرة خلال نفس الفترة وبالأذاة اسعار الطاقة للكهربائية التي تضاعفت (٥٤١٥) مرة ، والوقود والمازوت (٥١٨٤) مرة . حيث عجز المزارعون عن شراء متطلباتهم الانتاجية وتقلصت قدرتهم الشرائية إلى عشر مرات أقل مما كان عليه الوضع قبل ١٩٩٠ ، وفقد القطاع الزراعي خلال ١٩٩١-١٩٩٥ ما يقدر بـ (١٨٣) ترليون روبل.<sup>(٢١)</sup>

وكان لشحة الاستثمارات وللتدفق الهائل للمنتجات الغذائية المستوردة التي غطت في (١٩٩٦) ما نسبته ٧٠٪ من احتياجات السوق الروسية ،<sup>(٢٢)</sup> أثر سلبي بالغ على مسار الاصلاحات الزراعية حيث تضاعف حجم الواردات من اللحوم بمختلف أنواعها خلال ١٩٩٣-١٩٩٥ فقط إلى (٧-١١) مرة ، ومن البطاط ١٠ مرات والمواد الغذائية للأطفال (٦مرات) وما بين (١١-٣٦) مرة من المشروبات الكحولية المختلفة ... إلخ.

## التغيرات في واردات روسيا من السلع الغذائية

السلعة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	زيادة للمستورد في ١٩٩٥ مقارنة بالمستورد عام ١٩٩٣
- لحوم طازجة مجمدة بالآلاف طن	٧٣,٩	٣٥٨	٥٠٥	٦,٨ أضعاف
- لحوم طيور طازجة مجمدة بالآلاف طن	٧٣,٩	٤٩٦	٧٩٧	١٠,٨ أضعاف
- زبدة بالآلاف طن	٧٠,١	١٠٣	١١٧	٢,٤ أضعاف
- زيوت نباتية بالآلاف طن	١٠٩	١٥٨	٣٧٠	٣,٤ أضعاف
- مواد غذائية للأطفال بالآلاف طن	٤	٨	٢٤	٦ أضعاف
- بوظة بالآلاف طن	٧	١٢٣	٦٩	٩,٨ أضعاف
- فواكه بالمليون دولار	٤٧,٢	٣٢٥,٥	٥١٤,١	١٠,٩ أضعاف
- ثبيرة بالمليون دولار	٢٠,٢	٢٩٢,١	٥٦٣,٩	٢٧,٩ ضعف
- كحول أبيض بالمليون دولار	٧,٦	٧٤,٣	٢٧٤,٩	٣٦,٢ ضعف
- جمعة (بيرة) بالمليون دولار	٨٩,١	٧٩,٦	١٥٩,٨	١,٨ ضعف

- المصدر : الأكاديمية الروسية لطوم الزراعة ، سافيتسكايا روسيا ، ٢٥ فبراير ١٩٩٧ ، ص ٢ .

- يلاحظ اختلاف بعض الأرقام عن البيانات الواردة في الجدولين ٣١،٣٠ من الملحق ، وهذا يرجع إلى تعدد الإحصائيات الصادرة عن الجهات المسؤولة ذات العلاقة وعدم التنسيق فيما بينها .

لقد ساعد العديد من المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي وشملت الأزمة المجالات الانتاجية والمالية والأوضاع الاجتماعية للمزارعين ، إذ تدهورت حصة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال ١٩٩٠ - ١٩٩٦ بحوالي ٣٣٪ . وتناقص إنتاج الحبوب بنسبة ٤١٪ والمنتجات من اللحوم والألبان بنسبة ٤٧٪ و ٣٦٪ (علي التوالي) . (١٣)

وبلغت نسبة المؤسسات الزراعية الخسرة ٧٠٪ ، كما تجاوزت الديون المستحقة عليها في ١٩٩٥ (٢٢) ترليون روبل (٣٩٪ منها قيمة الاستهلاك من الطاقة والوقود) ، وتناقصت معظم منتجات الصناعة الغذائية خلال ١٩٩٠ - ١٩٩٦ إلى أقل من النصف . إضافة إلى التثني الشديد في رواتب العمال الزراعيين إلى أسفل سلم الأجور بما لايزيد عن ٢١٠ ألف روبل . (١٤)

## أهم المنتجات الزراعية في روسيا

المنتج	متوسط الانتاج السنوي خلال ١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٦
- حبوب يالمليون طن	١٠٤,٧	١١٦,٧	٨٩,١	٦٣,٤	٩٦,٣
- كياف للكتان بالآلف طن	١٧٤	٧١	١٠٧	٦٩	٥٩
- بنجر السكر يالمليون طن	٣٣,٧	٣٧,٣	٢٤,٣	١٩,١	١٦,١
- حبات الشمس يالمليون طن	٣,١	٣,٤	٢,٩	٤,٢	٢,٨
- بطاطا يالمليون طن	٣٥,٩	٣٠,٨	٣٤,٣	٣٩,٨	٣٨,٥
- خضروات يالمليون طن	١١,٧	١٠,٣	١٠,٤	١١,٧	١٠,٧
- لحوم منبوحة يالمليون طن	٩,٧	١٠,١	٩,٤	٥,٩	٥,٤
- كبدان يالمليون طن	٥٤,٧	٥٥,٧	٥١,٩	٣٩,٣	٣٥,٧
- بيض بالمتنار ببيضه	٤٧,٩	٤٧,٥	٤٦,٩	٣٣,٧	٣١,٥
- صوف بالآلف طن	٢٢٥	٢٢٦,٧	٢٠٤,٥	٩٤,١	٧٧,٤

- المصدر : الأكاديمية الروسية لعلوم الزراعة ، سافيتسكايا راسيا . ٢٥ فبراير ١٩٩٧ . ص ٢.

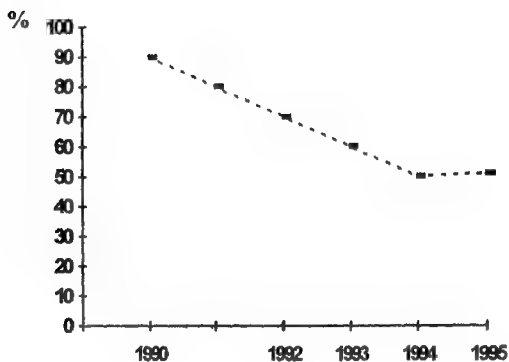
## أهم منتجات الصناعة الغذائية في روسيا بآلاف الاطنان

النسبة الإنتاج في ١٩٩٦ مقارنة بإنتاج عام ١٩٩٠ (%)	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٠	الصنف
٢٢	١٢٧٢,١	١٦٢٠,١	٥٧٦٨	- لحوم صنف أول
٤٤	٧٤٢,٤	٧٩٠	١٦٨٩	- منتجات السمك
١٩	٣٥٥٤,٦	٣٨٣٥	١٨٢٠٠	- ألبان
٣٢	٣٦٣,٦	٣٤٨	٨٢٨	- سمن حيواني
٣٧	١٦٣,٤	١٨٦,٤	٤٣٩,٢	- ألبان
٨٧	٣٢٨٤,٨	٣١٥١,٨	٣٧٥٧,٦	- سكر مكرر
٦٥	٧٠٩,٦	٦٦٠,٢	١٠٩٨,٢	- زيوت نباتية
٢٥	١٩٨,٢	١٩٦,٢	٨٠٨,٢	- سمن صناعي نباتي
٣٩	٦٥٥,٧	٧٢٩,٣	١٦٩٧,٣	- حلويات
٤٥	١٢٩,١	١٣٨,٥	٢٨٤	- جعة (بيرة) بالملليون وحدة قياسية
				- فودكا ومشروبات كحولية أخرى
٤٦	٦٠	١٠٦,٤	١٢٩	بالملليون وحدة قياسية .
٥٧	٤٠,٤	٦٧,٢	٧٠,٦	- كحول اثني بالملليون وحدة قياسية

- المصدر : الأكاديمية الروسية لطوم الزراعة ، سانسكيلا روسيا ، ٢٥ فبراير ١٩٩٧ ، ص ٢.

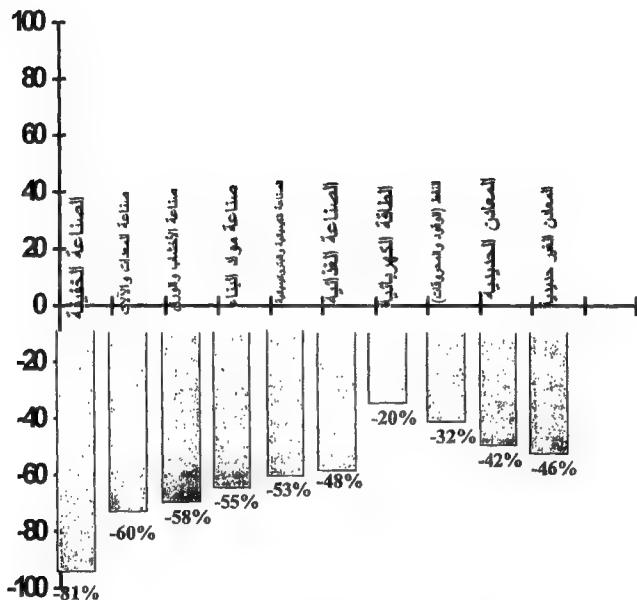
ترافق مع عمليات الإصلاح الاقتصادي في روسيا انخفاض واضح في الانتاج الصناعي وتغير كبير في هيكل القطاع الصناعي عامة ، وكانت بداية التدهور في ١٩٩٠ بما نسبته ٨% ، إلا أن حدته أصبحت أوضح مع بداية تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي وبالأذات خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٤ . وبلغت نسبة التدهور في الانتاج خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ أكثر من ٥٠% ،<sup>(٢٥)</sup> شاملاً كافة الفروع الصناعية ، حيث كان أكثرها حدة في الصناعات الخفيفة التي بلغت نسبة التدهور فيها خلال نفس الفترة ٨١% وفي صناعة المعدات والآلات (٦٠%) ، والصناعات الخشبية والورقية (٥٨%) ، ومواد البناء (٥٥%) ، ثم في الصناعات الغذائية بنسبة (٤٨%) بينما كان الانخفاض أقل في انتاج الطاقة الكهربائية وانتاج النفط (الوقود والمحروقات) ٢٠% و ٣٢% على التوالي ،<sup>(٢٦)</sup> بسبب استمرار ارتفاع الطلب الداخلي عليها وخاصة في المجالات غير الانتاجية الذي يزيد عن ٢٠% من اجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية ، وبسبب الامكانية الكبيرة لتصدير منتجات النفط والغاز التي قاربت ٤٠% من اجمالي الانتاج النفطي .

التدهور في الانتاج الصناعي خلال الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٠)



- المصدر : بيانات الجدول رقم (٦١) في الملحق الإحصائي .

تدهور الانتاج في أهم الفروع الصناعية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥)



- المصدر: بيانات الجدول (٦١) في الملحق الإحصائي .



إن الطلب الخارجي وحجم التصدير يكتسب أهمية خاصة في تحديد اتجاهات التطور الانتاجي من المواد الخام الأولية ، حيث شكل اتساع نطاق التصدير في روسيا لبعض المنتجات حافزاً قوياً وعاملاً مساعداً في السيطرة النسبية على واثق التدهور الانتاجي في عدد من الفروع الصناعية مثل انتاج الحديد والالمنيوم والنحاس والاسمدة والاخشاب والورق والصناعات الكيمائية والبتروكيميائية . (٢٧)

ومن جهة اخرى تراجعت كثيراً صناعة انتاج المعدات والآلات نظراً للتقلص الكبير في النشاطات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد عامة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وإلى نقص الطلب على المنتجات الروسية من الدول المستقلة ، وبعكس الحال في انتاج وتسويق المواد الخام الأولية تجد المنتجات الصناعية من الاجهزة والمعدات صعوبة بالغة في المنافسة التجارية سواء كان ذلك في الاسواق المحلية أو الخارجية ، إذ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة المبيعات من المنتجات المستوردة، حيث تجاوزت حصة الواردات في التبادل السلمي لتجارة التجزئة في ١٩٩٥ ٥٤٪ مقابل ٢٣٪ عام ١٩٩٢ ، وفي بعض المنتجات المستوردة كأجهزة التسجيل والفيديو والتلفزيونات الملونة تجاوزت نسبة المبيعات منها عام ١٩٩٥ ٩٠٪ مقابل أقل من ١٠٪ للمنتجات المحلية الروسية .

وفي مجمع الصناعات الحربية تقلصت الاستثمارات الحكومية فيه إلى حد كبير بعد التغيرات الواسعة في الخارطة السياسية للعالم وانخفاض الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات الحربية .

وبرغم أن روسيا - حسب بيانات معهد الابحاث الاستراتيجي في ستوكهولم - تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تصدير السلاح بعد أن زادت قيمة صادراتها نسبياً من ٢,١ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى قرابة ٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، ويتوقع أن تتضاعف إلى ٧ مليار دولار في ١٩٩٧ ، (٢٨) إلا أنه وبالمقارنة كما كانت عليه الأوضاع نجد أن انتاج السلاح في روسيا عام ١٩٩٥ لم يزد عن ٢٠٪ من مستوى الانتاج الذي كان سائداً في ١٩٩١ . (٢٩)

لقد أدى اختلال الأوضاع المالية لمختلف المؤسسات إلى انخفاض الطلب على المنتجات من صناعة الآلات والصناعات الخفيفة ومن ثم هبوط معدلات الإنتاج من المعادن والصناعات الكيماوية ، كما كان انخفاض الإنتاج في الصناعات الثقيلة والكيماوية والغذائية نتيجة لتدني كفاءة الإنتاج الزراعي وللتقلص الحاد في طلبات القطاع الزراعي من آلات الإنتاج المختلفة ومن الاسمدة الكيماوية وفي انكماش الاحتياطي من الخامات الزراعية .

وإلى جانب عامل الإنتاج الكمي تلعب التغيرات في الأسعار دوراً مهماً في تباينات الوزن النسبي لبعض الفروع للصناعية مقارنة بغيرها في إطار هيكل القطاع الصناعي عامة، إذ يلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد حصة الطاقة والمنتجات النفطية التي تعدت أهميتها قطاع التصدير وأصبحت تمثل أساساً هاماً للقاعدة الصناعية بشكل عام ، حيث زاد وزنها للنسبي من ١٢٪ في ١٩٩٠ إلى ٣١٪ في ١٩٩٥ .

طبيعي أن تلك الزيادة النسبية ناتجة أيضاً عن تدهور ونائر الإنتاج في الفروع الأخرى ، كما هو الأمر بالنسبة لصناعة التعدين التي زادت حصتها النسبية حسب الأسعار المقارنة (١٩٩٢ = سنة الأساس) من ١٧٪ إلى ٢٢٪ مقابل انخفاض حصة صناعة المعدات والآلات من ٢٠٪ إلى ١٦٪ والصناعة الخفيفة من ٨,٤ ٪ إلى ٤٪.

إضافة إلى ذلك تلعب سياسة توزيع الاستثمارات على مختلف الفروع الصناعية دوراً كبيراً في تشكيل التغيرات الهيكلية للقطاع الصناعي وفي الوزن النسبي لأي من الصناعات ، ففي حين زادت نسبة الاستثمارات في مجمع صناعات النفط والطاقة من ٣٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٢٪ من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي في ١٩٩٥ نجدها قد انخفضت من ٢٣,١٪ إلى ٨,٣٪ في صناعة الآلات ومن ٣,٣٪ إلى ٠,٧٪ في الصناعات الخفيفة . (٣٠)

وباستثناء مجمع صناعات النفط والطاقة وصناعة المعادن التي تعتبر من الصناعات الراجعة والقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية تعاني بقية الفروع الصناعية من

تدني الكفاءة الانتاجية وعجزها عن تسويق منتجاتها وبالتالي ترجيح استمرار تدهور أوضاعها ولو على المدى المنظور .

وبشكل عام يمكن ارجاع التغيرات الجارية في القطاع الصناعي وتردي أوضاعه خلال فترة الإصلاح الاقتصادي إلى جملة من العوامل :

- إيقاف الدعم المالي - الاقراض الذي كانت الحكومة بموجبه تقوم بتغطية العجز وتمويل شريحة عريضة من المؤسسات الانتاجية سواء تلك الغير قادرة على المنافسة في الاسواق أو المؤسسات ذات الاهداف الاجتماعية .

- أدت سياسة تحرير التجارة وفتح الاسواق المحلية لتدفق المنتجات المستوردة من الخارج إلى تقلص الانتاج من الصناعات المحلية .

- عدم كفاءة القطاعين الصناعي والزراعي الذي أدى إلى تقلص الطلب وانخفاض الانتاج في الفروع الصناعية المختلفة .

- انخفاض الطلب الاستهلاكي المحلي وطلب البلدان المستقلة على المنتجات الصناعية الروسية ، نتيجة لتدني دخول المواطنين وانخفاض القدرة الشرائية .

- ارتفاع اسعار المنتجات المحلية واقتربها من مستوى الاسعار العالمية مع مستوى جودة لايرقى إلى المنافسة ، والذي أدى بدوره إلى تفكاش أو توقف العديد من المؤسسات الصناعية .

- تقلص حجم الاستثمارات الحكومية في القطاع الصناعي بما في ذلك الاستثمار في الصناعات الحربية ولحجام رؤوس الأموال المحلية أو الاجنبية عن الاستثمار في ظل أوضاع سياسية واقتصادية غير مستقرة .

### التجارة الخارجية :

على مر فترات زمنية متعاقبة يلاحظ ان روسيا ضمن التقسيم الدولي للعمل قد توقعت في دائرة تصدير الخامات والمواد الأولية .

ولاقصرت حاجة وطلب السوق العالمي - وفي كل الأوقات - على المنتجات الروسية من المواد الخام والمنتجات الأولية للنصف مصنعة ، لتصبح روسيا من خلال هذه الوضعية في دور الدولة المنتجة للثروات والموارد الطبيعية لصالح التقدم الاقتصادي الغربي ، دون ان يكون لذلك مردود ايجابي للتحديث الصناعي والتكنولوجي محلياً .

كما ان الكثير من الشواهد تثبت بان الاقتصاد الروسي غالباً ما تجاوب مع احتياجات الغرب وتكيف بما يلي متطلبات التقدم الصناعي الاوربي .

ففي عهد بطرس الأول عندما تطور في أوروبا الإنتاج الصناعي الماسنفتوري تحولت الصادرات الروسية من المنتجات الزراعية إلى تصدير المواد الخام الصناعية وبالأذاث الحديد والأقمشة والكتان التي بلغت ما نسبته ٤٠٪ من اجمالي الصادرات الروسية إلى أوروبا .

وفي القرن للتاسع عشر عندما كانت أوروبا والثورة الصناعية في ذروتها ، وعلى أثر تدفق القوى العاملة ورؤوس الأموال من القطاع الزراعي إلى الصناعة ، الأمر الذي أثر سلباً على نمو الزراعة في أوروبا ، انعكس ذلك وبشكل قوي على الصادرات الروسية التي طغت عليها ومن جديد للصيغة الزراعية ، حيث مثلت مبيعات المنتجات الزراعية إلى الخارج فقط خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ما يقارب ٨٠٪ من اجمالي الصادرات بما في ذلك صادرات الحبوب التي بلغت ٤٠٪ . فقد كانت روسيا قبل قرن من الزمان بمثابة مستودع غذائي ضخم للقارة الأوروبية ، وكان ترتيبها السادس في قائمة دول العالم المصدرة للغذاء قبل هولندا .

وعندما رافق النهضة الصناعية في أوروبا والغرب احتياج ملح لاستغلال مصادر جديدة للطاقة ، كان لروسيا - بمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية - أن تمكنت وحدها في عام ١٩٠٠ من انتاج ٥٢٪ من الإنتاج العالمي للنفط .

أما خلال الحقبة السوفيتية فقد كان الاتحاد السوفيتي السابق وخاصة منذ السبعينات مصدر أساسي للطاقة والخامات ، مشكلاً بذلك أهمية كبيرة لدوران العجلة الاقتصادية

للبلدان الغربية ، حيث انضج ذلك وبشكل جلى خلال أزمة النفط العالمية في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات عندما تضاعفت صادرات السوفيتية من النفط لتغطية النقص في اسواق الدول الصناعية المتقدمة ، فبعد ان كانت صادرات الاتحاد السوفيتي من النفط عام ١٩٧٠ لا تتجاوز ٨٪ من اجمالي الصادرات ، تضاعفت عام ١٩٨٠ لتبلغ ٣١٪ ثم إلى ٣٧٪ عام ١٩٨٥ . ناهيك عن الدعم الذي كان يقدمه الاتحاد السوفيتي للدول الاشتراكية في شكل فارق أسعار الصادرات النفطية والمقدر في ١٩٩٠ بـ ٥٨ مليار دولار.(٣١)

ومع إنهيار الاتحاد السوفيتي واصلت روسيا نفس الدور الاقتصادي السابق بتصدير مصادر الطاقة والمواد الخام الأولية ، مع فارق أن عمليات التصدير التي تمت في التسعينات كانت وفق ظروف وأسعار غير مجدية للاقتصاد الروسي ، إذ نمت وبشكل ملحوظ حجم الصادرات إلى العالم الخارجي ، في الوقت الذي انخفضت فيه الاسعار العالمية للنفط والغاز ، فقد انخفضت خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ قيمة صادرات النفط بنسبة ٢٢٪ ، وعائدات الغاز المصدر بأكثر من ١٤٪ ، بينما زادت حجم الصادرات النفطية ومنتجاتها من ٩١,٥ مليون طن عام ١٩٩٢ إلى ١٧٥,٦ مليون طن في ١٩٩٤ . كما زادت صادرات الغاز الطبيعي من ٨٧,٩ مليار متر مكعب في ١٩٩٢ إلى ١٨٤,٧ و ١٩٢,٣ مليار متر مكعب في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي.(٣٢)

وإلى جانب النفط والغاز اللذين يحتلان المكانة الرئيسية في الصادرات الروسية هناك خامات أخرى كالمعادن والمنتجات الخشبية والورقية ، حيث تضاعفت صادرات المعادن الحديدية إلى العالم الخارجي - باستثناء بلدان اتحاد الدول المستقلة - خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٥ قرابة ثلاث مرات ، وزادت الصادرات من الحديد الزهر خلال نفس الفترة بنسبة ٤٥٪ والنحاس ١٣٨,٨٪ ، والالمنيوم بنسبة ٨٧,٦٪ ، والاختشاب ٤٠,٣٪.(٣٣)

إن التغير في هيكل الصادرات الروسية يظهر وبوضوح في القطاع الصناعي ، وخاصة في قطاع التعدين الذي زادت حصته من ٩,٢٪ في ١٩٨٩ إلى ١٥٪ في ١٩٩٤

ثم إلى ١٨٪ من اجمالي الانتاج الصناعي عام ١٩٩٥ ، وهو ما يمثل ٢-٤ أضعاف متوسط انتاج قطاعات للتعدين في الدول الصناعية المتقدمة . الأمر الذي يمكن اعتباره من المؤشرات المميزة لاتجاهات تطور الاقتصاد الروسي .

أما فيما يتعلق بصادرات روسيا إلى العالم الخارجي من السلع والمصنوعات الجارة فلم تتجاوز نسبتها عام ١٩٩٥ إلى ١٠٪ بما في ذلك الأجهزة والمعدات ووسائل المواصلات والسلع الاستهلاكية المختلفة ، منها ما نسبته ٧٪ تمثل المصنوعات الجاهزة المصدرة مثل معدات ووسائل النقل والمواصلات (بأسثناء الطيران) والأجهزة التقنية الكهربائية وغير الكهربائية (فيما عدا أجهزة الاتصال والكمبيوتر) ، بينما الصادرات من المنتجات الغذائية والمشروبات والملابس والجزم والمصنوعات الجلدية والمعدنية والآثاث فلم تزد جميعها عن نسبة ١٪ من إجمالي الصادرات .

وبالنسبة لتقسيم صادرات روسيا المصنعة من حيث المستوى التقني فتبين الدراسات الصادرة عن المعهد الروسي للأبحاث العلمية لحالة الاسواق " فينكي " بأن معظم الصادرات (٥٥٪) هي عبارة عن منتجات ذات مستوى تقني متدن ، وما نسبته ٤٠٪ مصنعة وفقاً لمستوى تقني متوسط فقط ٥٪ من المنتجات المصدرة مصنعة بتقنية عالية ، وهي نسبة متدنية جداً أقل بكثير من المتوسط السائد في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

إن ما يمكن ملاحظته خلال الفترات الزمنية المتعاقبة لروسيا أو الاتحاد السوفيتي السابق هو أن تخصصها في انتاج وتصدير المواد الأولية والخامات قد كان وما زال مستمراً حتى وقتنا الحاضر ، وإن روسيا لم تتمكن - ولا في أي فترة - من تغيير أو تنويع هيكل صادراتها .

ورغم أن روسيا تشغل المرتبة الأولى في العالم في انتاج الغاز الطبيعي ومن حيث امتلاكها لأكبر احتياطي منه ، والمرتبة الثانية في احتياطي البترول ، إلا أنها لم تطور من تكنولوجيات وتقنيات استكشافه واستخراجه .

فكما لم يكن لتدفق الصادرات الزراعية الروسية على أوروبا بداية القرن الحالي أية نتائج ايجابية ملموسة على تطوير تقنيات الانتاج الزراعي وتحديثها آنذاك ، كذلك الأمر ينطبق في الوقت الحاضر على قطاع استكشاف وانتاج النفط والغاز وبقية الخامات الأولية، بالرغم من المقومات العلمية الكبيرة وماتملكه روسيا من موارد بشرية وكوادر علمية وغزارة في مواردها الطبيعية والمادية .

#### - العلاقات التجارية الروسية في التسعينات :

شهدت الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ تطوراً ملحوظاً في العلاقات التجارية لروسيا مع العالم الخارجي ، كنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة فقد زادت الصادرات الروسية إلى الخارج من ٥٣,٦ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٨١,٦ مليار في ١٩٩٥ ، كما تزايدت الواردات - بما في ذلك التجارة غير النظامية - من ٤٣ مليار إلى ٦٠,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة ،<sup>(٣٤)</sup> حيث تشكلت آلية الاستيراد في روسيا وفقاً للعديد من المؤثرات أهمها :

- وتيرة التضخم النقدي وتغيرات أسعار صرف الروبل .

- تغير هيكل احتياجات السوق للدخلي .

- كمية البضائع التي تصل إلى الاسواق والواردة من الدول النامية مقابل تسديد ديونها في شكل سلعي .

- التغيرات في الرسوم الجمركية على الواردات .

- التغيرات في الدخول والقدرة الشرائية للمستهلكين .

لقد بلغت الواردات من العالم الخارجي عام ١٩٩٥ - باستبعاد الواردات من البلدان المستقلة ودون احتساب التجارة غير النظامية - ما قيمته ٣٣,١ مليار دولار ، كان أهمها الواردات من المعدات والآلات ووسائل المواصلات (٣٧,٧٪) ، ومن المواد الغذائية بنسبة (٢٨,٩٪) .<sup>(٣٥)</sup>

وتمتلىء الاسواق الروسية بالسلع المستوردة سواء كان ذلك من المواد الغذائية أو غيرها كنتيجة طبيعية للتدهور الشديد في الانتاج من الصناعات الغذائية والخفيفة الاستهلاكية على حد سواء ، إذ تغطي الواردات من المواد الغذائية - حسب التقديرات الرسمية - ٧٠٪ من احتياجات روسيا ، <sup>(٣٦)</sup> وهي نسبة كبيرة جداً ومؤشر خطير لغياب السياسة الحكومية في مجال تحقيق الأمن الغذائي وينذر - في حالة استمرار الأمر - بتبعات قد تهدد الاستقلال السياسي - الاقتصادي .

أما هيكل صادرات المنتجات الروسية إلى العالم الخارجي فيبدو أن الدور التقليدي لروسيا ضمن نظام التقسيم الدولي للعمل - باستثناء صادرات السلاح - مازال مستمراً إذ تتكون معظم صادراتها من المواد الخام الأولية ، ففي حين كانت قيمة إجمالي الصادرات الروسية إلى الخارج عام ١٩٩٥ - دون احتساب الصادرات إلى البلدان المستقلة - قد بلغت ٦٦ مليار دولار نجد أن حوالي ٤٠٪ منها تشكل الصادرات من المنتجات النفطية والمعدنية ، و ٢٩٪ معادن واحجار كريمة ومنتجاتها ، بينما لم تتجاوز الصادرات من الاقمشة والمنتجات النسيجية مثلاً ١,٢ ٪ . <sup>(٣٧)</sup> ووصل حجم الصادرات الروسية عام ١٩٩٥ إلى العالم الخارجي - بما في ذلك الدول المستقلة - من النفط الخام والمنتجات النفطية ١٦٩,٤ مليون طن ، و ١٩٢,٣ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و ٢٩,٩ مليون طن فحم حجري ومائيمته ٥,٦ مليار دولار من المعادن الحديدية . <sup>(٣٨)</sup>

ومن حيث التوزيع الجغرافي لأهم الدول التي ترتبط مع روسيا بعلاقات تجارية (من غير الدول المستقلة) ، يلاحظ أن ألمانيا الاتحادية تنصدر القائمة حيث بلغت قيمة الصادرات الروسية إليها ٦٠٧٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ في حين بلغت الواردات الألمانية ٦٥٣٦ مليون دولار أي مانسبته ١٤٪ من إجمالي الواردات الروسية ، <sup>(٣٩)</sup> تليها الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت نسبة الصادرات إليها ٥,٤٪ من إجمالي الصادرات الروسية لنفس العام ، ثم استراليا والصين وإيطاليا وهولندا بالتسلسل . <sup>(٤٠)</sup>

أما العلاقات التجارية لروسيا مع الدول المستقلة فأهمها حجماً التبادل التجاري مع أوكرانيا التي رغم فتور العلاقات السياسية بين البلدين إلا أن النمو التجاري بينهما قد زاد



وبشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة إذ بلغ حجم الصادرات الروسية إليها ما قيمته ٦٨٦٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، بينما وصل قيمة ما استوردته روسيا منها ٦٦١٧ مليون دولار ، تليها كل من كازاخستان وبيلاروس . (٤١)

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري لروسيا مع البلدان العربية يلاحظ أن الصادرات الروسية إلى مصر - ولو أنها محدودة - كانت أكثر من غيرها بين الدول العربية وزادت قيمتها من ٣٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٦٦ مليون في ١٩٩٥ بينما نجد أن واردات روسيا من مصر وعلى العكس قد تناقصت من ١٤٤ مليون إلى ٣٧ مليون دولار خلال نفس الفترة ، يلي مصر كل من الامارات العربية المتحدة والجزائر وسوريا ثم المغرب وبالمقابل نجد أن العلاقة التجارية بين روسيا واسرائيل قد نمت خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ بونيرة متصاعدة تصديراً واستيراداً ، حيث بلغت الصادرات الروسية إلى اسرائيل ما قيمته ٨٤٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، وإذا ما قورن حجم التعامل التجاري لروسيا مع اسرائيل بالنسبة لحجم التعامل الروسي مع الدول العربية الخمس مجتمعة ، سيلاحظ أن روسيا صدرت إلى اسرائيل في ١٩٩٥ ما نسبته ٧٣,٥٪ من اجمالي الصادرات الروسية إلى الدول العربية المذكورة ، بينما استوردت روسيا من اسرائيل وحدها ما يقدر بـ (١٢٦,٦٪) من مجموع وارداتها من الدول العربية الخمس مجتمعة في نفس العام . (٤٢)

بل ان الأكثر إثارة هو في أن الدولة الروسية قد أصبحت تتلقى قروضاً من اسرائيل ، التي قدمت خلال زيارة نيتينياهو إلى موسكو في أوائل ١٩٩٧ قرضاً بمبلغ خمسين مليون دولار يخصص لتطوير الإنتاج الزراعي في روسيا .

وقد سعت الحكومة الروسية بهدف تنظيم النشاطات التجارية مع الخارج وحماية المنتجات المحلية أن اتخذت في أوائل ١٩٩٦ جملة من الاجراءات برفع الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع المستوردة وتقليص استيراد بعضها ، اضافة إلى تشييط الصادرات وتشجيع عمليات تصدير المنتجات المصنعة ، وتقديم الضمانات الحكومية لعمليات التصدير المختلفة . (٤٣) إلا أن تلك السياسة قد تعثر تنفيذها بالشكل المطلوب بسبب

تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية الدولية ، فعلى سبيل المثال أصدرت وزارة التجارة الروسية في ٣ فبراير ١٩٩٦ قرارين الأول يرفع نسبة التعرف الجمركية على استيراد الفودكا إلى ١٢٠٪ والثاني يوقف استيراد الدجاج الأمريكي إلى الاسواق الروسية التي تكلف نصف مليار دولار سنوياً ( وهي أرجل دجاج مجمدة يطلق عليها في الشارع الروسي تسمية " سيقان بوش " ، وتلاقي اقبالاً كبيراً في اسواق روسيا ) ، وذلك بهدف حماية الانتاج المحلي بالنظر إلى انخفاض تكلفة انتاج ونقل الدجاج الامريكي إلى الاسواق الروسية والتي لم تتجاوز ٩٠٠٠ - ١٠٠٠٠ روبل للكيلو الجرام الواحد ، مقابل ١٥٠٠٠ روبل لانتاج كيلو جرام من الدجاج المحلي .

الأمر الذي دفع نائب الرئيس الامريكي البرت جور إلى الاحتجاج على القرار الروسي وتوجه بنقده إلى رئيس الوزراء تشيرنوميردن ، وطالب صندوق النقد الدولي بالتدخل لارغام الجانب الروسي على الاستمرار في شراء الدجاج الامريكي تحت ذريعة الوقوف ضد السياسات المقيدة لحرية التجارة والتي تتعارض مع نظام الاقتصاد الحر .

وبصرف النظر عن أن ٤٠٪ من انتاج الدواجن الامريكية المصدرة إلى روسيا يمتلكها احد اصحاب رؤوس الاموال في ولاية " كانزاس " الامريكية الذي يعتبر احد الممولين الرئيسيين للحملة الانتخابية لبيل كلينتون ، (علماً بأن كلينتون قد كان محافظاً لنفس الولاية قبل انتخابه لمنصب رئيس الولايات المتحدة ) ، إلا أن الأهم هو أن معارضة الحكومة الروسية لتلك الاحتجاجات ورفضها تعديل سياستها على اعتبار أن أوروبا نفسها تقرض جمارك عالية على منتجات النسيج والسجاد المستوردة من روسيا ، قد فشلت ورضخت في الأخير أمام ضغوط صندوق النقد والولايات المتحدة واستأنف استيراد الدجاج الأمريكي إلى الأسواق الروسية .

ومن جهة ثانية اشترط صندوق النقد الدولي لتقديمه القرض البالغ ١٠,٢ مليار دولار ان تلغي روسيا الرسوم الجمركية المفروضة على صادراتها من النفط والغاز ، حيث تعثرت كافة محاولات الحكومة الروسية لاقتناع الصندوق ببقاء تلك الرسوم ، وكان

آخرها طلب روسيا خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية الروسية - البريطانية المشتركة في لندن (يوليو ١٩٦٦) .. بتوسط بريطانيا لدى الصندوق .

إلا أن النتيجة لم تتغير واضطرت روسيا لإلغاء تلك الرسوم ابتداء من ١ يوليو ١٩٩٦ ،<sup>(٤٤)</sup> والتي بالغانها فقد الاقتصاد الروسي إيراداتاً كبيراً ومصدر دخل هام .

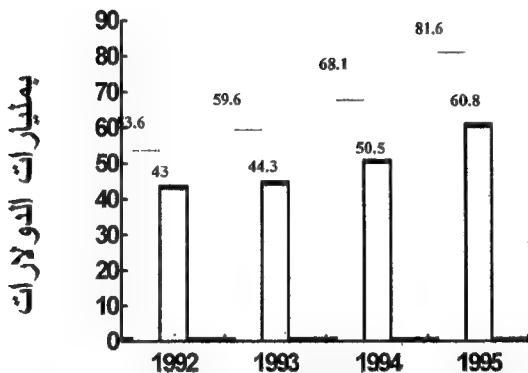
وإجمالاً يمكن القول بأن أهم العوامل المؤثرة على تنمية الصادرات - باستثناء الصادرات من النفط والغاز - وعلى تطور العلاقات التجارية للروسية مع العالم الخارجي تتمثل في استمرار تدهور الإنتاج الصناعي وضعف الاستثمارات في المجالات الإنتاجية ، وعدم قدرة المنتجات الروسية -بني المنافسة في الأسواق الخارجية وخاصة المعدات والتجهيزات ... إلخ .

# تطورات التجارة الخارجية في روسيا

خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥)

صادرات ☐

واردات ☐

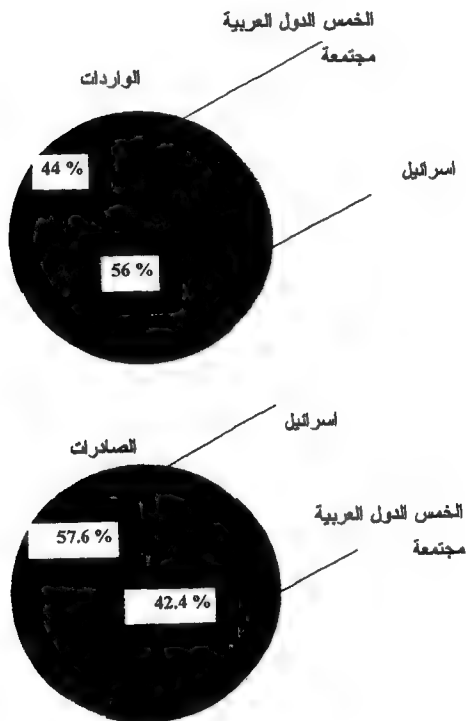


- المرجع : بيانات الجدول رقم (٢٧) في الملحق الإجمالي .



مقارنة حجم التعامل التجاري الروسي مع اسرائيل والخمس الدول العربية مجتمعة

(الامارات ، سوريا ، الجزائر ، مصر ، المغرب) في ١٩٩٥



## التكامل الاقتصادي مع البلدان المستقلة :

كان الاقتصاد السوفيتي اقتصاداً مغلقاً ويعتمد على التخصص والتكامل دون التنويع في مختلف اقاليمه وجمهورياته ، وبالتالي فإن تجارته مع العالم الخارجي كانت محدودة ، واقتصرت الجزء الأكبر من عمليات التبادل التجاري على التجارة الداخلية فيما بين الجمهوريات ، ففي عام ١٩٨٩ مثلاً كان أكثر من ٩٠٪ من تجارة بيلاروس و ٧٠٪ من صادرات روسيا تتوزع على الجمهوريات السوفيتية الأخرى ، وبلغ إجمالي التبادل التجاري فيما بين الجمهوريات السوفيتية السابقة عامة لنفس الفترة ما نسبته ٨٠٪ .<sup>(٤٥)</sup>

وبانهيار دولة الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ انتهت أيضاً الوحدة الاقتصادية التكاملية التي كانت قائمة بين خمسة عشر جمهورية سوفيتية وأنشئ على انقاضها ماسمي باتحاد الدول المستقلة كشكل من أشكال الطلاق ، إذ تميزت تلك الفترة بشباب تلك الجمهوريات فيما بينها لاقتسام ثروة قومية هائلة تراكمت عبر اجيال خلال الحقبة السوفيتية ، وسعت الدول المستقلة كل على حده إلى الاندماج في السوق العالمي متنافسة للحصول على القروض والمساعدات الخارجية وللاجتذاب الاستثمارات الاجنبية إلى بلدانها، الأمر الذي كان من نتائجه انقطاع الصلات التجارية والتبادل السلعي فيما بينها ، واقتصرت العلاقات على الاشكال الثلاثية ، بل أن بعض البلدان المستقلة قد عملت على اغلاق اسواقها امام بعضها الآخر مما أدى إلى ندرة وشحة كبيرة لاصناف عديدة من البضائع والحاجيات الاساسية في مدن واقاليم مختلفة مقابل تكسبها في اقاليم اخرى ، وهو ما ساهم وبشكل اساسي في تدهور الانتاج الاقتصادي والنشاطات الاستثمارية على حد سواء ، ومن ثم التصاعد الهائل لمعدلات التضخم الذي أفضى إلى ارتفاع شديد في تكاليف الحياة وتدني المستوى المعيشي .

وخلال خمسة اعوام منذ إنشاء اتحاد الدول المستقلة تقلصت حصة البلدان المستقلة في التجارة الخارجية الروسية إلى الثلث وبالكاد وصلت إلى ٢٠٪ مقابل ٦٠٪ في نهاية الثمانينات كما تضاعفت المتأخرات من ديون الدول المستقلة والمستحقة لروسيا لتصل في بداية ١٩٩٦ إلى ١٦ ترليون روبل معظمها قيمة الصادرات النفطية والغازية .

لقد زادت التباينات - بعد انقطاع العلاقات الاقتصادية - فيما بين مستويات التطور الاقتصادي والسياسي للبلدان المستقلة حديثاً ، وبدأت المساعي الأولية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لتلك البلدان كل على حده ، خاصة بعد أن أصبح من الواضح أن إعادة اقامة وحدة فيدرالية بالشكل الذي كانت عليه أو حتى كونفدرالية - على المدى المنظور - أمراً مستحيلاً .

إلا أنه وبالمقابل تعذر في الوقت نفسه انفراد أي من الدول المستقلة بتنمية اقتصادية ذاتية بمعزل عن البيئة الاقتصادية للمحيطه .

ومن هنا بدأت المساعي الجادة لاعادة خلق علاقات اقتصادية فيما بين الدول المستقلة ، ولكن على قاعدة اقتصاد السوق والمصالح المتبادلة ودون أن يكون لاختلاف الانظمة السياسية أثر على تعزيز الروابط الاقتصادية .

لقد شكل العام ١٩٩٣ منعطفاً جديداً في طبيعة العلاقات الاقتصادية للدول المستقلة وخاصة بعد التوقيع في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ على اتفاقية انشاء اتحاد اقتصادي يقوم على أسس جديدة أهمها طوعية الانضمام وأن يشمل نظام السوق كامل المنطقة وضمن حرية انتقال البضائع والمنتجات وكذا العمالة ورؤوس الأموال .

تلا ذلك تقديم العديد من المبادرات ولو في شكلها النظري ووقعت المئات من الاتفاقيات للخروج من الأزمة الاقتصادية من بينها محاولة إنشاء منطقة الروبل ، وإنشاء المناطق التجارية الحرة ، ودعم منتجات المؤسسات التعاونية والمنتجات الوطنية للبلدان المستقلة ، والتعاون في مجال الاستثمارات ومحاربة السياسات الاحتكارية .... إلخ .

ووقعت كل من روسيا وبيلاروس وكازاخستان اتفاقيات جمركية ثلاثية يتم بموجبها إلغاء الحدود الجمركية بين الثلاث الدول .

وبشكل عام يمكن القول بأن مستويات التعاون الاقتصادي والتكامل فيما بين الدول المستقلة قد تبلورت في ثلاثة محاور رئيسية :

- الأول فيما بين روسيا وبيلاروس وهو الشكل الأكثر فعالية من غيره نظراً



للقوائم المشتركة الكبيرة فيما بين الدولتين قوياً واقتصادياً وسياسياً حيث وقعتا وتنغذا العديد من الاتفاقيات الثنائية التجارية والاقتصادية .

- الثاني ويتمحور فيما بين روسيا وبيلاروس وكازاخستان وكيركيزيا وهو الشكل القائم أساساً عل التعاون والتمسيق النسبي في مجال الغاء العوائق الجمركية وتأمين حرية انتقال البضائع .

- الثالث فيما بين الدول المستقلة الاثنتي عشر عامةً وهو اطار يغلب عليه الطابع الشكلي، وفيه تضعف كثيراً فعاليات التعاون الاقتصادي والتكاملي ، كما تقتصر فيه عملية تنفيذ الاتفاقات التكاملية إلى الجدية اللازمة .

إن الآلية التكاملية متعددة الاطراف بشكلها المتبع وبالطرق المستخدمة قد أدت إلى عدم توافق المصالح الحالية وإلى الشك في جدوى التعاون المستقبلي نظراً لاختلاف مفاهيم الوحدة الاقتصادية المطلوبة من دولة لأخرى ، إذ أن كل من تلك الدول تسعى للاستفادة من التكامل الاقتصادي بشكل آني ومعطية لنفسها الأولوية دون غيرها لحل مشاكلها الاقتصادية ، وخاصة فيما يتعلق بالديون المتركمة والتسهيلات الجمركية والاسعار والحصص التجارية .... إلخ إضافة إلى غياب آلية ملازمة لاطراف الاتحاد بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة وغياب جدولة زمنية لاستحقاق الديون المتأخرة ، الأمر الذي حتماً لايتوافق مع المصالح الروسية (مصالح الأخ الأكبر) .

فقد تشكلت خلال الخمسة اعوام - منذ تأسيس اتحاد الدول المستقلة - حوالي خمسين لجنة ومجلس ، وحتى أواخر ١٩٩٦ وقعت ٧٨٩ اتفاقية بهدف تيسيق وتكامل الدول المستقلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، نفذت منها فقط وبشكل نسبي ٢٥٠ اتفاقية ،<sup>(١١)</sup> وظلت معظم الاتفاقيات حبراً على ورق ودون تنفيذ بسبب غياب آلية محددة بخطوات ومراحل تنفيذها ولغزوتهم الحماس أصلاً لتعزيز الروابط الاقتصادية ، إذ أن مسألة تقارب موسكو مع بقية الدول المستقلة يتم بشكل موسمي وغالباً عندما يواجه حكام الكرملين أزومات أو ظروف حرجة تستدعي دعم تلك الدول كالانتخابات الرئاسية التي كان يلتسن في أمس الحاجة لتأييد قادة الدول المستقلة لدعم موقفه الانتخابي ، أو عند ترديد نفوذ

القوى الإسلامية على الحدود الجنوبية للجمهوريات المستقلة (أفغانستان والمعارضة الإسلامية الطاجيكية) ، أو عندما تحرك حلف الناتو للتوسع شرقاً لضم دول من أوروبا الشرقية وحتى من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ... إلخ .

وفيما عدا ذلك فالعلاقات التي تربط موسكو ببقية الدول المستقلة باستثناء بيلاروس يعثرها الفتور ومعظم الاتفاقيات التي توقع معها تتم خلال الأحداث والأزمات التي تواجهها وفي الأساس موسكو ، وهي ماثلت أن تظل حبيسة الانزاج بعد مرور الأزمة أو أن ينفذ منها شيء يسير .

كما أن عدم ثبات العملات الوطنية وعدم قابليتها للتحويل ، إضافة إلى تباين مناهج الإصلاح الاقتصادي واختلاف اتجاهات إعادة البناء من دولة إلى أخرى قد أثر سلباً على تنمية العلاقات الاقتصادية .

ومن عوائق التقارب الاقتصادي للدول المستقلة أيضاً محاولات البعض تطبيق الآليات التقليدية في تطوير العلاقات التكاملية الاقتصادية ، والسعي إلى خلق علاقات السوق دون قاعدة تنظيمية ودون استثمارات وبغياب أسواق العمل والمال . .

ومن جهة أخرى فإن ظهور أوساط رجال الأعمال والمراكز المالية - التجارية المحلية في البلدان المستقلة وارتباطهم بالأسواق الغربية والعالمية قد أثر وبشكل مباشر على مسار واتجاهات التقارب الاقتصادي للدول المستقلة ، إذ يلاحظ في الآونة الأخيرة تزايد نمو العلاقات الاقتصادية للصين وكوريا الجنوبية واليابان مع جمهوريات آسيا الوسطى وما وراء القوقاز ، وتنافس كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها على تعزيز مصالحها ونفوذها الاقتصادي سواء في روسيا وأوكرانيا أو في أذربيجان وكازاخستان وكيرغيزيا . .

## الاستثمارات الأجنبية :

بلغ إجمالي التدفقات العالمية لرؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ١٦٤٠ مليار دولار ، كان نصيب بلدان الشرق الاوسط ٩٪ ، أما نصيب بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي جميعها فبلغ ٢٤٦ مليار دولار أي ما نسبته ١٥٪ ، منها ١٦,٥ مليار دولار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وهو ما يعادل اجمالي ما تلقتة تايلند وماليزيا فقط ، بينما حظت الصين وحدها من تلك التدفقات على ١٣٪ أي ٢١٣,٢ مليار دولار منها ٣٣,٨ مليار استثمارات اجنبية مباشرة .<sup>(٤٧)</sup>

وتتضارب الارقام عن حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في روسيا من مصدر لآخر على المستويين المحلي والخارجي . فحتى نهاية ١٩٩٥ قدرتها الغرفة التجارية الامريكية في روسيا بـ (٤,٩) مليار دولار ، في حين قدرها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بـ (٢,٨) مليار ، أما احصائية وزارة الاقتصاد الروسية فقد كانت أكثر تفاؤلاً إذ تشير أرقامها إلى بلوغ الـ (٦) مليار دولار ،<sup>(٤٨)</sup> مقابل (٢٧٩٦) مليون دولار تقديرات اللجنة الحكومية للإحصاء ،<sup>(٤٩)</sup> التي يمكن الوثوق بها أكثر من غيرها كجهة رسمية مسئولة عن كافة الاحصائيات الرسمية اضافة إلى تطابقها مع تقديرات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير .

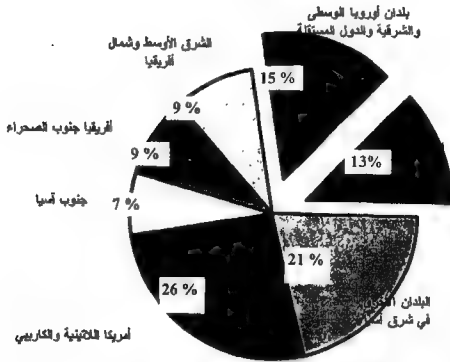
وتشير البيانات الرسمية بأن اجمالي عدد المؤسسات الاجنبية والمشاركة العاملة في عموم روسيا قد بلغ في نهاية ١٩٩٥ (١٤٥٥٠) مؤسسة بما في ذلك النشاطات الاستثمارية لبلدان اتحاد الدول المستقلة ،<sup>(٥٠)</sup> منها حوالي ١٢ ألف مؤسسة اجنبية دون مشاركة روسيا (٢٢٨٠) مؤسسة اجنبية تنتمي إلى بلد واحد و ٩٧٢٠ مؤسسة تنتمي لأكثر من بلد اجنبي) .

## المؤسسات الاجنبية العاملة في روسيا حتى نهاية ١٩٩٥

اجمالي عدد المؤسسات الاجنبية والمشاركة مع الشركات الروسية بما في ذلك شركات بلدان اتحاد الدول المستقلة .	١٤٥٥٠
مجموع عدد المؤسسات الاجنبية دون مشاركة الشركات الروسية .	١٢٠٠٠
عدد المؤسسات الاجنبية التي تنتمي إلى أكثر من بلد اجنبي (غير روسيا وغير بلدان اتحاد الدول المستقلة)	٩٧٢٠
عدد المؤسسات الاجنبية التي تنتمي لبلد اجنبي واحد	٢٢٨٠

## تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال

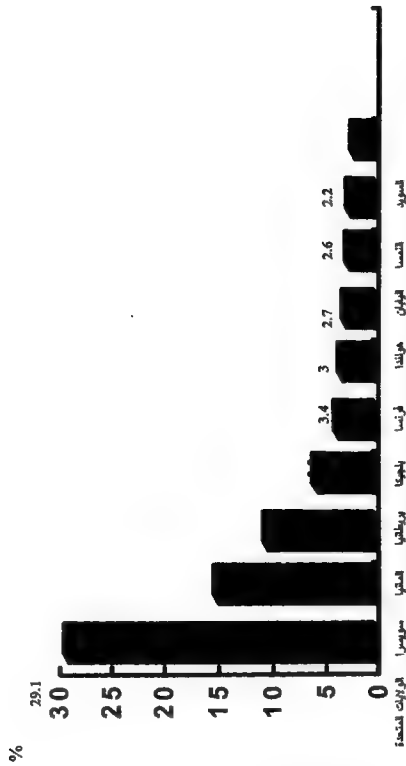
اجمالي التدفقات خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ = ١٦٤٠ مليار دولار موزعة كما يلي:



المصدر : من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ١٧٨.

أهم الدول الأجنبية المستثمرة في روسيا حتى عام ١٩٩٥

إجمالي الاستثمارات الأجنبية حتى عام ١٩٩٥ = ٢٧٦٩,٧ مليون دولار



- المصدر : بيانات الجدول رقم (٤٠) في الملحق الإحصائي

وتوزعت تلك الاستثمارات وبالدرجة الأولى على الفروع الصناعية بنسبة ٤٣٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية ، <sup>(٥١)</sup> كالصناعات الغذائية التي تلاقى اقبالاً وجاذبية اكثر من غيرها لربحيته الكبيرة ومسهولة الاستثمار فيها وسرعة تسويق منتجاتها ، وبالات صناعة المشروبات الغازية " كوكاكولا " التي تسعى للتوسع في انحاء عديدة من روسيا باستثمارات جديدة تقارب ٢٥٠ مليون دولار ، بينما تخطط شركة " بيسبي كولا " لاستثمار ٥٥٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٠ .

إضافة إلى صناعة التبغ والسجائر التي تجد لها سوقاً واسعة في روسيا ، إذ تتراوح حصة الاستثمار الاجنبي فيها - حسب تقديرات متباينة - ما بين ٣٠ ٪ - ٥٠ ٪ من اجمالي انتاج القطاع ، كما حظي القطاع التجاري وقطاع المال والتأمينات بنسبة ١٦,٩٪ و ١٤,٣٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية على التوالي . <sup>(٥٢)</sup>

إلا أن الاهم من ذلك بالنسبة لروسيا هو الاستثمار في بعض جوانب البنية الهيكلية الذي بدأ - رغم محدوديته - يحظى باهتمام رؤوس الأموال الاجنبية كقطاع المواصلات والاتصال الذي مازال يعاني من الافتقار للتقنية الحديثة ، إذ تشير دراسات السوق إلى زيادة كبيرة متوقعة في الطلب على خدمات الاتصال تتجاوز في عام ٢٠٠٠ سبعة أضعاف الطلب الحالي ، وتفترض وزارة الاتصالات أن يبلغ اجمالي الاستثمارات الاجنبية في هذا القطاع ٧٥٠ مليون دولار حتى نهاية ١٩٩٦ .

أما أهم الشركات الاجنبية العاملة في هذا الحقل فهي شركة " سيمنس " الالمانية و " اريكسون " السويدية و " الكاتيل " الفرنسية .

كما يجري العمل للاعداد لمشاريع استثمار صغيرة لتطوير صناعة محركات الطائرات وتحديث تكنولوجيا صناعة السيارات .

أما القروض الاستثمارية المقدمة لروسيا من الدول والمؤسسات المالية الدولية (غير قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، والمخصصة للاستثمار في مشاريع محددة ، فيلاحظ مثلاً حوالي ربع قروض البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تقدم للاستثمارات في

المؤسسات الروسية ، كما حصلت مؤسسة " نوفوروسيسكوي باراخودستفو " على قرض بمبلغ ٢٢٥ مليون دولار من مجموعة بنوك اجنبية ، وقدمت تركيا قرضاً بـ ٣٥٠ مليون دولار لتطوير صناعة تكرير النفط ، وقرض بنك " سويسني جينيرال " الفرنسي مؤسسة " تات نيفت " الروسية مبلغ ٨٤ مليون دولار لدفع قيمة اجهزة ومعدات مستوردة من امريكا .... إلخ .

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي تبين المؤشرات بأن أكثر المناطق جاذبية للاستثمارات الاجنبية هي مناطق المركز ووسط روسيا حيث تحظى بـ (٥٨,٤٪) من اجمالي تلك الاستثمارات ويفارق كبير عن بقية المناطق التي تراوحت نسبة الاستثمارات فيها ما بين ٩,٦٪ وأقل من ١٪ (٥٣).

وتأتي في مقدمة الدول المستثمرة في الاقتصاد الروسي حتى نهاية ١٩٩٥ الولايات المتحدة الامريكية بحوالي (٨١٣) مليون دولار أي مانسته ٢٩٪ من مجموع الاستثمارات الاجنبية تليها كل من سويسرا والمانيا وبريطانيا (١٥٪ ، ١٠,٥٪ ، ٨,٨٪ على التوالي) (٥٤).

ومن جهة اخرى بدأ الاهتمام يتزايد بانشاء مناطق اقتصادية حرة في انحاء مختلفة من روسيا لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية ، حيث اعدت في هذا الصدد بعض الدراسات ، أهمها دراسة الجمعية الدولية للمناطق الحرة ، والتي أوصت بانشاء عشر مناطق اقتصادية حرة لاتزيد مساحة كل منها عن ٣٥٠ هكتار ومعرضة على مشروع الحكومة الروسية الذي تضمن انشاء (١١) منطقة حرة مساحة كل منها أكثر من مليون كم مربع (أي أن كل منطقة ستشكل ٦٪ من مساحة الاتحاد الروسي ، وسيصبح - حسب مشروع الحكومة - مايعادل ٦٥٪ من اجمالي المساحة الكلية لروسيا مناطق حرة). وهو أمر مبالغ فيه لم تراع خلاله المعايير الدولية المتلى للمناطق الحرة في العالم .



وفي كلتا الحالتين على الأرجح بأن هذا المشروع الطموح لن ير النور - ولو على المدى المنظور - نظراً لشحة التمويلات والمستوى المتدني في البنية الصناعية وفي بنية الهياكل الأساسية نفسها .

إن قطاع النفط الروسي ينتج ما نسبته ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتمثل عائدات النفط ما يعادل ٢٠٪ من حصيللة العملات الاجنبية للدولة و ١٠٪ من إيراداتها المالية . إلا أنه ومنذُ بداية التسعينات تدهور كثيراً الاداء العام للقطاع النفطي بمعدل سنوي يتراوح ما بين ٧-١٤٪ ، وفي حين كانت روسيا عام ١٩٩٠ أكبر منتج نفط في العالم ، تراجع انتاجها عام ١٩٩٥ إلى المرتبة الثالثة . غير أن توقعات البنك الدولي تشير إلى أنه في حالة إجراء المزيد من الإصلاحات (ويبدو أن المقصود منح المزيد من الامتيازات) هناك امكانية للاستثمارات النفطية خلال العشر سنوات القادمة قد تتجاوز ٦٠ مليار دولار فقط لتثبيت الانتاج ومنع استمرار حالة التدهور فيه .<sup>(٥٥)</sup>

إن أهم الاستثمارات المنتظرة لروسيا تقع في مجال النفط والغاز والتي يمكن أن تستقطب أكثر من غيرها رؤوس الاموال الاجنبية ، وخاصة تلك التي قد بدأ الحديث عنها وتم اجراء الدراسات الأولية لها والمعروفة بمشاريع "ساخالين ١" و "ساخالين ٢" و "نيمانو - ببتشورسكي" التي قد يبلغ الاستثمار فيها بما قيمته ٣٠-٣٥ مليار دولار ، ومشروع تصدير ما يقارب ٢٠ مليار متر مكعب من غاز "إركوتسك" و "ساخا - ياكوتيا" إلى كوريا الجنوبية ، اضافة إلى مشروع "يامال - زاباندايا يفروبا" لاستخراج واستغلال الغاز وبناء شبكة انابيب واسعة لتسمييقه إلى القارة الأوروبية والذي سيكلف قرابة ٤٠ مليار دولار ، إذ يلاحظ عدم تحمس روسيا خلال الفترة الاخيرة للاستثمارات الصغيرة والسعي إلى عقد صفقات ضخمة مع المستثمرين الأجانب . وبذلك سيصل اجمالي الاستثمارات في مجال النفط والغاز - إذا ما تمت - إلى ما يقارب ٨٠ مليار دولار ، وجميعها مشاريع مرهون تنفيذها بتوافر شروط الاستقرار السياسي والاقتصادي .

إن التحسن النسبي في بعض المؤشرات العامة للاقتصاد الروسي كتخفيض معدلات التضخم وانتعاش الحركة التجارية والانفتاح على العالم الخارجي ، اضافة إلى فوز القوى

الليبرالية في الانتخابات الرئاسية منتصف ١٩٩٦ وغيرها من العوامل ، كان من المفترض فيها ان تشكل حافزاً قوياً لتتفق الاستثمارات الأجنبية إلى روسيا ، الا ان شيئاً من ذلك لم يحدث وظلت حالة الجمود والحذر مسيطرة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد الروسي . وعلى العكس من ذلك توصلت عملية تسرب رؤوس الأموال الروسية إلى الخارج والتي قدرتها بيانات البنك المركزي الروسي فيما بين ٣٥٠ - ٤٠٠ مليون دولار شهرياً ، ليلبلغ الأجمالي العام للأموال المتسربة إلى الخارج حتى منتصف ١٩٩٦ حوالي ١٥٠ مليار دولار.<sup>(٥٦)</sup>

ولم يزد أجمالي الاستثمارات الأجنبية في روسيا عن ٢,٨ مليار دولار ، وهو رقم متواضع بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة لروسيا سواء في مواردها أو في سوقها الواسعة ، وإلى التغيرات السياسية - الاقتصادية في بنية واتجاهات النظام ، ومقارنة ببلدان أخرى كالصين على سبيل المثال التي بالرغم من نظامها الشيوعي الا ان حجم الاستثمارات الأجنبية فيها قد بلغ قرابة ٣٤ مليار دولار .

ان مايمكن ملاحظته على الاستثمارات الأجنبية في روسيا هو هامشيتها التي تتشابه كثيراً في طبيعتها واتجاهاتها مع الاستثمارات الجارية في بلدان العالم النامي ، حيث تركزت - حتى الوقت الحاضر - في مجال الصناعات الغذائية والاستهلاكية الخفيفة كصناعة المشروبات الغازية والعصائر والحلويات وصناعة التبغ والسجائر .... الخ وهي مجالات أهم ما يميزها أنها سريعة ومضمونة الربحية ولا تساهم في خلق قاعدة صناعية متقدمة .

كما ان نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية قد انحصرت في عمليات المضاربة في أسواق الأوراق المالية ، فبعد ان كانت خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ (٦٠ مليون دولار) أي ما يعادل ٢٪ من اجمالي تلك الاستثمارات ، تضاعفت في ١٩٩٤ وتجاوزت نصف مليار دولار بمائتيه ٤٧٪ من مجموع الاستثمارات ، وتبلغ العوائد الصافية للمستثمرين الأجانب في نفس العام ومن أسواق الأوراق المالية فقط مايقارب ٧٦٠ مليون دولار.<sup>(٥٧)</sup>

وبشكل عام قدر يفجيني ياسن وزير الاقتصاد الروسي الاستثمارات المطلوبة لإعادة البناء الهيكلي في الاقتصاد الروسي والخروج من الأزمة ما بين ٨٠٠-٩٠٠ مليار دولار يتم استثمارها خلال الخمسة عشر عاماً القادمة ، <sup>(٢٨)</sup> وحيث إن الإمكانيات المحلية لنفس الفترة من مدخرات الأهالي والمؤسسات والاستثمارات الحكومية ...الخ غير كافية ، إذ لايتوقع ان تزيد - بافترض استغلالها بالحد الأقصى - عن ٤٠٠-٦٠٠ مليار دولار ، فان الحكومة الروسية ستواجه أحد أمرين ، إما الرضوح والاستسلام لحالة الركود والتراجع كأمر واقع والانتظار ضعف الفترة الزمنية المذكورة (أي ٣٠ عام) لتحقيق الإصلاحات الهيكلية ، أو العمل بشتى الوسائل على اجتذاب الاستثمارات الاجنبية خلال الخمسة عشر عاماً القادمة بحيث لاقل عن ٣٠٠-٤٠٠ مليار دولار .

ان مجالات وفرص الاستثمارات في روسيا واسعة جداً وكثير من مقوماته متوفرة ، وكان يفترض فيها أن تحقق نتائج ايجابية أكثر بكثير مما هو عليه الحال ، لولا جملة من العوائق التي يمكن ايجازها فيما يلي :-

### عوائق سياسية وتتمثل في :

- حالة الترقب والاستقرار السياسي واستمرار تدهور صحة الرئيس بوريس يلتسن والشك في تمكّنه من اداء مهامه الرئاسية ، واحتمال اجراء انتخابات رئاسية مبكرة قد تخلل فيها موازين القوى وتعود لصالح اليسار .

- ازدياد نفوذ قوى اليسار ونجاحاتها الأخيرة سواء في البرلمان الذي يسيطرون فيه على قرابة نصف مقاعده أو في الانتخابات المحلية التي جرت أو اخر ١٩٩٦ ، وتردد رؤوس الأموال الأجنبية من الاستثمار في ظل ظروف غير مستقرة .

- ضعف الناحية الأمنية واستمرار الجريمة ، وأهمها الجريمة المنظمة التي تتحكم في العديد من المفاصل الاقتصادية .

## عوائق أقتصادية :

- تخطيط السياسة الأقتصادية وطول فترة المرحلة الأنتقالية التي على ما يبدو لم تحقق الأهداف المرجوة منها .
- استمرار تأثير التضخم النقدي على الأوضاع المالية - الأقتصادية ، الذي بلغت نسبته عام ١٩٩٦ ٢٤ ٪ ، ولو ان ذلك أقل حده مما كان عليه خلال الأعوام القليلة السابقة.
- عدم اهتمام الدولة أو عجزها عن تطوير بنية الهياكل الأساسية ، التي يفترض فيها مواكبة احتياجات ومتطلبات الاستثمارات الجديدة .
- ضعف الإدارة وانتشار مظاهر الفساد والبيروقراطية في الجهاز الإداري والحكومي .

## عوائق قانونية :

وخاصة تلك المتمثلة في عدم اكتمال بنية التشريعات والقوانين الكفيلة بتقديم الامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية ومختلف التسهيلات اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال .

## ديون روسيا :

كان الاتحاد السوفيتي من الدول المخبئة في مساعدات وقروض المقدمة للحكومات الحليفة وللعالم النامي ، فحتى ١٩٩٠ كانت ٦١ دولة مدينة له بما يقارب ١٤٢ مليار دولار ، حيث تأتي كوبا في صدارة الدول المدينة بحوالي ٢٥ مليار دولار تليها فيتنام بـ ١٦ مليار دولار ثم منغوليا بـ ١٥ مليار دولار .<sup>(٥٩)</sup>

وقد كان من المفترض - حسب الاتفاقيات المبرمة لاحقاً - ان يسدد للاتحاد الروسي ٤٦ مليار دولار بنهاية العام ١٩٩٥ و ٣٤,٥ مليار يتم استيفائها خلال الفترة من

١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠٠م إلا أن أياً من الدول المدينة حتى ١٩٩٧ لم تسدد ما عليها ولم يتعد ما دفعت سوى جزء بسيط وفي أشكال عينية ، مما دفع الحكومة الروسية إلى عرض بعض الديون المستحقة لها للبيع وبالأذات تلك التي قدمت للدول الفقيرة واصبحت في حكم الديون المدومة (ومنها بلدان عربية) .

وبالمقابل بلغ حجم الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتي إلى ما قبل انهياره ١٠٤ مليار دولار منها ٣٥ مليار دولار مايخص نادي باريس و ٢٨,٤ مليار تتعلق بنادي لندن و ٢٩ مليار دولار للدول الاشتراكية سابقاً (٦٠)

لقد كانت صادرات الاتحاد السوفيتي السابق تفوق وارداته ، وخاصة صادراته من النفط والغاز ، حيث شكلت مصدراً هاماً للعملة الأجنبية وساهمت في التغلب آنذاك على جزء من اعباء الديون الخارجية ، إلا أن الانخفاض المفاجيء في اسعار النفط عام ١٩٨٦ (من ٣٠ دولار للبرميل الواحد إلى مايقارب العشرة دولارات) ، اضافة إلى تخطب السياسة الاقتصادية للرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف قد غير كثيراً من الصورة وانعكس ذلك وبشكل واضح على تقلص الوردات وانخفاض المستوى المعيشي للسكان مما دفع الحكومة إلى اللجوء ومن جديد للاستدانة من البنوك الغربية وإلى بيع جزء كبير من احتياطي الذهب والعملات الأجنبية ، وتفاقت الأزمة أكثر في ١٩٩١ عندما عجز المستوردون السوفيت عن دفع التزاماتهم من قيمة البضائع المستوردة ، ناهيك عن الديون التجارية التي بلغت ٧ مليار دولار والناجمة عن قرار الحكومة في ١٩٩٠ بكسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

وأمام هذا الوضع دعا ممثلي البنوك التجارية الغربية الكبرى في ديسمبر ١٩٩١ إلى الاجتماع في فرانكفورت مع مسؤولي البنك الاقتصادي الخارجي للاتحاد السوفيتي والبنك المركزي للاتحاد الروسي لمناقشة مصير الديون السوفيتية وكيفية استحقاقها خاصة بعد أن تعثر دفع العديد من الاقساط والفوائد المتأخرة وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وما آلت إليه سياسة البروستروكا ، ورغم محاولات الفريق المفاوضات استعطاف الاطراف الدائنة باعفاء روسيا من الديون القديمة مقابل سياسة الإصلاح

السياسي والاقتصادي الجارية ، إلا أن تلك الاطراف قد تجاهلت ذلك واصرت على استيفاء ديونها ليبلغ القسط الذي تستحقه البنوك الدائنة فقط في عام ١٩٩٢ ١٣ مليار دولار، دون احتساب الالتزامات الأخرى من الديون الممنوحة لحكومات ومؤسسات دولية أخرى.

ومع ذلك لم تف الحكومة الروسية في ١٩٩٢ إلا بملياري دولار ورحلت الديون المتبقية إلى العام التالي ، ليبلغ إجمالي الاقساط وفوائدها المفترض سدادها عن العام ١٩٩٣ فقط مايقارب ٣٥ مليار دولار . لقد شكل عام ١٩٩٢ مايمكن تسميته ببداية أزمة الدين فبرغم الامكانيات التي كانت متوفرة لدى روسيا آنذاك والناجمة عن سيل الصادرات إلى الخارج ، والتي كانت تدر قرابة ٥٤ مليار دولار ، إلا أن ذلك لم يسهم في تخفيف أزمة الدين ، نظراً لأن الفوارق فيما بين عائدات الصادرات وقيمة الواردات كانت تستبقي في البنوك الغربية ، ولم تكن تُورد إلى ميزانية الدولة ، وبالتالي أقتصرت تسديد الديون الروسية على مايقارب المليار أو المليارين دولار في السنة وهي نسبة أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب الوفاء به .

وفي بداية ١٩٩٣ أقدم البنك المركزي الروسي على طباعة عمله جديدة من الروبل ليصبح الروبل السوفيتي القديم غير معمول به في أراضي الاتحاد الروسي ، واتجهت على أثر ذلك كافة جمهوريات اتحاد الدول المستقلة إلى استحداث أنظمة مالية ونقدية مستقلة ، الأمر الذي كان من تبعاته قرابة عامين من الفوضى المالية وتضخم نقدي عالي الوتيرة ، أدت إلى أن يصبح الدولار الأمريكي والمارك الألماني كعملتين موازيتين للروبل الروسي، حيث تزايدت السيولة المتداولة من الدولارات الأمريكية التي قدرت في نهاية ١٩٩٣ ما بين ٢٠-٣٠ مليار دولار وكانت بمثابة وسيلة هامة وبديلة عن الحسابات البنكية للحفاظ على قيمة المدخرات الشخصية ورؤوس الاموال النقدية من النمو الجامح للتضخم .

ورغم تدفق الدولارات والعملات الأجنبية الأخرى وكثرة استخدامها في المبادلات التجارية الداخلية إلا أن روسيا لم تتمكن من دفع حتى فوائد ديونها الصغيرة ، بل استمرت في طلب المزيد من القروض مما أدى إلى تراكم اعباء جديدة من الالتزامات المالية تجاه

العالم الخارجي ، الأمر الذي حدا بالحكومة الروسية إلى التفكير أحياناً في الاحجام عن دفع الديون القديمة ، لولا أن روسيا دولة كبيرة مترامية الاطراف وغنية بمواردها وتطمح في الاندماج بالاقتصاد العالمي كطرف فاعل وند لبقية بلدان العالم المتقدم .

وخلال العام ١٩٩٣ تعثرت ومن جديد عملية السداد إبان الأزمة السياسية في مارس - ابريل والتي تمخض عنها اجراء الاستفتاء الشعبي العام لمنح الثقة للحكومة وللنهج السياسي والاقتصادي للنظام ، وزاد الطين بلة المواجهة السياسية والأزمة الدستورية بين الرئيس يلتسن والبرلمان في أكتوبر ١٩٩٣ ، الأمر الذي اقلق الحكومات الغربية واستغلته روسيا بالضغوط وطلب المزيد من القروض الجديدة ، سواء من صندوق النقد الدولي أو من الدول والحكومات الغربية ، إذ وعدت الدول الصناعية المبع آنذاك في اجتماعها في طوكيو بتقديم ماقيمته ٤٣,٤ مليار دولار كقروض لدعم مسيرة الاصلاحات الاقتصادية في روسيا وتخوفاً من انهيار الاصلاحات الجارية وعودة النظام الشيوعي إلى الحكم ، إلا أن الالام تمر دون ان تحصل روسيا على دولار واحد من تلك الوعود السخية باستثناء نادي باريس الذي وافق على تأجيل تسديد الديون الروسية المستحقة لتسع عشر دولة غربية .

بينما واصل نادي لندن بضغوط من البنوك التجارية المقرضة اصراره على استحقاق كامل الديون اضافة إلى فوائد التأخير ، ومطالباً الحكومة الروسية بمحاربة الفساد المستشري في البلاد والسيطرة عليه ، وايقاف عمليات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج لتمكن روسيا من الوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي.

لقد أمكن لروسيا وبصعوبة تأجيل ٤٠ مليار دولار من ديونها إلى العام ١٩٩٤ ، منها ٢٦ مليار مستحقة لنادي لندن ، ليبلغ اجمالي الديون المستحقة حتى عام ١٩٩٤ فقط إلى ١٠٠ مليار دولار ، الأمر الذي دفع إلى تشدد الدائنين بضرورة استيفاء ماتستحقته واغلاق الباب أمام أية قروض جديدة .

وفي الاجتماع الدوري لصندوق النقد الدولي الذي انعقد في أكتوبر ١٩٩٤ في مدريد ظلت الحكومة الروسية على أمل أن تحصل على بعض مما وعدت به في ١٩٩٣ من قروض جديدة وإعادة لجدولة ديونها ، إلا أن الصندوق لم يوافق لا على هذا ولا على ذلك ، إذ وصل خبراء الصندوق إلى قناعة بأن الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الروسي مازالت متعثرة ولم يتحقق عملياً أي تقدم ووصل الأمر إلى حد أن طالبت البنوك الغربية الدائنة بمصادرة الممتلكات والارصدة الروسية في الخارج مقابل قروضها .

غير أنه ومع نجاح الشوريين في الانتخابات البرلمانية أواخر ١٩٩٥ ، وبالنظر إلى الظروف الحرجة التي مرت بها الإصلاحات الاقتصادية وتخوفاً من احتمالات فوز الشيوعيين في الانتخابات الرئاسية (يونيو ١٩٩٦) ، فقد أعادت الدوائر الغربية والمؤسسات المالية الدولية النظر في سياساتها الاقراضية تجاه روسيا . ووافق صندوق النقد الدولي في فبراير ١٩٩٦ على منح روسيا قرضاً كبيراً قيمته ١٠,٢ مليار دولار يدفع على ثلاث دفعات خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٨) ، وهو ثاني أكبر قرض يمنحه الصندوق في تاريخه بعد القرض المقدم إلى المكسيك (١٧ مليار دولار) ، واشترط الصندوق انفاق القرض على تمويل سياسات الإصلاح الاقتصادي ومحاربة التضخم وتحقيق الاستقرار المالي بهدف اجتذاب رؤوس الاموال الاستثمارية . كما اشترط للموافقة على تقديم القرض الغاء التعرفة الجمركية على الصادرات الروسية من النفط والغاز ، ورفع نسبة الضرائب واسعار الوقود والخدمات الاساسية داخلياً لتغطية النقص في الإيرادات .

وجاء على لسان ميشيل كامديسو المدير العام لصندوق النقد الدولي بأن الصندوق سيفرض رقابة على كيفية انفاق القرض وعلى مسار الإصلاحات الجارية في روسيا ، وفي معرض رده على سؤال أحد الصحفيين عن طبيعة ردود فعل صندوق النقد في حالة فوز القوى المعارضة - الشيوعيين - في الانتخابات الرئاسية قال ميشيل كامديسو " إذا الحكومة الجديدة المنتخبة ستعارض سياسات صندوق النقد في روسيا فإن الصندوق سيوقف تعامله معها وسيجمد القروض المتفق عليها " .<sup>(١١)</sup>



كما توالى على روسيا قبيل الانتخابات الرئاسية أيضاً العديد من القروض الجديدة ، منها ما قدمه البنك الدولي في مايو ١٩٩٦ بقيمة ٨٥٠ مليون دولار ،<sup>(١٢)</sup> وما قدمته كل من فرنسا والمانيا في ابريل ١٩٩٦ (٢) مليار فرنك فرنسي و ٤ مليار مارك ألماني (على التوالي) ، وقدم نادي باريس ولأول مرة تسهيلات كبيرة بقبوله انضمام روسيا إلى نادي الدول الدائنة وبإعادة جدولة جزء من الديون الروسية البالغ ٣٧,٦ مليار دولار لمدة ٢٥ عاماً ، لبدء تسديد الاقساط من عام ٢٠٠٢ ، أما خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٢ فسيفتصر الأمر على تسديد الفوائد فقط ، رغم أن ذلك سيؤدي إلى مضاعفة الدين المذكور من ٣٧ مليار ليصل بعد خمسة وعشرون عاماً إلى ٧٤ مليار دولار .

أن تراكم الديون الروسية التي بلغ مجموعها حتى عام ١٩٩٦ ١٣٠ مليار دولار دون احتساب خدمة الديون قد أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الروسي بالنظر إلى وتأثير ومعدلات النمو المسالبة ، وأصبح الوفاء بخدمة الديون يورق مسار الإصلاحات المرجوة إذ يستنزف جانباً كبيراً من الموارد ، حيث بلغ مسدنته روسيا عام ١٩٩٥ مقابل خدمة الديون المستحقة ٦,٧ مليار دولار و ٧,٦ مليار عن عام ١٩٩٦ .<sup>(١٣)</sup>

كما يلاحظ على سبيل المثال أن كلاً من وزارة الاقتصاد الروسية واللجنة الحكومية للاحصاء قد خططتا ضمن موازنة الدولة لعام ١٩٩٧ لقراض مبلغ ٩,٢ مليار دولار لتغطية عجز الموازنة العامة ، في الوقت الذي يفترض على الحكومة الروسية دفع نفس المبلغ تقريباً (٩,٢ مليار) لتسديد فقط خدمة الديون المستحقة عليها ، وحسب رأي الأكاديمي الاقتصادي ألكسندر ل. بأنه سيستحيل - وفقاً لذلك - توظيف أية موارد في التنمية الاقتصادية بينما الديون الخارجية تزداد تراكماً ،<sup>(١٤)</sup> إذ يتوقع أن تستمر هذه الوضعية لفترة طويلة مستقبلاً ، وسيظل توجيه جانب كبير من الموارد لدفع المستحقات من الديون الخارجية وخدماتها إلى استنزاف مقدرات التنمية.

### الفصل الثالث : الآثار الاجتماعية لسياسة الاصلاح

إن التغيرات في البناء الاجتماعي - الاقتصادي الروسي قد رافقتها تفاقم جملة من المشاكل الاجتماعية ، ففي التحليلات العلمية لكل من مركز البحوث الاجتماعية ، واتحاد أسواق عموم روسيا ، والمائدة المستديرة للأعمال والتجارة الروسية .. ، تؤكد جميعها على أن المشاكل الاجتماعية للمجتمع الروسي حتى الآن لم تول الاهتمام الكافي ، ولا يوجد تصور عام للسياسة الاجتماعية في المرحلة الإنتقالية ، وأن الحكومة لم تعمل - خلال المرحلتين الأولى والثانية من برنامجي الاصلاح - على اعداد وتنفيذ برنامج محدد للحماية الاجتماعية .<sup>(١٥)</sup>

#### الدخل والأوضاع المعيشية في روسيا :

لقد أدت عمليات الانتقال من الاقتصاد المخطط والتحول إلى اقتصاد السوق إلى انخفاض كبير في الدخل الحقيقية لشرائح واسعة من السكان وخاصة الفقراء ، ليصل إلى أقل من الحد الأدنى لمستوى الكفاف ، وكان للتدهور المتواصل في الانتاج وارتفاع معدلات التضخم والزيادات الكبيرة في الاسعار آثار قاسية على مئات الآلاف من المسنين والمعززة والعاطلين عن العمل أو العاملين الذين يتأخر دفع أجورهم لشهور عديدة .

وزاد الأمر سوءاً السياسة الحكومية تجاه أجور العاملين في القطاع العام الذين تقل دخولهم أساساً عن الحد الأدنى للأجور بضغط نزولي أكبر من أجل السيطرة على النمو التضخمي ، وهو ما تؤكد المؤشرات الرسمية الذي انعكس على القوة الشرائية للدخل النقدي للسكان وبالتالي على إمكانيات الإنفاق على السلع والخدمات .

وقد تزايدت منذ منتصف ١٩٩٥ حدة التفاوتات فيما بين دخول الشرائح الاجتماعية المختلفة ، نظراً لثبات دخول الشرائح الفقيرة والمتوسطة من السكان مقابل النمو المتسارع في معدلات التضخم النقدي وتضاعف دخول فئات رجال المال والاعمال وتحقيق وفرة كبيرة من التراكمات النقدية .

ففي ١٩٩٥ استحوذ ١٠٪ من الشريحة الاجتماعية العليا على حوالي ٣١٪ من الدخل النقدي ، مقابل ٢,٤٪ من الدخل كانت من نصيب الـ ١٠٪ من الشريحة الفقيرة ، إضافة إلى أن دخول ٦٣٪ من السكان تقل عن مستوى الدخل المتوسط ؛ بينما ٣٣٪ من السكان (٤٩,٤ مليون نسمة) يتقاضون أقل من مستوى الحد الأدنى للدخل - (حسب تصنيف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فإن الحد الأدنى للمعيشة للفرد الواحد في يناير ١٩٩٧ على مستوى روسيا عامة تراوح ما بين ٣٢٠ - ٣٩٠ ألف روبل).<sup>(٦٦)</sup>

وزاد التفاوت الاقليمي في روسيا بمعدلات فقر وصلت في بعض الاحيان إلى ٧٠٪ كما هو الأمر مثلاً بالنسبة لمنطقة التاي في آسيا الوسطى ، وزيادات أقل تتجاوز نسبتها ١٠٪ في المدن الكبرى مثل مومبيو وبطرس بورج وهي مراكز صناعية وتجارية تكثر فيها البنوك والمؤسسات المالية التمويلية ،<sup>(٦٧)</sup> وفي الاقاليم الغنية بالموارد الطبيعية التصديرية مثل تيومينسكايا ، كيمبروفسكايا ، مورمانسك ، كامتشاتسكايا تشيتينسكايا ، تاتارستان ، كومي .. إلخ.

لقد نجم عن اهمال الجانب الاجتماعي في سياسات الاصلاح أن تدهورت أوضاع المرافق الاجتماعية للمسنين والأطفال وفي أنظمة الرعاية الصحية والغذائية ، سواء كان ذلك بالمقاييس الكمية كما يتضح من البيانات الرسمية ،<sup>(٦٨)</sup> أو من حيث نوعية ومستوى الخدمات المقدمة ، إذ أصبح معدل النمو السكاني سلبياً (أقل من الصفر) ،<sup>(٦٩)</sup> وتناقص متوسط العمر فقط خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥) من ٦٢ إلى ٥٨ عام للذكور ، ومن ٧٣,٨ إلى ٧٢ عام للإناث.<sup>(٧٠)</sup>

وتزايدت اعداد المتقاعدين لتصل إلى ٣٧,٢ مليون حالة سواء بسبب العجز أو التعوق أو التقاعد المبكر بسبب البطالة وحالات الرعاية الاجتماعية .<sup>(٧١)</sup> وانتشرت الجرائم بمختلف أنواعها،<sup>(٧٢)</sup> وبلغ عدد الذين يتعاطون المخدرات ثلاثة ملايين مواطن.<sup>(٧٣)</sup>

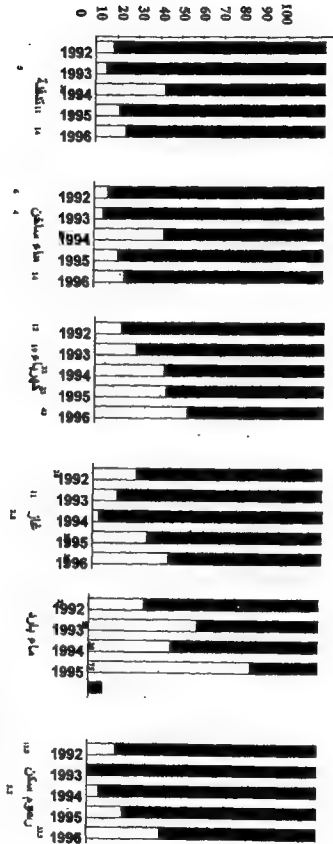
وانعكس كل ذلك حتى على العلاقات الاجتماعية والاسرية بتناقص حالات الزواج وازدياد حوادث الطلاق.<sup>(٧٤)</sup> وحسب تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل في البرلمان

أن ما يقدر بعشرين مليون من العاملين أو المتقاعدين لا يتسلمون رواتبهم أو معاشاتهم بانتظام ، وتحاول بعض الأسر التقلب على صعوبات المعيشة ببيع أشياء من الممتلكات والامتعة الشخصية أو زراعة وبيع بعض الخضر والنباتات أو بتأجير أجزاء من مساكنهم الشخصية.... إلخ .

وصحيح أن خصخصة المساكن قد خففت كثيراً من اعباء والتزامات الحكومة التي كانت تتحمل تكاليف البناء والتشييد وترصد ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ من ميزانياتها لصيانة المباني السكنية ، إلا أن المواطن في ١٩٩٦ أصبح ينفق في المتوسط أكثر من ربع دخله مقابل خدمات السكن من ماء وغاز وتدفئة وكهرباء ورايو ... إلخ ، وهو عبارة عن ٣٠٪ فقط من التكلفة الأساسية لها ، إذ يتوقع تصاعد تلك الرسوم بحيث تغطي كامل تكلفتها بحلول عام ٢٠٠٣ (انظر الشكلين ٢،١) ، بينما كانت الايجارات ورسوم تلك الخدمات خلال الحقبة السوفيتية (١٩٢٧-١٩٩٢) لا تتجاوز ٢،٤٪ من متوسط الدخل الشهري ، بمعدل ٠،١٣ روبل عن المتر للمربع الواحد .<sup>(٧٥)</sup>

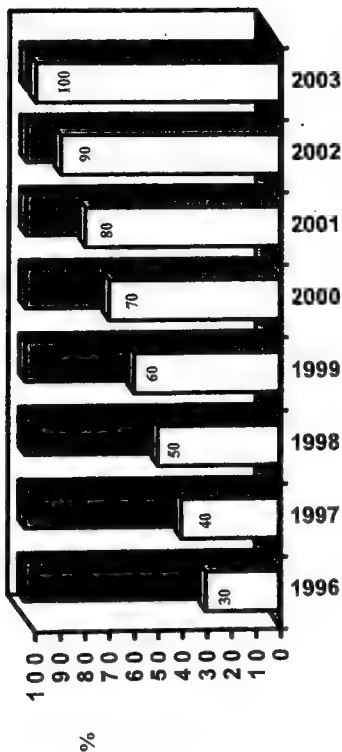
## تكاليف (%)

النسبة التي يتحملها الأهالي من تكاليف خدمات السكن الأساسية  
وفقاً لنظام الترقية الجديدة ، وحسب نوع الخدمة  
خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦



التكاليف التي يتحملها الحكومة  
التكاليف التي يتحملها الأهالي  
- المصدر : وزارة الاقتصاد والتنمية -

النسبة التي سيعملها الأهالي من تكاليف خدمات السكن الأساسية  
وفقاً لنظام التكلفة الجديد حتى عام ٢٠٠٣



التكلفة الكاملة لخدمات السكن الأساسية .  
نسبة للتكاليف التي سيعملها الأهالي .  
- المصدر : وزارة الاقتصاد الروسية

## المستويات المعيشية في البلدان المستقلة :

تتباين مسارات ووتائر سياسات الإصلاح الاقتصادي واعادة البناء في الدول المستقلة من دولة إلى أخرى ، التي مازال جميعها يعاني من تدهور شديد في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية . إلا أنها ومنذ عامي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ - بالرغم من أن معدلات نموها الاقتصادي مازالت سالبة - قد تمكنت من السيطرة النسبية على ذلك التدهور ..<sup>(٧٦)</sup> ففي حين أن روسيا قد قطعت شوطاً كبيراً في اصلاحاتها الاقتصادية نجد أن الإصلاحات في بيلاروس مثلاً قد تخلفت كثيراً عن روسيا وعن بعض الدول المستقلة ، إذ تجنبت خصخصة مؤسسات القطاع العام التي مازالت محدودة مع تصاعد كبير لمعدلات التضخم (وصل سعر صرف الدولار في نهاية ١٩٩٦ إلى ٣٠ ألف روبل بيلورسي) .

وتضاعفت واردات بيلاروس من العالم الخارجي لتتجاوز الصادرات بـ (٥٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٥ ثم إلى ١,٥ مليار دولار في ١٩٩٦ ، وتعذر تسويق العديد من منتجات المؤسسات البيلاروسية في الاسواق الخارجية الأمر الذي أدى إلى تفاقم حدة الاختلالات الاقتصادية وانعكس بدوره على الأوضاع المعيشية .

ويتشابه الوضع كثيراً مع التطورات الجارية في لوكراينا من حيث تدهور الناتج المحلي الاجمالي والوتيرة العالية للتضخم وعجز الميزان التجاري ... إلخ ، ولكن مع fark أن الحكومة الأوكرانية تبذل مساعي جادة لمنع تدهور المستوى المعيشي للسكان .

أما بالنسبة لكازاخستان فتحتل المرتبة الثانية بعد روسيا من حيث متوسط الأجر الشهري (نظر الجدول أ) ، كما أن أوضاعها الاقتصادية أخذت في التحسن النسبي حيث أصبح ميزانها التجاري موجباً بـ ١,٦ مليار دولار مع زيادة منتظمة في حجم الانتاج الصناعي ، إضافة إلى أنها تأتي بعد روسيا أيضاً في الاستثمار المحلي الاجمالي (٢٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي).<sup>(٧٧)</sup> وأهم ما يميز اقتصاد كازاخستان هو أنها وضعت أهم وأكبر مؤسساتها تحت الإدارة الأجنبية .

## جنول (أ)

متوسط الاجر الشهري في البلدان المستقلة (بالدولار الامريكي)

البلد	١٩٩٥	١٩٩٦
- روسيا	١٥٢	١٥٥
- كازاخستان	٩٨	١١٢
- أوكرانيا	٦٣	٨٨
- بيلاروس	٧٦	٨٢
- أوزبكستان	٣٩	٥٣
- مولدوفيا	٣٤	٤٤
- كيركيزيا	٣٦	٣٣
- أرمينيا	١٨	٢٥
- أذربيجان	١٥	٢٤
- توركمانيستان	-	٢٠
- طاجيكستان	٥	١٣

- المصدر : ايكونوميست ، ١١/١٩٩٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص ٢١.



متوسط الأجر الشهري في البلدان المستقلة (بالدولار الأمريكي)

في ١٩٩٦



## جدول (ب)

ما يمكن شراؤه بمتوسط الاجر الشهري من سلات استهلاكية

(كل سلة تحتوي على ١٤ مادة غذائية اساسية)

في نهاية ١٩٩٦

٥,٤٤	- بيلاروس
٥,٣٣	- روسيا
٤,٩٧	- كازاخستان
٤,٩١	- أوكرانيا
٢,٨٣	- مولدوفا
٢,٧٤	- كيرغيزيا
١,٣٦	- أرمينيا
١,٠٩	- توركمانيستان
١,٠٨	- أوزبكستان
١,٠٤	- أذربيجان
٠,٩٨	- طاجيكستان

- المصدر : ايكونوميست ، ١١/١٩٩٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص ٢٣.

إلا أن أكثر مايؤرق اقتصاد كازاخستان يتمثل في ديون الدولة بالاجور والرواتب المستحق دفعها للعاملين ، وفي موجات التضخم التي تصيب الاقتصاد بين الحين والآخر وتؤثر سلباً على المستوى المعيشي للسكان خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن رسوم الخدمات الاساسية في كازاخستان أعلى من مثيلاتها في الدول المستقلة الأخرى .

أما فيما يخص كل من كيركيزيا وأرمينيا وجورجيا فما زالت وتائر الإصلاح الاقتصادي فيها بطيئة سواء من حيث معدلات النمو والانتاج الاقتصادي أو في السيطرة على جماع التضخم وتحقيق الاستقرار المعيشي . وقد أسفرت نتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها اللجنة الأوروبية في الدول المستقلة عن أن جورجيا وأرمينيا من أكثر الدول التي تلاقى صعوبات في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية .

في حين يلاحظ أن أكثر الدول المستقلة معاناة هي طاجيكستان التي تحتويها أزمة اقتصادية وسياسية عميقة جراء استمرار الحرب الأهلية الداخلية ، وتكفي الإشارة هنا إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي فقط خلال عام ١٩٩٦ بنسبة ١٨٪ وارتفاع الأسعار ٣٠٧ مرة وأن أصبح متوسط الاجر الشهري في نهاية نفس العام ميعادل ١٣ دولاراً أمريكياً (الجدول أ).

وإذا ماتم قياس المستوى المعيشي في الدول المستقلة مقارنة بمتوسطات الدخل الشهرية حسبما هو موضح في الجدول (أ) ، وبما يمكن شراؤه وفقاً لتلك الدخل من سلال استهلاكية [ مصنفة في وزارة الشؤون الاجتماعية ] والتي تمثل الحد الأدنى المطلوب توفيره للحفاظ على الحياة ، إذ تحتوي كل سلة على ١٤ سلعة غذائية ضرورية هي : لحم ، لبن ، زبدة ، جبن ، زيت نباتي ، سكر ، دقيق ، خبز ، مكرونة ، بطاط ، كوبش ، بصل ، جزر ، تفاح .

سيوضح من بيانات الجدول (ب) أنه بمجمل متوسط الدخل الشهري يمكن شراء أكثر من خمس سلال استهلاكية في كل من بيلاروس وروسيا ، وأقل من خمس سلال في كازاخستان ولوكرائنيا ، وقاربة ثلاث سلال في مولدوفا وكيركيزيا ، أما في أرمينيا وتوركمانستان وأوزبكستان وأذربيجان فيمكن شراء أكثر قليلاً من سلة استهلاكية واحدة ، وتأتي طاجيكستان في نهاية القائمة إذ يتعذر بمتوسط الدخل الشهري للفرد شراء سلة استهلاكية واحدة مكتملة .

إن ظروف المعاناة المادية قد لامست الملايين في كافة الدول المستقلة دون استثناء والفرق الوحيد هو قلة أو زيادة تفاقم ظاهرة الفقر من دولة إلى أخرى .

وحسب التقييمات الرسمية فإنه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ أصبح مايقارب ثلث سكان روسيا وثلاثة أرباع سكان بيلاروس وأوكرانيا يعيشون تحت خط الفقر ، وأكثر من ذلك في اندريجان وكيركيزيا وبقية الدول المستقلة .

وحسب القاعدة المعروفة بأنه كلما زادت نسبة الانفاق من الدخل على المواد الغذائية كلما كان ذلك مؤشراً لزيادة حدة الفقر ، نجد أن تلك النسبة بعد أن كانت في ١٩٨٧ مثلاً - خلال الحكم السوفيتي - ٣٤,٣% (النسبة المثلثى للانفاق على الغذاء ٣٢%) ، قد أصبحت تتراوح خلال عام ١٩٩٦ ما بين ٥٢% في روسيا و ٦٣% في كيركيزيا .

### لمحات من الإصلاحات الجارية في الصين وفيتنام :

إن أهم ما تتميز به وتيرة الإصلاحات في بلدان شرق آسيا التي تتبع نظام التخطيط المركزي كالصين وفيتنام مثلاً ، عن غيرها من الإصلاحات الجارية في بلدان أوروبا الشرقية أو الدول المستقلة بما في ذلك روسيا ، هو أن الإصلاحات في الصين قد كانت تدريجية متبعة مقولة دنغ زياو بنغ " بضرورة تحسس الصخور لعبور النهر " ، بعكس الحال في الإصلاحات التي جرت في بولندا واليابان وكيركيزيا وبلدان البلطيق وجمهورية التشيك والسلوفاك وغيرها التي تمت بصورة سريعة عبر ما أطلق عليه الإصلاح بالصدمات ووفقاً لمقولة الرئيس التشيكي فاكلاف هافيل " يستحيل عبور هوة في قفزين " .

ومما لا شك فيه أن بين هذين النهجين وتلك المقولتين خصوصيات لكل دولة تتمثل في شبكة واسعة من الظروف والمقومات والموروثات الشاملة لمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية .. إلخ التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على اتجاهات ونواتج الإصلاحات الاقتصادية .

إلا أن المحك الحقيقي لتقييم هذا النهج أو ذاك هو في مدى ماحققته الإصلاحات من نجاح وفي حجم الانجازات على الواقع الفعلي ومدى انعكاس ذلك على المستوى الاجتماعي - الاقتصادي .

**لقد تخللت الإصلاحات الاقتصادية في الصين ثلاث مراحل أساسية :**

- كانت الأولى في ( ١٩٧٨ - ١٩٨٤ ) حيث تركز الاهتمام على الإصلاح الزراعي وإصلاحات الريف ، والتي حلت بموجبها ماسمي بالمقولة العائلية محل الكومونات الشعبية ، إذ تم تقسيم الأرض وتأجيرها للعائلات الفلاحية لمدد طويلة . كما تم تحرير أسعار المنتجات الزراعية ومنح تسهيلات عديدة للمؤسسات الريفية والاستثمارات الزراعية العائلية ، الأمر الذي أعطى حافزاً كبيراً لمضاعفة وتنويع النشاط الزراعي وتطور الاقتصاد السلعي في الريف بشكل واسع .

- المرحلة الثانية ( ١٩٨٤ - ١٩٨٨ ) وهي المرحلة التي اتخذت فيها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني قراراً حول اصلاح النظام الاقتصادي يتضمن التأكيد على أن الاقتصاد الاشتراكي في الصين هو اقتصاد سلعي مبرمج يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، وأن تعزيز قدرة ونفوذ المؤسسات على الحياة بشكل الحلقة المحورية لاصلاح النظام الاقتصادي.

لقد أهتمت اصلاحات المرحلة الثانية بالمدينة وشملت مجالات الإنتاج والضرائب والاسعار وسياسة الدخول والتأمينات ... إلخ .

وتعززت خلال هذه المرحلة وبشكل ملحوظ آلية السوق لتحل تدريجياً محل المركزية الشديدة والانغلاق الاقتصادي . إلا أن ذلك قد ظل في اطار مفهوم " الدولة تضبط السوق ، والسوق يوجه المؤسسات " .

- المرحلة الثالثة والتي بدأت منذ ١٩٨٨ وتركز على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتنقيتها لتشمل كافة الميادين الاقتصادية بما في ذلك تحرير الاسعار والتجارة والصرف الأجنبي واستقلالية المؤسسات ... إلخ .

وفي فيتنام بدأت الإصلاحات الاقتصادية - وعلى الطريقة الصينية - عام ١٩٨٦ بتنفيذ برنامج " داواوا " الذي ركز على الشروع بإجراء الإصلاحات في الريف عندما استبدلت المزارع الجماعية بالنشاطات والمقاولات العائلية وعملت على تحرير الاسعار وشجعت الاستثمارات الخاصة والانفتاح على العالم الخارجي، ونجحت في اتباع سياسة مالية حكيمة من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية وتوحيد أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة إضافة إلى تعزيز الانضباط المالي ، الأمر الذي نتج عنه الحد من العجز في الموازنة والسيطرة على التضخم ، وتحقيق استقراراً اقتصادياً ونمواً بمعدلات مرتفعة .

أما بالنسبة لسياسة الملكية والإصلاح المؤسسي في الصين فتختلف كثيراً عن تجارب بلدان أوروبا الشرقية والدول المستقلة نظراً لعدم حماس الصينيين لسياسة الخصخصة ، حتى عام ١٩٩٥ مازال ٧٥٪ من الانتاج الصناعي و ٧٠٪ من الائتمان المصرفي قطاعاً عاماً<sup>(٧٨)</sup> واقتصرت الملكية الزراعية على شكل ملكية المقاولات العائلية. لقد استحدثت الصين اشكالا وسيطة من المنشآت الصناعية أطلق عليها " منشآت المدن الصغيرة والقرى " وهي شركات مملوكة للحكومات المحلية والمواطنين ، وتتركز نشاطاتها في انتاج سلعاً استهلاكية للأسواق المحلية والخارجية على حد سواء ، وهذه الشركات من نوعين :

- النوع الأول : شركات مملوكة للحكومات المحلية وتعمل كشركات قابضة تعيد استثمار الارباح في مشروعات قائمة أو جديدة وفي البنية الأساسية المحلية .

- النوع الثاني : وهو شبيه بمنشآت القطاع الخاص التي يمكن ان يملكها رسمياً أحد الأفراد مع احتفاظ الحكومات المحلية بعلاقات مالية وثيقة بتلك المنشآت.

إن النجاحات التي حققتها " منشآت المدن الصغيرة والقرى " كانت مذهشة حيث ارتفعت حصتها في الناتج المحلي الاجمالي من ١٣٪ عام ١٩٨٥ إلى ٣١٪ في ١٩٩٤ ، ونما الناتج بنحو ٢٥٪ سنوياً منذ منتصف الثمانينات ، وينسب إليها ثلث النمو الصناعي

الاجمالي على مستوى الصين عامة ، كما خلقت خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية أكثر من ٩٥ مليون وظيفة . (٧٩)

ووفقاً لمقولة الرئيس الصيني دنغ زيلو بنغ " لا يهمل لون القطعة ، حمراء أو بيضاء ، المهم أن تكون قادرة على اصطيد الفئران " فإن النموذج الاقتصادي الذي سعت إلى تحقيقه القيادة الصينية هو نموذج " اقتصاد السوق للمبرمج " والذي يفترض تعايشاً - ربما لفترة معينة - فيما بين التنظيم المبرمج وآلية السوق ، إلا أن اعلان ١٩٩٢ قد كان أكثر تحديداً بتبني الصين " اقتصاد ذو سوق اشتراكية " مستبعداً كلمة التنظيم أو التخطيط ، ولكن باتجاه تحقيق " الاشتراكية ذات الخصوصية للصينية " .

ورغم صعوبة تحديد اتجاهات النظام الاقتصادي الصيني أو ما يمكن أن تسفر عنه التطورات مستقبلاً ، إلا أن أهم ما يميز التنمية الاقتصادية في الصين هو كسر حاجز الجمود وديناميكية سياسة التنمية الاقتصادية والمرونة الملحوظة في القدرة على التكيف والاستجابة لمتطلبات التطور الاقتصادي ، إضافة إلى أن الإصلاحات الجارية في الصين تتم بقيادة الحزب الشيوعي الصيني من خلال شبكة إدارية واسعة تعمل على التنسيق فيما بين النشاطات الإنتاجية والتسويقية والتجارية للمختلفة .

لقد نتج عن الإصلاحات الصينية - كما هو الأمر بالنسبة للإصلاح في فيتنام - قفزة كبيرة في الإنتاج الاقتصادي الذي عاد بزيادة مباشرة على دخول شرائح واسعة من السكان وترجم ذلك إلى ادخارات واستثمارات عالية ، وسمحت التكنولوجيا كثيفة الاستخدام للعمالة بالتحول بسهولة إلى إنتاج أكثر كفاءة وانتقال قوي عامه إلى القطاعات الصناعية والخدمات الجديدة . (٨٠)

وواصلت الصين استيعاب عمالة إضافية في القطاع العام الذي وفر خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٠) حوالي ٧٠٪ من الوظائف الجديدة ، (يعتبر الأجر في قطاع الدولة شاملاً المزايا أعلى بحوالي ٦٠٪ منه في القطاع الغير مملوك للدولة). (٨١)

كما عاجلت فيتنام مشكلة البطالة بأن اضطلعت بإجراءات جذرية وسريعة ، ففي حين ألغت الحكومة في ١٩٨٩ ماكانت تقدمه من دعم للمؤسسات المملوكة للدولة وأغلقت مايقارب الخمسة آلاف شركة الأمر الذي نتج عنه تسريح أكثر من ٩٠٠ ألف عامل تم استيعاب معظمهم وفق خطة محكمة في المشاريع الجديدة للقطاع الخاص .<sup>(٨٢)</sup>

لقد أفرزت تفاعلات العملية الاصلاحية في الصين خلال مراحلها الأولى نمواً متوازياً على مستوى الاقتصاد ككل ، وفي لاجور العاملين وارتفاع المستوى المعيشي، وفي تضيق فجوة التفاوت في الدخل وانتشال مايزيد عن ٢٠٠ مليون صيني من هوة الفقر .

وأدى النمو المتصاعد للاقتصاد الفيتنامي إلى تخفيض نسبة الفقراء من ٧٥٪ إلى ٥٥٪ فقط خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٣) .<sup>(٨٣)</sup>

ورغم أن تحرير التجارة في كل من الصين وفيتنام قد كان نسبياً مقارنة بالبلدان المستقلة ودول أوروبا الشرقية والبلطيق ، إلا أنها حققتا قفزات كبيرة في تنمية الصادرات التي شكلت أساساً هاماً في نهوضهما الاقتصادي ، حيث تجاوزت نسبة نمو الصادرات الصينية ١٥٪ سنوياً منذ عام ١٩٧٨ ، وزاد نمو الصادرات الفيتنامية بشكل أسرع وفي فترة أقصر بلغت نسبته ابتداءً من ١٩٨٦ ٢٥٪ سنوياً .<sup>(٨٤)</sup>

وتمكنا - أي الصين وفيتنام - من امتصاص الأزمة الناتجة عن انهيار مجلس التعاضد الاقتصادي وفقدان الامتيازات التجارية التي كنا نتمتعان بها ، بل ارتفع مركز الصين من المرتبة الثانية والثلاثين بين أكبر البلدان المصدرة في العالم إلى المرتبة العاشرة ، وحلت الصادرات الصينية محل صادرات بلدان النمر الأربعة (تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج) بعد أن تسبب النمو الصاعد للصادرات الصينية في هبوط حاد في حصص صادرات تلك البلدان وانخفاضها من ٥٥٪ في ١٩٨٤ إلى ٢٤٪ في ١٩٩٤ .<sup>(٨٥)</sup> كما بلغ فائض الميزان التجاري الصيني فقط مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦ ٤٠ مليار دولار .<sup>(٨٦)</sup>



لقد تضاعف الناتج المحلي الاجمالي الصيني خلال الـ ١٧ عاماً الأخيرة ٤,٨ مرة ، وبنسبة ٥٤٪ فقط خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦ .

ولم يزد عجز الموازنة في السنوات الأخيرة عن ١,٥ - ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي . (٨٧)

إن معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الاجمالي في الصين قد بلغت في (١٩٩٤، ١٩٩٥) ١١٪ وفي فيتنام قرابة ٨٪ ، بخلاف الحال في بلدان اتحاد الدول المستقلة مثل روسيا وكيركيزيا ومولدوفا وأرمينيا وجورجيا وكازاخستان وأوكرانيا وبيلاروس .. إلخ التي تراوحت معدلات نموها في نفس الفترة ما بين (١١,٤٪) و (١٢,٥٪) بالسالب . (٨٨)

كما أن بيانات البنك الدولي تشير إلى أن معدلات الادخار والاستثمار والكفاءة الانتاجية في الصين تقترب في الوقت الحاضر من مستوى شديد الارتفاع ، وأنه وفقاً لحسبة رياضية ستمكن الصين من اللحاق بمستوى الدخل الحالي في اندونيسيا بعد خمسة أعوام ، وعشرة أعوام للحاق بمستوى الدخل في تايلند . (٨٩)

وتشير التوقعات إلى أن فيتنام أيضاً إذا ما استمرت فيها وفي روسيا وتيرتي النمو الحاليين (أي معدل النمو المرتفع في فيتنام مقابل انخفاض النمو المساند في روسيا) فسيكون بمقدور فيتنام اللحاق بمستوى دخل الفرد في روسيا بحلول عام ٢٠١٠ .

#### استنتاجات :

لم تسفر سياسات الإصلاح الاقتصادي في روسيا عن استقرار في الأوضاع الاقتصادية ولم تؤد سياسة إعادة الهيكلة والتكيف الاقتصادي دورها في إنهاء

اسباب الأزمة فالعديد من المصاعب ظلت تتفاقم وتزداد حدة ، واصبح التدهور الشديد في الانتاج سمة بارزة للأزمة الاقتصادية المستحقة .

فخلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ تدهور الانتاج الصناعي بنسبة ٥٠٪ ، وشملت الأزمة كافة فروع الصناعة بما في ذلك الصناعات التحويلية والصناعة ذات التكنولوجيا العالية وبالأذات مجمع الصناعات الحربية والصناعات الخفيفة ، وانخفض الانتاج خلال نفس الفترة بنسبة ٢٠٪ في انتاج الطاقة الكهربائية و ٣٢٪ في انتاج الوقود والمحروقات و ٤٢٪ و ٤٦٪ و ٥٣٪ في فروع انتاج المعادن الحديدية وغير الحديدية . والصناعات البترولية والكيميائية على التوالي أما الصناعات الغذائية فقد تقلص الانتاج فيها بنسبة ٤٨٪ وتقلص انتاج كل من مواد البناء والصناعات الخشبية والورقية وصناعة الآلات والصناعة الخفيفة بما يقدر بـ ٥٥٪ و ٥٨٪ و ٦٠٪ و ٨١٪ حسب التسلسل وخلال نفس الفترة أيضاً. (١٠)

كما انخفض خلال الفترة ١٩٩٥، ١٩٩٠ نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣٣٪ ، ناهيك عن أن باب الاستيراد قد فتح على مضاربه ، ليس للمنتجات الغذائية المستوردة فحسب والتي اصبحت تغطي ٧٠٪ من احتياجات السوق ، بل للمواد الأولية والمتطلبات اللازمة للانتاج الزراعي المحلي .

كذلك كانت مظاهر الأزمة الاقتصادية واضحة أيضاً في مجال الاستثمار وبنيت الهيكلية كما سبق الاشارة ، وفي التطور التكنولوجي للانتاج وعلى نشاط رجال الأعمال عامة .

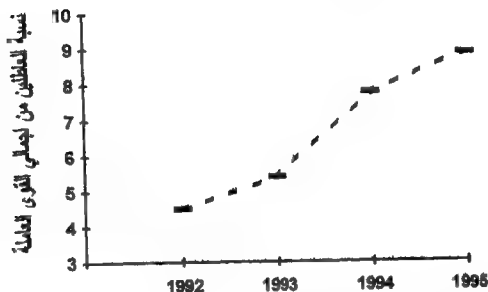
وترتبت الحالة في أوضاع العمالة وممبوتى للدخول وتبذر توفير الرعاية والضمائم الاجتماعية لأفراد الشعب في الصحة والتعليم ، وحسب الاحصائيات الرسمية تدهورت دخول ٤٩,٤ مليون مواطن في ١٩٩٥ إلى أقل من مستوى الحد

الأدنى للكفاف. أي أن أكثر من ٣٣٪ من سكان روسيا اضطُبعوا يعيشون تحت خط الفقر .

كما سجل الدخل الحقيقي للعمال والموظفين في فبراير ١٩٩٥ انخفاضاً بنسبة ٢٨٪ مقارنة بشهر فبراير ١٩٩٤ ، وبلغ حجم البطالة أكثر من ٦ مليون عاطل في ١٩٩٥ بزيادة ٦٨٪ عما كانت عليه في ١٩٩٢ . (٩٢) .

## تطورات البطالة في روسيا بالنسبة لمجموع القوى العاملة

خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢)



إن الانتقال إلى علاقات السوق في روسيا قد أدى إلى نمو البطالة وتضاعف معدلاتها ، وقد وصف اشانيف أ . خصوصيات البطالة في روسيا بأنها " مستوى عال لنشاط عمل السكان مع مستوى معيشي متدن ، وفعالية عمل هابطة ، مع تعبئة واهية للكادر على مستوى الاقاليم والقطاعات ، وهيكل غير متطور لسوق العمل " . (١٣)

كما أرجع كاشيبوف انتشار البطالة في روسيا بأنها ناتجة عن حالة التراجع وتدهور الانتاج في ظل ظروف انهيار اسواق وآليات التشغيل الاقتصادي السابق مع البطء الشديد في تشكل اسواق وآليات جديدة لتنظيم الاقتصاد . (١٤)

ولا شك أن استمرار البطالة هو نتيجة طبيعية لسياسات الخصخصة لمشاريع ومؤسسات الدولة ، حيث ترتبط مباشرة باجراءات تقليص العمالة في القطاع العام التي يفترض أن يقابلها خلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص ولو بشكل مقارب ، إلا أن الاتجاه الغالب في روسيا هو أن عدد الوظائف التي تفقد في القطاع العام أكبر بكثير من عدد الوظائف التي يخلقها القطاع الخاص إذ تناقص كثيراً حجم التشغيل في القطاع العام

من ٤٩,٧ مليون عامل في ١٩٩٢ إلى حوالي النصف في ١٩٩٥ (٢٥,٢ مليون عامل)، مقابل زيادة غير كافية في مؤسسات ومشاريع القطاع الخاص من ١٣,٢ مليون إلى ٢٤,٤ مليون عامل خلال نفس الفترة . (٩٥)

كما كان من نتائج ضعف السياسة المالية والنقدية أن ارتفعت معدلات التضخم السنوي بشكل هائل لتبلغ في ١٩٩٢ ما نسبته ١٣٥٣٪ و ٨٩٦٪ و ٣٠٣٪ و ١٩٠٪ في ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي . (٩٦)

### وترجع ظاهرة التضخم في روسيا إلى عدة أسباب أهمها :

عجز الموازنة الذي يمول من عمليات الاقتراض والاصدارات النقدية ، ودولرة الاقتصاد حيث نمت مدخرات السكان من العملات الصعبة وخاصة الدولار - حسب تقييمات مختلفة - من ٢٠ إلى ٣٠ مليار دولار ، إضافة إلى تزايد عمليات الانفاق ، واتباع الحكومة والبنك المركزي سياسة مالية وقراضية رخوة مما أدى إلى ارتفاع حاد في مستوى الاسعار .

وحسب رأي أليكسا ب. الأستاذ في جامعة بينسلفانيا الأمريكية " بأن التضخم في روسيا ناتج عن عمليات الإقراض للامحدودة التي يقدمها البنك المركزي وأن المصدر الاساسي للتضخم هو العجز في الموازنة وتمويله عن طريق الاصدار النقدي دون حدود " . (٩٧)

ويؤكد ذلك جرانفيل ب. مستشار السوق الأوروبية المشتركة وأستاذ معهد لندن الملكي للعلاقات الدولية بأن " ارتفاع نسبة التضخم في روسيا تولد من عجز الموازنة ، وأنه عندما تتجاوز الضرائب المباشرة وحجم الانفاق الحدود المعقولة تلوح في الأفق مخاطر الانفجار الاجتماعي " . (٩٨)

ورغم أن الحكومة قد تمكنت من تقليص معدلات التضخم إلى حوالي ٢٥٪ خلال عام ١٩٩٦ ، إلا أن ذلك قد أدى إلى تفاقم أزمة الأجور وإلى زيادة العجز في الموازنة العامة الذي تعذر تخفيضه نظراً للنفقات التي تتجاوز حجمها وزادت نسبتها في موازنة

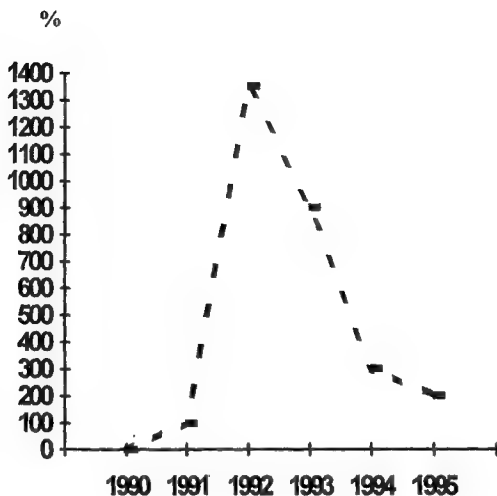
١٩٩٧ إلى ٤٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل ٢٩٪ عام ١٩٩٥ . (٩٩) بل أن العجز الفعلي للموازنة قد بلغ خلال الربع الأول فقط من عام ١٩٩٧ رقماً قياسيًّا ووصل إلى ١٠٣ ترليون روبل (١٨,٠٧ مليار دولار تقريباً) . (١٠٠)

و السبب في هذا ليس فقط من الامتناع مؤخراً عن تغطية العجز من اصدارات البنك المركزي أو من انكماش الايرادات الناجم عن تدهور الإنتاج ، بل أيضاً من ضعف النظام الضريبي وتهرب المؤسسات والشركات الخاصة من دفع الضرائب الذي زادت حدته منذ عام ١٩٩٦ ومن سيل الاعفاءات الضريبية التي قدمها الرئيس بوريس يلتسن - وإن كانت عارضة- لتلك المؤسسات خلال الانتخابات الرئاسية مقابل اسهامهم في تمويل حملته الانتخابية ومن خروقات الصرف والانفاق في الموازنة .

وقد قدر حجم التهرب الضريبي خلال الربع الأول فقط من عام ١٩٩٦ (يناير - مارس) بـ ٢٣ ترليون روبل أي حوالي ٤,٦ مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل ٤٨٪ من حجم الضرائب المفترض تحصيلها ، كما اتضح أن ٨٤٪ من المؤسسات الاقتصادية تتهرب من الايفاء بالتزاماتها الضريبية التي بلغت ١٢٠ ترليون روبل فقط عن الفترة من يناير - أكتوبر ١٩٩٦ ، وخاصة المؤسسات الضخمة العاملة في مجال الصناعات النفطية، والغازية ، (١٠١) والتي تخضع لنفوذ شخصيات هامة في الدولة كرئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين وبعض المقربين لبطانة الرئيس بوريس يلتسن .

كما كان للعجوزات الكثيرة في الموازنة ، أن لجأت الحكومة إلى مضاعفة واستحداث ضرائب جديدة وخاصة للضرائب الغير مباشرة على السلع والخدمات وعلى الصفقات التجارية الخارجية مما أدى إلى رفع اسعار السلع والخدمات وتخفيض القدرة الشرائية ، وساهم في تقليص فعالية الاقتصاد الوطني بسبب ارتفاع اسعار السلع والخدمات والمواد الأولية بالنسبة للمؤسسات الانتاجية والخدمية أيضاً ، وفي المحصلة النهائية وقع عبء هذا النوع من الضرائب على شرائح الفقيرة في المجتمع .

التضخم النقدي في روسيا خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥)



- المصدر : بيانات الجدول رقم (٦٥) في الملحق الإحصائي .

إن تصعيد الضرائب المبالغ فيه قد دفع العديد من أصحاب المشاريع إلى التواري وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية في إطار ما يطلق عليه باقتصاد الظل تجنباً من الضرائب العالية وتهرباً من الرقابة الحكومية ، وبالرغم من المميزات المحدودة لمثل هذا الاقتصاد المتمثلة أساساً في تغطية القصور الناتج من انخفاض الناتج ، إلا أن مساوئه أكثر وطأة بسبب طبيعة نشاطاته قصيرة الأجل ومحدودية نطاق استثماراته ، إضافة إلى أنه يعيق تطور النشاط الرسمي للقطاع الخاص ويشجع على تسرب وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وتقعد ميزانية الدولة بسببه إيرادات كبيرة من الضرائب . وأدى تدهور الأوضاع المالية لأغلب المؤسسات في مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية ، إن فقدت وتلفت أو أهملت العديد من المواد والأدوات والمعدات الأساسية من وسائل العمل والانتاج ، وزاد حجم الديون المستحقة على تلك المؤسسات والهيئات وعجزها عن دفع قيمة مشرياتها من المواد الأولية ، وعدم تمكنها من الايفاء بما عليها من التزامات مالية تجاه العاملين وتعذر صرف رواتبهم ، ومن ثم تفاقم أزمة الأجور المتأخرة التي بلغت حتى بداية يناير ١٩٩٧ فقط مامقداره ٨٠ ترليون روبل، <sup>(١٠٢)</sup> ، وتسببت في اضراب الملايين من العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية . <sup>(١٠٣)</sup>

لقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها بعض المراكز الأوروبية المتخصصة عام ١٩٩٤ عن تشاؤم الروس من امكان نجاح الاصلاحات السياسية - الاقتصادية ، إذ لم تتجاوز نسبة المؤيدين لها ٣٦-٤٠ ٪ . <sup>(١٠٤)</sup>

بينما أبرزت استطلاعات رأي أخرى أجريت في منتصف فبراير ١٩٩٧ بأن أكثر من ٦٥ ٪ من المواطنين الروس فاقدى الثقة في حكومة تشيرنوميردين وفي قدرتها على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، وأن شعبية الرئيس بوريس يلتسن تراجعت إلى المراتب الأخيرة بين قائمة الشخصيات السياسية . <sup>(١٠٥)</sup> وباعتراف تشيرنوميردين نفسه حين قال " أردنا العمل بشكل أفضل ، فكانت النتيجة عكسية كما العادة " .



وقد شخص الاقتصادي الشهير جيفري ساكس البروفيسور في جامعة هارفارد جوهر الأزمة في الإصلاحات الروسية بقوله :

" يستحيل إنشاء اقتصاد السوق في روسيا وتبسيط الأمر بمجرد الغاء التخطيط المركزي فقط ، فالاقتصاد السوق هو عبارة عن نظام اقتصادي حر في اطار قانوني صارم". (١٠٦)

إن أهم ما يؤخذ على سياسة الإصلاح الاقتصادي والسياسي في روسيا يتركز في :

- حالات الفساد المتفشية في الجهاز الحكومي وأجهزة القضاء ، وتعدر تنفيذ احكامه إذ لا تزال دون تنفيذ ما يقارب نصف احكام المحاكم الروسية الصادرة خلال النصف الأول من التسعينات ، مما ساهم كثيراً في زعزعة ثقة المواطنين الروس في مصداقية الحكومة واصلاحاتها . (١٠٧)

- تراخي الدولة أمام تنامي الجريمة المنظمة بمختلف اشكالها وخاصة الجرائم الاقتصادية التي اصبحت تشكل خطراً جاداً على مسيرة الإصلاح وعلى أوضاع الأمن والاستقرار ناهيك عن الآثار السياسية - الاقتصادية المدمرة التي خلفتها الاحداث العسكرية للأزمة الشيشانية .

- بانهايار الدولة السوفيتية اختفت لجهة التخطيط المركزية - بعكس الإصلاحات الصينية - قبل اقامة مؤسسات السوق البديلة واكتمال شبكاتها .

- أدى اهمال الحكومة للجوانب الإصلاحية في النظام الضريبي واداراته ، وفي الادارة العامة واللامركزية المالية ، وفي غياب العدالة الاقليمية إلى انتشار الفوضى وضعف السلطة المركزية وازدواجية مهام واختصاصات الأجهزة التنفيذية .

- هزلة النظام المصرفي وعدم تمكنه من تغطية الأنشطة الانتاجية والخدمية وعجزه عن استرداد ديونه .

- عدم استقرار الاوضاع المالية وخاصة العجز المستديم في موازنة الدولة ولجوء الحكومة إلى تغطيته أما عن طريق إصدارات جديدة من للبنكnotes والتي وصلت في ١٩٩٥ إلى ٤٥,٦ ترليون روبل مقابل ١,٥ ترليون في ١٩٩٢ ، (١٠٨) أو عن طريق رفع اسعار الفائدة ، أو بكلا الطريقتين ، الأمر الذي أدى إلى زيادة تدهور الانتاج الاقتصادي وتنني المستوى المعيشي .

فالتضخم النقدي الذي بالرغم من السيطرة للنسبة عليه إلا أنه مازال يلتهم جزء كبير من مدخرات المواطنين ، ويفسد مناخات الاستثمار بخلق حالة من الترقب والحذر ، والاحجام عن التوظيف الفعال لرؤوس الاموال المحلية والاجنبية ، كما أن ارتفاع اسعار الفائدة قد ساهم وإلى حد كبير في حرمان القطاعات الاقتصادية الفاعلة من التمويلات المالية اللازمة .

- زاد الوضع سوءاً تعذر استرجاع القروض التي قدمها الاتحاد السوفيتي خلال حقبة ما قبل البروسترويك ، وتراكم الديون الروسية للعالم الخارجي الذي تتزايد أعباءه من عام إلى آخر ، واصبح يستنزف نسبة كبيرة من موارد الدولة للاتفاق على خدمة تلك الديون على حساب القطاعات الاجتماعية ومجالات الثقافة والعلوم والخدمات الصحية والتعليمية وعلى حساب الأمن والدفاع ... إلخ .

بل أن الحكومة أضحت عاجزة حتى عن دفع فوائد ديونها ، وهو ما يهدد ببداية أزمة ديون حقيقية ، في الوقت الذي مازالت تلهث لاسترضاء الغرب والهيئات المالية الدولية بتنفيذ المزيد من " الإصلاحات " الجزرية مقابل الحصول على قروض جديدة واعادة جدولة ديونها المتركمة .

- شحة الاستثمارات المحلية والاجنبية وتردها في تشغيل رؤوس أموالها في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة .

إن القطاع الاقتصادي الوحيد الذي يحقق إزدهارا في روسيا هو اقتصاد الظل الذي ينشط في مجالات التجارة والمال والخدمات وفي النشاطات الاقتصادية الخارجية ، حيث يحصل على دخول هائلة دون أن يكون ملزماً بدفع الضرائب .

كما تحظى نشاطات هذا القطاع بحماية شخصية وعناصر مسئولة في جهاز الدولة ، مشكلة بذلك لوبي وجماعات مافيا هي مسئولة عن تمويل وتنفيذ العديد من عمليات الجريمة المنظمة .

ويبدو أن روسيا الآن تعيش مرحلة " الرأسمالية المتوحشة " التي كانت سائدة في أوروبا قبل قرنين من الزمان ، وتخفض عن سياسة الخصخصة وسياسات الإصلاح الأخرى عامة أن تبلورت ملامح واتجاهات التطور الاقتصادي - السياسي اللاحق ، بظهور مرحلة جديدة من التنافس وصراع المراكز المتفددة للاستحواذ على المفاصل الرئيسية للاقتصاد الروسي ، ولزيادة قوة ونفوذ قطاع المصارف والمراكز المالية عن طريق عمليات الاندماج وتصفية البنوك الصغيرة ، إضافة إلى اشتداد التنافس على إعادة تقسيم الممتلكات فيما بين المراكز المالية والمؤسسات الصناعية ، وتعزيز علاقات المصالح المتبادلة فيما بين الأوساط الإدارية والحكومية في قمة هرم السلطة مع المراكز المالية والصناعية باتجاه احكام سيطرة التحالف الصناعي - المالي على الاقتصاد الروسي .

## الباب الثاني : التطورات السياسية في روسيا :

### الفصل الأول : الانتخابات في روسيا :

يشير كونستانتين مولتشانوف في استعراض عام لطبيعة الانتخابات التي جرت خلال الماضي القريب ، إلى أن انتخابات ١٩٨٩ ومسبقاتها لنواب مجلس الشعب الاعلى في الاتحاد السوفيتي أسفرت دائماً عن فوز القائمة الحمراء كاملة التي عادة ماكانت تعد مسبقاً من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للسوفيتي ، باستثناء أنفار من المستقلين الذي لايشكلون تقيلاً في تركيبة المجلس . (١٠٩)

لتبدأ منذُ العام ١٩٩٠ مرحلة جديدة من الانتخابات ، القاسم المشترك فيها هو تصويت أغلبية الشعب الروسي لصالح المعارضة وضد النظام القائم أياً كان ، بدءً بالانتخابات النيابية لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية عام ١٩٩٠ ، التي أختفت منها القائمة الحمراء وظهرت فيها ولأول مرة العناصر الديمقراطية المستقلة وممثلو التيار الديمقراطي في الحزب الشيوعي السوفيتي .

ثم الانتخابات الرئاسية لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية في ١٩٩١ والتي فاز فيها بوريس يلتسن على منافسيه نيكولاي ريجكوف وفلاديمير جيرينوفسكي وغيرهم . تآتي بعدها انتخابات مجلس الدوما الأول للاتحاد الروسي عام ١٩٩٣ ، حيث ينتصر فيها الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي بزعامة فلاديمير جيرينوفسكي ويحصل على قرابة ٢٥٪ من اجمالي مقاعد البرلمان .

تليها انتخابات مجلس الدوما الثاني للاتحاد الروسي في ديسمبر ١٩٩٥ ويحقق فيها الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي الفوز بأكثر من ثلث مقاعد البرلمان .

وإذا ما استثنينا الانتخابات الرئاسية الاخيرة في ١٩٩٦ التي حشدت لها امكانيات وجهود هائلة محلية وخارجية - كما سيتم التعرض له لاحقاً - ، فإن ذلك يدل على اتجاه ذو شقين متداخلين وربما متناقضين يحركان المزاج الانتخابي للشعب الروسي :

- الأول : الرغبة في الانتصار للديمقراطية وحرية التعبير وبالذات بعد حقبة زمنية طويلة من الحكم الاحادي .

- الثاني : صعوبة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية وتدنيتها خلال المرحلة الانتقالية، وطول انتظار الثمار المرجوة من الاصلاحات الاقتصادية ، إن لم تكن خيبة أمل المواطن الروسي وفقدان الأمل منها .

**انتخابات مجلس الدوما الثاني (ديسمبر ١٩٩٥) :**

وفقاً لدستور الاتحاد الروسي للقانون الفيدرالي لنظام الانتخابات البرلمانية ، يبلغ عدد نواب مجلس الدوما ٤٥٠ نائباً يمثلون عموم الاتحاد الروسي ، ويتم انتخابهم مرة كل أربعة أعوام على اساس نظامين :

- الأول : نظام القائمة ، ويتم فيه تنافس الاحزاب والتكتلات الانتخابية على نصف مقاعد المجلس (٢٢٥ مقعد) ، بشرط أن لا تقل نسبة الاصوات التي يحصل عليها أي حزب لنجاحه عن ٥٪ .

- الثاني : نظام الانتخاب النيابي الفردي ، ويتم التنافس فيه بشكل شخصي على النصف الثاني من مقاعد المجلس (٢٢٥ مقعد) .

وفي انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ لمجلس الدوما الثاني بلغ عدد المشاركين فيها ٦٩,٢ مليون ناخب أي بنسبة ٦٤,٤٪ من أصل ١٠٧,٥ مليون اجمالي من يحق لهم الانتخاب في عموم روسيا ، وازيادة نسبتها ١٠٪ عن لنتخابات برلمان ١٩٩٣ .

وأكثر ما يؤخذ على انتخابات مجلس الدوما الثاني أنها جاءت غير متطابقة مع توقعات المحللين ونتائج استطلاعات الرأي المختلفة ، ففي حين فازت في لنتخابات برلمان ١٩٩٣ (٨) أحزاب - وفقاً لنظام القائمة - لم تفرز إلى مجلس الدوما الثاني (١٩٩٥) سوى أربعة احزاب من مجموع ٤٣ حزباً وتكتلاً انتخابياً ، تصدرها الحزب الشيوعي بزعامة جينادي زوجانوف الذي صوت لصالحه حسب نظام القائمة ١٥,٤ مليون ناخب وحصل

على مانسبته ٢٢,٣٪،<sup>(١١٠)</sup> وهي ضعف النسبة التي حصل عليها في برلمان ١٩٩٣ (١١,٥٪) ، ليلبلغ عدد المقاعد التي أحتلها (٩٩) مقعداً مضافاً إليها (٥٨) مقعد فاز بها وفقاً للنظام الانتخابي الفردي .<sup>(١١١)</sup>

يأتي في المرتبة الثانية وبغارق كبير الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي الذي يتزعمه القومي فلاديمير جيرينوفسكي حيث حصل على أساس نظام القائمة على ٧,٧ مليون صوت بما نسبته ١١,٢٪ ليفوز بـ ٥٠ مقعد + مقعد واحد فقط حسب النظام الفردي،<sup>(١١٢)</sup> بينما كانت النسبة الحاصل عليها في برلمان ١٩٩٣ (٢٢٪) ، وهو مايشير إلى تدهور واضح في مكانة الحزب وشعاراته القومية .

أما الأحزاب الليبرالية اليمينية فلم يفز منها سوى حزبين هما الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتنا روسيا " وهو حزب السلطة الذي يتزعمه رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين حيث حصل على ٤٥ مقعداً وفقاً لنظام القائمة و ١٠ مقاعد حسب النظام الفردي، يليه الاتحاد الاجتماعي - " يابلكا " بزعامة جريجوري يفليسكي الذي تعزز موقعه مؤخراً وفاز بـ (٤٥) مقعداً (٣١) منها وفقاً لنظام القائمة .<sup>(١١٣)</sup>

وبالمقابل فقد سقطت من انتخابات القائمة ٣٩ حزباً وتكتلاً انتخابياً ، أهمها تلك التي لم تكن في حسابات المحللين وهي : الخيار الديمقراطي الروسي - خيار روسيا الذي يتزعمه رئيس الحكومة السابق ايجور جبار الذي أقتصر نجاحهم على ٩ مقاعد حسب النظام الفردي، الأمر الذي يعكس عدم رضا العامة عن سياسة جبار أثناء توليه رئاسة الحكومة - وهي المرحلة التي رافقتها صعوبات كبيرة - وانتقال مؤيديه إلى صف الاتحاد الاجتماعي " يابلكا " . ومؤتمر الجماعات الروسية بزعامة الجنرال الكساندر لبيد الذي اخفق في النجاح بعكس ماكان متوقعاً له ، بالنظر إلى الامكانيات الكبيرة التي كان يتمتع بها ، ولم يفز لبيد نفسه إلى البرلمان إلا حسب النظام الفردي .

ثم يأتي بعد ذلك من لحزاب اليسار حزب مزارعي روسيا برئاسة ميخائيل لابتشين الحليف الرئيس للحزب الشيوعي ، فبعد أن كان حاصلاً على نسبة ٧,٧٪ في برلمان

١٩٩٣ لم يفلح في انتخابات ١٩٩٥ من تحقيق نسبة الـ ٥٪ المطلوبة وفقاً لنظام القائمة ، ولم تتجاوز نسبته ٣,٨ ٪ ، إلا أنه قد أُلتي في المرتبة الثانية حسب النظام الفردي بعد الحزب الشيوعي مباشرة وحصل على ٢٠ مقعداً .<sup>(١١٤)</sup>

وبصورة عامة يمكن القول بأن أهم ما تميزت به لانتخابات مجلس الدوما الثاني هو تشتت القوى الليبرالية واليمينية إلى أحزاب صغيرة متعددة وعدم التنسيق فيما بينها ودخول كل منها إلى الانتخابات البرلمانية بشكل منفرد ، مقابل تماسك وحدة الشيوعيين الذين أداروا المعركة الانتخابية بدقة ونكاه مكنتهم وحدهم من حصد أكثر من ثلث مقاعد المجلس ١٥٧ مقعداً أي ما نسبته ٣٤,٩ ٪ .<sup>(١)</sup>

إذا ماتم التمعن في خارطة للقوى والتكتلات السياسية في مجلس الدوما الثاني ،<sup>(١١٥)</sup> سيُضح بأن هناك أربع محاور رئيسية تتكون منها السلطة التشريعية ، أكبرها تحالف قوى اليسار الذي يشكل نقلاً سياسياً كبيراً ، فهو يضم إلى جانب الحزب الشيوعي أحزاباً يسارية أخرى أهمها حزب مزارعي روسيا ، والسلطة - للشعب وغيرها ليلفح عدد نواب ذلك التحالف ١٨٨ نائباً أي ما نسبته ٤١,٨ ٪ دون احتساب النواب المؤيدين من الشخصيات المستقلة .

مقابل ذلك يأتي تحالف القوى الليبرالية واليمينية الذي بلغ نوابهم ١١٩ نائباً ، بنسبة ٢٦,٤ ٪ مع عدم احتساب مؤيديهم من النواب المستقلين . ويتشكل التحالف من كل من حزب السلطة " بيتنا روسيا " ، والاتحاد الاجتماعي " يابلكا " ، الخيار الديمقراطي " خيار روسيا " ، ومؤتمر الجماعات الروسية وغيرها .

يأتي بعد ذلك القوميين الذين تشكل نسبتهم ١١,٣ ٪ ويصعب احتسابهم على أي من القطبين السابقين ، ففي الوقت الذي تتباين آرائهم فيما بينهم البين يلاحظ في الوقت نفسه

---

\* صرح جينادي زوجانوف بأن عدد النواب المنتخبين عن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي وحدة هو ١٨١ نائباً ، فإلى جانب الـ ١٥٧ نائب المعلن لانتصاتهم ، هناك ٢٤ نائباً شيوخاً آخرين رشحوا أنفسهم كمستقلين - تلفزيون إن . تي . في . ١١/٦/١٩٩٦ .

تقلب مواقفهم بين الحين والآخر ، الأمر الذي يعكس غياباً في الانسجام داخل الحزب وعدم وضوح توجهاته السياسية . ثم مايمكن أن يطلق عليه " المحور الرابع " الذي يتشكل من النواب المستقلين البالغة نسبتهم ١٧,١٪ ويتجانبهم القطبيين الرئيسيين من اليسار واليمين .

حقيقة أن مركز الثقل في السلطة التشريعية قد أحتلته قوى المعارضة اليسارية وخاصة بعد استحوادها على رئاسة مجلس الدوما ورئاسة ١٠ لجان متخصصة من مجموع ١٣ لجنة عاملة داخل البرلمان . إلا أن البرلمان يظل نفوذه محصوراً وتظل امكانيات التغيير من خلاله محدودة نظراً للقيود العديدة التي وضعها الدستور الجديد المقر بعد احداث اكتوبر ١٩٩٣ ، والذي تركزت بموجبه صلاحيات واسعة وهامة للسلطة التنفيذية المعثلة بشخص رئيس الدولة.

وبالتالي فإن طبيعة النظام واتجاهات التغيير فيه يحددها رئيس الدولة المنتخب ، وهو المنصب الذي تتنافس عليه وبضراوة القوى السياسية المختلفة ، إذ سيتم التعرض لذلك بشيء من التفصيل الموضوعي لتوضيح صورة الصراع على الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٦ ، والمدى الذي ذهبت إليه ، والأطراف التي شاركت فيها محلياً وخارجياً وفقاً لمعلومات وحقائق ثابتة أجمعت عليها مصادر مختلفة .

### الانتخابات الرئاسية (يونيو / يوليو ١٩٩٦) :

جرت الانتخابات الرئاسية في ٩٤ الف مركز انتخابي موزعة على ٨٩ وحدة إدارية يتكون منها الاتحاد الروسي ، وبلغ عدد المسجلين ممن يحق لهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية ١٠٨,٤ مليون مواطن ، شارك منهم في انتخابات الجولة الأولى مانسبتهم ٦٩,٨٪ أي أكثر من ٧٥,٧ مليون ناخب .

أما الجولة الثانية فقد شارك فيها ٧٤,٨ مليون ناخب أي ٦٨,٩٪ من اجمالي المسجلين وتبين من تحليل نتائج الجولة الأولى للانتخابات التي جرت في ١٦/٦/١٩٩٦ حصول مرشح السلطة بوريس يلتسن ومناقسه الشيوعي جينادي زوجانوف على أعلى



نسبة من الاصوات ٣٥,٢ ٪ ، ٣٢ ٪ على التوالي ويتفوق يلتعن على زوجانوف بفارق ضئيل ٣ ٪ تقريباً ، يليهما الكساندر ليبد زعيم مؤتمر الجماعات الروسية بحصوله على نسبة ١٤,٥ ٪ من مجموع الأصوات ليحتل المرتبة الثالثة بفارق ١٧,٥ ٪ عن المرتبة الثانية ، يأتي بعد ذلك كل من الليبرالي جريجوري يفلينسكي والقومي فلاديمير جيرينوفسكي ليحتل المرتبتين الرابعة والخامسة بنسبة ٧,٣ ٪ ، ٥,٧ ٪ على التوالي ، (١١٦) الأمر الذي يشكل تراجعاً كبيراً لجيرينوفسكي مقارنة بالانتخابات البرلمانية في ١٩٩٣ التي حصل فيها الحزب الليبرالي - الديمقراطي على أكبر نسبة من مقاعد البرلمان (٢٥ ٪) ، ثم انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ التي حصل فيها على ١١ ٪ من مجموع المقاعد حسب نظام القائمة وترأجه إلى المرتبة الثانية آنذاك بعد الحزب الشيوعي .

وتشير الكثير من المعطيات بما فيها استنتاجات جيرينوفسكي شخصياً بأن تراجع شعبيته يعود إلى انتقال مناصره إلى صف الجنرال ليبد الذي تدعمه السلطة وتقدم له تسهيلات وامكانيات كبيرة ، ناهيك عن أن الشعارات القومية المتطرفة التي يرفعها جيرينوفسكي قد خفت بريقها في الآونة الأخيرة مقارنة بفترة أوائل التسعينات .

أما بقية المرشحين فقد حصلوا على أقل الاصوات بنسب تقل عن ١ ٪ ، وهم بالترتيب جراح العيون سفياتوسلاف فيدروف ٠,٩ ٪ ، الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف ٠,٥ ٪ ، مارتن شاكوم ٠,٤ ٪ ، يوري فلاسوف ٠,٢ ٪ ، واخيراً الملياردير فلاديمير برينتسالفوف ٠,٢ ٪ .

وصوت ضد الجميع ١,١٦ مليون ناخب أي مانسبته ١,٥ ٪ من اجمالي الاصوات. (١١٧)

يمكن القول بأن نتائج الجولة الثانية للانتخابات للرئاسة والتي أسفرت عن فوز بوريس يلتن بنسبة ٥٣ ٪ مقابل ٤٠ ٪ لمنافسة جينادي زوجانوف ، (١١٨) قد قاربت في محصلتها العامة توقعات استطلاعات الرأي فيما عدا بعض الاستثناءات .

فمن مجموع أربعين منطقة من تلك التي يتجاوز سكانها المليون نسمة تفوق يلتسن وبشكل ملحوظ في ١٧ منطقة وبفارق أصوات قاربت نسبته الـ ١٠٪ فأكثر ، بينما تفوق زوجانوف وبنفس الفارق تقريباً في ١٦ منطقة منها .

ورغم التقارب فيما بين المرشحين إلا أن العامل المرجح كان في الاصوات التي حصدها يلتسن في الاقاليم الشمالية وخاصة في المدن الكبيرة مثل موسكو ، بطرس بورج ، وغيرها من المدن الرئيسية التي لم تجتذبها شخصية يلتسن بحد ذاتها بقدر ماهو شكل البناء الاجتماعي الجديد ونتائج الإصلاحات الاقتصادية التي تحققت في تلك المدن - ولو على حساب المدن والمناطق الأخرى - ، وكذا تركيز الادارة المركزية للسلطة والتوسع في نشاطات البنوك والشركات التجارية فيها ، وبالتالي خفة حدة المعاناة لسكان هذه المدن ولو نسبياً .

وبالمقابل تركز أنصار زوجانوف في بعض مناطق المركز وفي الاقاليم الجنوبية التي أطلق عليها تسمية (الحزام الأحمر) والتي يتمتع فيها الشيوعيين بنفوذ واسع ، وهي عبارة عن الاقاليم القومية والمناطق الزراعية ، الأمر الذي يدل على شدة معاناة المزارعين وسكان الأرياف ومعارضتهم لسياسة الإصلاح الزراعي التي يتبناها النظام ، وعلى الأخطاء السياسية التي ارتكبتها السلطة تجاه القوميات القوقازية .<sup>(١)</sup>

إلا أن نتائج الجولة الثانية قد أظهرت تحولاً في بعض من تلك المناطق التي صوت أغلبية ناخبوها في الجولة الأولى إلى جانب زوجانوف مثل " يفريسكايا " في الشرق و " كالوجسكايا " في الوسط ، وكل من " موردوفيا " و " تاتارستان " في منطقة الفولجا ،

---

\* يلاحظ بأن حصول يلتسن على نسبة ٦٨٪ من الاصوات في جمهورية الشيشان أمراً مشكوكاً فيه ، إلا إذا اعتبرنا ذلك مجرد نسبة مئوية لمن شارك في التصويت ، وهم بالطبع المؤيدين فقط لموسكو من أنصار الرئيس " زافجايف " ، إذ تشير التقارير إلى أن الانتخابات قد قاطعتها أغلبية السكان هناك ، بدعوة من المقاومة الشيشانية ، وأنه لم تتجاوز نسبة المشاركين فيها (١٥٪) - (٢٠٪) .

و "باشكورتوستان" في الاورال ، إضافة إلى " راستوفسكايا " و " تشيركيسيا " و " داجيستان " و " أسيتيا " من مناطق الجنوب ، حيث تحول الموقف في تلك المناطق إلى تفوق يلتسن على منافسه زوجانوف وذلك بحصوله على زيادة كبيرة غير متوقعة في عدد الأصوات ، مقابل تراجع ناخبي زوجانوف أو زيادتهم زيادة طفيفة أقل من الزيادة الحاصل عليها يلتسن .

ومن جهة أخرى يلاحظ بأنه رغم الاقلية النسبية للروس المقيمين في جمهوريات البلطيق الثلاث ( استونيا ، لتونيا ، لتوانيا ) والذين بقوا بعد انحلال الاتحاد السوفييتي بالنسبة لاجمالي عدد الناخبين ، إلا أن مايقارب ٧٠٪ منهم قد صوتوا لصالح زوجانوف نظراً للمعاناة الشديدة من سياسة الاضطهاد القومي التي تمارسها ضدهم أنظمة دول البلطيق ، وتبنى زوجانوف لقضاياهم في برنامج الانتخابي مقابل تجاهل نظام يلتسن لاهمومهم ومعاناتهم .

**وبصورة عامة ومن خلال بيانات الجدول رقم (ب/٨) يمكن استنتاج مايلي:**

- تصويت أغلبية الناخبين في المدن الكبيرة والرئيسية وفي الاقاليم الشمالية لصالح بوريس يلتسن ، مقابل تركيز انصار زوجانوف في الاقاليم الجنوبية من المناطق الريفية - الزراعية والقومية .

- انضم إلى صف يلتسن في الجولة الثانية مؤيدي كل من الكساندر لييد (مرشح مؤتمر الجماعات الروسية) وجريجوري يفلينسكي (مرشح الاتحاد الاجتماعي - يابلكا) وبقية التكتلات الصغيرة الأخرى مثل جراح العيون فيدوروف وجورباتشوف وبرينتمالوف .... الخ .

أي ان أنصار المرشحين الذين سقطوا في الجولة الأولى تحولوا بكاملهم تقريباً إلى صف بوريس يلتسن ، باستثناء جزء صغير من أنصار لييد الذين رأوا في تحالفه مع يلتسن "خيانة" لبرنامج الانتخابي الذي وعد بتنفيذه تجاه السلطة وتحولوا للتصويت لصالح زوجانوف ، إضافة إلى بعض من مؤيدي الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي الذين

برغم دعوة زعيمهم جيرينوفسكي للتصويت ضد الطرفين المتنافسين ، إلا انه يرجح بان جزء منهم فقط هو الذي شارك في انتخابات الجولة الثانية وأعطى اصواته لزوجانوف انطلاقاً من موقف حزبهم المعارض للسلطة .

- فشل التكتل الشعبي الوطني الروسي الذي يتزعمة جينادي زوجانوف في التحالف مع قوى جديدة ممن سقط مرشحها في الجولة الأولى ، وخاض الجولة الثانية من الانتخابات معتمداً على نفس القاعدة تقريباً التي دخل بها الجولة الأولى .

- لعب فريق يلتسن الانتخابي بالتعاون مع السلطات المحلية دوراً هاماً ومرجعاً في مناطق "تيجي جورود سكايا" "بيرمسكايا" "سفيردلوفسكايا" "تشيليابينسكايا" ، إذ تمكن يلتسن من زيادة نسبة الأصوات الحاصل عليها من متوسط ٤٩,٣% في الجولة الأولى إلى مايقارب ٧٦,٦% في الجولة الثانية .

هذا إضافة إلى جمهورية داجيستان التي عمل رئيسها على استخدام كافة امكانيات السلطة المحلية المتاحة لتحويل نتيجة الجولة الثانية لصالح يلتسن ، لتسفر عن حصوله ٦٦,٥% بعد أن كانت لا تتجاوز ٢٦,٤% في الجولة الأولى وهو ما أعتُرف به الكرملين رسمياً بتكريمة علناً لرئيس جمهورية داجيستان نظير جهوده وتقانيته خلال الفترة الانتخابية.

### حملة يلتسن الانتخابية

بدأ بوريس يلتسن حملته الانتخابية في ١٥ فبراير ١٩٩٦ عندما أعلن في مسقط رأسه مدينة " ياكاترين بروج " عن ترشيح نفسه لفترة رئاسية جديدة ، ملقباً الضوء على منجزاته خلال الخمسة أعوام الماضية من حكمه ، ولم يتورع من انتقاد نفسه في بعض السياسات الخاطئة وبالذات تجاه الأزمة الشيشانية . كما عمل وفي مناسبات مختلفة على مخاطبة الشرائح الاجتماعية الدنيا والوسطى حيث وجه اتهاماته إلى الحكومة على تقصيرها أمام المتضررين من الاصلاحات الاقتصادية ، وخاصة الفئات الاجتماعية من

ذوي الدخل المحدود ، معترفاً بأنها تعاني من أعباء ثقيلة جراء تلك الإصلاحات ، ومهدداً  
بإقالة الحكومة ما لم تهتم بتخفيف المعاناة عنهم . (١١٩)

وحرص في الوقت نفسه على إيلاء الأوساط المالية ورجال الأعمال اهتماماً خاصاً  
حيث أكد عند افتتاحه " مؤتمر المستثمرين في المشاريع الصغيرة " على ضرورة دعم  
الحكومة للنشاطات الاستثمارية ولرجال الأعمال الناشئين ودعى الجميع للعمل وبذل الجهد  
من أجل أن تسفر الانتخابات للرئاسة عن فوز قيادة روسية تواصل مسيرة الإصلاحات  
الاقتصادية .. ، ووعد في حالة فوزه بتقديم تسهيلات ضريبية وامتيازات كبيرة للنشاطات  
الاستثمارية . (١٢٠)

**وانتهز المناسبة لإعلان بعض القرارات التي أصدرها في ذلك الحين ومنها:**

- عدم تأخير صرف رواتب وأجور الموظفين والعمال بأي حال من الأحوال .
- رفع مرتبات الطلاب إلى ٨٠.٠٠٠ روبل شهرياً ، (أي مايعادل ١٦ دولار تقريباً) .
- تقديم مجموعة كبيرة من مسؤولي الدولة إلى القضاء بتهم الفساد والرشوة ، (\*)  
(ولو أن ذلك ظل مجرد اعلان لم يدخل حيز التنفيذ) .
- كما أصدر يلتسن في فبراير ١٩٩٦ قراره بإقالة " أناتولي تشوبايس " النائب  
الأول لرئيس الوزراء المعروف بميوله الغربية وأكبر المتحمسين لبرنامج الإصلاح

---

\* ذكرت وكالات الأنباء الغربية آنذاك بأن إحدى مجموعات الفساد المعنولة عن احتياطي الذهب  
والمعادن النفيسة قد تورطت في عمليات غير مشروعة ، بلغت خسائر الدولة فيها مايقارب  
١٧٧ مليون دولار ، الأمر الذي دفع بيلتسن إلى إصدار قراره في ١٩٩٦/٢/٢١ بإحالة  
بيتشكوف رئيس لجنة الذهب والمعادن الثمينة إلى التقاعد .

والخصخصة وتنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . (\*\*) وذلك كما ذكر يلتسن - لارتكابه خطأ كبيرة في السياسة الاقتصادية أهمها :

١- عدم حل اشكاليات تسليم الرواتب في بعض القطاعات في وقتها وتأخرها لشهور عديدة ، نتيجة استغلال بعض المسؤولين لتلك الأموال في عمليات غير مشروعة واستثمارها في اسواق الاوراق المالية والبنوك التجارية .

٢- مسؤوليته في الملابسات والغموض الذي أكتنف عملية انشاء أسهم شركة النفط العملاقة " لوك أول " ، إلى جانب مسائل تحويل الروبل إلى العملات الأجنبية .

٣- أخطاء في عمليات توزيع أسهم مؤسسات القطاع العام وتمليكها للمواطنين ، فيما سمي بالـ " فاوتشر " ، إذ أن الأغلبية الساحقة من المواطنين إن لم يكن جميعهم لم يعودهم شيئاً من " الفاوتشر " وضاعت عليهم أموالهم هباء ، والمستفيد الوحيد كان أولئك النفر القليل من أصحاب النفوذ الذين قاموا بشراء تلك الفاوتشرات ليتملكوا بموجبها وبأسعار زهيدة معظم المؤسسات الاقتصادية للدولة .

لقد تمكن يلتسن وجهازه الدعائي من اقناع شريحة واسعة من السكان بأنه وحده حامل راية التقدم والديمقراطية والحرية . حيث استطاع بهذه الهوية أن يجتذب - وفي المحصلة النهائية - اصوات الناخبين المترددين من صفوف مايسمى " بالمعارضة

---

\*\* رغم أن ذلك قد تم فعلاً وعين " فلاديمير كادانيكوف " بدلاً عنه ، إلا أنه اتضح فيما بعد أن عملية اقالة تشوبليس لم تكن سوى تكتيكاً انتخابياً بحتاً ، فيعد أن خلف اعلان اقالته ارتياحاً كبيراً لدى قطاعات واسعة من المجتمع الروسي كونه أحد تلك العناصر التي تسببت في الاضرار باقتصاد البلاد وبالمصالح الشخصية المباشرة للمواطنين ، وما أن ظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية حتى تبين بأن تشوبليس لم يُبعد ، بل كان رئيساً للحملة الانتخابية للرئيس يلتسن والدينمو المحرك للفريق الانتخابي على مدى خمسة شهور ، وليعين في ١٥ يوليو ١٩٩٦ في منصب أرفع شأنًا كرئيس لجهاز رئيس الدولة ، ثم اعادته نائباً أولاً لرئيس الحكومة .

الديمقراطية"، الذين نسوا الأحداث القريبة الماضية مثل قمعه لمسيرة الأول من مايو، وإصداره الأوامر بقصف واقتحام مبنى البرلمان، وحضر حرية الصحافة... إلخ.

وتشكل انطباع لدى العديد من الناخبين بأن المجتمع الروسي يعيش - بهذا القدر أو ذاك - مرحلة معينة من مراحل للديمقراطية سُمح خلالها بتكتل شيوعي داخل البرلمان الذي يعتبر أكبر التكتلات السياسية داخله، كما سمح بإصدار العديد من الصحف والمطبوعات المعارضة وتنظيم الفعاليات والمسيرات المعادية للحكومة.

لقد أظهر يلتسن نفسه - وخاصة في الفترة قبل الانتخابات الرئاسية - في صورة نشطة وقدره على الأداء القيادي، حيث بدأ بالتفاوض مع القيادة الشيشانية لحل الأزمة المستحلة ووقع معهم اتفاقاً في ١٩٩٦/٣/٣١ لوضع حد للحرب للمدمرة والاستنزاف الاقتصادي والبشري من الطرفين التي لاقت معارضة شديدة في الشارع الروسي، وقدم في هذا الصدد تنازلات هامة من حيث منح الشيشان الحد الأقصى من الاستقلالية والحكم الذاتي كحقهم في إصدار دستور خاص بهم وحقهم في استغلال الثروات الطبيعية على أراضيهم واستقلاليتهم في نظام التجنيد في القوات المسلحة، والحصول على التعويضات المختلفة لإعادة تعمير مآثرته الحرب... إلخ<sup>(٢)</sup>.

وبالرغم من أن ذلك الاتفاق لم يصمد طويلاً، فما أن انتهت الانتخابات الرئاسية وأسفرت عن فوز يلتسن فيها، حتى تفجرت المعارك ومن جديد إلا أن ذلك لم يعد له تأثيراً، فقد تمكن يلتسن من استرضاء القيادات الشيشانية وتهدئة الوضع مؤقتاً لامتصاص نفقة وانتقادات المعارضة والرأي العام الروسي خلال الحملة الانتخابية.

---

\* وعزز يلتسن من مكافته بعد أن استطاعت في ١٩٩٦/٤/٢٣ وحدات خاصة في جهاز الأمن الروسي من اغتيال الجنرال جوهر دودايف قائد المقاومة الشيشانية بصاروخ موجه جو-بر خلال إحدى محادثاته التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية مع أحد قيادات الكرملين للتوسط في عملية تسوية الخلافات وإنهاء الحرب الروسية - الشيشانية، وبذلك تمكن يلتسن من إقصاء أهم عقبة في طريق الحوار مع الكرملين وتهدئة الوضع خلال الحملة الانتخابية.

- عمل يلتسن وفريقه الانتخابي على احكام السيطرة على كافة وسائل الاعلام التلفزيونية والاذاعية وعلى الصحف الرئيسية وذلك :

١- استبعاد المعارضين لمسياسة الرئيس يلتسن من الجهاز الاعلامي بدء بالقرار الرئاسي الصادر في ١٥ فبراير ١٩٩٦ بتعيين مديراً جديداً لمحطة التلفزيون والاذاعة - أر . تي . أر . لوارد ساجالايڤ بدلاً عن أوليج بوبتسوف الذي كان يقود سياسة اعلامية ناقدة لمسياسة يلتسن وخاصة فيما يتعلق بالحرب الشيشانية، والذي اشتهر بتأليفه كتاباً تحت عنوان مدونات لأخبار القيصر بوريس .<sup>(١)</sup>

٢- تعيين مدراء المحطات التلفزيونية والاذاعية ورؤساء تحرير الصحف الرئيسية أعضاء في فريق الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن .

٣- تنظيم حملة اعلامية قوية وشاملة - بالاستعانة بخبرات أمريكية وغربية - موجهة ليس فقط إلى إبراز الانجازات الديمقراطية خلال فترة الإصلاح ، بل إلى خلق حالة من الترقب والتخويف من قدوم الشيوعيين إلى السلطة ، ونشر الصفحات المظلمة من تاريخ الحقبة المنالينية ومن السلبات التي رافقت النظام الاشتراكي كعودة نظام الكوبونات والبطائق للحصول على المواد الغذائية ، كما فتح الارشيف الوثائقي الذي كان سرّياً ومحموراً طوال فترة حكم الحزب الشيوعي السوفييتي وبعدها ، وتسخير موارده وافلامه التسجيلية بعد منتجتها بتكرار جرعات يومية مركزه على مدى أربعة شهور متواصلة أشبه ماتكون بعملية غسيل دماغ للمواطن الروسي .

٤- إيقاف كافة البرامج والاعلام التي تتعرض بالنقد لسياسات الحكومة والدولة ومنها البرنامج الاسبوعي (دني) من تلفزيون " أو . أر . تي " للصحفي المشهور النائب في مجلس الدوما الكساندر نيفزوروف .

---

<sup>(١)</sup> صدر الكتاب في ١٩٩٥ ، تعد فيه بالاد - نجاد - حص وسنة الرئيس - بوريس يلتسن .



٥- التعتيم الاعلامي على المعارك الدائرة مع المقاومة الشيشانية فيما عدا لمحات اخبارية يومية أصبحت في حكم المعتاد ، والتكتّم على حجم الخسائر والضحايا الحقيقي الناتجة عنها .

٦- التعتيم الاعلامي على كافة المرشحين للانتخابات الرئاسية . باستثناء بوريس يلتسن الذي استغل وضعه كرئيس للدولة في التحرك بحرية واجراء المقابلات واللقاءات وتنظيم الفعاليات الجماهيرية الشعبية والرسمية ، وعلى خلاف قانون الانتخابات الذي يسمح بممارسة الدعاية الانتخابية للمرشحين وبشكل متكافئ فقط خلال الشهر السابق لموعد الاقتراع ، فقد فتحت وسائل الاعلام أبوابها وفي وقت مبكر امام يلتسن دون غيره.

٧- استخدام وعرض الافلام السينمائية والوثائقية المحلية والاجنبية المعادية للنظام الشيوعي عامة .

٨- استخدام الفرق الفنية والموسيقية لاقامة المهرجانات والحفلات المتفقلة في عموم المدن والجمهوريات الروسية وحشد وتعبئة الطلاب والشباب في الحملة المعادية للشيوعية .

٩- حشد المثقفين والمبدعين في مهرجانات عامة وتكريمهم ومنحهم الأوسمة والألقاب الرفيعة .

١٠- اصدار صحيفة اسبوعية دعائية ذات طبعة أنيقة باسم "ني داي نوج - اي لا قدر الله " والمقصود هنا لا قدر الله أن يعود الشيوعيين إلى الحكم ، وضاعتها بكميات هائلة (عشرات ملايين النسخ) وتوزعها مجاناً في الشوارع إلى المدن الشخصية .

- استطاع يلتسن أن ينادي في أرضية من نفسه الشيوعي ، ونبنى بنفسه مضالبا للشيوعيين ورفع شعاراتهم مثل :

- ١- الاعتراف بالاعلام الحمراء كشمعار للانتصار ضد الفاشية .
  - ٢- الاهتمام بقدماء المحاربين وتكريمهم بعد فترة طويلة من الازمة .
  - ٣- اتباع سياسة ديماغوجية ورفع شعارات حماية الفقراء ورعاية الشرائع الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود .
  - ٤- استلب لنفسه فكرة خصمه جينادي زوجانوف حول الدولة الوطنية والحفاظ على كيان وقدرات روسيا كقوة عظمى . .
  - ٥- رفع شعارات الشيوعيين حول التكمال الاقتصادي لبلدان اتحاد الدول المستقلة، وأنه لا مانع بعد مراحل من التكمال الاقتصادي - السياسي من الاعادة التدريجية للاتحاد الموفيتي.
- كما استطاع يلتسن من خلال سياسة الاصلاح الاقتصادي من أن تصبح الأسواق والمستودعات مكدسة بالمواد الغذائية وبغض النظر من كونها مستوردة في معظمها وأنها غالبية الثمن تعجز عن شرائها شرائح واسعة من السكان إلا أنها متيسرة ودون عناء (ودون طوابير) ، كما أنها قد وجدت من يشتريها وخاصة في المدن الكبرى مثل موسكو ، سانت بطرس بوج ، يكتارين بوج .... إلخ وهي المدن التي حصل فيها يلتسن على أكبر نسبة من الاصوات والتي كان لها الدور الفاصل بترجيح كفته .
- حصل يلتسن على دعم مالي كبير - كما سيتم التعرض له لاحقاً - من الاوساط المالية المحلية ومن حكومات الغرب والمؤسسات الدولية الخارجية ، حيث استخدمت تلك الأموال في عدة اتجاهات كان أهمها :
- ١- تحقيق استقرار مالي نسبي خلال الفترة الانتخابية ، وإظهار قدرة الحكومة في السيطرة على التضخم والحد من ارتفاع الاسعار .
  - ٢- حل جانب من الصعوبات المالية التي تعاني منها بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعات الاستخراجية وخاصة قطاع الفحم حيث يمثل عمال مناجم الفحم

أحد القواعد الأساسية والهامّة للحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، وهذا ما يفسر زيارة يلتسن لأحد أكبر المناجم في " فوركوفا " شمال روسيا قبيل الانتخابات في ١٩٩٦/٥/٢٥ ، ناهيك عن اهتمام الغرب بالمساهمة في حل أزمة انتاج الفحم الروسي بغرض زيادة حجم صادراته لتلبية احتياجات الصناعات الغربية .

٣- ارضاء شرائح واسعة من ذوي الدخل المحدود والمستحقين للاعانات الاجتماعية كالمتعاقدين والطلاب ومعونات الأمومة بزيادة نسبية في رواتبهم ومعاشاتهم .

٤- انفاق اموال طائلة في شكل مكافآت وحوافز وزيادات نسبية في اجور فئات وشرائح عديدة كالعاملين في قطاع الصناعات الحربية والعلوم والثقافة ...

٥- دفع نسبة كبيرة من الاجور والرواتب المتأخرة .

٦- الاتفاق السخي على تمويل الحملة الانتخابية .

عمل يلتسن خلال الفترة الانتخابية على ايلاء السياسة الخارجية أهمية خاصة ، فبعد اقالة اندريه كوزيريف وزير الخارجية السابق المعروف بميله للغرب وتعيين يفجينى بريماكوف بدلاً عنه تمكن هذا الاخير من ان يجعل لروسيا دوراً - ولو نسبياً مقارنة بما كان عليه الحال - في الساحة الدولية ، بدءاً بالتشدد الذي لفتته الدولة الروسية تجاه توسع حلف الناتو في أوروبا الشرقية ، ومروراً بالجولات المكوكية التي أجراها بريماكوف وجولة الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي تم ابرامها مع بعض بلدان امريكا اللاتينية والشرق الاوسط وشرق آسيا وأوروبا الشرقية .. إلخ ، إلى قرار الدولة في ٢٦/فبراير ١٩٩٦ برفع الحظر عن صرب البوسنة من طرف واحد وبشكل منفرد عن بقية الدول ، ثم المؤتمرات المتكررة مع قادة بلدان اتحاد الدول المستقلة وتوقيع الاتفاقيات الجماعية ومتعددة الأطراف ، وانتهاء بانعقاد قمة الدول الصناعية السبع في موسكو (١٩/ ابريل

١٩٩٠ التي كانت مكرسة لحث عمدة الأس الهري<sup>(١١)</sup>، من ح. ربارة يلتسن للصين في مايو ١٩٩٦ كوسيط عن ثروة الصناعة الكبرى في قطاعها بوقف التجارب النووية .

كما كان لكشف لخارجية نروسية في مايو ١٩٩٦ عن عملية التجسس البريطانية في المجالين الاقتصادي والعسكري والتي على أثرها طلبت موسكو ترحيل (٩) دبلوماسيين بريطانيين<sup>(١٢)</sup> ، ان تعزز الموقف الانتخابي ليلتسن الذي استطاع من كل ماسبق وبمساعدة الغرب نفسه ان يكسب نظامه ملامح الدولة القوية - ولو في عيون الناخبين الروس - وان يجد له مساحة في حلبة السياسة الدولية .

---

\* تأكد فيما بعد أن انعقاد قمة الدول الصناعية السبع في موسكو قد جاء بالحاح من الرئيس الروسي بوريس يلتسن وموافقة الولايات المتحدة بهدف تقديم الدعم المادي والسياسي ليلتسن في الانتخابات الرئاسية .

\*\* اعتبرت الحكومة البريطانية ذلك الاجراء استفزازاً لها ، ونشرت ذلك بأنه يأتي ضمن الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن وإلا لماذا تم اختيار مثل ذلك التوقيت . الجدير بالذكر أنه بعد يومين فقط من ذلك الحادث أي في ١٩٩٦/٥/٨ طلبت الخارجية الروسية من دبلوماسي استوني مغادرة أراضيها بتهمة ممارسته لأعمال تجسسية أيضاً .

## حملة زوجانوف الانتخابية :

دخل المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف المعركة الانتخابية كممثل " تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية " وهو ائتلاف معارض يضم أكثر من ثلاثين تنظيم وحركة سياسية واجتماعية ودينية ، حيث ابدى مرونة نسبية في التعامل مع مختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية المكونة للتكتل ، وأظهر نفسه قريباً إلى الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي ، بل أنه أعلن بأنه في حالة نجاحه في انتخابات الرئاسة سيعمل على تشكيل حكومة ائتلافية من قوى سياسية مختلفة يسارية وليبرالية مستبعداً مسألة الانفراد بالسلطة ، ومؤكداً على حماية وضمنان استمرار الديمقراطية في البلاد . (١١١)

عمل زوجانوف على توسيع تحالفاته السياسية لتشمل قوى ليبرالية مختلفة وتجمعات من رجال الدين المسيحيين رافعاً شعار حرية الاعتقاد واحترام الاديان كما أنه حاول - ولو أنه لم يوفق - الاقتراب من اوساط رجال الاعمال والمال لطعناتهم على مستقبل النشاطات الاستثمارية الرأسمالية وضمنان ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم ، إلا أن قاعدته الأساسية قد ارتكزت على سكان المناطق الريفية والزراعية وإلى حد ما في بعض المراكز الصناعية .

لقد استثمر زوجانوف في حملته الانتخابية الازمات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية التي تترك النظام القائم مثل التدهور الشديد في الانتاج الاقتصادي والتضخم وتردي الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر والجريمة والفساد بانواعه ، أزمة الاجور ونفث البطالة والمعاناة الاجتماعية ، تفاقم الازمات الداخلية والآثار المدمرة للحرب الشيشانية ... الخ .

هذا اضافة إلى أن البرنامج والفعاليات الانتخابية لزوجانوف قد تجنبت الاطروحات والشعارات الشيوعية والتقليدية .

إن أهم محطات الحملة الانتخابية لجينادي زوجانوف كانت في تلك التي هدفت إلى كسب تأييد الناهيين الروس الذين مازالت اغليبيتهم تحنّ إلى عودة كييان الاتحاد السوفيتي المحلول ، حيث عمل الشيوعيين مستفيدين من تقلبهم في مجلس الدوما (البرلمان) على

استصدار قراراً في مارس ١٩٩٦ ، يدعو إلى تعميق تكامل البلدان التي شكلت سابقاً الاتحاد السوفيتي ، وإلغاء قرار المجلس الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية القاضي بفسخ معاهدة إنشاء الاتحاد السوفيتي <sup>(٢)</sup> .

واستند البرلمان في قراره هذا إلى نتيجة الاستفتاء الشعبي العام في ١٧ مارس ١٩٩١ وإلى أن قرار فسخ معاهدة إنشاء الاتحاد السوفيتي لا يعتبر قانونياً لاقتصاره آنذاك على توقيعي رئيس الجمهورية بوريس يلتسن وسكرتير الدولة ج- بوربوليس ، دون موافقة البرلمان .

الأمر الذي أثار ضجة سياسية وإعلامية كبيرة ولقي معارضة شديدة من السلطة الروسية ومن بقية حكومات اتحاد الدول المستقلة ، واعتبرته الحكومة الروسية استفزازاً وخرقاً للدستور الروسي .

ورغم محاولات زوجانوف تفسير نص القرار - الذي عتمت عليه الصحافة باستثناء صحف الشيوعيين - بأنه غير ملزم لأي طرف من الأطراف ، وإنما هو دعوة لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ويبحث في المداخل الديمقراطية لإعادة كيان الاتحاد السوفيتي بشكل طوعي وتدرجي ..... إلخ . <sup>(١٢٢)</sup>

إلا أنه وبعد مرور بضعة أيام من صدور " القرار / المناورة " الذي قصد به إخراج النظام استطاع يلتسن امتصاص الضربة وسحب البساط من تحت أقدام خصومه الشيوعيين ، وسارع بعقد لقاءات قمة مع عدد من رؤساء جمهوريات اتحاد الدول المستقلة هي روسيا البيضاء ، كازاخستان ، كيركيزيا ووقع معهم في ٢٩/٣/١٩٩٦ اتفاقيات تكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي ، ليتبعها في ٢/٤/١٩٩٦ توقيع الرئيس يلتسن مع الكساندر لوكاشينكا رئيس جمهورية روسيا البيضاء اتفاقية على مستوى عالٍ للتنسيق الاقتصادي والسياسي الشمر بجمه انشاء سوقاً اقتصادية موحدة مع تنسيق أممي

\* الترجمة الحرفية نص د . مجلس الدوما منحه في نهاية هذا الفصل .

وعسكري وثقافي كخطوة أساسية نحو التوحيد الكامل للبلدين ، حيث أطلق عليها لوكاشينكا " اتفاقية الوحدة " . (٢٠)

ولقاءات أخرى عديدة جمعت زعماء بلدان اتحاد الدول المستقلة أي أن الأمر بالنسبة ليلتسن قد تحول ١٨٠ درجة ، من معارضة لقرار مجلس الدوما إلى منافسة وتسابق سياسي - دعائي نحو إعادة إقامة الاتحاد السوفيتي مجاراة للشارع الروسي الذي يتعاطف اغلبيته مع قرار البرلمان .

لقد دعى زوجانوف قبل خوض الجولة الانتخابية الثانية كافة القوى السياسية الروسية لتوقيع ميثاق وطني يتم على اساسه تشكيل مجلس للوفاق الوطني وحكومة ائتلافية وطنية ، يتكون ثلثها من اعضاء الحكومة القائمة آنذاك وثلثها الثاني من ممثلي الحزب الشيوعي ، بينما يمثل ثلثها الاخير بقية القوى والاحزاب السياسية الاخرى ، (٢١) أي وفقاً للتمثيل السياسي النسبي في مجلس الدوما - البرلمان .

إلا أن تلك الدعوة رفضها يلتسن وعمل فوراً في اليوم التالي على تشكيل مجلس سياسي استشاري جعله مفتوحاً لكافة القوى والتجمعات السياسية الروسية ، (٢٢) وهو متميز به تكتيك فريق يلتسن من سرعة الاستيعاب لهجوم الخصم والرد المضاد المفاجيء بعد امتصاص الضربة وتقديم البديل الجاهز .

لقد كانت احتمالات فوز زوجانوف في الانتخابات الرئاسية كبيرة بالنظر إلى سياق التفاعلات السياسية - الاجتماعية وإلى موجة التغيرات الاخيرة في بلدان أوروبا الشرقية ، لاسيما وأن الشيوعيين في الانتخابات البرلمانية لمجلس الدوما (ديسمبر ١٩٩٥) قد حققوا

---

\* تجمد سريان مفعول الاتفاقية بعد فوز يلتسن في الانتخابات مباشرة .

\* وجه زوجانوف دعوته لتوقيع الميثاق الوطني في ١٩٩٦/٦/٢٤ أي قبل خوض الجولة الثانية من الانتخابات أمام منافسه بوريس يلتسن بشهرة أيام .

\*\* أصدر يلتسن في ١٩٩٦/٦/٢٥ قراراً بتعيين " ايفان ريبيكين " رئيساً للمجلس السياسي الاستشاري وهو الرئيس السابق لمجلس الدوما لفترة ما قبل الانتخابات البرلمانية في ديسمبر

أغلبية فاقت كل التوقعات ، ومع ذلك فقد خسر زوجانوف أمام منافسه بوريس يلتسن بفارق ١٣٪ من مجموع الاصوات ، حيث يمكن ارجاع ذلك إلى عوامل عدة أهمها :

- الحملة الدعائية القوية والمنظمة التي اتبعتها فريق الرئيس بوريس يلتسن ، واحتكاره لكافة وسائل الاعلام .

- لم يتمكن زوجانوف من اقتناع قطاعات واسعة باطروحاته السياسية والايدولوجية وبالأذات قطاع الشباب ، بعكس الحال في الانتخابات البولندية التي نجح الشيوعيون فيها بدعم الشباب وخسر الشيوعيون الروس الانتخابات الرئاسية بتخلي الشباب عنهم . كما لم يستطع أن يدحض الهجوم الاعلامي المكثف الذي أتبعه خصمه يلتسن بأنه أي زوجانوف وحزبه الشيوعي يسعون وبهدف إلى اعادة البلاد إلى الورا وإلى ماكانت عليه سابقاً بشكل النموذج الستاليني .

- رغم المحاولات التي قام بها زوجانوف لطمأنة رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال المحليين والاجانب في روسيا على ضمان مستقبل مشاريعهم وممتلكاتهم ، ورغم حرصه على الحد من حالة التخوف لدى الدوائر الغربية من احتمالات أن يقدم الشيوعيون عند فوزهم على إجراءات تغيير جذرية في النظام السياسي - الاقتصادي ، ومبادراته للسفر إلى ألمانيا الاتحادية أوائل مايو ١٩٩٦ لحضور الفعاليات التي احيتها المنظمة الاجتماعية الألمانية - الروسية ،<sup>(١)</sup> والتي ظهر خلالها في شكل ليبرالي هو أقرب ما يكون إلى النموذج الاشتراكي الديمقراطي إضافة إلى تصريحاته المتكررة بضمن الممتلكات وحقوق الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والاجنبي على حد سواء اتخاذ بنمط التنمية الصينية .

إلا أنه - رغم كل ذلك - لم يرفع شعارات ليبرالية ولم ينتقد بشكل واضح سلبيات تجربة الحزب الشيوعي السوفيتي وتجنب - إلا فيما ندر - للتعرض للحقبة الستالينية حتى

---

\* المنظمة الاجتماعية الألمانية - الروسية - منظمة نشيطة وذات نفوذ كبير في الأوساط السياسية والاقتصادية الألمانية .



لا يفقد أصوات الناخبين من الشيوعيين التقليديين وقدامى المحاربين الذين مازالوا يمثلون نسبة كبيرة في المجتمع .. الأمر الذي أستمره وبذكاء الفريق الانتخابي المنافس .

- الرؤية الضبابية للشيوعيين فيما يتعلق باقتصاد السوق ونهج التنمية الاقتصادية ، فلم يحدد تكتل زوجانوف موقفاً واضحاً بالنسبة للملكية الخاصة واحتمالات التأميم في حالة الفوز بالسلطة ، فهل يبقى القطاع الخاص وينمو بحرية ؟ أم أن ذلك سيتحدد وفقاً لضوابط ومعايير معينة ؟ وإن كان كذلك فإلى أي مدى ؟ وإذا كان الدور الريادي في الاقتصاد سيكون للقطاع العام فما آفاق ذلك ؟ كل تلك التساؤلات وغيرها قد خلقت حالة من الغموض والتشوش لدى شرائح واسعة من الناخبين .

- القصور في السياسة التحالفية لزوجانوف وفي تقييم الدور الذي لعبه الجنرال الكساندر لبيد وتحالفه مع بوريس يلتسن ، وعدم إيلاء ذلك الأهمية اللازمة . (١٢٣)

- التصريحات الإعلامية التي كان يطلقها بين الحين والآخر فيكتور أنيلوف زعيم حركة الشيوعيين من أجل الاتحاد السوفيتي - شغيلة روسيا ، وهو الشيوعي المعروف بطرفه والتشدد في مواقفه التقليدية ، حيث كانت الحركة ضمن تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية الذي قاده جينادي زوجانوف .

فقد أضرت تلك التصريحات والخطب " المنفرة " في المحافل العامة بموقف زوجانوف ، واستفاد منها بالدرجة الأولى الفريق الدعائي ليلتسن الذي عمل على التقاطها وتكرار بثها مراراً في وسائل الإعلام المختلفة .

وقد علق على ذلك المخرج السينمائي الشهير ستانيسلاف جافاروخين بقوله :

" يمكن أن نكون قد كسبنا مليوني صوت بفضل أنيلوف ، لكننا قد خسرنا بسببه أكثر من سبعة ملايين ناخب " .

### التحالفات الانتخابية :

يمكن القول بأن العثرة للمرشحين الذي دخلوا معركة الانتخابات الرئاسية (يونيو ١٩٩٦) قد مثّلوا ثلاثة اتجاهات سياسية :

- **الاتجاه الأول :** والذي مثلته قوى وأحزاب اليسار مثل الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، الشيوعيين من أجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " ، حزب مزارعي روسيا ، نكتل السلطة - للشعب ، وتجمعات وطنية واجتماعية صغيرة تدعو إلى الوحدة الوطنية والاممية وإلى أسبقية الملكية العامة ... إلخ ، حيث أجمعت على أن يكون جينادي زوجانوف مرشحها الوحيد إلى الانتخابات الرئاسية .

- **الاتجاه الثاني :** ومثله الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي ، الحركة الاجتماعية - السياسية " مؤتمر للجماعات الروسية " ، منظمات سياسية صغيرة وطنية وقومية تدعو إلى الوفاق الاجتماعي القائم على أساس الثقافة الوطنية والقومية والعدالة والعقيدة الدينية ، وقد تمخض عن هذا الاتجاه ثلاثة مرشحين للرئاسة هم فلاديمير جيرينوفسكي ، الكساندر لييد ، يوري فلاسوف .

- **الاتجاه الثالث :** وهو الذي ضم بقية الأحزاب والقوى السياسية مثل الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتا روسيا " ، الاتحاد الاجتماعي - " بابلكا " ، الخيار الديمقراطي الروسي - " خيار روسيا " وأحزاب ومنظمات صغيرة أخرى مثل كتلة أيفان ريبيكين ، نساء روسيا ... إلخ ، ويدعو هذا الاتجاه إلى اتباع نهج التطور الغربي وتحرير الاقتصاد وخصخصة مؤسسات الدولة ، ومن هذا الاتجاه دخل معركة الانتخابات الرئاسية كل من بوريس يلتسن ، جريجوري يفلينسكي ، سفياتوسلاف فيدروف ، ميخائيل جورباتشوف ، مارتن شاكوم ، والمليادير فلاديمير برينتسالفوف .

إلا أنه وكنتيجة طبيعية لتفاعلات مسار العملية الانتخابية فيما بين مختلف القوى السياسية في المجتمع ، فقد أسفر ذلك عن فرز سياسي وتكتلات سياسية انتخابية جديدة تدخلت فيها حدود الاتجاهات المصنفة آنفاً ، ولم تعكس حيلناً انسجاماً سياسياً موحداً ، بقدر ماكانت تعبيراً عن حالة اضطرابية للبحث عن قواسم مشتركة لخلق تحالفات مرحلية بهدف الوصول إلى السلطة .

لقد تكتلت حول الرئيس بوريس يلتسن في الفترة قبل بدء الجولة الأولى من الانتخابات كل من الحركة الاجتماعية السياسية - " بيتا روسيا " ، الخيار الديمقراطي

الروسي - " خيار روسيا " ، كتلة إيفان ريبيكين ، حزب الوحدة والاتفاق الروسي ، حزب الحرية الاقتصادية ، نساء روسيا إضافة إلى أحزاب صغيرة أخرى .

لما قوى اليمار فقد شكلت تحالفاً واسعاً في إطار " نكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية " الذي تزعمه جينادي زوجانوف وأنضمت إليه قرابة ثلاثين من التنظيمات والاتحادات والروابط السياسية والاجتماعية وعلى رأسها :

الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، حزب مزارعي روسيا ، السلطة للشعب ، نكتل ستانيسلاف جافاروخين ، الشيوعيين من أجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " وأحزاب واتحادات سياسية واجتماعية ودينية صغيرة ، وهي المرة الأولى التي يتواجد فيها الشيوعيين مع تجمعات دينية مسيحية في حلف مشترك .

وفي مقابل نكتلي (يلتسن) و ( زوجانوف ) جرت محاولات عدة للتحالف فيما بين الأحزاب والقوى السياسية الأخرى ، أهمها ما أطلقت على نفسها تسمية " القوى الثلاثة " التي جمعت بين كل من الكساندر لييد زعيم للحركة الاجتماعية - السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " وجريجوري يفلينسكي زعيم الاتحاد الاجتماعي - يابالكا ، والبرفيسور جراح المعون سفياتوسلاف فيدروف رئيس حزب الإدارة الذاتية للعاملين ، إلا أن كافة محاولات التفاهم والتنسيق لاختيار مرشح واحد من بينهم يمثلهم في الانتخابات الرئاسية قد تعثرت بسبب مبالغة كل منهم في تقييم وزنه السياسي والطموح بالاستئثار بقيمة هرم التحالف .

ومن جهة أخرى لم تلق دعوات الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف للانضمام إلى تحالف " القوى الثلاثة " أي تجاوب ، ورفضت حتى دعوته لإنشاء حلف ثنائي مع الكساندر لييد . إذ يعاني جورباتشوف من تكني شديد في شعبيته ، فلم تتجاوز نسبة الاصوات الحاصل عليها في الجولة الأولى ٥,٠ ٪ ، ويبدو أنه كلما ارتفعت شعبية جورباتشوف على المستوى العالمي ، كلما تكنت شعبيته داخل روسيا .

الجدير بالذكر أنه في ١٩٩٦/٤/٢٤ خلال زيارة جورباتشوف - ضمن حملته الانتخابية - إلى مدينة أومسك في سيبيريا - وهو مركز صناعي كبير - ، وقبل دخول

جورباتشوف إلى القاعة المخصصة للقائه بالمواطنين ، أثناء تحادثه مع مجموعة من الحاضرين قرب بوابة القاعة ، اقترب منه شاب عاطل عن العمل بعمر ٢٩ عاما يدعى " سيرجي مالكوف " ووجه صفعه قوية على خد جورباتشوف ، مما أثار انزعاجا شديدا لدى جورباتشوف واضطره إلى قطع الزيارة والعودة مباشرة إلى العاصمة موسكو ليعلن في مؤتمر صحفي عن محاولة اغتياله من قبل قوى ميساسية لم يسميها . بل أنه تعرض لصدمة أخرى في ١٧/٥/١٩٩٦ أثناء زيارته لمدينته " ستافروبول " مسقط رأسه عندما قاطع طلاب المعاهد في المدينة المحاضرة التي كان من المفترض أن يلقيها عليهم .

كما لقي فلاديمير جيرينوفسكي زعيم الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي عزلة كاملة وتجاهلته كافة القوى والاتجاهات السياسية رغم حصوله على مائتيته ٥,٧٪ من أصوات الناخبين في حده زوئي . ربما لاكتفاء يلتسن بالتحالف مع لبيد الذي مثلت قاعدته من أصوات ، وضمائه - أي يلتسن - عدم تصويت أنصار كل من سيشي ، وفيدوروف وغيرهم لزوجانوف باعتبارهم من القوى التي تطلق على نفسها " القوى الديمقراطية " هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعارض النهج القومي المتشدد لجيرينوفسكي مع أطروحات كل من زوجانوف و يلتسن ، وللطبيعة المزاجية المتقلبة لشخصية جيرينوفسكي وصعوبة الاتفاق معه ، وعلى هذا الأساس لم تعرض على جيرينوفسكي أية مشاريع تحالف أكان ذلك من قوى المعارضة بمختلف اتجاهاتها أو من مرشح السلطة التي حاول جيرينوفسكي مرارا خطب ودها ، ليعلن في نهاية المطاف معارضة حزبه لأي من المرشحين ( يلتسن / زوجانوف ) مطالباً أنصاره التصويت ضدتهما على حد سواء .

أما الاتحاد الاجتماعي - ياباكا الذي يتزعمه جريجوري بفالينسكي ، بعد حصوله على نسبة ٧,٣٪ من أصوات الجولة الأولى ، فقد تشدد كثيراً في المناورة مع بوريس يلتسن للانضمام إلى صفه واشترط لذلك أن يقبل يلتسن بتعيينه رئيساً للحكومة وإقالة أربعة من كبار مسؤولي الحكومة والدولة وعلى رأسهم رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين ، إضافة إلى إيقاف الحرب الشيشانية وتبني يلتسن للبرنامج الانتخابي للاتحاد الاجتماعي ، وتعديل الدستور بما يكفل تقليص صلاحيات رئيس الدولة ... إلخ .. وهي شروط مبالغ

فيها رفض يلتسن تلبيتها ، مما حدا بالاتحاد الاجتماعي - يابلكا إلى عقد مؤتمره الرابع في ١٩٩٦/٦/٢٢ لتحديد موقعه من انتخابات الجولة الثانية ، حيث انقسمت مواقف المؤتمرين إلى ثلاثة اتجاهات:

- رأى الاتجاه الأول ضرورة التصويت - وفي كل الاحوال - لصالح بوريس يلتسن .

- بينما رأى الاتجاه الثاني التريث والتفاوض مع يلتسن للتصويت لصالحه في حالة قبوله بجملة من الشروط والتي منها اقالة بعض الشخصيات في الحكومة والدولة بمن فيهم رئيس الوزراء تشيرنوميردين ، اضافة إلى ضمان تعيين بعض قيادات الاتحاد في السلطة.

- أما الاتجاه الثالث فرأى ضرورة التصويت ضد المرشحين يلتسن / زوجانوف على حد سواء .

ومن الاتجاهات الثلاثة يتضح أن اجميعها موقف محدد ورافض للتحالف أو التصويت لصالح المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف ، رغم أن زوجانوف قد اعلن رسمياً استعدادة للتحالف مع الاتحاد الاجتماعي - يابلكا ، والمخ - بصورة غير مباشرة - إلى امكانية تعيين يفلينسكي رئيساً للحكومة . وبغض النظر عن نتيجة المؤتمر ، فقد كان لذلك التشدد والافراط في المساومة ان خسر يفلينسكي واتحاده الاجتماعي المناورة ، ولم يجد لنفسه مكاناً بعد أن رفض الاعراءات التي عرضها عليه يلتسن بتعيينه نائباً أولاً لرئيس الحكومة وحصول حزبه على بعض من الحقائب الوزارية .

ويبدو أن يفلينسكي كان يرى في نفسه أقرب للقوى الديمقراطية إلى يلتسن فظهر واثقاً من نفسه ومن احتياج يلتسن اليه بالنظر إلى الفارق الضئيل الذي كان يفصل يلتسن عن زوجانوف قبل خوض الجولة الثانية ، إلا أنه لم يستوعب جيداً لعبة التحالفات ولم يقيم بشكل كافٍ تحالف يلتسن - لييد ، ليكون بذلك قد احتال على نفسه أكثر مما يكون قد احتال على الآخرين .

## دور الجنرال ليبد في فوز يلتسن :

يؤكد ديفيد ريمنيك وجود اتفاق مسبق بالتحالف فيما بين الجنرال الكساندر ليبد وبوريس يلتسن وأنه بناء على استشارات أمريكية مول يلتسن وبمساعدة حملة ليبد الانتخابية خلال الجولة الأولى ،<sup>(١٢٤)</sup> وعمل على ضمان تدفق أموال كبيرة لتغطية نفقات نشاطه الانتخابي وخاصة عن طريق بنك " أونيكسيم " وبنك " ميناتيپ " ، هادفاً من ذلك اجتذاب جانب من مؤيدي وأنصار القومي فلاديمير جيرينوفسكي والشيوخ جينادي زوجانوف ، واستمالتهم إلى صف الجنرال ليبد ، وبالتالي إمكان خلخلة وإضعاف أرضية المنافس الرئيسي جينادي زوجانوف ، بحكم اقتراب الاطروحات والشعارات التي يرفعها ليبد من اتجاهات التيارين المذكورين ، والقاعدة الاجتماعية المشتركة التي تجمع تلك الاطراف .

هذا مقابل حصول ليبد على منصب رفيع في الدولة ، ودخول الجولة الثانية من الانتخابات بحملة مشتركة لصالح بوريس يلتسن .

وبالفعل لقد أسفرت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات عن حصول الكساندر ليبد زعيم الحركة الاجتماعية - السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " على مايقارب " ١١ مليون صوتاً بما نسبته ١٥% من اجمالي اصوات الناخبين - أي في المرتبة الثالثة بعد يلتسن وزوجانوف ( ٣٥% ، ٣٢% ) ، وهي النسبة التي كان يتطلبها فوز بوريس يلتسن بفترة رئاسية جديدة .

وكون ان الفارق في مجموع الاصوات الحاصل عليها يلتسن وتلك التي حصل عليها زوجانوف ضئيل يعادل ٣% تقريباً وبالتالي حاجة يلتسن إلى كسب أصوات مؤيدي ليبد كاملةً إلى صفة ، وضمان عدم ذهابها أو جزء منها إلى منافسه زوجانوف ، وذلك بالنظر إلى أن الكثير من المؤشرات واستطلاعات الرأي كانت تفيد بميل مؤيدي ليبد إلى زوجانوف أكثر من ميلهم إلى يلتسن ، وحتى لاحتراق ورقة ليبد أمام ناخبيه بعد تحالفه مع بوريس يلتسن بأنه تخلى عنهم بعد أن ضمن لنفسه منصباً رفيعاً في السلطة . لذلك كله فقد تم ابراز شخصية ليبد وتلميعها من خلال اجراء جملة من التغييرات في جهاز الدولة ، ليظهر فيها ليبد ضمن سيناريو مرتب بدور البطل الذي أوفى بوعده لناخبيه والذي " بفضل " بدأ تطهير جهاز السلطة من " الفاسدين " ، حيث أصدر يلتسن قراره في

١٧/٦/١٩٩٦ بتعيين الكساندر لييد أميناً عاماً لمجلس الأمن الروسي ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي - وهو منصب مستحدث لم يكن موجوداً من قبل ، وتوَجَّ بعزل وزير الدفاع الجنرال بافل جراتشوف<sup>(١)</sup> .

وتوالت الأحداث بعد ذلك وبشكل متسارع ، ليعلن لييد في اليوم التالي من تعيينه أي في ١٨/٦/١٩٩٦ عن تلقيه معلومات حول تحركات عسكرية لبعض من جنرالات الجيش في وزارة الدفاع وعددهم سبعة ، احتجاجاً على قدوم لييد إلى السلطة وإزاحة وزير الدفاع جراتشوف .

ثم استثمر إن لم يكن لفتح عملية اعتقال اثنين من مسؤولي الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن في ١٩/٦ ، بناء على أوامر صدرت عن كل من ميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي والجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص بالرئيس يلتسن ، حيث تم احتجازهما داخل مبنى الكرملين بسبب محاولتهما تهريب مبلغ ٥٠٠ ألف دولار إلى خارج الكرملين بصورة غير شرعية مما حدا بالجنرال لييد التحرك بعد منتصف الليل إلى قصر الكرملين - وفقاً لمنصبه الجديد - ترافقه كاميرات التلفزيون والصحافة في مشهد أقرب ما يكون إلى الاستعراض ، ليطلق تصريحاته الصارمة والتهديد والوعيد بالقضاء على تلك " الزمرة " التي تريد للبلاد الانجراف إلى معمة الفوضى والصراعات الدموية .

ولتظهر المفاجأة في ٢٠/٦/١٩٩٦ عندما أقال يلتسن كل من: ميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي والجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص بالرئيس يلتسن،<sup>(٢)</sup> و "الأب الروحي" لهما الييج موسكافيتس النائب الأول لرئيس

---

\* الخصم اللدود لـ الكساندر لييد ، حيث أقال جراتشوف لييد وأحاله إلى الاحتياط في يونيو ١٩٩٥ .

<sup>(٢)</sup> وهو الذي وقف إلى جانب يلتسن في اللحظات الحرجة، كما يعتبر من الشخصيات المقربة جداً إلى الرئيس وتربطه به صداقة شخصية وأسرية حميمة كما صرحت بذلك عقيلة الرئيس يلتسن في إحدى اللقاءات التلفزيونية.

الحكومة، حيث اعترفت بأنهم قد سبب محاولاتهم المتكررة نصف الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، ثم فاته سبعة جنرالات من كبار مسؤولي وزارة الدفاع.<sup>(١)</sup>

لم تكن سلسلة التغييرات تلك في جهاز الدولة هدفاً لسياسة يلتسن بقدر ما كانت خطوة تكتيكية اضطرارية لتحالف يلتسن/ ليبيد، إذ أن مسألة إزالة تلك العناصر قد كان في حكم المفروغ منه، وتقرر من قبل ذلك بكثير كونهم مسئولين مسئولية مباشرة عن جانب كبير من الفساد، ناهيك عن دورهم في تفاقم الأزمة الشيشانية، واعتبارهم وجوهاً غير مرغوب فيها لدى عامة الشعب ولدى اللوبي اليهودي على وجه الخصوص وسببت جرحاً للرئيس بوريس يلتسن.<sup>(٢)</sup> إنما الأهم في ذلك قد كان في تعزيز ثقة مؤيدي ليبيد وغيرهم بالتحالف الجديد ودفعهم للتصويت لصالح يلتسن وضد زوجانوف. ولعل في كلمات بيل كلينتون في أول مكالمة هاتفية لتهنئة يلتسن بالفوز عندما قال "أننى بحاجة إلى جنرال كـ"ليبيد" للفوز في انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة"، ما يفسر الكثير من التساؤلات الدائرة حول شخصية ودور الكساندر ليبيد.

---

<sup>(١)</sup> تم عزل القيادات العسكرية المذكورة أذناه بقرار من الرئيس يلتسن رقم (٩٦٨) وتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٥ والجنرالات هم:

- ١- الجنرال فيكتور بارينكين - النائب الأول لرئيس قيادة الأركان العامة، رئيس إدارة العمليات في قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة، والذي يعتبر من الخبرات العسكرية النادرة.
  - ٢- الجنرال أناتولى باجدانوف - نائب رئيس الأركان العامة، رئيس دائرة التنظيم والتعبئة.
  - ٣- الجنرال فياتشيسلاف جيربيتسوف - نائب رئيس الأركان العامة، رئيس دائرة العسكري الدولي.
  - ٤- الجنرال دميتري خارتشينكو - نائب رئيس الأركان العامة وقريب وزير الدفاع السابق جراتشوف.
  - ٥- الجنرال سيرجي زدوريكوف - رئيس دائرة للتدريب العام.
  - ٦- الجنرال فاليري لابشوف - رئيس جهاز مكتب وزير الدفاع الروسي.
  - ٧- الجنرال فلاديمير شوليكوف - نائب قائد القوات البرية.
- <sup>(٢)</sup> حسبما صرح عن ذلك أناتولى توبوليس. عقب اقالة المذكورين، في مؤتمر صحفي مه مراسلي الوكالات المحلية والأجنبية.



## الفريق السرى الامريكى الذى أعاد يلتسن إلى كرسى الرئاسة:

تمكن "لى هوكستادير" من خلال تحرياته ومتابعاته التى قام بها فى كل من موسكو ونيويورك من كشف سر تواجد الفريق الأمريكى الذى كان يقيم فى فندق "بريز يدينت هوتيل" فى موسكو،<sup>(١٢٥)</sup> والمكون من:

١- جورج جورتون المدير السابق لحملة انتخابات محافظ ولاية كاليفورنيا "بيتا ويلسون".

٢- ستيفين مور خبير بالشئون الاجتماعية فى واشنطن.

٣- جو شومبيت الخبير السياسى فى الحزب الجمهورى ومعاون محافظ كاليفورنيا.

٤- ريتشارد دريزنير مستشار وخبير من نيويورك ويعمل مع محافظ كاليفورنيا.

٥- فيليكس براينين.

٦- آلن براينين.

حيث وصل الفريق إلى موسكو فى فبراير ١٩٩٦ تحت غطاء تمثيلهم لشركة أمريكية لتجارة أجهزة تليفزيونية ذات شاشات مسطحة.<sup>(١٢٦)</sup>

وقد كان الفريق شديد الحرص على الابتعاد عن الاضواء وعن وسائل الاعلام والصحافة حيث عمل على تقديم الاستشارات وإدارة الحرب الاعلامية والنفسية ضد جينادى زوجانوف مرشح تكتل القوى الشعبية- الوطنية.

ورغم نفى الحكومة الروسية لوجود أى من الخبراء الأمريكان أو الأجانب إلا أن مجلة "التايم" الأمريكية هى الأخرى قد أكدت بان الفريق الأمريكى المذكور قد لعب دوراً رئيسياً فى إعادة انتخاب بوريس يلتسن لفترة رئاسية جديدة وأن أعضاء الفريق وعلى رأسهم جورج جورتون وجوشومبيت كانوا أساس المطبخ الانتخابى للرئيس يلتسن، حيث عملوا وبصورة وثيقة مع تاتيانا دياتشينكا ابنة الرئيس يلتسن (٣٦ عاماً)، كما أكد كبار مير أيضاً ما نشرته "واشنطن بوست" عن تواجد خبراء امريكا آخرين بتخصصات مختلفة عملوا ضمن فريق يلتسن الانتخابى،<sup>(١٢٧)</sup> ولو حدث ما يشبه ذلك فى أى دولة أوروبية أو حتى غير أوروبية لشكل فضيحة سياسية كبيرة يهتز لها أركان المجتمع وتقال على اثرها كبار رموز السلطة.

لقد ركز الامريكان خلال عملهم على محطات التليفزيون الروسى، لما لها من تأثير مباشر على وعى وسيكولوجية الناخب، ووجهوا سياستهم الدعائية لخلق حالة "رعب من قدوم الشيوعيين إلى الحكم واحتمالات انتشار المجاعة ونشوب حرب أهلية والترويج بأن انتصار زوجانوف فى الانتخابات الرئاسية سيعنى استيلاء العناصر المتطرفة على السلطة، الأمر الذى سيكون له أثر مباشر ومأساوى على حياة ومستقبل البلاد".

ولم يوجه الخبراء الامريكان دعايتهم الانتخابية لإظهار حسنات الرئيس يلتسن بقدر ما كان تركيزهم الأكبر فى التشهير بالنظام الاشتراكى.

ومن جهة أخرى ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" بأن الخبير الامريكى "مارشال جولدمان" قد علق بان بطانة الرئيس يلتسن قد نجحت فى ممارسة ضغوط شديدة على محافظى ورؤساء الوحدات الادارية فى المناطق والجمهوريات الروسية المختلفة واستفادهم بقدم الشيوعيين إلى الحكم، الأمر الذى سيعنى إقالتهم من مناصبهم، كما أنه حتى لو فاز يلتسن فى الانتخابات، فإنه سيقتلهم أيضاً إذا لم يحصل على أغلبية الاصوات فى تلك المناطق والجمهوريات، لاعتبار ذلك مؤشراً على تقاعسهم عن دعم حملته الانتخابية. وعليه فإن أمر بقائهم فى مناصبهم أو تمتعهم برضا ورعاية السلطة من عدمه متوقفاً على مدى نشاطهم فى المساعدة على فوز يلتسن. (١٢٨)

وهو ما كشفت عنه- فيما بعد- الوثيقة الرسمية المنشورة فى صحيفة "سافيتسكايا راسيا"، والتي تضمنت علناً وبالاسم توجيه شكر وعرفان للرئيس بوريس يلتسن لعدد ١٢ رئيس جمهورية اتحادية و (٣٨) رئيس وحدة ادارية و (١٤) مفوض عن رئيس الدولة فى مناطق مختلفة، نظير المشاركة النشطة فى تنظيم ودعم فعاليات الحملة الانتخابية لفريق الرئيس، (١٢٩) وهو ما يتعارض مع نص المادتين (٥) و (٣٨) من القانون الفيدرالى للانتخابات- "يحظر على أى من المرشحين للرئاسة استخدام امكانيات ونفوذ أجهزة السلطة المحلية أو المركزية....".

صورة للفريق الأمريكي الذي أدار الحملة الانتخابية للرئيس الروسي

بوريس يلتسن

ويظهر فيها من اليمين الى اليسار: جوشومبيت، فيليكس براينين،

ستيفين مور، جورج جورتون، ريتشارد درينزير، آلن براينين

- عن صحيفة ايزفستيا ١٩٩٦/٧/٩



## دور المال فى انتخابات الرئاسة الروسية

لثبتت المقولة القائلة بأن "من يمتلك المال يمتلك السلطة" صحتها فى التأثير الواضح على اتجاه ونتائج الانتخابات. فقد استخدمت أموال الدولة فى الاتفاق على الحملة الانتخابية، الأمر الذى لتضح جلياً فى عجز الموازنة عن دفع اجور ورواتب العاملين فى قطاعات مختلفة لشهور عديدة وصل بعضها إلى ستة وثمانية شهور متتالية، إذ بلغت ديون الحكومة فقط بالرواتب المستحقة خلال الثلاثة شهور الأولى حتى مارس ١٩٩٦ (٢٥) ترليون روبل أى ما يعادل (٥) مليار دولار أمريكى. كما أشارت بيانات لجنة العمل والشئون الاجتماعية فى البرلمان بأن مجموع من لا يتسلمون رواتبهم واجورهم بانتظام قد بلغ ٢٠ مليون مواطن متقاعدين وعاملين على حد سواء. (١٢٠)

لقد اعترف الرئيس يلتسن علناً بتفشى الفساد فى اجهزة الدولة ملقياً باتهاماته على مسئولين فى الحكومة- جعل منهم كبش فداء- ومعترفاً بقيامهم بتوظيف المال العام فى الأسواق المالية والبنوك التجارية ليستفيدوا من عوائدها، إلا أن الغريب فى الموضوع أن الرئيس الروسى فيما بعد أمر شخصياً بصرف الاجور المتأخرة البالغة (٢٥) ترليون روبل من خارج الموازنة العامة للدولة، وهو ما تساملت عنه المعارضة وأثار علامات استفهام عديدة عن مصادر تمويل العجز. لتنتشر آنذاك تسمية "صندوق الرئيس"، وهى تسمية أطلقتها المعارضة تهكماً على الغموض الذى يكتنف العمليات المالية التى يقوم بها جهاز رئيس الدولة لتغطية العجز المالى وتمويل الفعاليات والعمليات السياسية والاستثمارية بما فيها تمويل الحملة الانتخابية.

إن "صندوق الرئيس" هو عبارة عن احتياطي مالى ضخم غير معروف حجمه وإنما يقدر بترليونات الروبلات وخارج عن الموازنة العامة للدولة، ولا يعرف شئ عن مصادر تمويله، وتتم عمليات الصرف منه بأوامر شخصية من قبل الرئيس بوريس يلتسن. فقد أمتنع مساعد الرئيس الروسى للشئون الاقتصادية "الكساندر ليفشيتس" فى مناظرة تلفزيونية "وجه لوجه" مع أحد قيادى الحزب الليبرالى- الديمقراطى المعارض "سيرجى كلاتشينكوف" رئيس لجنة العمل والشئون الاجتماعية فى البرلمان، (١٢١) أمتنع ولأربع مرات متتالية عن الرد على الاستفسارات الخاصة باستيضاح مصادر التمويل الغامضة لـ "صندوق الرئيس".

لقد تدفقت على نظام يلتمن أموال هائلة خلال الفترة . حديه، وصبت باتجاه دعم سياسته وتغطية نفقاته المختلفة فى تمويل الحملات الانتخابية، حيث تركزت أهم مصادرهما- المعان عنها فقط- فى:

أولاً: مصادر تمويل خارجية من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية لدعم سياسة الانفتاح والاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الروسى، وتمويل الحملات الانتخابية للرئيس يلتمن.

فقد كان لتخوف الغرب والولايات المتحدة من عودة الشيوعيين إلى الحكم أثره البالغ فى تقديم الدعم السخى للنظام فى روسيا، سواء كان ذلك باتجاه اخراج الاقتصاد من أزيماته للحد من تدهور شعبية النظام أو فى شكل للدعم المباشر للحملة الانتخابية للرئيس بوريس يلتمن.

ومنح صندوق النقد الدولى روسيا قرضاً كبيراً بمبلغ ١٠,٢ مليار دولار تتسلمه على ثلاث دفعات، وهو ثانى أكبر قرض يمنحه الصندوق فى تاريخه، بعد اقراض المكسيك فى فترة سابقة (١٧ مليار دولار) <sup>(٩)</sup>

كما تم إعادة جدولة جزء من الديون الروسية بمبلغ (٣٨) مليار دولار فى نادى باريس لمدة (٢٥) عاماً ليبدأ تسديد الاقساط من عام ٢٠٠٢، ولتقتصر الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٢ على تسديد الفوائد فقط دون الاقساط، ولو أن ذلك مقابل مضاعفة حجم هذا الدين من ٣٨ مليار إلى ٧٤ مليار دولار أمريكى. هذا إضافة إلى قبول لضمم روسيا إلى نادى الدول الدائنة، <sup>(١٣٢)</sup> وهى تسهيلات يقدمها نادى باريس لأول مرة.

وفى ١٩٩٦/٥/٢٣ وقع رئيس البنك الدولى "جيمس فولفينسون" مع الحكومة الروسية اتفاقية قرض:

- الأولى بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار لتغطية الاحتياجات الاجتماعية للعاملين فى قطاع مناجم الفحم.

- الثانية بمبلغ (٣٥٠) مليون دولار لدعم البنية الهيكلية. <sup>(١٣٣)</sup>

---

<sup>(٩)</sup> وقع على اتفاقية القرض مع الحكومة الروسية فى موسكو "ميشيل كامديسو" رئيس صندوق

النقد الدولى فى ١٩٩٦/٢/٢١

هذا إلى جانب القرض الذى قدمته ألمانيا الاتحادية فى إبريل ١٩٩٦ والبالغ قيمته أربعة مليارات مارك المانى، وآخر فرنسى بمبلغ (٢) مليار فرنك فرنسى، والذين تبخرا فور استلامهما حيث اتفقا كاملين خلال شهر إبريل على الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن. (١٣٤)

ثانياً: مصادر تمويل داخلية: وأهمها تلك الناتجة عن:

- عوائد توظيف واستثمار مخصصات وميزانيات بعض مؤسسات وقطاعات الدولة، ومنها الرواتب التى يتأخر صرفها، فى البنوك التجارية والاسواق المالية.
- اصدار السندات المالية الحكومية قصيرة الاجل (سلسلة جى. ك. أو، أم. ك. أو)، ليرتفع حجم الديون المحلية قصيرة الاجل المستحقة على الدولة للفترة من فبراير- يونيو ١٩٩٦ إلى ما يعادل (٢٠) مليار دولار أمريكى. (١٣٥)
- الاتفاق من احتياطات الدولة من الذهب والعملات الصعبة، حيث أنخفض احتياطي روسيا خلال الفترة الانتخابية وبالتحديد فى (إبريل- مايو ١٩٩٦) من ٨,٧ مليار دولار أمريكى إلى ٤,٣ مليار. (١٣٦)
- الاصدارات النقدية للبنك المركزى، والتى كثيراً ما كانت تتم دون غطاء، لتبلغ خلال الفترة مارس- مايو ١٩٩٦ (٢٥) ترليون روبل (أى ما يعادل ٥ مليار دولار أمريكى). (١٣٧)
- تجاوزات الصرف المتكررة، ومنها قرار يلتسن فى مايو ١٩٩٦ المخالف للقانون الفيدرالى بسحب ٥ ترليون روبل (مليار دولار تقريباً) من احتياطات البنك المركزى لتغطية جزء من عجز الموازنة العامة. (١٣٨)
- تجاوزات الاتفاق من الموازنة العامة والذى بلغ خلال الفترة من يناير- إبريل ١٩٩٦ - ٥١,٨ ترليون روبل بزيادة ١١,٤ ترليون روبل عما كان متفق عليه مع صندوق النقد الدولى. (١٣٩)
- كما بلغ حجم ما تسلمه فريق يلتسن الانتخابى فقط من البنوك ورجال الاعمال الروس ما يعادل (٥٠٠) مليون دولار أمريكى، مقابل (٢١) ترليون روبل (أى قرابة ٤,٢ مليار دولار أمريكى) من الاعفاءات الضريبية قدمتها السلطة لتلك الأوساط المساهمة فى دعم انتخابات الرئيس يلتسن. (١٤٠)

لقد احتل نخبة رجال الأعمال الروس بانتصار يلتسن، وهم الذين أثروا ثراء كبيراً خلال الفترة الأولى من حكمه، بعد أن أوفوا بدينهم له عندما دعموا وبسخاء حملته الانتخابية سواء كان ذلك في شكل الدعم المالي المباشر أو عن طريق تسخير وسائل الإعلام التي تخضع لنفوذهم، وقد تحدثت الأمريكية باتريشيا كراتس في مقالها تحت عنوان "القطط السمان منطشة لإلتهام ثمرة انتصار يلتسن"،<sup>(١١)</sup> عن الدعم المالي للامحدود الذي قدمه كل من فلاديمير بوتانين رئيس بنك "لونيسكيم" وميخائيل خودوركوفسكى رئيس بنك "ميناتيب" لتمويل الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن، وكيف أنهم وبالمقابل مثلهن للحصول على امتيازات وتسهيلات كبيرة نظير ما قدموه، أى أنهم حسب المقولة الأمريكية "يتخيرون الكيفية لهرّ شجرة الخوخ المحملة بالثمار الناضجة".

فعلى سبيل المثال حصل بنك "لونيسكيم" والذي يعتبر أحد أهم التكتلات المالية-الصناعية في روسيا على أكثر من مليار دولار في شكل تسهيلات وإعفاءات ضريبية لصالح مؤسسة التعدين العملاقة "توريلسك نيكل" التي يشرف عليها البنك، وتم تعيين رئيس بنك "لونيسكيم" فلاديمير بوتانين نائباً أولاً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية في حكومة تشيرنوميردين المشكلة بعد الانتخابات في أغسطس ١٩٩٦.

يعتبر بنك "لونيسكيم" الذي يرأسه رجل المال والأعمال الشاب فلاديمير بوتانين (٣٥ عام) من أكثر المؤسسات التي قطعت ثمار فترة حكم الرئيس يلتسن، فعن طريق العلاقة الوثيقة مع مستشارى ومقربى يلتسن وعوامل عديدة أخرى تمكن البنك من الأملاك والسيطرة على عشرات المؤسسات الاقتصادية الروسية، وأهمها مؤسسة "توريلسك نيكل" ومؤسسة النفط العملاقة "سيدانكو"، وذلك عبر سياسة الخصخصة التي بموجبها بيعت مؤسسات الدولة بأسعار زهيدة تفوق الخيال يليه بنك "ميناتيب" الذي يسيطر على العديد من الشركات الضخمة بما في ذلك امتلاكه لمجموعة أسهم في شركات التليفزيون الروسى، لىأتى بعد ذلك "ألفا بنك" ومؤسسة الطلاقة الضخمة "لوك أويل" و "جاز بروم" التي تقع تحت التأثير المباشر لرئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين.

إن ممتلكات التكتلات المالية-الصناعية رغم ما يتمتعوا به من نفوذ في إدارة الدولة الاقتصادية والسياسية، إلا أن معركتهم الحامية حالياً ولاحقاً تتركز في:

- مطالبتهم الرئيس يلتزم الوفاء بأحد الوعود التي قطعها نظير دعمهم لحملته الانتخابية وذلك باعادة النظر والمراجعة الدقيقة لنظام البنوك الروسية بما يكفل تعزيز موقف مجموعة البنوك الكبيرة فى القطاعات الصناعية الأكثر ربحية، الأمر الذى ستصبح من جرائه مئات البنوك الروسية مهددة بالافلاس، وينتج عنه زيادة كبيرة فى حصة بنك "أونيكسيم" وبنك "ميناتيب" وغيرها فى الاسواق المالية.

- محاولاتهم الحديثة باعادة ترتيب أوضاع الشركات والمؤسسات التى امتلكوا أسهمها وبالأذات فى إقصاء المدراء المخضرمين الذين ما زالت "الصبغة الحمراء" تشملهم، وهم بذلك يأملون تحقيقه خلال الفترة الرئاسية الجديدة ليلتسن.

ولعل عودة انتولى تشوبايس رجل الانفتاح والخصخصة إلى الحكم وفى منصب حساس للغاية كرئيس لجهاز رئاسة الدولة ثم كنائب أول لرئيس الحكومة فى مارس ١٩٩٧ أهميته الخاصة إذ ترى الأمريكية "باتريشيا كرافتس"،<sup>(١٤٣)</sup> أن الدور الذى سيضطلع به تشوبايس يتركز فى سلسلة من الاجراءات أهمها: تذليل المعوقات التى تحول دون تواصل سياسة الخصخصة ومنها تحويل حقبة أسهم شركة النفط العملاقة "يوكوس" إلى ملكية "بنك ميناتيب"، وكذا لتسهيل رفع أسعار الطاقة لمضاعفة أرباح شركات النفط والغاز، ولدفع الرئيس يلتسن لاتخاذ اجراءات جمركية فعالة لحماية المنتجات النسيجية والصناعية القذائية الخاضعة للتكثف.

إضافة الى فتح الباب واسعاً للاستثمارات الأجنبية فى الاقتصاد الروسى وهو ما تحقق بالفعل فى تصريحات تشوبايس لاحقاً حين أكد على أهمية مواصلة سياسة الخصخصة، وأنه لا مجال لنجاح الاصلاحات الاقتصادية دون خصخصة مؤسسات القطاع العام ودون تحرير الاقتصاد تحريراً كاملاً.<sup>(١٤٤)</sup>

#### استنتاجات:

لقد وصف الرئيس الأمريكى بيل كلينتون نتائج الانتخابات الرئاسية فى روسيا بأنها "إنتصاراً للديمقراطية كنتيجة للاصلاحات السياسية التى تحققت خلال الخمس سنوات الأخيرة"، وعبر أستاذ السياسة الأمريكى مايكل ماكفول عن نتائج الانتخابات بقوله أنها "تظاهرة رائعة للديمقراطية وللديمقراطيين"، أما ستروب تيلبوت نائب سكرتير الدولة الأمريكى فقد أعرب عن ارتياحه لنتائج الانتخابات التى اعتبرها "حرة ونظيفة".



إلا أن البروفيسور بيتر ريدافى أستاذ السياسة فى جامعة جورج واشنطن قد علق فى تقريره على ذلك بقوله، <sup>(١٤٥)</sup> رغم أن الانتخابات الرئاسية الروسية قد أظهرت مخالفات محدودة نسبياً، إلا أنه لا يجوز اعتبارها نظيفة بأى حال من الأحوال وذلك لأسباب كثيرة أهمها:

أولاً: الخروقات المالية الفجة التى مارسها فريق يلتسن الانتخابى من المال العام واستغلاله لاجهزة ونفوذ السلطات المحلية والمركزية على حد سواء وهو ما أحتج عليه بقية المرشحين للانتخابات الرئاسية ومنهم جورباتشوف، وجيريتوفسكى، وزجانونف وبيلينسكى زعيم الاتحاد الاجتماعى - يابلكا (التفاحة) الذى صرح بأن الانتخابات الرئاسية قد جرت فى ظروف غير متكافئة. <sup>(١٤٦)</sup>

كما وجه جينادى سيليزنوف رئيس مجلس الدوما (البرلمان) نقداً شديداً للجهة إلى اللجنة المركزية للانتخابات على صمتها - الذى يعنى التحيز- عن الخروقات الكبيرة التى يقوم بها جهاز سلطة الرئيس يلتسن فى المجال الإعلامى وفى الاتفاق المالى الكبير من بنود موازنة الدولة والمال العام، واستخدم امكانيات السلطات المحلية التنفيذية لصالح حملة الرئيس يلتسن. <sup>(١٤٧)</sup>

ثانياً: بدءاً من مارس ١٩٩٦، وتخوفاً من فوز زوجانوف فى الانتخابات الرئاسية حيث أظهرت استطلاعات الرأى آنذاك فجوة كبيرة فيما بين النسب المتوقعة لكل من يلتسن وزوجانوف إذ لم تتجاوز نسبة مؤيدى يلتسن ٦٪ بينما نسبة مؤيدى زوجانوف تزيد عن الـ ٣٥٪ عمل الجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص للرئيس يلتسن والجنرال كوزيلتسوف مع مجموعة من المقربين على ممارسة الضغط لاقناع يلتسن بأنه سيخسر الانتخابات الرئاسية ولا بد له من البحث عن الحجج والمبررات المناسبة لإلغاء الانتخابات، وقد تردد يلتسن فى ذلك مكثفاً كورجاكوف بدراسة الوضع أكثر وجمع المعلومات اللازمة فى هذا الاتجاه، وبالفعل قام أحد مساعدى الرئيس يلتسن فى ١٧ مارس ١٩٩٦ باعداد مشروع البيان والقرارات المتعلقة به، ... ولم يبق سوى توقيع يلتسن عليها، <sup>(١٤٨)</sup> بل صرح كورجاكوف أكثر من مرة لاجهزة الاعلام كان آخرها فى

١٩٩٦/٥/٥، وبعده كوزينتسوف في ١٩٩٦/٥/٧،<sup>(١)</sup> بضرورة تأجيل الانتخابات حتى تستقر الأوضاع السياسية والاقتصادية ومنعاً من نشوب حرب أهلية، وطبيعي أن الهدف من ذلك قد كان لجسّ النبض لدى مراكز القوى وفي الشارع الروسي ومعرفة ردود فعلهم من احتمالات اتخاذ مثل هذا القرار الخطير الذي كان سيبتعه حتماً جملة من الإجراءات مثل حل البرلمان الذي يسيطر عليه الشيوعيين وإعلان حالة الطوارئ وإلغاء الانتخابات وتجميد نشاط الأحزاب والصحافة المعارضة ... إلخ، وهو ما لم يستبعده كل من جيرينوفسكى وزوجانوف وبفلينسكى وجربانتشوف معلنين استنكارهم ومتهمين الرئيس بوريس يلتسن بتحميله مسؤولية تلك التحركات وما قد ينتج عنها، وزادت مخاوف يلتسن أكثر بعد قرار البرلمان - (القرار المناورة) بإعادة إقامة الاتحاد السوفيتي،<sup>(٢)</sup> لينعقد عقب ذلك في ١٩٩٦/٣/١٧ اجتماع مشترك وطارئ لمجلس الأمن القومي ترأسه بوريس يلتسن، كرس لمناقشة قرار مجلس الدوما - البرلمان واحتمالات إلغاء الانتخابات وإعلان حالة الطوارئ، حيث رأت بعض الشخصيات استغلال الثغرات الدستورية في قرار الدوما كحجة لتأجيل الانتخابات.<sup>(٣)</sup>

إلا أن أحجام بعض المستشارين الأكثر حذراً عن المشاركة في ذلك كرئيس المحكمة الدستورية زوركين والجنرال اناتولي كوليكوف وزير الداخلية الذي حذر بشدة من مثل هذا الإجراء والذي كان سيؤدي حسب توقعاته إلى انتفاضة دموية في شوارع

(١) عين كوزينتسوف فيما بعد- لواخر أغسطس ١٩٩٦ رئيساً لجهاز الأمن الخاص للرئيس يلتسن بدلاً عن كورجاكوف الذي أقيل بقدوم الكساندر ليبيد إلى السلطة.

(٢) ترجمة نص القرار في نهاية الفصل.

(٣) حدث في اليوم التالي ١٩٩٦/٣/١٨ وحسب تصريحات جينادى سيليزنوف رئيس مجلس الدوما (البرلمان) بأن وحدات خاصة من قوات وزارة الداخلية دخلت مبنى البرلمان وأخلته لثلاث مرات في يوم واحد من كلفة أعضاء البرلمان ومن جميع العاملين فيه، وعملت على تفتيش قاعات ومكاتب المبنى وخاصة مكتب زوجانوف بحجة البحث عن قبلة موقوتة تم وضعها من قبل مجهول. وألمح سيليزنوف إلى افتعال السلطة واختلافها للحدث، للترويج باستخدام القوة في حالة تمادى البرلمان والشيوعيين فيه باتخاذ قرارات أو سياسات تتعارض مع سياسة السلطة القائمة.

العاصمة موسكو وزعزعة وحدة وأمن واستقرار البلاد عامة وإلى عواقب يتعذر السيطرة عليها،<sup>(١٤٩)</sup> مما حدا بالرئيس يلتسن إلى العدول عن الأمر، وقرر دخول المعمة الانتخابية بكل محاذيرها حاشداً لها ما يمتلك وما لا يمتلك من نفوذ وإمكانات.

ثالثاً: وهو الأهم، اختار فريق يلتسن الانتخابي لوسائل الاعلام المختلفة وفرض رقابة مشددة على السياسة الاعلامية التي لعبت دوراً حاسماً في فوز بوريس يلتسن فبرغم مباركة المراقبين الأوروبيين لنتائج الانتخابات ولسير وتنظيم العملية الانتخابية إلا أن مندوبة اتحاد البرلمانات الأوروبية قد وجهت نقداً للسياسة الاعلامية اللاديمقراطية، التي سيطر فيها طرف واحد- هو طرف يلتسن- على كافة الوسائل الاعلامية مقابل الحرمان الكامل منها للطرف الآخر- المرشح الشيوعي جينادى زوجانوف-،<sup>(١٥٠)</sup> الامر الذي يمكن تشبيهه بحالة من الحصار الاعلامي المحكم الذي بلغ حد الغاء الوقت المخصص لزوجانوف للتحديث إلى الناخبين- من القناة الأولى- حسب قانون الانتخابات- عشية الاقتراع للجولة الثانية.<sup>(١٥١)</sup> وقد علق الجنرال الكساندر روسكوى على ذلك بقوله "ماذا كان من الممكن أن نتوقعه غير هذه النتيجة، فعلى مدى أشهر متواصلة ومن خلال السيطرة الكاملة على أجهزة الاعلام أمكن ارهاب الناس نفسياً واخافتهم من قدوم الشيوعيين....".

وشبه ذلك -وعلى طريقته- "بعملية تق مسمامير اينلوجية في رأس أصلع خلال أربعة شهور متواصلة، وتساءل هل يبقى بعد كل تلك المسمامير مكان للمخ؟".<sup>(١٥٢)</sup> أصبح من الواضح بأن يلتسن قد كسب الانتخابات الرئاسية بفضل جملة من النخروقات كان أهمها احتكاره لوسائل الاعلام، إلا أن ثمن ذلك قد كان كبيراً وشملت عواقبه البناء الديمقراطي نفسه وتأثرت ملياً من جرائه حرية التعبير واستقلالية وسائل الاعلام، حيث أشار المعهد الاوروبى للاعلام في تحليله للبرامج التي بثتها ونشرتها وسائل الاعلام الروسية خلال الفترة الانتخابية من ٥ مايو- ٣ يوليو ١٩٩٦ واستنتج بأنه "في ضوء الانتخابات التي جرت فإن العملية الديمقراطية في روسيا قد أصيبت بأضرار كبيرة".<sup>(١٥٣)</sup>

(١٤٩) ورفضت كافة أجهزة الاعلام التليفزيونية العروض المالية التي قدمها زوجانوف للحصول على فرصة عشر دقائق يتحدث فيها من خلال التليفزيون إلى الناخبين الروس.

أما "واشنطن بوست" فقد علقت بأن وسائل الاعلام الروسية بدتها ناقوس الخطر من قدوم الشيوعيين إلى السلطة قد نبت ما اكتسبته عبر نضالها الشاق من استقلالية وحرية وانحازت بوفاء لصالح حملة الرئيس بوريس يلتسن ممثل السلطة، وأحرفت بعيداً عن الموضوعية والحياد، ووضعت لنفسها مهمة افشال وصول الشيوعيين للحكم كهدف سياسي، وسخرت امكانياتها وخاصة التيلفزيون لتصبح خاضعة لجهاز السلطة القائم، تماماً كما كانت أجهزة الاعلام السوفيتية في الماضي خاضعة لاشراف المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي. (١٥٣)

إن عدم حيادية اللجنة المركزية للانتخابات بتقاضيتها عن الخروقات التي ارتكبت من طرف فريق يلتسن قد ترك بصمات غير قليلة على اتجاهات الانتخابات ونتائجها ولعل القرارات التي أصدرها يلتسن بعد فوزه بفترة رئاسية جديدة قد كشف النقاب عن الكثير من الغموض والتي كان من أهمها:

- تعيين نيكولاي ريبوف الذي شغل منصب رئيس اللجنة المركزية للانتخابات سفيراً لروسيا في العاصمة التشيكية براغ، حيث أكد العديد من المقربين بأن يلتسن قد أوفى بوعده الذي كان مشروطاً بتسخير ريبوف كافة الجهود والامكانيات وتذليل الصعوبات التي قد تعترض فوز يلتسن. (١٥٤)

- مجموعة القرارات التي شملت تغييرات في العديد من مواقع السلطة والتي روعي فيها وبالدرجة الأولى أولئك الذين عملوا بنشاط لصالح الحملة الانتخابية ليلتسن، وتعيينهم في مناصب رفيعة بما في ذلك تعيينات في ما يقارب ثلاثين سفارة، وقرارات أخرى بالمقابل، تضمنت اقالة عدد من المحافظين ومسؤولي السلطات المحلية، من أولئك الذين لم يتعاونوا ولم يسهموا في دعم حملة يلتسن أو أنهم وقفوا ضدها. (١٥٥)

إن أهم ماميز الانتخابات في روسيا عن الانتخابات في بلدان عديدة بما فيها بلدان الغرب، هو أنها في هذه الاخيرة عبارة عن انتخاب لحزب أو زعامة معينة لا تغير من جوهر النظام أو من اتجاهاته الرئيسية، بعكس الحال في روسيا التي تميزت فيها الانتخابات الاخيرة باختيار المجتمع الروسي لنوع النظام السياسي - الاقتصادي برمنه.

وأظهرت تفاعلات ونتائج الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ بأن المجتمع الروسى قد  
أنقسم إلى ثلاثة اتجاهات متساوية تقريباً، ينظر كل منها إلى عملية الإصلاح  
الاجتماعى- الاقتصادى من زاوية مختلفة.

- الاتجاه الأول: والذى يمثلته قرابة ٤٠ مليون مواطن صوتوا لصالح بوريس  
يلتسن ولصالح مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادى- الاجتماعى الجارية.

- الاتجاه الثانى: ويمثله قرابة ٣٠ مليون مواطن الذين صوتوا للمرشح الشيوعى  
جينادى زوجانوف، والذين يعتقدون بأن ظروف المعيشة خلال الحقبة السوفيتية كانت  
أفضل مما هو عليه الحال الآن، وأن الإصلاحات الاقتصادية لم تثبت مصداقيتها بل أدت  
إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان وقادت إلى وضع أشبه ما يكون بالكارثة.

- الاتجاه الثالث: وهم الذين بقوا فى منازلهم وحجّبوا أصواتهم عن الاتجاهين، أو  
صوتوا ضد الطرفين، ويشكلون أكثر من ثلاثين ملايين مواطن، إذ يمكن القول بأنهم  
فاقدى الأمل فى أى من الطرفين المتنافسين على الرئاسة وفى أن يسفر انتخاب أى منهما  
عن أى تحسن فى الأحوال المعيشية.

لقد كسب يلتسن الانتخابات وحصل على ثقة ٥٣٪ من الناخبين ، وأدى الفريق الانتخابي ليلتسن دوراً هاماً في إيصاله إلى سدة الحكم لفترة رئاسية جديدة ، وكما أدهش الفريق جميع المراقبين بنشاطه وقدرته المتميزة على إدارة الحملة الانتخابية إلا أنه وبالقدر نفسه قد تسبب في تدهور صحة الرئيس يلتسن باجتهاده وعجزه عن أداء مهامه الرئاسية .

فبرغم تسابق القادة الغربيين على تهنئة بوريس يلتسن بفوزه والتعبير عن سرورهم له "ترسيخ الديمقراطية" في روسيا ، إلا أن انتصار يلتسن في حد ذاته لم يكن - حسب تعبیر جاك أمالريك -، <sup>(١٥٦)</sup> سوى مانعاً في طريق عودة الشيوعيين إلى السلطة ، إذ أن السؤال الأهم هو في مدى قدرته على إدارة الحكم خلال الأربع سنوات المنتخب لها بالنظر إلى وضعه الصحي المتدهور ، ناهيك عن ظهور مؤشرات الصراع على السلطة وتفاقم الالتزامات الاقتصادية والسياسية من جديد فور الانتهاء من الانتخابات . وهو ما سيؤثر سلباً على مكانة القوى الليبرالية والإصلاحية ويشكك في مصداقية النظام ، مما سيدفع حتماً إلى استغلال قوى المعارضة لذلك في الأعداد والتهنية للحملة الانتخابية القادمة التي لا يستبعد أن تكون في صالحها ، لأسباب وأن هذه الأخيرة في نمو مضطرد ، فخسارة الشيوعيين في الانتخابات الرئاسية كانت نسبة جداً مقارنة بما حققوه خلال فترة وجيزة لا تتجاوز الثلاثة أعوام .

بل أن هناك العديد من التحليلات التي تتفق مع وجهة نظر إيجور ليجاتشوف عضو المكتب السياسي السابق في الحزب الشيوعي السوفييتي بأن الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية لم يهزم في الانتخابات الرئاسية ، لأن التقييم الموضوعي لنتائج الانتخابات لابد له من مراعاة الظروف والعوامل التي أحاطت بالعملية الانتخابية من مختلف جوانبها <sup>(١٥٧)</sup>

- فالحزب الشيوعي للاتحاد الروسي مازال حديث النشأة ، لم يمض على تأسيسه سوى ثلاثة أعوام وقام على انقاض الحزب الشيوعي السوفييتي المحضور .

- عملياً فرض على زوجانوف مرشح تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية حصاراً إعلامياً محكماً ناهيك عن عدم تمتعه بتلك الاموال الهائلة التي سخرت لمنافسه .

- تسخير كافة هيئات واجهزة السلطات المحلية والمركزية لخدمة الحملة الانتخابية للرئيس بوريس يلتسن .

كما أنه وبالنظر إلى نتائج الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية على حد سواء يلاحظ لنمو المستمر لنفوذ وقاعدة الشيعيين الذين ازداد عدد مؤيديهم فقط خلال عامين ونصف من حوالي ٧ مليون في انتخابات مجلس الدوما الاول عام ١٩٩٣ إلى ١٥,٤ مليون في انتخابات الدوما الثاني عام ١٩٩٥ ، ليصل إلى أكثر من ثلاثين مليون في الانتخابات لرئاسية (يوليو ١٩٩٦) وهو ما يمثل نجاحاً قياسياً في امتداد ونمو القوى اليسارية . (١٥٨)

إن فوز يلتسن في الانتخابات لم يتحقق بفضل سياسة الخمسة أعوام التي حكم فيها ل بفضل الموجة الهيسترية المعادية للشيعية ، فقد اتبع فريق يلتسن تكتيك الضغط النفسي والترويع من خطر قدوم الشيعيين إلى الحكم وكان لسان حال حملته يقول :

" إذا لم تنتخبوا يلتسن فمسيركم عودة لأوضاع العام ١٩٣٧ - مرحلة الارهاب لسناليني - ونشوب الحرب الأهلية ، ويبدو أن ذلك قد كان الخيار الوحيد المتبقي لتحقيق لفوز على زوجانوف .

كما أن التخوف من حدوث هزة سياسية - اقتصادية ومرحلة انتقالية جديدة ، بما جملة ذلك من آثار سلبية واليمة على الأوضاع المعيشية وعلى اقتصاد البلاد عامة ، قد ساهم وإلى حد كبير في عدم انتخاب زوجانوف ، أي أن نسبة كبيرة من الناخبين قد لايعارضوا قدوم الشيعيين إلى الحكم بقدر ماكان تخوفهم الاساسي من حدوث هزة انتقالية جديدة ، وهو ماينطبق على وصف سيرجي بابورين رئيس الاتحاد الشعبي العام الروسي لوضع الناخبين الذي أعطوا اصواتهم ليلتسن بأنهم في حالة يمكن تسببها بـ " انتصار الخوف على الضمير " .

ومع كل ماسبق ذكره إلا أن الشيوعيين - في الواقع - و فقء فرصة ذهبية - قد لا تتكرر - في الفوز على بوريس يلتسن الذي يفقد كثيراً إلى شعبية واحترام الشارع الروسي ، ناهيك عن صحته المتدهورة وصعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعهدها.

إذ يتوقع أن تكون مهمة الفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٠٠ أصعب بكثير من سابقتها بالنظر إلى احتمال دخول مرشحين أقوىاء يحظون باحترام وشعبية واسعة أمثال بوريس نيتمتسوف النائب الأول لرئيس الحكومة ، يوري لوشكوف عمدة موسكو ، الكساندر لييد أمين عام مجلس الأمن الروسي السابق الذي ازدادت شعبيته مؤخراً بعد اسهامه في وقف نزيف الدم فيما بين القوات الروسية والمقاومة الشيشانية ، و تضاعفت نسبة المؤيدين له - حسب نتائج استطلاعات الرأي - لتصل في نهاية سبتمبر ١٩٩٦ إلى ٣٢٪ مقابل ١٥٪ في يوليو من نفس العام ، <sup>(١٥٩)</sup> وإلى حد ما فيكتور تشيرنوميردين رئيس الحكومة .

هذا اضافة إلى أن كبار السن من المؤيدين للشيوعيين في تناقص مستمر ، بينما تتزايد اعداد الشباب الذين سيتمتعون بحق الانتخاب ، والذين يميل معظمهم لتأييد الاتجاه الليبرالي - الديمقراطي .

طبيعي أن فوز أي من الاطراف سيكون مرهوناً أولاً وقبل كل شيء بما ستسفر عنه نتائج الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة حتى عام ٢٠٠٠ ، وطبيعة السياسة الاجتماعية التي ستتبعها الحكومة ومدى نجاحها في حل الازمات القومية والسياسية .

كما أن ذلك سيتوقف على طبيعة خارطة التحالفات التي ستتشأ بين مختلف الاطراف والقوى السياسية الفاعلة . وعلى الشيوعيين أنفسهم ، في مدى تمكنهم من التكيف الايدلوجي ؛ سياسي والابتعاد عن التشدد والذوغمانية ، وقدرتهم على استيعاب الواقع الجنب وفهم متطلباته .



## النتائج العامة للانتخابات البرلمانية (مجلس الدوما) للاتحاد الروسي

والتي جرت في ١٧ ديسمبر ١٩٩٥ . (\*)

بناء على بروتوكول اللجنة المركزية للانتخابات للاتحاد الروسي الموقع في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٥ ، وعلى قرارها الصادر في ٤ يناير ١٩٩٦ برقم ١١-٥٥٧/٦٥ ، فإن نتائج الانتخابات العامة لمجلس الدوما .

كانت كما يلي :

١- عدد المسجلين في قوائم الناخبين في عموم الاتحاد الروسي (١٠٧٤٩٦٥٥٨)

٢- العدد الاجمالي للمشاركين في العملية الانتخابية (٦٩٢٠٤٨١٩)

٣- نسبة المشاركين في العملية الانتخابية (٦٤,٣٨٪)

---

\* - نشرة اللجنة المركزية للانتخابات للاتحاد الروسي رقم (١) ، موسكو ، ١٩٩٦ ، بيانات

مجمعة من ص ٤٨-٥١ .

- " راسيسكاليا جازيتا " ، ٦ يناير ١٩٩٦ ، ص ٦ .

أولاً : نتائج الانتخابات النيابية إلى مجلس الدوما (ديسمبر ١٩٩٥)

حسب نظام القوائم الحزبية السياسية والتكتلات الانتخابية

بالنسبة لنصف مقاعد للمجلس (٢٢٥ مقعد)

نسبة الأصوات الحاصل عليها %	عدد الأصوات الحاصل عليها	اسم الحزب السياسي أو للتكتل الانتخابي
4.61%	3188813	١- الحركة السياسية لنساء روسيا
2.57%	1781233	٢- الحركة الاجتماعية - الوطنية
0.08%	55897	٣- الحركة الاجتماعية - السياسية "دوما - ٩٦"
0.49%	339654	٤- "تحول الوطن"
0.15%	102039	٥- تيخونوف - توبوليف - تيخونوف
0.12%	86422	٦- الاتحاد الشعبي العالم الروسي
0.57%	393513	٧- للحركة الاجتماعية الإسلامية لعلوم روسيا "نور"
0.12%	82948	٨- الحركة الاتحادية - الديمقراطية
0.21%	145704	٩- التكتل الانتخابي الذي يضم : حزب للدفاع عن الأطفال (السلام ، الخير ، المساعدة) ، حزب للنساء الروسيات ، الحزب الأرثوذكسي (الايمن ، الأمل ، الحب) ، حزب الشعب المسيحي - الملكسي ، حزب الدفاع عن وحدة للشعوب السلافية ، حزب العمال الزراعي " الأرض - الأم " ، حزب الدفاع عن المعوقين ، حزب البيؤساء والمعتن من السلطة .
0.06%	39592	١٠- اتحاد للقوميات
0.12%	81285	١١- الحركة الاجتماعية - السياسية "روسيا المستقرة"
0.06%	44202	١٢- "جيل الحدود"
0.72%	496276	١٣- " وطني "
0.28%	194254	١٤- " من أجل الوطن ! "
0.68%	472615	١٥- الحركة الانتخابية السياسية لغير حزبية " العمل للعالم "
0.12%	83742	١٦- كتلة المستقلين
10.13%	7009291	١٧- الحركة الاجتماعية - السياسية "بيتنا روسيا"
1.6%	1106812	١٨- باميلوفا - جوروف - فلاديمير ليمينكو (الحزب الجمهوري للاتحاد الروسي)

نسبة الأصوات الحاصل عليها %	عدد الأصوات الحاصل عليها	اسم الحزب السياسي أو للتكتل الانتخابي
6.89 %	4767384	19- الاتحاد الاجتماعي - وابلكا
1.94 %	1343428	20- الحركة الاجتماعية - السوسية إلى الأمم ، روسيا
0.06 %	40840	21- 89° - (89 وحدة جغرافية يتكون منها الاتحاد الروسي)
1.39 %	962195	22- حزب البيئة الروسي - كيدر
3.86 %	2674084	23- الحيار الديمقراطي الروسي - "غول روسيا"
0.36 %	245977	24- حزب الوحدة والاتفاق الروسي
22.3 %	15432963	25- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي
0.99 %	688496	26- كتل ستيملاف جافاروفين
0.35 %	242966	27- جمعية المحامين الروس
0.48 %	331700	28- الحزب القومي - الجمهوري الروسي
0.13 %	88642	29- الديمقراطيون الاجتماعيون
1.61 %	1112873	30- السبطة - للشعب
4.31 %	2980137	31- الحركة الاجتماعية -السوسية "مؤتمر للجماعات الروسية"
1.55 %	1076072	32- النقابيين والصناعيين الروس - اتحاد العمل
11.18 %	7737431	33- الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي
		34- التكتل الانتخابي الذي يضم قيادات الأحزاب التالية : حزب الدفاع عن المتقاعدين ولقاء المحاربين ، حزب القضاء على الجريمة وإنشاء للنظام والقانون ، حزب الدفاع عن الصحة والتعليم والطوم والثقافة ، حزب الدفاع عن الشباب ، اتحاد النقابات الحرة ، حزب العدالة ، حزب الحفاظ على الطبيعة .
0.47 %	323232	35- حزب الإدارة الذاتية للماملين ، "جراح العيون أيدروف" .
3.98 %	2756954	36- الشيوعيين من أجل الاتحاد السوفيتي - "شغلوة روسيا"
4.53 %	3137406	37- حزب معبي الجعة (البيرة)
0.62 %	428727	38- كتلة ليغان ريكين
1.11 %	769259	39- حزب الحرية الاقتصادية
0.13 %	88416	40- حزب "الاتحاد الشعبي"
0.19 %	130728	41- حزب مزارعي روسيا
3.78 %	2613127	42- الحزب السوسي - الاتحاد للمسيحي - لديمقراطي مسيحي روسيا
0.28 %	191446	43- اتحاد علمي للتصايد الاسكان العلم الروسي
0.14 %	97274	

- تلوذ فقط الأحزاب أو التكتلات التي تحصل على نسبة  $\geq 5\%$  فلكثر .

- يلاحظ بأن لحزاب كثيرة في القائمة لم ترد ضمن كشف الأحزاب ولتجمعات السياسية والمنظمات الاجتماعية الروسية ، ويبدو أن ذلك لسببين : فإما أن تكون تسميات لأحزاب وتكتلات أُنشئت بشكل مؤقت لغرض الانتخابات ، أو أنها لحزاب غير مسجلة رسمياً .

- أسماء الأحزاب السياسية والتكتلات الانتخابية الحاصلة على نسبة ٥% فأكثر . وفقاً لنظام القوائم :

- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي .
- الحزب الليبرالي - لاديمقراطي الروسي .
- الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتنا روسيا " .
- الاتحاد الاجتماعي - " يابلكا " .

وفقاً للمادتين ٦٢ و ٧٠ من قانون الفيدرالي الخالص " بانتخابات نواب مجلس الدوما للمجلس الفيدرالي في الاتحاد الروسي " ، وحسب قرار اللجنة المركزية للانتخابات، فإن عدد النواب المنتخبين حسب نظام القوائم بالنسبة للأحزاب والتكتلات الانتخابية الفائزة هو كما يلي:

### جدول رقم (١/٢)

اسم الحزب السياسي أو التكتل الانتخابي	عدد النواب الفائزين بالنسبة لنصف مقاعد البرلمان (٢٢٥ مقعد)
- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي .	٩٩
- الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي .	٥٠
- الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتنا روسيا "	٤٥
- الاتحاد الاجتماعي - " يابلكا " .	٣١
إجمالي	٢٢٥

جدول رقم (٣/أ)

ثانياً : الانتخابات النيابية إلى مجلس الدوما (ديسمبر ١٩٩٥)

حسب النظام الفردي

بالنسبة للنصف الثاني من مقاعد المجلس (٢٢٥ مقعد).<sup>(١)</sup>

٢	اسم الحزب السياسي أو التكتل الانتخابي	عدد المقاعد الحاصل عليها	النسبة المئوية عن اجمالي نصف مقاعد المجلس
١	الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي	٥٨	25.78%
٢	حزب مزרחي روسيا	٢٠	8.89%
٣	الاتحاد الاجتماعي - يابلكا	١٤	6.22%
٤	الحركة الاجتماعية - السياسية "بيتنا روسيا"	١٠	4.44%
٥	السلطة للشعب - "نيكولاي ريجكوف"	٩	4%
٦	الخيار الديمقراطي الروسي - "خيار روسيا"	٩	4%
٧	الحركة الاجتماعية السياسية ، "مؤتمر الجماعات الروسية"	٥	2.22%
٨	الحركة الاجتماعية السياسية - "إلى الأمام ، روسيا"	٣	1.33%
٩	الحركة السياسية لتساءد روسيا	٣	1.33%
١٠	كتلة ليفان ريبيكين	٣	1.33%
١١	الحزب الجمهوري للاتحاد الروسي - ياميلوفنا - جوروف - ليسينكو	٢	0.89%
١٢	تشيوخين من لابل الاتحاد السوفيتي - "تنشئة روسيا"	١	0.44%
-	نقل ستانيسلاف جلفروخين	١	0.44%
١٣	"تحول فوجان"	١	0.44%
١٤	الحزب الفيدرالي - الديمقراطي الروسي	١	0.44%
١٥	حزب المرأة لاذنية للمهاجرين . جراح الحيون فيدروف	١	0.44%
١٦	حزب الوحدة والاتفاق الروسي . سرجي شغراي	١	0.44%
١٨	"ونشي"	١	0.44%
١٩	الحركة الانتخابية السياسية الغير حزبية " العمل العام"	١	0.44%
٢٠	حزب الحرية الاقتصادية	١	0.44%
٢١	كتلة المستقلين	١	0.44%
٢٢	89٠ - " (89 وحدة جغرافية يتكون منها الاتحاد الروسي)	١	0.44%
٢٣	التكفيين والصناعيين الروس - التجار فصل	١	0.44%
٢٤	مستقلين غير حزبيين (شخصيات اجتماعية )	٧٧	34.22%
	مجموع مقاعد مجلس الدوما حسب النظام الفردي	٢٢٥	100%

\* نشرة اللجنة المركزية للانتخابات للاتحاد الروسي ، رقم (١) ، موسكو ، ١٩٩٦ ، بيانات مجمعة

جدول رقم (٤/أ)

حصة القوى السياسية الرئيسية من مجموع مقاعد البرلمان (مجلس الدوما)

حسب النظامين الانتخابيين (القائمة الحزبية ، الانتخاب الفردي)

(نيسمبر ١٩٩٥)

القوى السياسية	عدد المقاعد حسب نظام القوائم الحزبية والكتلات الانتخابية	عدد المقاعد حسب النظام الانتخابي الفردي	إجمالي المقاعد الحاصل عليها حسب النظامين	النسبة العامة %
- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي.	٩٩	٥٨	١٥٧	٪٣٤,٩
- الحركة الاجتماعية - السياسية "بيتنا روسيا".	٤٥	١٠	٥٥	٪١٢,٢
- الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي.	٥٠	١	٥١	٪١١,٣
- الاتحاد الاجتماعي - "ياكوتا".	٣١	١٤	٤٥	٪١٠
- حزب مزارعي روسيا .	-	٢٠	٢٠	٪٤,٤
- السلطة - للشعب.	-	٩	٩	٪٢
- الخيار الديمقراطي الروسي "خيار روسيا"	-	٩	٩	٪٢
- الحركة الاجتماعية - السياسية ، " مؤتمرو الجماعات الروسية "	-	٥	٥	٪١,١
- مستقلون .	-	٧٧	٧٧	٪١٧,١

## مجموعة الجنول رقم (٥/أ)

خارطة القوى والتكتلات السياسية في البرلمان (مجلس للدوما)

الاحزاب والقوى السياسية اليمينية والليبرالية في البرلمان

عدد المقاعد	اسم الحزب أو التتظيم السياسي
٥٥	- الحركة الاجتماعية السياسية ، " بيتنا روسيا " .
٤٥	- الاتحاد الاجتماعي - " نيلكا " .
٦	- الخيار الديمقراطي الروسي ، " خيار روسيا " .
٥	- الحركة الاجتماعية السياسية ، " مؤتمر الجساعات الروسية " .
٧	- كتلة إيلان ريوكين .
٦	- حزب الوحدة والاتفاق الروسي .
٦	- حزب الحرية الاقتصادية .
١١٩ (Z٢٦,٤)	اجملي مقاعد قوى اليمينية والليبرالية ، مع عدم احتساب النواب المؤيدين من الشخصيات المستقلة .

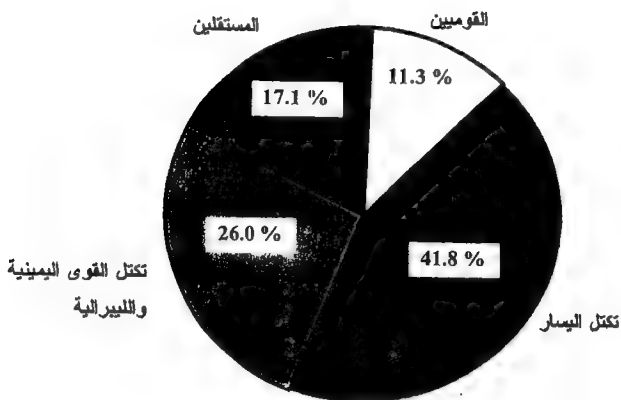
الاحزاب والقوى السياسية اليسارية في البرلمان

عدد المقاعد	اسم الحزب أو التتظيم السياسي
١٥٧	- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي .
٢٠	- حزب مزارعي روسيا .
٩	- السلطة - للشعب .
١	- كتل ستانيسلاف جالاروخين .
١	- الشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " .
١٨٨ (Z١١,٨)	اجملي مقاعد قوى اليسار ، مع عدم احتساب النواب المؤيدين من الشخصيات المستقلة .

٥١ مقعد	الحزب الليبرالي - الديمقراطي	القوميين في البرلمان
(Z١١,٣)		

٧٧ مقعد	النواب من الشخصيات الاجتماعية والسياسية المستقلة
(Z١٧,١)	

خارطة القوى والتكتلات السياسية في مجلس الدوما





## نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في روسيا

والتي جرت في ١٦ يونيو ١٩٩٦. (\*)

- عدد المسجلين في قوائم الناخبين في عموم روسيا ١٠٨٤٩٥٠٢٣ ناخب في ١٦ يونيو ١٩٩٦ .
- العدد الاجمالي للمشاركين في الانتخابات الرئاسية ٧٥٧٤٤٥٤٩ ناخب
- نسبة المشاركين في العملية الانتخابية ٦٩,٨١ %

---

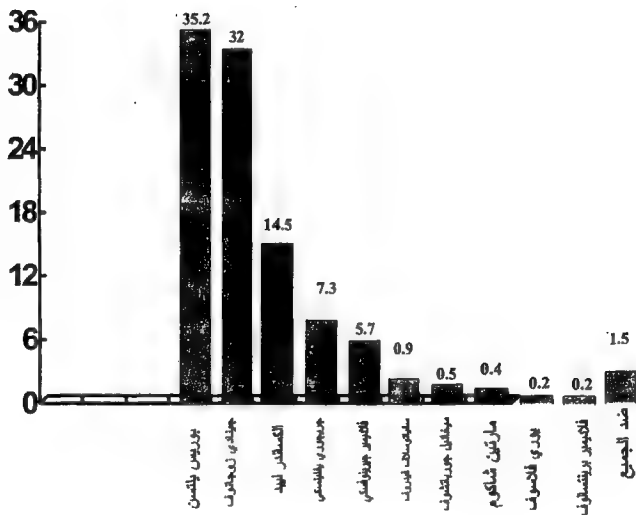
\* ر. لسيكايلا جازيتا ، ٢٢ / ٦ / ١٩٩٦ ، موسكو ، ص ١ .

- توزعت أصوات الناخبين على النحو التالي :

جدول رقم (ب/٦)

اسم المرشح	عدد الاصوات الحاصل عليه	النسبة المئوية %
١- بورييس يلتسين	٢٦٦٦٥٤٩٥	% ٣٥,٢
٢- جينادي زوجتوف	٢٤٢١١٦٨٦	% ٣٢
٣- الكسندر ليد	١٠٩٧٤٧٣٦	% ١٤,٥
٤- جريجوري يفلينسكي	٥٥٥٠٧٥٢	% ٧,٣
٥- فلاديمير جيرينوفسكي	٤٣١١٤٧٩	% ٥,٧
٦- سفياتوسلاف فيدوروف	٦٩٩١٥٨	% ٠,٩
٧- ميخائيل جورباتشوف	٣٨٦٠٦٩	% ٠,٥
٨- مارتن شالكوم	٢٧٧٠٦٨	% ٠,٤
٩- يوري فلانسفوف	١٥١٢٨٢	% ٠,٢
١٠- فلاديمير بريمنسفوف	١٢٣٠٦٥	% ٠,٢
١١- ضد الجميع	١١٦٣٩٢١	% ١,٥

نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية (١٦ يونيو ١٩٩٦)



## النتائج النهائية للجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في روسيا

والتي جرت في ٣ يوليو ١٩٩٦ . (٢)

- عدد المسجلين في قوائم الناخبين في عموم روسيا

١٠٨٦٠٠٧٣٠

في ٣ يوليو ١٩٩٦ .

- العدد الاجمالي للمشاركين في الانتخابات للرئاسة

٧٤٨١٥٨٩٨

- نسبة المشاركين في العملية الانتخابية

٪٦٨,٨٩

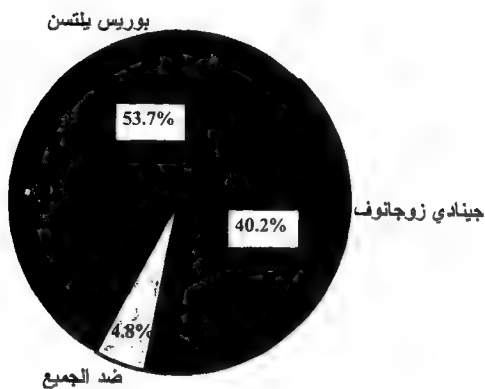
- توزعت أصوات الناخبين على النحو التالي :

جدول رقم (ب/٧)

اسم المرشح	عدد الاصوات الحاصل عليها	النسبة المئوية %
- بوريس نيكولا يفيتش يلتسن	٤٠٢٠٨٣٨٤	٪ ٥٣,٧
- جينادي أندرييفيتش زوجانوف	٣٠١١٣٣٠٦	٪ ٤٠,٢
- ضد الجميع	٣٦٠٤٥٥٠	٪ ٤,٨

\* راسميكليا جازيتا ، ١٠ / ٧ / ١٩٩٦ ، موسكو ، ص ١ .

نتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية (٣ يوليو ١٩٩٦)



## جدول رقم (ب ٨)

النسبة التي حصل عليها كل من المتقدمين الرئيسيين (بوريس يلتسن / جينادي زوجانوف) في الانتخابات الرئاسية ، حسب مناطق وأقاليم وجمهوريات الاتحاد الروسي خلال الجولتين : (الجولة الأولى في ١٦ يونيو ١٩٩٦ ، الجولة الثانية في ٣ يوليو ١٩٩٦) .

- مدى ثقل كل من قوى اليسار واليمين حسب المناطق -

للمناطق أو الأقاليم		بوريس يلتسن		جينادي زوجانوف		ضد الجميع
الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الثانية
Z	Z	Z	Z	Z	Z	Z
* مناطق المركز :						
٦١,٧٣	٧٧,٢٩	١٤,٩٧	١٧,٩٢	١,٤٦	٤,١٣	- موسكو
٤٤,٦٩	٦٤,٢٠	٢٤,٤٢	٢٩,٨٩	١,٧٦	٥,٠٨	- شوتشي موسكو
٣١,٣٨	٥١,٥٦	٣٠,٣٤	٤١,٨٦	١,٦٥	٥,٩٤	- فلاديمير سكاليا
٢٩,٩٩	٥٣,١٦	٢٣,٥٣	٣٩,١٠	١,٦٥	٦,٩١	- ليلاند سكاليا
٢٤,٩٩	٤٢,٥٧	٤٠,٥٣	٥١,٦٢	١,٦٤	٤,٩٢	- ريويتسكايا
٣٠,٤٣	٥٢,٤٢	٣٠,٧٠	٤١,١٣	١,٥٣	٥,٣٧	- تولسكايا
٢٢,٢٥	٣٨,١٥	٤٥,١١	٥٦,٢٥	١,٤٤	٤,٧٨	- سمولنسكايا
٣١,٨٧	٤٨,٥٩	٣٥,٩١	٤٥,٥٨	١,٥٤	٤,٩٨	- كالوجنسكايا
٢٦,٥٦	٣٦,٢٩	٥٠,٤٣	٥٩,٢٣	١,٢٩	٣,٤٤	- بريوتسكايا
٢١,٧٣	٣٢,٠٥	٥٤,٩٤	٦٣,٢٨	١,٥٩	٣,٨٣	- لوبوفسكايا
٢٤,٥٠	٣٦,٥٣	٥٢,٠٦	٥٨,٦٢	١,٢٣	٣,٥١	- كورسكايا
٢٢,٩٢	٣٦,٩٧	٤٦,٠٣	٥٧,٦٤	١,٤٣	٤,٥٨	- فلاديميرسكايا
٢٥,٤٩	٣٨,٦٢	٤٧,١١	٥٦,٢٠	١,٥٣	٤,٠٥	- لوبوتسكايا
٢١,٢١	٣٢,٥٧	٥٣,٠١	٦٢,٨٥	١,٣٨	٣,٧٠	- تامبر سكاليا
٢٣,١٦	٣٩,٦١	٤٦,٩٤	٥٨,٢٠	١,٢٧	٤,١٣	- بولجود سكاليا
* مناطق الشرق الأقصى :						
٢٤,٩٩	٤٠,٩١	٣٩,٧٦	٥٢,٤٨	٢,١٤	٥,٣٣	- تشيوتسكايا
٤٥,٧٢	٤٩,١٦	٣٦,٥٢	٤٧,٢٣	١,٢٩	٢,٠٤	- لوبوتسكايا - منطقة حكم ذاتي -
٢٦,٩٤	٤٠,٦٨	٤٢,٣٩	٥٣,٠٥	٢,١٧	٥,٤٥	- أمورسك
٣٩,٤٥	٥٨,٩٨	٢٣,١٠	٣٣,٧٢	٢,٢٢	٦,٥٤	- خاباروفسك كراي
٣٠,٧٨	٤٩,٤٣	٣٣,٣٠	٤٣,٦٨	٢,٤٧	٥,٧٦	- باروسكايا - منطقة حكم ذاتي -
٢٩,٩٢	٥٢,٢٦	٢٤,٨٧	٣٩,٤١	٢,٢٩	٧,٤٠	- ارلامورسكي كراي
٣٠,٢١	٥٣,٢٧	٢٧,٤٢	٣٩,٠١	٢,١٠	٦,٧٥	- سخالينسكايا
٣٤,٧٠	٦١,٨٠	١٩,١٢	٢٩,٥٠	٢,١٥	٧,٩٦	- كامتشاتكا
٤٦,٧٠	٦٩,٧٨	١٥,٢٨	٢٧,٩٠	٢,٩٢	٦,١٦	- كوريتسكي - منطقة حكم ذاتي -

\* رئيسيكيا جازيتا ، رقم ١٢٥ (١٤٨٥) ، ٥ يوليو ١٩٩٦ ، ص ٣ ، ٢ .

منطقة أو الإقليم		باريس بالفرنس		جبل دي زوجسوف		شمال الجبل	
		الجهة الغربية	الجهة الشرقية	الجهة الغربية	الجهة الشرقية	الجهة الغربية	الجهة الشرقية
		Z'	Z	Z'	Z	Z'	Z
* إقليم فلاندا :							
- نيجي جورونسكا		35,37	51,74	33,04	17,35	1,70	1,88
- مورونغا		24,97	45,78	51,40	17,66	-,94	2,56
- ماري إل		24,79	40,74	44,27	52,78	1,97	5,18
- تشولفاندا		21,31	31,82	56,01	62,59	1,14	3,34
- تالارستان		38,40	63,97	38,10	30,01	1,78	3,35
- نوايفونسكا		24,15	37,83	46,54	56,28	1,49	1,61
- سمارسكا		36,51	51,95	35,59	42,69	1,63	1,51
- بيزينسكا		21,12	35,50	51,35	58,95	1,45	1,59
- ساروفسكا		28,76	44,04	42,11	49,98	1,69	1,86
- فولجوردسكا		28,89	44,71	40,46	50,48	1,39	1,55
- لستر لفسكا		29,80	46,85	37,33	47,79	1,41	1,42
* مناطق الشمال :							
- سانت - بارس بوج		49,81	73,81	15	21,09	1,12	1,77
- اوبينجوردسكا (ضواحي باريس بوج)		37,87	61,35	23,47	32,30	1,71	5,69
- كالينجوردسكا		33,84	57,69	23,34	35,34	1,46	6,14
- بيسكوفسكا		25,04	45,23	30,67	48,08	1,45	5,87
- نولجوردسكا		36,09	59,14	23,98	33,99	0,71	6,15
- فولجوردسكا		45,65	63,97	18,85	28,49	0,20	6,82
- تفسسكا		32,45	50,16	33,94	43,65	1,77	5,49
- ياروسلافسكا		32,90	60,53	18,20	43,51	1,60	7,18
- كاستروفسكا		28,39	49,86	28,91	42,70	1,60	6,64
- كروفسكا		31,65	50,70	29,34	49,57	2,04	6,78
- كاريكا		43,05	66,21	17,25	26,39	1,97	6,60
- مورافسكا		41	70,13	12,21	21,88	2,01	7,36
- أرخانجيلسكا		41,68	64,37	18,01	27,66	2	7,44
- نينيتسكي - منطقة حكم ذاتي		43,37	61,54	18,69	28,89	3,53	8,39
- كوسي		41,18	64,23	16,60	28,16	1,81	6,60
- يامالو نينيتسكي - منطقة حكم ذاتي		56,02	79,28	9,31	15,08	1,45	1,73
- خانتو ماقسكي - منطقة حكم ذاتي		53,17	74,24	12,98	20,20	1,38	1,57
- تاهورسكي - منطقة حكم ذاتي		50,25	71,62	12,27	21,57	2,06	6,57
- يولييتسكي - منطقة حكم ذاتي		44,07	65,97	20,30	28,20	0,88	5
- ياكوتيا (سخال)		52,92	64,62	21,03	29,87	0,07	1,11
- ماجادا نسكا		37,26	63,57	16,18	27,54	2,45	8,22
- تشوكوتسكي - منطقة حكم ذاتي		48,96	74,25	13,63	19,14	2,64	6,03

المنطقة إلى الاقليم		بوريس يلتسن		جوزيف زوگولوف		شمس الجبيلج	
المنطقة إلى الاقليم		الجهة الغربية	الجهة الغربية	الجهة الغربية	الجهة الغربية	الجهة الغربية	الجهة الغربية
المنطقة إلى الاقليم		Z	Z	Z	Z	Z	Z
* مناطق الجنوب :							
-	راستو فسكايا	٢٩,٣٣	٥٢,٣٦	٣٥,٠٢	٤٢,٥٢	١,٠٧	٤,٢٦
-	كراسنارسكي كراي	٢٦,٥٧	٤٤,٨٩	٣٩,٨٨	٥٠,٤٤	١,٢٢	٣,٨٥
-	أليودا كارشيلوف	٢٠,٢٧	٣٤,٦٩	٥٢,١٤	٦٠,٨٩	١,٠٦	٣,٤٥
-	تشيركيسيا كالماردينو	٢٦,٣٦	٤٦,٦٥	٥٦,٥٨	٤٨,٧٥	٠,٧٧	٣,٠٢
-	بلكاريا	٤٤,٨٣	٦٣,٣١	٣٨,١٧	٣٣,٤٥	٠,٧٧	١,٩٦
-	ستافروبولسكي كراي	٢٢,٢٦	٤٠,٧٠	٤٤,٤٥	٥٤,١٨	١,٢٦	٤,١٦
-	كالميكيا سيابرزايا	٥٩,٨٥	٦٩,٣٥	٢٦,١٤	٢٧,١٦	٠,٩٢	٢,١٣
-	أبشيا	١٩,٥٣	٤٣,٤١	٦٣,١٥	٥٢,٤٨	١,١٢	٢,٣٥
-	أينجوشيا	٤٥,١٧	٦٢,٢٠	٢٥,٤٧	٣٢,٢٥	٢,٢٦	٣,٩٠
-	تاتارستانسكايا	٦٨	٦٨,٢٠	١٧	٢٧,٢٠	٢	٤
-	داجستان	٢٩,٤٠	٥١,٢٠	٦٦,٤٧	٤٥,١٧	٠,٧١	١,١٣
* مناطق الشمال :							
-	أوردونيا	٣٧,٣٨	٥٢,٨٣	٣٠,٩٥	٤٠,٧٣	٢,٠٣	٥,٤٢
-	بوري سكيا	٥٦,١٠	٧٠,٨٥	١٦,٣٦	٢٣,٥٧	١٦,٨٠	٤,٥٦
-	كرمي بوريانسكي - منطقة حكم ذاتي	٥٤,٣٣	٦٢,٧٨	٢٤,١٧	٢٢,٥٨	٢,١١	٣,٣٩
-	سايو دولانسكايا	٦٠,٠٧	٧٧,٠٢	١١,٧٨	١٦,٨١	١,٤٠	٤,٢٧
-	تاتاريا بوريانسكايا	٣٧,٢١	٥٨,٥٠	٢٥,١٤	٣٤,٩٨	١,٣٩	٥,٣٠
-	بالتشورتوستان	٣٤,٥٩	٥٠,٦٥	٤٢,٥٩	٤٣,٥٠	١,٤٤	٣,٦٥
-	أوريينور جيسكايا	٢٦,٣٩	٤٠,٨١	٤٢,٨١	٥٢,٩٤	١,٢٧	٤,٢٠
-	كوريانسكايا	٢٩,٦٦	٤٣,٤١	٣٨,٠٥	٥٠,٢٢	٢,١١	٥,٤١
* سيبيريا :							
-	نيورانسكايا	٣٩,٦٥	٥٥,٨٢	٢٧,٧٢	٣٨,١٦	١,٧٩	٤,٩٦
-	أومسكايا	٣٣,٤٥	٤٦,٢٣	٣٧,٤٧	٤٧,٥١	٢,١٠	٥,١٤
-	تولفسير سكيا	٢٥,٩٩	٤٣,٧٤	٣٥,٤٨	٤٨,٩٠	١,٧٣	٦,٢٨
-	تومسكايا	٣٥,٥٢	٥٩,٢٤	٢٢,٤٩	٣٣,٦٣	١,٦٣	٦,٠٤
-	كيميونسكايا	٢٣,٣٦	٤١,٥٩	٣٩,٤٦	٥١,٤٩	١,٦٦	٥,٨٧
-	ألتايسكي كراي	٢٢,١٠	٣٨,٥٦	٤٢,٥٣	٥٥,٥٢	١,٣٦	٤,٩٦
-	جورني قنات	٢٩,١٦	٤٦,٦٥	٤٣,٢٤	٥٢,٠٥	١,٦٧	٣,٧٧
-	كراسنويارسكي كراي	٣٥,٦٥	٥٣,٤٨	٢٨,٨٩	٣٩,١٨	١,٧٨	٥,٦٤
-	خاكاسيا	٢٩,٦٩	٤٧,١٨	٣٦,٠٦	٤٧,١٥	١,٦٧	٤,٧٩
-	تولا	٦٦,٥٣	٦٢,٧٢	٢٢,٠٩	٣٢,٤٨	١,٠٥	٢,١٨
-	أيركوتسكايا	٣٢,٨٥	٥٣,٤٨	٢٧,٩٣	٣٨,٩٣	١,٧٠	٦,٣٢
-	[ لوست - أوردونسكي	٣٧,٧٩	٤٨,١٧	٤٠,٨٧	٤٧	١,٤٠	٢,٧٠
-	بوريانسكي - منطقة حكم ذاتي	٣١,٢٦	٤٦,٧٩	٤٠,٧١	٤٧,٩٣	١,٤٥	٣,٨٥
-	بوريانسكايا						



## ترجمة حرفية لنص قرار مجلس الدوما

### قــــــــــــــــرار

" مجلس الدوما للمجلس الفيدرالي للاتحاد الروسي حول تعميق تكامل البلدان المنضوية في اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية السابق ، والغاء قرار المجلس الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٩١ .

بهدف فتح مساحة واسعة للتكامل التدريجي والطوعي للشعوب المتأخية ، المنضوية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وبالاتماد على أرادة أغلبية شعوب الاتحاد المعبر عنها في الاستفتاء لعام في ١٧ مارس ١٩٩١ .

وعليه فقد قرر مجلس الدوما للمجلس الفيدرالي للاتحاد الروسي مايلي :

١- عدم الاعتراف بقرار المجلس الأعلى الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٩١ " الخاص بفسخ معاهدة تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية " .

٢- الأقرار بأن كافة التشريعات والسياسات المستوحاة من قرار المجلس الاعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٩١ سيتم تصحيحها بالجهود الاخوية الودية على طريق تكامل أقوى ووحدة شاملة .

٣- التوصية لرئيس الاتحاد الروسي باعداد جملة اجراءات لتعميق السياسة للتكاملية فيما بين الاتحاد الروسي وروسيا البيضاء وبقية جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، مع الأخذ في الاعتبار اجراء استفتاء لعموم روسيا حول مسألة التوطيد التدريجي وعلى مراحل لوحدة للشعوب المكونة للاتحاد السوفيتي .

٤- في إطار الاتفاقيات الموقعة مع بلدان اتحاد الدول المستقلة ، على حكومة الاتحاد الروسي الاستمرار في تعزيز الرقابة ومتابعة الاجراءات والسياسات التكاملية في مجالات الاقتصاد، التقدم العلمي للتكنولوجيا ، الثقافة والاجتماع ، والتعاون العسكري القائم على أراضي الاتحاد السوفيتي .

٥- على أعضاء المجلس الفيدرالي لبرلمان الاتحاد الروسي الموفدين إلى اجتماعات الجمعية العامة لبرلمانات بلدان اتحاد الدول المستقلة العمل بنشاط وفعالية على تعزيز وتطوير العلاقات الاخوية ، والتعاون فيما بين القوميات في نطاق تشريعات وقوانين دول الاتحاد .

ج. ن . ميليزنوف

رئيس مجلس الدوما للمجلس الفيدرالي للاتحاد  
الروسي

صادر في ١٩/٣/١٩٩٦

---

- المصدر : سيفيرناليا جازيتا ، رقم (٢) ، ١٣-٢٠ مارس ١٩٩٦ ، سانت  
بطرس بوج .

## الفصل الثاني : خارطة الاحزاب والقوى السياسية :

### سيناريو أقصاء الجنرال ليبد من السلطة :

ما أن انتهت معركة الانتخابات الرئاسية وفوز يلتسن بدعم من الجنرال ليبد ، حتى بدأ فرز جديد للقوى السياسية داخل السلطة ، التي كانت تتكون من تشكيله غير متجانسة ، فرضتها ظروف تلك المرحلة ، منها مجموعة جنرالات للجيش والأمن وجهاز ديوان رئاسة الدولة برئاسة فاتولي تشوبايس والجهاز الحكومي برئاسة فيكتور تشيرنوميردين " إلا أن الحلقة الأكثر شذوذاً عن تكوينات السلطة كان يمثلها الكساندر ليبد أمين عام مجلس الأمن الروسي ومساعد الرئيس لشئون الأمن القومي الذي أثارت أطروحاته المتشددة عن الإصلاح ومحاربة الفساد والتصريحات غير المتزنة انزعاجاً كبيراً لدى مختلف أوساط ورموز السلطة ، التي لاشك وأنها كانت تدرك بأن ليبد قد أعطي مكانة ودوراً أكبر مما يجب ، وأن المشكلة الأساسية بعد إنتهاء مهمته ليس في قرار أراحته وإنما في كيفية الإزاحة وفقاً لسيناريو مقنع للرأي العام لا يظهر فيه يلتسن كنكاث للعهد .

لقد بدأ سيناريو أبعاد ليبد من السلطة عندما كان الوضع متفجراً في جمهورية الشيشان والمعارك على أشدها فيما بين القوات الاتحادية الروسية والمقاومة الشيشانية ، فأصدر الرئيس يلتسن قراره بتولي مجلس الأمن الروسي برئاسة الكساندر ليبد حل الأزمة الشيشانية ، مخولاً له صلاحيات اضافية ومهلة لاتتعدى اسبوعين للإنتهاء من المهمة .

الأمر الذي اعتبره ليبد تحدياً كبيراً له - بالنظر إلى قصر الفترة - أمام ناخبيه الذين منحه الثقة وأمام السلطة التي ولا شك بأنها قد أوكلت إليه هذه المهمة بهدف احراق ورقته السياسية واطفاء بريق شعاراته التي ظل يرفعها كمحاربة الفساد والجريمة والفوضى داخل السلطة ... إلخ .

وما أن اجتمع ليبد بقيادة المقاومة الشيشانية حتى عاد إلى موسكو وعقد مؤتمراً صحفياً أنهم فيه علناً مجموعة من جنرالات الجيش والجنرال اناتولي كاليكوف وزير الداخلية بالتحديد (كان قائداً للقوات الاتحادية في الشيشان قبل تعيينه في المنصب الأخير) بأنهم يتحملون مسؤولية الحرب في الشيشان التي اتضح أن لها طابعاً تجارياً وتقف وراءها عناصر الفساد التي لا تريد لها نهاية ، مهدداً بالافصاح عن اسمائهم في أقرب وقت .

وعمل ليبد - وفقاً للصلحيات المخولة له - على إقضاء الجنرال كوليكوفسكي قائد القوات الاتحادية في الشيشان ، وتوصل في ٢٢ أغسطس بعد جولات من المفاوضات إلى حلول مشتركة لإيقاف الحرب والفصل بين قوات الطرفين وإنشاء نقاط مراقبة مشتركة ومواصلة التفاوض بهدف سحب القوات الاتحادية من الأراضي الشيشانية وإجراء انتخابات عامة .. الخ.

إلا أن الرئيس الروسي بوريس يلتسن ظهر وبشكل مفاجيء في نفس اليوم ليعلن عدم رضاه عن سياسة ليبد في الشيشان وأن ليبد لم يوف بوعوده للناخبين في حل الأزمة الشيشانية وتحقيق الأمن والاستقرار .

إن موقف يلتسن هذا يعيدنا إلى الهدف من تكليف ليبد بالقضية الشيشانية أصلاً ، فقد أشار المطبخ السياسي ليلتسن إلى أن مشكلة الشيشان بكافة تعقيداتها وتشابك حبالها ، سيستحيل على ليبد حلها ، وأنه - أي ليبد - قد تجاوز كثيراً حدوده بعقد المؤتمرات الصحفية وتوجيه الانتقادات المتكررة للسلطة في سياستها تجاه الشيشان ورفع شعار تحقيق الأمن والسلام ومحاربة الفساد ... ، ناهيك عن أن الدور الذي كان مطلوباً منه خلال الانتخابات قد فرغ منه وأن وجوده ضمن تركيبة السلطة أصبح أمراً غير مرغوب فيه إن لم يكن مضرّاً للبعض .

إضافة إلى أن للحرب الشيشانية قد كشفت عن تدهور أوضاع الجيش الروسي وتكفي جاهزيته القتالية وإمكاناته المادية وضعف الروح المعنوية لدى الجنود بسبب شعورهم بانهم في معركة داخلية يقتلون بعضهم بعض ، الأمر الذي تحولت فيه الحرب

الى دمار واستنزاف مادي وبشري هائل ، بلغت ضحاياها أكثر من ٨٠ ألف قتيل وحوالي ربع مليون جريح من كلا الطرفين. <sup>(١١٠)</sup> كما تجاوز اتفاق الدولة على الحرب فقط خلال ١٩٩٥ وزاد عن مجموع ما أنفق على المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية لنفس العام . <sup>(١١١)</sup>

وعلى هذا الأساس فقد تركز هدف السلطة في التخلص من ليبيد والخروج من الأزمة الشيشانية بحفظ ماء الوجه في وقت واحد . وهنا أشار المطبخ على يلتسن أن يعين ليبيد كمسئول عن حل الأزمة الشيشانية واعطائه مهلة لاتتجاوز ١٤ يوم (من ٨/١٤ حتى ٨/٢٨/١٩٩٦) ، إذ كان في حكم المؤكد استحالة حل أزمة بهذا العمق وانهاء حروب دارت رحاها على مدى عشرين شهراً متواصلة خلال فترة نصف شهر .

وما أن حقق ليبيد بداية نجاحه بكبح جماح الجنرالات واخماد تلك الحرب - ولو أن الأمر قد تم على حساب المصالح الروسية - حتى أستقر ذلك يلتسن ومطبخه السياسي الذي لم يكن يتوقع هذه النتيجة على الإطلاق فخرج يلتسن عن طوره ناقداً ليبيد ومعلناً عن عدم رضاه في ماحقه ، ولو أنه قد غير من موقفه لاحقاً نتيجة للانتقادات التي واجهها من الشخصيات الاجتماعية والاجهزة الاعلامية والاحزاب السياسية المختلفة عن موقفه الغريب تجاه ليبيد .

وفي ٣١ أغسطس ١٩٩٦ كان اعلان نهاية الحرب الشيشانية التي استمرت قرابة عشرين شهراً بتوقيع الجنرال ليبيد اتفاقية سلام مع زعماء المقاومة الشيشانية . ورغم مضمونها المتعارض مع الدستور والقوانين الروسية إلا أن الحكومة والرئيس يلتسن قد كان مضطراً للموافقة عليها وتأييدها ، بينما اعترضت عليها العديد من قوى المعارضة كالشيوعيين والقوميين وحتى عمدة موسكو يوري لوشكوف الذين اعتبروها خرقاً دستورياً وتهديداً لوحدة الاراضي الروسية ، كما شكك في قانونيتها وزير العدل الروسي بقوله "إن الاتفاقية الموقعة مع المقاومة الشيشانية لاتملك القوة القانونية ، وماهي إلا بمثابة اتفاق مبادئ سياسي " ، <sup>(١١٢)</sup> وفي كل الاحوال فقد استطاع ليبيد بفضل نجته الأولى من محاولات اقصائه ولو أنه في نفس الوقت قد خدم السلطة بتخليصه من كبوس الحرب

والاستنزاف في الشيشان - بغض النظر عن ملاسات الاتفاق - شكل حقد مدمر .  
هذه الوجه .

وأصبح معروفا لدى الجميع بأن فضل إيقاف الحرب الشيشانية يعود لى الجانبين ، إذ كان لتصريحاته حول الطابع التجاري للحرب وتهديده بانفصاح عن الشخصيات المسنولة عن استمرارها ، والتي تقف حجر عثرة أمام تسوية وحل الأزمة الشيشانية ، مفعولها القوي حيث استصاع التحرك بحرية ومرونة أكبر لإيقاف الحرب ليعزز من مكانته وشعبيته لدى عامة الروس .

الأمر الذي استغفر أكثر المعارضين له في قمة السلطة ، وتتواصل عملية أحكام سيناريو آخر لأقصائه ، فكانت المحاولة الجديدة في منتصف أكتوبر ١٩٩٦ عندما عهد الجنرال اناطولي كوليكوف وزير الداخلية مؤتمرا صحفيا كشف فيه عن وثيقة أعدها لبيد كمشروع لخطة أمنية مقترحة تم تقديمها إلى مجلس الأمن الروسي تهدف إلى الحفاظ على الأوضاع الأمنية للدولة الروسية عن طريق اعداد وتجهيز قوة عسكرية من نوعه الخاصة قوامها ٥٠ ألف مقاتل (منهم مايقارب ١٥٠٠ جندي من المقاومة الشيشانية حسب المعلومات السرية التي أدعى وزير الداخلية الحصول عليها - ) تخضع مباشرا لمجلس الأمن الروسي وتكون مهمتها الحفاظ على الأمن في العاصمة موسكو ؛ تنقض على قوى المعارضة الداخلية وقادتها في حالة المقاومة .

وهو مافسره وزير الداخلية على أنه محاولة سافرة من قبل لبيد للاستيلاء على السلطة وقلب نظام الحكم بالقوة ، مستندا في ذلك إلى العديد من البراهين والتصريحات الاعلامية غير الحصيفة التي أطلقها لبيد مرارا محليا وخارجيا عن تدهور صحة الرئيس يلتسن وعلى أنه عازم صراحة على الوصول إلى السلطة مهما كان الثمن وقبل موعد الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٠ .

وفي اليوم التالي عقد رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين مع أعضاء مجلس الامن الروسي ورؤساء الوزارات السيادية اجتماعاً طارئاً أعلن فيه بأن اتهامات وزير

الداخلية لأمين عام مجلس الأمن الروسي لم تأت من فراغ وأنها تتطابق مع الواقع لاسيما وأن هناك وثائق رسمية تثبت ذلك ، واصفاً ليبد بالطموح الشديد للسلطة وبالزعة اليونابرتية (نسبة إلى نابليون بونابارت) .

كان من نتيجة ذلك أن أصدر يلتسن قراراً لقضاء الكساندر ليبد من منصبه كأمين عام لمجلس الأمن الروسي ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي متهماً إياه " بخلافاته المستمرة مع الجميع وأنه لم يجد لغة مشتركة مع أي من قطاب السلطة ولم يتعلم كيفية ممارسة العمل السياسي وخلق علاقات طبيعية ، إضافة إلى الهوس الذي لا يحتمل للوصول إلى الحكم " .

وبهذا يكون يلتسن قد وجه صفعه قوية لليبد إذ لم يمض سوى أربعة شهور على تعيينه بعد أن رمى بكل ثقله إلى صف يلتسن للفوز في الانتخابات الرئاسية .

طبيعي أن وزير الداخلية وحتى رئيس الحكومة لم يكن بمقدورهما القاء مثل تلك الاتهامات على ليبد لو لم يكن هناك ضوء أخضر ، إن لم يكن ذلك بايعاز مخطط له من قبل يلتسن نفسه وتسوباييس ، وأن تلك الاتهامات قد جاءت بعد اعداد مسبق باتجاه تحجيم النفوذ المتزايد للجنرال ليبد واحراق ورقته لاسباب عدة أهمها :

- الشعبية المتزايدة للجنرال ليبد ، خاصة بعد أن تسنى له وقف نزيف الدم في الحرب التي دارت رحاها قرابة عشرين شهراً مع المقاومة الشيشانية ، وبالتالي التخوف من انتصاره في الانتخابات الرئاسية التي قد تجري قبل موعدها المحدد في عام ٢٠٠٠ ، بالنظر إلى تدهور صحة الرئيس يلتسن .

- تجاوز ليبد الخط الأحمر عندما أعلن تحالفه مع الجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص السابق للرئيس يلتسن ، الأمر الذي شكل استفزازاً كبيراً للرئيس يلتسن ولبطانته ، إذ تكمن خطورة كورجاكوف في اطلاعه ومعرفته لاسرار غاية في الاهمية سواء على مستوى الدولة والحكومة أو على

المستوى الشخصي للرئيس يلتزم وبطائنه ، وعن عمليات الفساد المنقضية في أجهزة السلطة على مختلف مستوياتها .

- اختلاف ليبيد مع كافة اطراف ومراكز القوى في جهاز الدولة والحكومة تقريبا بما فيهم وزير الدفاع نفسه " ايجور راديونوف " الذي يعتبر من اعضاء حزبه " مؤتمر الجماعات الروسية " وبالتالي اتساع جبهة الصراع والمعارضين له مقابل ضيق مجالات تحالفاته السياسية سواء على مستوى السلطة أو في أوساط القوى المعارضة .

لقد استفاد خصوم ليبيد من اخطائه ورصدوها ، وعملوا على اقتناص الثغرات التي وردت في مشروع خطته الأمنية ليعملوا بها انتهاء دورة السياسي في السلطة ، بعد أن أدى المهام التي كانت منتظرة منه وأكثر ، فقد مثل ليبيد الوسيلة والواجهة المريحة للكرملين إذ أمكن بمساعدته حل العديد من المعضلات المستعصية ، فبواسطته تمكن يلتسن من الفوز في الانتخابات بفترة رئاسية جديدة وهو ما كان شبه مستحيلاً لولا تحالفه مع ليبيد.

وعن طريقه أمكن لموسكو إيقاف حرب الاستنزاف مع المقاومة الشيشانية وحفظ ماء وجه النظام أمام الرأي العام المحلي والعالمي بتحملة مسؤولية توقيع اتفاقية سلام معهم - هي في واقع الأمر اتفاقية تسليم - رغم مخالفتها لدستور روسيا الذي يؤكد على مبدأ الحفاظ على وحدة الأراضي الروسية وسيادة الدولة على كافة أراضيها .

إن طموح الجنرال ليبيد للسلطة المقرون بتواضع خبرته السياسية قد أصطدم بالتركيبة المعقدة لأقطاب النظام الحاكم وبطبيعة التحالفات السلطوية في أروقة الكرملين التي كانت أقوى من أن يستطيع ليبيد زحزحتها ، وهو ما يعيد إلى الذاكرة مصير الجنرال الكساندر روتسكوي الذي أنهى به الأمر إلى السجن - بعد أن كان في قمة هرم السلطة كنائب لرئيس الدولة بوريس يلتسن - على أثر أحداث أكتوبر ١٩٩٣ .



## التكتلات السياسية :

لقد أسهمت تفاعلات الانتخابات الرئاسية ومانتج عنها في اقرار ملامح جديدة في تركيبة القوى والاحزاب السياسية الروسية واعادة اصطفاؤها ، بحيث توزعت تحالفاتها على ثلاثة محاور رئيسية هي :

- تكتل القوى اليسارية .
- تكتل القوى الليبرالية - اليمينية .
- تكتل القوى الثالثة - ليبد .

### ١) تكتل القوى اليسارية :

وهو تكتل للاحزاب والقوى السياسية من تيار اليسار والوسط ويسار الوسط ، أعلن نفسه باسم " حزب الاتحاد الشعبي الوطني الروسي " الذي تأسس في ٧ أغسطس ١٩٩٦ من ٤٤ حزب ومنظمة سياسية واجتماعية ودينية وعلى رأسها الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي وحزب مزارعي روسيا وحزب السلطة - للشعب .

حيث جاء تأسيس حزب الاتحاد الشعبي الوطني الروسي عقب الانتخابات الرئاسية وفشل الشيوعيين فيها ، الأمر الذي يبدو بأنه في اتجاه مراعاة المزاج الشعبي العام الذي أصبح - نتيجة للحملات الاعلامية التي رافقت الانتخابات الرئاسية - يتوجس خوفاً من عودة الشيوعيين إلى الحكم .

كما أدرك الشيوعيون بأن السبب الرئيسي في اضعاف جبهة الانقاذ الوطني المعارضة التي تأسست عام ١٩٩٣ وبعدها تكتل القوى للشعبية الوطنية الروسية هو السيطرة الكاملة للحزب الشيوعي على قيادة وسياسات تلك التكتلات واستحواذه على نصيب الأسد فيها ، وهو ما عملوا على تلافيه في الشكل التحالفي الجديد " الاتحاد الشعبي الوطني الروسي " بعد أن أعادوا حساباتهم لتحديد العلاقات الداخلية مع بقية الاحزاب

والمنظمات كافة على أساس ندي ومتكافئ ، وآلية عمل تلتزم بالأسس الديمقراطية  
السليمة وترفض كافة أشكال العنف ومحاولات التغيير الجذري . (١١٣)

الأمر الذي رفضته الأحزاب الشيوعية المتشددة الأخرى مثل شغيلة روسيا بزعامه  
فيكتور انبيلوف ، والحزب الشيوعي العمالي الروسي بزعامه فيكتور تولكين ، واتحاد  
الضباط الروس وغيرها ، متهمة الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي وزعيمه جينادي  
زوجانوف بعدم وضوح نهجه وأطروحاته وتفریطه بمبادئ الحزب وانحيازاه إلى صف  
اليمن ، وأنشأت لنفسها تحالفاً آخرأ في ١٣/١٠/١٩٩٦ . باسم " اتحاد القوى الشيوعية  
والاشتراكية " الذي دعا إلى التغيير بالتخلي عن الاساليب السلمية العقيمة - على حد قولهم  
- ، إلا أنه يظل اتحاداً ضعيفاً وأتصاره محدودين وليس له قاعدة شعبية .

أما الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي وهو أكبر الأحزاب السياسية في روسيا عامة  
فقد عمل من خلال سياسته المرنة على توسيع قاعدة تحالفاته والظهور بشكل ومضمون  
جديد ، وتحقيق نكتل شعبي وسياسي واسع يضم العديد من التيارات والقوى الاجتماعية  
والسياسية المختلفة بما فيها الدينية ، بل أن كتلة الحزب في البرلمان تضم في صفوفها ١٢  
نائباً شيوخاً من رجال الأعمال . ويمكن القول بأن العديد من مواقفه - بغض النظر عن  
برنامج التقليدي - (٥) تقترب كثيراً من مواقف وسياسات أحزاب الاشتراكية الديمقراطية.

## ٢) تكتل القوى الليبرالية - اليمينية :

تلافياً للوضع الذي كان سائداً خلال الانتخابات السابقة بتباعد الأحزاب الليبرالية  
واليمينية ، بدأت المحاولات الأولى لتقريب وجهات النظر وتنسيق المواقف والسياسات  
بالاعلان في ١/١٠/١٩٩٦ عن تكتل سياسي جديد يضم القوى الليبرالية واليمينية وعلى  
رأسها حزب السلطة " الحركة الاجتماعية السياسية - بيتا روسيا " ، و " الخيار

---

\* أقر المؤتمر العام الرابع للحزب الذي انعقد في ١٩/٤/١٩٩٧ اجراء تعديلات على نص  
برنامج الحزب بما يتناسب مع مستجدات المرحلة .

الديمقراطي الروسي - خيار روسيا " ، و " كتلة ايفان ريبيكين " ومن وراثتها نقف مجموعة رجال الاعمال من الروس الجدد .

حيث أنشأ هذا التكتل لمواجهة كتلي اليسار " حزب الاتحاد الشعبي الوطني الروسي " بزعامة زوجانوف ، و " بلك برافدا أي بريادك - تكتل الحقيقة والنظام " بزعامة ليبد ، وللوقوف أمام المد اليساري ومن أجل تحقيق حرية أكبر للنشاطات الاقتصادية والحد من تدخل الدولة فيها ، والاعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة .

ورغم أن هذا التكتل يمثل قوى سياسية واقتصادية مؤثرة إلا أن تلك المحاولة لم تكن بحجم متطلبات النظام الذي سعى إلى توسيع نطاق تحالفاته ، وخاصة بعد إعادة تنظيم الحكومة في مارس ١٩٩٧ ورفع شعارات محاربة الفساد والبيروقراطية ، بائسراك قوى جديدة من صفوف المعارضة واجتذابها إلى التكتل وبالذات المحاولات التي بذلت لتقريب وجهات النظر فيما بين الاتحاد الاجتماعي - يابلكا الذي يتزعمه جريجوري يفلينسكي ويحتل ٤٥ مقعداً في مجلس الدوما ( البرلمان ) مع سياسات ونهج الحكومة القائم .

ويبرز تأثير ونفوذ تكتل القوى الليبرالية - اليمينية وبشكل طاعي في السيطرة على المصادر والقنوات المالية وتوظيف أجهزة السلطة المختلفة لخدمة سياساتها وفي احتكاره الكامل لوسائل الجهاز الاعلامي الجبار التي تتوزع ملكيتها وجهات التحكم بها على العديد من الأوساط والشركات والمؤسسات المالية ، (١٦٤) مثل :

الصحف " ايزفستيا " ، " ترود " ، " رايوتشايأا تريبوننا " ، " سيلسكايأا جيزن " ، وحوالي ٢٩ من شركات التليفزيون والصحف والمجلات المحلية الصادرة في الوحدات الادارية المختلفة ، وكلها تخضع لشركة " جاز بروم " وبعض الشركات النفطية الاخرى .

للصحف " كوزموسومولسكايأا برافدا " ليتراتورنايا جازيتا " ويسيطر عليها " أونيكسيم "

بنك "

تليفزيون " أن . تي . في " وصحيفة " سيفودنيا " ومجلة " ايتوجي " ومحطة راديو "اخياموسكفا" ، صحف ومطبوعات محلية أخرى وتخضع لـ "موسم بنك" . تليفزيوني " لو

أ. ر. تي. و. تي. في. - ٦- ، مجلة " أوجونوك " ، صحيفة " نيزا فيسيمابا " وغيرها من المطبوعات المحلية الصادرة في انحاء متفرقة من روسيا تتوزع ملكيتها والجهات المشرفة عليها بين السلطات المحلية والمؤسسات المالية المختلفة .

وتتبع جميعها سياسة اعلامية موحدة توجهها السلطة باشراف مباشر من اناثولي تشوبايس الأمر الذي يصعب معه القول بديمقراطية للنظام في روسيا .

### (٣) تكتل القوى الثالثة - ليبيد :

وهو تكتل سياسي يعتمد على شخص الجنرال الكساندر ليبيد الذي انشق عن " الحركة الاجتماعية السياسية - مؤتمر الجماعات الروسية " وعن " بلك برافدا أي باريادك - تكتل الحقيقة والنظام " الذي كان قد تأسس في ١٩٩٦/٩/٥ من مؤتمر الجماعات الروسية " و "تشيسيت رودينا" وغيرها .

وانفرد ليبيد في ١٤ مارس ١٩٩٧ بتأسيس تنظيم سياسي مستقل باسم " الحزب الشعبي الجمهوري الروسي " كرد فعل على عملية اقصائه من السلطة ، واعلن بأن الحزب يمثل ما أسماها بالقوى الثالثة الواقعة بين تكتلي اليمين في السلطة والمعارضة اليسارية ، وربما استلهم ذلك من النظرية الثالثة للعقيد معمر القذافي .

ومع أن هذا التكتل مازال في طور التشكل إلا أن العديد من التحليلات تتوقع له أن يحتل مساحة واسعة في الحلبة السياسية الروسية ، إذ يبدو أن ليبيد شديد الطموح للوصول إلى السلطة وبأي ثمن ففي إحدى زيارته إلى ألمانيا الاتحادية صرح لبرنامج " أبوزريفاتيل " بقوله " أريد أن اصبغ رئيساً ويكون لي ذلك ... " . (١٦٥)

كما وصف نفسه وقال " أنا لست ديمقراطي فما زلت بحاجة لتعلم ذلك ، أنا باراجماتي واقعي ... " . (١٦٦)

ويرى ليبيد بأن الديمقراطية المطلقة لروسيا غير محبذة ، وأن روسيا لا تحتاج إلى برلمان منتخب بل في حاجة أكثر إلى مجموعة سياسية لإدارة شؤون الدولة . (١٦٧)

ولا يخفي الغرب اهتمامه بشخصية ليبد من خلال الدعوات التي كثيرا مايتلقاها من الاوساط الرسمية وغير الرسمية ، والحفاوة والاستقبالات اللائقة التي يحاط بها خلال زيارته المتكررة إلى كل من الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنسا ... إلخ ، والتي نصب جميعها باتجاه ابراز الجنرال ليبد وتهنئته كمرشح للانتخابات الرئاسية القادمة ليس بهدف انجاحه وانما لكونه الشخصية الوحيدة للقدرة على خلخلة القاعدة الجماهيرية لقوى اليسار وسحب أعداداً كبيرة منهم إلى صفه . بحكم القواسم المشتركة العديدة فيما بينهما والتركيبية الاجتماعية الواحدة لاتصارهما أي أن دور ليبد الذي لعبه - بقصد أو دون قصد - في الانتخابات الرئاسية السابقة قد يتكرر مرة أخرى ، وهو مايفلق الشيوعيين .

وبالمقابل فإن دخول ليبد والشيوعيين المعركة الانتخابية كل على حده ودون أي شكل من أشكال التنسيق والتحالف من المرجح أن يفضي إلى سقوطهما معاً وفوز تكتل السلطة وهو مايشهه ليبد أيضا .

بشكل عام وباستثناء تكتل " القوى الثالثة - ليبد " الذي لم تتبين ملامحه بعد ، أصبحت خارطة القوى السياسية في روسيا واتجاهات تطورها أكثر وضوحاً عقب الانتخابات التي جرت بمستوياتها الثلاثة البرلمانية (ديسمبر ١٩٩٥) والرئاسية (يوليو ١٩٩٦) والانتخابات المحلية (النصف الاخير من عام ١٩٩٦).

حيث أدت التفاعلات السياسية إلى تبلور بدليات تشكل نظام الحزبين ممثلة في تيارين رئيسيين هما تكتل السلطة الذي تلتف حوله الاحزاب الليبرالية واليمينية والوساط المالية من رجال الاعمال ومؤيدي سياسات الإصلاح ، وتكتل قوى المعارضة اليسارية التي يقودها حزب الاتحاد الشعبي الوطني الروسي ، مع ملاحظة حياد الكنيسة والحركة النقابية عن الطرفين .

أما بقية الاحزاب والتجمعات السياسية الاخرى بما في ذلك القوميين (جبرينوفسكي) وبابلكا (بفلينسكي) فيلاحظ تأرجحها بالاقتراب أو الابتعاد من أحد القطبين الرئيسيين ، فالقوميين تجمعهم الكثير من القضايا المشتركة مع قوى اليسار لولا أن مواقفهم مرهونة

في الغالب بالمزاج المتقلب لزعيمهم فلاديمير جيرينوفسكي ، ناهيك عن أن شعبيتهم قد  
أنحسرت كثيراً خلال السنوات الأخيرة . وبالنسبة ليفلينسكي زعيم الاتحاد الاجتماعي -  
يابلكا رغم أنه مازال في صف المعارضة إلا أنه وعلى طول الخط يقف في مواجهة قوى  
اليسار ويقترب - ولو نسبياً - إلى صف النظام مع خصوصياته التي يحرص على التمييز  
بها عن بقية أحزاب وقوى السلطة .

### السلطة في روسيا :

على خلاف ما هو سائد في الأنظمة الديمقراطية للدول المتقدمة من مراعاة الفصل  
بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وتحديد آلية الأداء الوظيفي لكل منها  
بما يمنع احتكار احداها للسلطة ويحقق الرقابة المتبادلة فيما بينها البين ويضمن هامش  
واسع من الديمقراطية ، نجد الأمر في روسيا - وفقاً لدستور ١٩٩٣ - تركز معظم  
الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية وبالذات رئيس الدولة ، (\*) بينما ظلت الهيئتان  
التشريعية والقضائية تلعب أدواراً هامشية أو ملحقة .

فالسلطة التشريعية التي تشكل أغليبتها حالياً قوى اليسار - بالرغم من ضيق هامش  
صلاحياتها - عاجزة عن أداء مهامها في الرقابة على السلطة التنفيذية ، وعن اصدار  
العديد من التشريعات التي تقرها بسبب تجميدها عن طريق استخدام الرئيس حق الفيتو  
عليها ، كما أن قراراتها غير ملزمة ولا تتعدى أن تكون في شكل توصيات .

وحتى الحكومة التي يفترض فيها أن تكون مسئولة أمام البرلمان تفتقد لاستقلالية  
القرار نظراً لخصوعها الكامل لرئيس الدولة الذي ينفرد عملياً بتعيين أو أقالمة جميع  
مسؤوليها ورسم وتحديد سياساتها في كافة المجالات . ولا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة  
للسلطة القضائية التي يعثرها ضعف الاداء ، وعدم الكفاءة في مكافحة الجريمة والفساد  
وحماية حقوق المواطن .

---

\* حسب ما هو موضح في صلاحيات رئيس الدولة المنصوص عليها في الدستور ، المواد : من

ولا شك بأن وهوب الرئيس يلتسن ومعارضته الشديدة أمام المجلس الفيدرالي ،<sup>(١٦٨)</sup> ومع رئيس المحكمة الدستورية لأية تعديلات في دستور ١٩٩٣ تحد من السلطات المخولة له أو تعيد توزيع الصلاحيات والمهام فيما بين السلطات الثلاث ، تؤكد بأن نظام المجتمع المدني ودولة المؤسسات في روسيا مازال ضعيفاً وفي طور البناء ، إذ يتضح ذلك في دور الفرد للحاكم وأهميته في تحديد اتجاه التحولات السياسية - الاقتصادية وأحداث التغيرات الجذرية في حياة المجتمع الروسي .

#### ١- يلتسن وسياسة التوازنات :

يلاحظ على أسلوب يلتسن في إدارة الحكم تعيين وتشكيل العديد من المجموعات الموازية في الاطار والمستوى الوظيفي الواحد ، سواء كان داخل الحكومة نفسها أو خارجها ، وتوزيع مجال الاختصاص والنفوذ الواحد على أكثر من مسئول وجهه والتي يحرص على انتقاء عناصرها بما يكفل خلق جو من التنافس أن لم يكن الخصومة والعداة فيما بينها البين ومن ثم الحفاظ على نوع من التوازن بين مختلف الاطراف ، الأمر الذي تعود من خلاله يلتسن - وفقاً لمبدأ فرق تسد - احكام سيطرته على السلطة وضمان عدم الاستئثار بها من قبل شخصية أو تكتل لايرض عنه ، والأمثلة على ذلك كثيرة بدء من الجهاز الاداري للرئاسة أو مايمكن تسميته بديوان الرئاسة الذي يشتمل على أكثر من ١٥٠٠ خبير ومختص في كافة المجالات يتمتعون بصلاحيات واسعة في الرقابة واتخاذ القرار ، وموزعين على مختلف الدوائر واللجان الموازية لوزارات وهيئات ودوائر الحكومة ، اضافة إلى اللجان الدائمة والمؤقتة والمجالس التي تشكل بين الحين والآخر والتدخلات والازدواجية في مهامها واختصاصاتها مع كل من مهام واختصاصات الهيئات الحكومية الرسمية والدوائر الموازية لها في ديوان الرئاسة ، ناهيك عن الصف العريض لشريحة نواب رئيس الحكومة من الدرجة الأولى والثانية والعادية ... إلخ .

وبعكس مايعلم عن حرص الدولة على تشكيل الحكومة من فريق واحد متفاهم ، توزعت تشكيلات الحكومات المتعاقبة خلال فترة حكم يلتسن على عدة كتلات متنافسة وموازية بما في ذلك للحكومة الاخيرة التي أعيد تنظيم هيكلها في مارس ١٩٩٧ ، حيث تم

استبعاد المقترح المقدم من ائتولي تشوبايس بأن يكون هو وحده نائباً أولاً لرئيس الحكومة دون غيره وتم تعيين بوريس نيمتسوف ،<sup>(٢)</sup> الذي يمكن أن يصبح ممثلاً لمصالح الصناعيين الروس نائباً أولاً أيضاً إلى جانب تشوبايس الذي يمثل مصالح الاوساط المالية واصحاب المصارف أي أن يلتصق قد أضاف إليه نيمتسوف ليقاسمه الصلاحيات كسلطة موازيه ومنحهما إلى جانب تشيرنوميردين رئيس الحكومة حقاً متساوياً في الاتصال المباشر به (أي بالرئيس يلتصق) وفي ترشيح مجموعة الوزراء العاملين تحت اشراف كل منهما .

### وبهذا يكون يلتصق قد حقق عدة أهداف بضرية واحدة :

- ضمان عدم احتكار تشوبايس وحده للسلطة - رغم الخطوة التي يتمتع بها لدى يلتصق وتخويله صلاحيات أكبر من غيره - وعدم انفراده بتسيير سياسة الحكومة بالنظر إلى ضعف شخصية تشيرنوميردين وتقلص دوره في إدارة الحكومة .
- منح نيمتسوف الفرصة - وهو مازال شاباً - للاقترب أكثر من الكرملين واكتساب الخبرة في السلطة بهدف تلميعه وتهيئته للترشيح في الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٠٠ كمنافس مواز لتشيرنوميردين من التيار الليبرالي .

---

\* بوريس يغموفيتش نيمتسوف من مواليد ١٩٥٩ في مدينة "سوتشي" ،

- أكمل الدراسة الجامعية من كلية (إديوفيزيتشيسكي) في ١٩٨١ ، حاصل على الدكتوراه في العلوم التقنية ، باحث في العلوم التقنية خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٩١ .

- في ديسمبر ١٩٩١ عينه يلتصق محافظاً لمنطقة نيجي جورونمكوي . ومن ١٩٩١ حتى ١٩٩٤ عين ممثلاً للرئيس الروسي في نفس المنطقة .

- من ١٩٩١-١٩٩٣ نائباً في مجلس الدوما (البرلمان) .

- كما أوكلت إليه في ١٩٩٦ مهام نائب رئيس لجنة الدولة للشئون الاجتماعية .

- في مارس ١٩٩٧ عين ككاتب أول لرئيس حكومة الاتحاد الروسي .

- من المقربين لأسرة الرئيس يلتصق حيث كان أباه صديقاً شخصياً لبوريس يلتصق .



- امتصاص غضب الشارع الروسي من تدهور الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية .  
وتغيير الانطباعات السائدة عنه (أي يلتسن) خلال فترة مرضه الطويلة ، لدى  
المحيطين به ولدى الرأي العام المحلي والخارجي - وخاصة بعد اجرائه العملية  
الجراحية في القلب وغيباه عملياً عن كرسي السلطة قرابة عام كامل - بتجاوزه  
مرحلة الوبن: الصحي والظهور بمظهر الحاكم القوي الذي بمسك بكافة حبال  
السلطة .

- طمأننة الاوساط الغربية وصندوق النقد والبنك الدوليين بتعيين تشوبايس  
ونيمتسوف كشخصيتين متحمستين لمزيد من الاجراءات الجزرية لاستكمال سياسة  
الاصلاح الاقتصادي التي تباطأ مسارها منذ عام ١٩٩٥ .

وهو ماباركه ميشيل كمديسيو رئيس صندوق النقد الدولي الذي أعلن عن ارتياحه  
الشديد لتلك التعيينات لاسيما وأن تشوبايس هو المسئول الاول عن الاتفاقيات التي تعقدها  
روسيا مع صندوق النقد والبنك الدوليين وعن تنفيذ شروطهما وسياساتهما .

## ٢- حكومة مارس ١٩٩٧ :

شهدت الحكومة الروسية المشكلة في مارس ١ٹ٩٧ منعطفاً جديداً بإجراء تغييرات  
جزرية في التشكيلة الوزارية غلب عليها الطابع السياسي والايولوجي ، وتعيينات شاملة  
لمختلف المناصب الحكومية استبدلت فيها الكوادر القديمة بنخبة جديدة من السياسيين  
ورجال الاعمال الشباب الذين قوي عودهم منذ فترة حكومة يچور جيدار في أوائل  
التسعينات واصبح يطلق عليهم تسمية " للذئاب الصغار " ، حيث سعى يلتسن بهذه التشكيلة  
الوزارية التي يقودها عملياً انتولي تشوبايس إلى كبح المعارضة وخاصة الشيوعيين  
وتقليص نفوذها وإزالة الشريحة الادارية العليا في المؤسسات الاقتصادية الذين مازالوا  
يعتبرون من بقايا النظام السوفيتي السابق ويشكلون عائقاً أمام ابتلاع الحيتان الكبيرة لما  
يبقى من ثروات البلاد . .

لقد حظت حكومة مارس على رضى الغرب الذي سارع إلى إيفاد جيمس فولفينسون رئيس البنك الدولي إلى موسكو في إبريل ١٩٩٧ لتقديم قرض بمبلغ ٦ مليار دولار بخصص لحل المعضلات الاجتماعية .

ولم تمض بضعة أيام على تشكيل الحكومة حتى أعلنت عن برنامجها بكسر مأسمتها الاحتكار الطبيعي " والمقصود هو مواصلة سياسة الخصخصة ، تحت تسمية جديدة ، إلا أن برنامج الخصخصة في هذه المرة قد اشتمل على قائمة باضخم وأنجح المؤسسات الاقتصادية ، <sup>(٥)</sup> مثل :

- راو " يابس روسيا " لإنتاج الطاقة الكهربائية (قدرت أرباحها في ١٩٩٥ بأكثر من ٢٢,٥ ترليون روبل وبلغ معدل نموها ٣١٣٪) .

- راو " جاز بروم " لإنتاج النفط والصناعات النفطية - الغازية (بلغ إجمالي أرباحها في ١٩٩٥ أكثر من ١٧,١ ترليون روبل وبمعدل نمو ٢٢١٪) .

- " روس نيفت " لإنتاج النفط والصناعات النفطية - الغازية .

- " روس جوس ستراخ " .

- " إم . بي . أس " للطرق والسكك الحديدية .

وغيرها من المؤسسات العملاقة ، أي أن القاعدة في سياسة الخصخصة حسب توصيات صندوق النقد قد تغيرت ولم تعد تقتصر على المؤسسات الخاسرة أو المتعثرة ، وأمنت عمليات نقل الملكية لتتجاوز حدود الرأسمال المحلي إلى شركات النفط الأمريكية والرأسمال الاجنبي .

---

\* لمزيد من التفاصيل عن تلك المؤسسات يمكن العودة إلى الملحق الإحصائي الجدول رقم (٧١) .

لقد أعطى يلتسن في حكومة مارس همنشاً كبيراً لصلح الجناح المتأمرك والأكثر ميولاً للغرب وعلى رأسهم أناتولي تشوباييس وهو من أصل يهودي تقف وراءه تكتلات رجال الأعمال من الروس الجدد واللوبي اليهودي ، إذ أصبح تشوباييس بمسك بزمام المبادرة في صياغة استراتيجية التنمية وفي للتأثير على تركيبة السلطة وتعيين كبار مسؤولي الدولة واتخاذ القرارات والسياسات الفاصلة .

كما أوكلت إليه أيضاً مسؤولية الاشراف المباشر على توجيه السياسة الاعلامية حيث يحكم الرقابة على مختلف وسائل الاعلام ، إضافة إلى كونه المسئول الاول عن علاقات روسيا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول الصناعية السبع والاتحاد الاوروبي وغيرها من المنظمات الدولية الاخرى ، وحتى عن عمليات " الاصلاح" داخل المؤسسة العسكرية .

والجدير بالذكر أن تشوباييس شخصية غير محبوبة في الشارع الروسي بسبب عمليات الاحتيال الواسعة التي رافقت سياسته في تنفيذ برنامج الخصخصة واسلوبة في التكالب على السلطة ونفوذ المتزايد عليها ، ولمتد ذلك الشعور إلى احزاب المعارضة المختلفة من اليسار إلى الوسط ، وحتى الاحزاب الليبرالية - الديمقراطية التي وجدت في اعادة تشوباييس إلى الحكومة وتعيينه في منصب رفيع قاسماً مشتركاً قد يوحدتها جميعاً ضد السلطة .

ففي أحد استطلاعات الرأي حول موقف الشارع الروسي من تعيين تشوباييس كنائب أول لرئيس الحكومة اتضح أن ٨٥٪ يعارضون وجوده في الحكومة . (١٩٩) بينما اتخذ مجلس الدوما (البرلمان) قراراً بالاغلبية يعبر تعيين يلتسن لاناتولي تشوباييس ضمن السياسات المعادية للشعب .

إن الخطوة التي يتمتع بها تشوباييس لدى يلتسن سببها الاساسي العلاقة الحميمة التي تربطه بـ ناتيانا داتشينكو الابنة الصغرى للرئيس بورييس يلتسن ، والتي عن طريقها تمكن تشوباييس من إزاحة العديد من خصومة مثل الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن

الخاص لرئيس الدولة وميخائيل بورسكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي واليچ ساسكافيتس النائب الأول لرئيس الحكومة سابقاً ، كما تمكن تشوبايس من خلالها تعيين أنصاره والموالين له في مراكز هامة في السلطة واستصدار العديد من القرارات والسياسات التي تبناها ، إضافة إلى دورها للحسام خلال الانتخابات الرئاسية (عام ١٩٩٦) ومشاركتها الفعالة في أن كانت بمثابة حلقة الوصل الرئيسية ما بين أبيها وفريقه الانتخابي ، وكمنسقة أساسية مع الفريق السري الأمريكي الذي أدار حملة بيلتسن الانتخابية . بل أن بيلتسن لم يتورع في أواخر يونيو ١٩٩٧ من تعيينها رسمياً في منصب استشاري رفيع لرئيس الدولة في مجال الترويج والدعاية السياسية .

إن أخطر دور تؤديه ناتيانا دلتشينكو يتمثل في أنها تعتبر مصدراً هاماً للمعلومات وحلقة وصل رئيسية فيما بين أناتولي تشوبايس وأبيها بوريس بيلتسن ، وقدرتها في التأثير على أبيها بحيث أصبحت مؤخراً من الشخصيات الهامة ذات النفوذ في الكرملين ، وبدونها ما كان لتشوبايس ومجموعته أن تحقق أي من السياسات والتغييرات في جهاز وتركيبه المطلقة .

وحسب تصريحات الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص السابق لبيلتسن لصحيفة " جارديان " البريطانية بأن شخصية بيلتسن كانتان واقعة تحت التأثير الكامل لأبنته الصغرى ناتيانا دلتشينكو ولا ناتولي تشوبايس الذي اسماء " بالوصي الأول " حيث يتحكم هذا الأخير في كافة التعيينات للمناصب العليا في جهاز الدولة وفي اعداد مشاريع القرارات والمراسيم الرئاسية المقدمة لبيلتسن للتوقيع عليها ، والتي تتم دون أية استشارات مع الجهات المختصة أو الشخصيات المعنية . (١٧٠)

كما وصف كورجاكوف أناتولي تشوبايس بأنه رغم مكانته الواقعة على يمين تشيرنوميردين رئيس الحكومة ، إلا أنه يسيطر على كافة مقاليد الحكم في الدولة ، وتوقع كورجاكوف في الفترة القريبة القادمة أن يعمل تشوبايس على اقضاء وزير الداخلية أناتولي كوليكوف ورئيس الحكومة نفسه فيكتور تشيرنوميردين بهدف إعادة صياغة اتجاهات وشكل تركيبة السلطة .

ويلتف حول تشوبيس مجموعة رجال الأعمال من الروس الجدد الذين أصبحوا يمثلون ركيزة أساسية ومؤثرة على تركيبة وقجاهات النظام ، حيث برز ذلك بشكل واضح منذ يناير ١٩٩٦ عندما انعقد على هامش ندوة الاقتصاد العالمي المقامة في " داوس " اجتماعاً سرّياً وراء الكواليس بتوصية من اتاتولي تشوبيس لأكثر سبعة رجال أعمال روس ، (١٧١) هم :

- ١- بيريزوفسكي ب.أ. - (الوجافاز ، تيلفزيون أو . آر . تي)
- ٢- جومينسكي ف.أ. - (موسك بنك ، تيلفزيون أن . تي . في)
- ٣- فياخيريف ر. أي . - (جاز بروم)
- ٤- خوندوركوفسكي م. ب - (روس بروم ، ميناتيب بنك ، يمتلك مجموعة أسهم في شركات تيلفزيون مختلفة )
- ٥- سمولينسكي أ. ب. - (ستوليشتني بنك سبيريجيني )
- ٦- اليكيبروف ف.يو - (لوك أول)
- ٧- كازمين أ. أي . - (سبير بنك)

كُرس الاجتماع لنصفية الخلافات وإنشاء تحالف مشترك فيما بين رجال الأعمال يهدف إلى التحكم بدفة السلطة وتوجيه مساراتها ، ومن أجل إيقاف النفوذ المتنامي للشيوخيين بأي ثمن .

وتوصل المجتمعون إلى أن تحقيق ذلك لن يتم إلا بإبقاء يلتسن في الحكم والمساعدة على إعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة ، ويدور فاعل ورئيسي لـ (تشوبيس) داخل السلطة، إضافة إلى دعم وتمويل حملة ليبد الانتخابية كمرشح احتياطي وحليف أساسي للرئيس يلتسن في معركته الانتخابية ضد الشيوخيين ، ومنع أية مؤازرة لمرشح الاتحاد الاجتماعي - يابلكا جريجوري يفلينسكي .

ولم تؤد نتائج هذا الاجتماع إلى عودة انتخاب نيسن فحسب ، بل - وهو مهم - إلى تأسيس مركز قوى سياسي - اقتصادي في تركيبة السلطة الروسية ، إذ توصلت لقاءات السبعة بصورة تورية مع اناثولي تشوباييس لتتسيق ورسم السياسة العامة للدولة ، التي بموجبها حسب قول بوريس بيريروفسكي أصبحت مجموعة السبعة مع المؤسسات المالية التي يمتلكونها تسيطر على أكثر من ٥٠٪ من الاقتصاد الروسي ، وأنهم وغيرهم بما يمتلكونه من شركات ومؤسسات ضخمة ما هم إلا نتاج لعمليات الخصخصة التي أنتهجها اناثولي تشوباييس ، والتي يندر أن نجد لها مثيل في أي من بلدان العالم .

وخلال فترة مابعد الانتخابات الرئاسية تعززت أكثر مكانة الروس الجدد على المستويين السياسي والاقتصادي ، وخاصة بعد إزالة خصومهم من السلطة ، حيث قال بيريروفسكي : "من أجل مواصلة سياسة الإصلاح لا يجب أن نعيد انتخاب بوريس يلتسن فحسب ، وإنما وفي نفس الوقت لابد من قصّ جناحي اليمين واليسار على حد سواء" .

والمقصود بقوى اليمين الكماندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص بالرئيس وميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي واليچ ساسكافيتس النائب الأول لرئيس الحكومة وبافل جراتشوف وزير الدفاع ومجموعة الجنرالات في وزارة الدفاع الذين تم إقالتهم جميعاً في يونيو ١٩٩٦ .

ومن أجل تكريس السلطة لمصالح النشاطات الاقتصادية للروس الجدد أقرت مجموعة السبعة تعيين فلاديمير بوتانين (لونيكسيم بنك) نائباً أولاً لرئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية ، وتعيين بوريس بيريروفسكي كنائب للأمين العام لمجلس الأمن الروسي .

لقد تمكنت الاوساط المالية ورجال الأعمال - الذين ينتمي العديد منهم إلى التكتل اليهودي - من التوغل في السلطة السياسية والعمل من قرب بتجاه خلق وتعزيز الظروف الملائمة لتشغيل رؤوس أموالهم وحماية مصالحهم .

إذا ترى مجموعة السبعة في نفسها المدافع للعديد عن مصالح " النخبة " التي تقود روسيا في الظروف الصعبة للمرحلة الانتقالية ، بينما ترى المعارضة من القوى اليسارية

والليبرالية على حد سواء ، وخاصة بعد تعيين بيريزوفسكي في مجلس الأمن الروسي ، بأن صعودهم السريع إلى قمة السلطة سينسف المحاولات الهادفة إلى إنشاء دولة ديمقراطية واقتصاد سوق قائم على أساس سيادة القانون ، فحسب قول ميرجي كافاليوف داعية حقوق الإنسان في روسيا "إن تلك المجموعة خطيرة للغاية لأننا وببساطة سنصبح خاضعين لطغمة جديدة تحت تسمية أخرى .. ففي الوقت الذي يحصلون فيه على امتيازات هائلة نجد أن نهمهم يزداد أكثر وأكثر بجرأة ووقاحة دون أن يمتلكوا لأي قانون " ، ويتفق مع ذلك جريجوري بفلينسكي زعيم الاتحاد الاجتماعي - يابلكا بقوله " إن الامبراطورية المالية والاعلامية لا يعتبروا مجرد رجال أعمال واصحاب بنوك وشركات تيليفونيه وإنما طغمة مافيا " .

### بيريزوفسكي واللوبي اليهودي :

في تحقيق صحفي نشر لمجلة " فوربس " الامريكية عن الرجل الأقوى والأكثر جبروت في روسيا بوريس أبراموفيتش بيريزوفسكي تحت عنوان " عراب الكرملين " ، <sup>(١٧٢)</sup> تعرضت المجلة إلى الدور الخطير الذي يلعبه بيريزوفسكي وصورته كما لو كان اخطبوطاً ضخماً يحكم سيطرته على العديد من المفاصل السياسية والاقتصادية في روسيا ، وهو دكتور بروفيسور في علوم الرياضيات من مواليد ١٩٤٦ ، عمل ولمدة خمسة وعشرون عاماً في حقل الابحاث النظرية المتعلقة باتخاذ القرار في روسيا ، وأصبح من كبار المليارديرات الروس ، حيث ظهر لأول مرة كرجل أعمال في ١٩٨٩ عندما ساهم في تأسيس شركة " لوجافاز " لانتاج وتسويق السيارات ، وتركز دوره آنذاك في ادخال واستخدام الاساليب العلمية الرياضية في إدارة الشركة ، إلا أنه وخلال أربعة أعوام فقط تمكن من الاستحواذ على أكبر حصة أسهم في الشركة وبلغ نصيبه إلى ١٠٪ من اجمالي مبيعات السيارات على مستوى روسيا بشكل عام.

وفي ١٩٩٣ عمل بيريزوفسكي على تأسيس مشروع جديد بتسمية مهيبة "اتحاد السيارات في عموم روسيا - أ. ف. ف. أ. " وذلك بإنشاء خط انتاجي جديد لشركة الفتوفاز يعتمد على تجميع وتركيب اجزاء السيارات في فنلندا .

في الوقت نفسه اشتملت نشاطات بيريزوفسكي على شراء العقارات والمنشآت في أكبر مدينتين روسيتين (موسكو ، بطرس بورج) بما قيمته آنذاك ٣٠٠ مليون دولار .

وعمل على توسيع نفوذه ونشاطاته في أجهزة ووسائل الاعلام - التي يحيطها بسرية تامة - بشرائه العديد من الصحف والمجلات منها الصحيفة الشهيرة " نيزافيسمايا جازيتا " ومجلة " أوجونيك " وجزء من شركة تيلفزيون " تي . في . (٦) " ، إضافة إلى امتلاكه أغلبية الأسهم في أكبر شركة تيلفزيونية روسية " أو . آر . تي . " ومضاعفتها من ١٦٪ إلى ٤٩٪ بعد تمكنه من التخلص من مدير الشركة وللصحفي الشهير فلاديسلاف ليستيف الذي وجد مقتولاً في ١٩٩٥/٢/٢٥ وأشارت إلى ذلك صراحة كل من مجلة فوربس الأمريكية والعديد من التحقيقات الصحفية الأخرى بضلوعه المباشر في حادث الاغتيال بسبب محاولات ليستيف كسر الوضع الاحتكاري للمعلوماتي والاعلاني التجاري وتحكم بيريزوفسكي بتوجيه السياسة الاعلامية ، وكرد فعل على محاولات ليستيف وسعيه إلى تأميم الشركة لتخضع كاملة لأشراف الدولة .

كما يمتلك بيريزوفسكي حوالي ٨٠٪ من أسهم " سيب نيفت " التي تعتبر واحدة من أكبر المؤسسات النفطية في روسيا ، إذ يرى بيريزوفسكي بأن الاستثمار في مجال النفط بمثابة ضمانات قوية للاقتراض ، وأن امتلاك الشركات النفطية يفتح الأبواب لامتلاك شركات ومؤسسات أخرى أو أخضاعها والسيطرة عليها ، ومنها على سبيل المثال شركة الطيران الروسي " أيرفلوت " التي أصبحت خاضعة عملياً وبشكل كامل لأشراف بوريس بيريزوفسكي وأوصى لها بتعيين فاليري أكرولوف صهر الرئيس يلتسن كرئيس للشركة ، مع أنه مجرد طيار عسكري ولا يمتلك خبرة اقتصادية ، هادفاً بذلك تعزيز نفوذه وتوطيد علاقاته مع أفراد أسرة الرئيس يلتسن والاقترب أكثر من موقع اتخاذ القرار .

إن عملية الاستحواذ على مؤسسة " سيب نيفت " كانت خارج نطاق المنافسة ويتواطؤ تشوبايوس وصديقه الفريد كوخ رئيس لجنة ممتلكات الدولة الذي أعد كافة وثائق التمليك لصالح بيريزوفسكي سراً وقمها بصورة شخصية للتصديق عليها من قبل الرئيس بوريس يلتسن . (١٧٤)



وفي هذا الاتجاه لهذا وراء رائحة النفط بطمح بيريزوفسكي وبشدة عبر علاقته مع أسرة يلتسن ونفوذه لدى الشخصيات المؤثرة في موقع القرار مثل اناتولي تشوباييس وآخرين إلى توسيع دائرة نشاطاته لتشمل الاستثمارات النفطية في أقاليم شمال روسيا والبلدان المستقلة .

لقد أسهم بيريزوفسكي مع مجموعة السبعة (أكبر سبعة رجال أعمال في روسيا) ورموا بكل ثقلهم وامكانياتهم لأعاقبة عودة الشيوعيين إلى الحكم في انتخابات ١٩٩٦ . وبغور يلتسن أمكن له أن يحتل موقعاً خطيراً للغاية في هيكل السلطة السياسية حيث تم تعيينه نائباً للأمين العام لمجلس الأمن الروسي وهو المجلس المسئول عن رسم وتنسيق سياسات القوات المسلحة وأجهزة الأمن في روسيا على رغم أن بيريزوفسكي يحمل الجنسية الاسرائيلية إلى جانب جنسيته الروسية وهو مالم يفه بيريزوفسكي نفسه وأكدته الكمبيوتر المركزي لوزارة الداخلية الاسرائيلية بتمتع بوريس ايراموفيتش بيريزوفسكي (مواليد ١٩٤٦) بالجنسية الاسرائيلية . (١٧٥)

كما يعتبر بيريزوفسكي صاحب الفضل الأول في إنشاء أول مؤسسة مالية مشتركة روسية / اسرائيلية في يناير ١٩٩٦ فيما بين بنك "بروم ستروي" الروسي ومؤسسة "ب.أ.أ. أف.ك. " التي يمتلكها تسفي بين أري وهو روسي الاصل كان اسمه جريجوري ليرنير حيث أقيم احتفال كبير بهذه المناسبة في فندق "دان تل أبيب" وحضرته نخبة من كبار المسئولين الروس مثل الكساندر ياكوفليف مستشار الرئيس يلتسن ، الكساندر سميرنوف واندريه استاخوف نائب وزير المالية ، اندريه شباغوليانتس نائب وزير الاقتصاد ، الكساندر خاندروف وكونستانتين لوبينتشينكو نائب رئيس البنك المركزي الروسي . (١٧٦)

ويتمد دور بيريزوفسكي إلى تصدره تشكيل اللوبي اليهودي الروسي ، الذي أصبح يمثل جسراً هاماً تنفذ من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها المختلفة في روسيا والمنطقة بشكل عام ، إذ أمكن للوبي اليهودي مؤخراً أحكام سيطرته على المفاصل المالية - الصناعية للاقتصاد الروسي والتغلغل في المواقع الرئيسية للدولة ، ففي لقاء نيلفزيوني

لجبرته القناة الثانية الإسرائيلية مع كل من بوريس بيري زوفسكي وفلاديمير حوسيسكي وف. مالكين و بوريس خايت ، (١٧٧) أكد جوسينسكي بأن اللوبي اليهودي في روسيا موجود وقد اكتمل تشكيله ، كما أشار مالكين إلى أن اليهود طائفة نشيطة وكثيراً منهم قد احتلوا مراكز متقدمة في الهيكل المالي للاقتصاد الروسي ، وأن أكثر من ٦٠٪ من رؤوس الأموال الروسية هي استثمارات يهودية يطلق عليها " اللوبي المالي اليهودي " .

لقد حققت تلك المجموعة دخولاً وأرباحاً خيالية في فترة قياسية قصيرة ليس لها مثيل في أي مكان آخر ، والفضل في ذلك يرجع إلى استغلال بدايات مرحلة البروسترويك والمراحل الانتقالية إلى اقتصاد السوق ، إذ قدمت الدولة تسهيلات وامتيازات كبيرة لرجال الاعمال واعففتهم خلال السنوات الأولى من دفع لية ضرائب ومكنتهم من جني أرباحاً طائلة .

كما كان لسياسة الخصخصة وتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص بما رافقتها من عمليات احتيال ونواطء بعض من مسئولى الدولة دوراً كبيراً وهاماً في هذا الاتجاه ، وعلى حد تعبير بيري زوفسكي:

" عندما يتخذ المسئول الأول قراره الشخصي لمن وكم يعطي من كعكة الدولة لاتجد مثيل لذلك في العالم " ، فبعد أن كانت الملكية العامة للدولة في ١٩٩١ تشكل ما نسبته ٩٠٪ من الاقتصاد الروسي ، أصبح القطاع الخاص يحوز على أكثر من ٧٥٪ من الموارد الغنية والمؤسسات الضخمة والمشاريع الاقتصادية المختلفة .

ويضيف بيري زوفسكي بقوله " إن توسيع رقعة مصالحنا في اقتصاد روسيا على قاعدة متينة وخاصة في القطاع المالي والمصرفي يساعد على خلق لوبي يهودي قوي في روسيا ، الذي أصبح يلعب دوراً ونفوذاً ملموساً في التطور الاقتصادي وفي التأثير على تعيينات كبار مسئولى الدولة ، ففي الانتخابات الرئاسية (يونيو / يوليو ١٩٩٦) وقفنا وعملنا نحن وآخرين على إعادة انتخاب بلتسن بتقديم أموالاً طائلة تم اتفاقها على حملته الانتخابية ، حيث تمكنا بفوزه من حماية وضمنان النشاطات الاقتصادية للروس الجدد ،

وطبيعي أن نفوذ وتأثير رأس المال على السياسة يتعاظم فالسلطة اليوم بالمقارنة مع السلطة المنتخبة في ١٩٩١ مدينة لنا وعليها التزامات أخلاقية ومادية تجاه رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال ... " .

وفي نفس السياق نكر بوريس خايت "أن العديد من رجال الاعمال اليهود في روسيا لا يخفون أصولهم اليهودية ، وقد أصبحوا شخصيات مؤثرة على القرار السياسي للسلطة وعلى تعيينات كبار المسؤولين فيها ... " .

وفي ذلك جانب كبير من الحقيقة إذ أمكن لهم بالفعل - وعلى سبيل المثال - أقضاء مجموعة الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص للرئيس يلتسن وميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي (ف.أس.ب) واليچ سوسكافيتس النائب الأول لرئيس الحكومة ومجموعة من كبار جنرالات وزارة الدفاع وغيرهم الذين اقبلوا من مناصبهم في يونيو ١٩٩٦ عندما شعروا بأن هؤلاء قد أصبحوا حجر عثرة أمام نفوذهم السياسي والاقتصادي .

كما يمكن القول بأن اللوبي اليهودي قد أصبح يستحوذ على أهم مراكز القرار في الدولة الروسية وخاصة بعد ما أسمى باعادة التنظيم الحكومي في مارس ١٩٩٧ ، حيث اشتملت تلك التغييرات على ازالة العديد من مسؤولي الحكومة والسلطات العليا في الدولة واستبدلوا برموز اللوبي اليهودي وعلى رأسهم :

- اناتولي بوريسوفيتش تشوباييس وهو الدينمو المحرك لسياسة الدولة الروسية في كافة الاتجاهات واصبح يشغل مركز النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير المالية ومنسق السياسة الاعلامية ومسئول العلاقات الخارجية ... إلخ .

- بوريس يفيمو فيتش نيتمتوف ويشغل منصب نائب أول رئيس الحكومة ووزير الطاقة والنفط .

- الفريد رييخجولدو كوخ ، (\*) نائب رئيس الحكومة ورئيس اللجنة الحكومية  
لأملاك الدولة والمسؤول الأول عن سياسة الخصخصة وتحصيل إيرادات الدولة .

- ياكوف مويسيفيتش أورينسون ، (\*\*) نائب رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد  
والمسؤول الأول عن مهام وزارة الصناعة ووزارة التصنيع الحربي .

- الكساندر ليفشيتس (النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير المالية سابقاً) وعين  
ضمن تغييرات مارس كمساعد لرئيس الدولة ورئيس الجهاز الاقتصادي في  
ديوان رئاسة الدولة .

- بوريس أبراموفيتش بيريزوفسكي - الاب الروحي للوبي اليهودي الذي يشغل  
منصب نائب الامين العام لمجلس الأمن الروسي وهو المجلس الذي يختص برسم  
وتنفيذ سياسات الأمن والدفاع للروسي .

- اضافة إلى شريحة عريضة من نواب الوزراء ومسؤولي اللجان والاجهزة  
ومؤسسات الدولة المنتشرين في هيئات السلطة المختلفة .

بل أن تولجدهم ونفوذهم قد أمتد إلى العديد من الاحزاب السياسية مثل حزب السلطة  
"الحركة الاجتماعية السياسية - بيتنا روسيا" وإلى " الاتحاد الاجتماعي - يابلكا " والحركة  
الاجتماعية السياسية - مؤتمر الجماعات الروسية " وغيرها من أحزاب المعارضة .

وإلى جانب أن اللوبي اليهودي في روسيا قد أصبح يلعب دوراً هاماً في سياسة  
الحكومة والنظام بشكل عام ، تخضع لسيطرته أهم شركات التلفزيون الروسية مثل " أو .  
أو . تي " ، " أن . تي . في . " ، " تي . في . " - ٦ " وإلى حد ما " أو . تي . آر . (راسيا)  
ومحطة راديو " ليخا موسكفا " ومجموعة كبيرة من أهم الصحف والمطبوعات الأكثر  
انتشاراً وعلى رأسها مجلتي " أوجانيوك " و " أيتوجي " وصحيفتي " سيفودنيا " و "

---

\* الفريد رييخجولدو كوخ - من مواليد ١٩٦١ في بطرس بورج ، دكتور في العلوم الاقتصادية.

\*\* ياكوف مويسيفيتش أورينسون - من مواليد ١٩٤٤ ، بروفيصور في العلوم الاقتصادية .

نيز أفيسيمايا " وعشرات الصحف والمجلات المحلية الأخرى التي تصدر في الأقاليم والوحدات الإدارية المختلفة ، حيث تسخر جميعها لتحقيق أهدافهم ، فقد جاء على لسان بيرزوفسكي " نحن ومجموعة جوسينسكي - وهما أكبر مجموعتين في اللوبي تسيطران على وسائل الإعلام - كنا من أوائل الذين أدركوا الأهمية الحاسمة للإعلام في تحقيق السياسات التي نرغب في تنفيذها ، والذي بدوره ما كنا سنتمكن من الفوز في الانتخابات الرئاسية .. " . (١٧٨)

كما قال جوسينسكي " لقد رأيت ومنذ بداية بروسثريكا جورباتشوف أن وسائل الإعلام هي - قبل أن تكون وسيلة للاستثمار الرأسمالي - بمثابة آلية هامة لحماية مصالحنا ، ومصالحنا لآخر ... " . (١٧٩)

ولا تقتصر عملية احتكار وسائل الإعلام على تقييد الرأي الآخر وتوظيفها وتسخيرها بهدف إعادة تشكيل الوعي وتوجيهه للرأي العام بما يخدم مصالح القوى المسيطرة عليها وتعزيز نفوذها في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية لروسيا فحسب ، بل أن الأمر يتجاوز تأثيره إلى خارج نطاق الدولة الروسية يتمسخر البث الإعلامي الذي شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة لخدمة السياسة الأمريكية في المنطقة بشكل عام ، على اعتبار أن شعوب الدول المجاورة مازالت قريبة العهد باللغة الروسية ، إذ تظهر بصمات ذلك وبوضوح عندما تنتهج وكالات الأنباء وشركات التليفزيون الرئيسية في روسيا سياسة اعلامية موحدة ومنسقة هي في كثير من الأحيان مضرّة بمصالح ومستقبل روسيا نفسها ، كما جرى خلال الاحداث المتفرقة في البلدان المستقلة وخاصة الأزمة الدستورية البيلاروسية في نوفمبر ١٩٩٦ وموقف الاعلام ضد الوحدة الروسية مع بيلاروس أوائل ١٩٩٧ وتأجيح الخلافات الروسية الأوكرانية ، وخلال الانتخابات البلغارية والاحداث التي تلتها في يناير ١٩٩٧ ، واضطرابات جمهورية الصرب أواخر ١٩٩٦ .... إلخ .

## المافيا الروسية :

أثار بوريس يلتسن إعجاب الشعب السوفيتي عندما كان عضواً للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي وسكرتيراً أولاً للعاصمة موسكو وأواخر الثمانينات بإعلانه الحرب ضد مظاهر الفساد والامتيازات الخاصة - وهي محدودة مقارنة بما أصبح عليه الحال - التي كان يحصل عليها أعضاء المكتب السياسي وكبار مسؤولي الدولة عبر ما كان يمتلكه الكرملين من مصحات ومنتجعات وأسواق حرة وخدمات أخرى مختلفة ، وبحرصه على ارتداء الثياب المصنعة وطنياً وتواضعه بالمضي على الأقدام والتقل على وسائل المواصلات العامة والمعارضة الشديدة لظهور رئيسا مكسيموفنا عقيلة الرئيس السابق ميخائيل جورباتشوف في الفعاليات السياسية والاجتماعية ، كونها لا تحمل أي صفة رسمية حكومية أو حزبية .

وهو ما أكسب يلتسن آنذاك احتراماً وشعبية كبيرة في أوساط المجتمع الروسي .

إلا أن الأمر وخلال خمسة أعوام فقط سرعان ما تبدل جذرياً بدءاً من تخلي يلتسن عن بدلة "بولشيفيتشكا" <sup>(٢)</sup> ، وسيل الامتيازات الخاصة التي يمنحها للمقربين والاستمتاع بعشرات الفلل والاستراحات وللقصور الفاخرة التي يفتقر لها زعماء الدول الغنية وأذهلت كلينتون وشيراك وكول حين وقفوا مشدوهين أمام المغالاة في مظاهر الترف ، ومروراً بمشاركة أفراد عائلته وخاصة ابنته ناتاليانا داتشينكو في الحياة السياسية وإداء بعض الأدوار الحساسة - وإن كان من وراء الكواليس - بما في ذلك التأثير على التغييرات المختلفة في كادر الدولة .

ثم تفاضيه عن عمليات الفساد وجرائم المافيا المنظمة التي استشرت بشكل خطير من حوله وتحت حماية بعض من أصحاب النفوذ في السلطة إذ تؤكد الإحصائيات بأن وزارة الداخلية قد سجلت خلال العام ١٩٩٦ فقط أكثر من ربع مليون جريمة اقتصادية منها ٤٣,٢ ألف جريمة " من الوزن الثقيل " ، إضافة إلى أن ثلث جرائم الفساد التي تم

---

\* "بولشيفيتشكا" هو اسم مصنع روسي ينتج الملابس الجاهزة .

ضبطها كان من ورائها مسؤولون في أجهزة الأمن وهو ما لم تعرفه الدولة السوفيتية السابقة . (١٨٠)

لقد نزعرت المافيا الروسية في ظل نظام يلتسن واصبح نفوذها واسع الانتشار ، وهي حسب معلومات البنك الدولي عبارة عن منظمات يتراوح تشكيلها مابين ثلاثة إلى أربعة آلاف مجموعة منتشرة في عموم روسيا ، (١٨١) ويمتد انتشار المئات من تلك المنظمات إلى البلدان المستقلة وأوروبا الشرقية وبعض البلدان الغربية ، بينما تشير تقارير المخابرات المركزية الامريكية بأن نشاطات المافيا الروسية حتى منتصف ١٩٩٦ منتشرة في أكثر من خمسين دولة في العالم ، (١٨٢) حيث تتركز نشاطاتها في تقديم الخدمات الامنية للمشروعات والاستثمارات الخاصة وتساعد على تنفيذ الاتفاقات والعقود المختلفة وتحصيل الديون للبنوك وغيرها ، مقابل ابتزازها لرجال الاعمال وللمشاريع الخاصة والحصول بالقوة على القروض الميسرة واستثمارها في العمليات اللامشروعة كترويج العملات المزيفة وتجارة السلاح والمخدرات... إلخ . ولا تتورع في استخدام الاساليب الأكثر اجراماً ووحشية لتصفية كل من يقف أمامها أسوة بالمافيا الإيطالية ، والامثلة على ذلك عديدة حسب مايعلم عنه من حوادث قتل واغتيالات لرجال الاعمال واصحاب البنوك التي اعتاد الشارع الروسي على سماعها بين اليوم والآخر دون أن تجد في السلطة من يواجهها لغياب الارادة السياسية العليا في محاربة الفساد والجريمة المنظمة ولامتداد نفوذ المافيا إلى هيئات السلطة للفوقية .

#### النتائج على حدود روسيا :

مع انهيار دولة الاتحاد السوفيتي والانظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية أنهارت معها كافة التكتلات والاحلاف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تضم مجموعة الدول الاشتراكية مثل منظمة التعاون الاقتصادي " سيف " وحلف وارسو الذي تنسب لمواجهة حلف شمال الاطلسي (ناتو) وغيرها من المنظمات الاقليمية أخرى .

وفرضت التغييرات السياسية والاقتصادية الهائلة جملة من التحولات الجذرية في مضمون واتجاهات السياسات المختلفة لتلك الدول وعلى رأسها الاتحاد الروسي ، والتي كان من المفترض أن يكون من نتائجها حل حلف الناتو ، إلا أن جوهر وسياسة الحلف لم تتغير مع التغييرات الجارية في روسيا وفي المنطقة عامة ، وظلت أهدافه وتحركاته تجاه روسيا بنفس الوثيرة السابقة التي كانت عليها خلال فترة الحرب الباردة مع نوعية جديدة من المهام تتمثل في توسيع الحلف باتجاه الشرق وضم دول أوروبا الشرقية وأكبر عدد من الدول المستقلة إلى عضويته ليصبح أكثر قرباً من حدود الدولة الروسية .

ودون شك بأن هناك العديد من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة والغرب إلى ذلك ، أهمها :

- نجاح القوى اليسارية في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ والخوف من احتمالات فوزها في الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة في (١٩٩٩، ٢٠٠٠).

- نجاح الإصلاحات الصينية والنمو الاقتصادي المذهل للصين ، وإمكانية ظهورها في المستقبل المنظور كقوة عظمى لها مكانتها وتأثيرها في العالم .

- أحكام سيطرة الغرب على للموارد الطبيعية في القارة الأوروبية والبلدان المستقلة عامة وفي روسيا على وجه الخصوص التي تمتلك ١٥٪ من الاحتياطي العالمي للنفط و ٣٥٪ من احتياطي الغاز في العالم وتزليل كافة العوائق التي تعترض أو تهدد مصالح الغرب .

- فتح المجال وبشكل أوسع أمام المصالح الغربية للتغلغل في اقتصادات بلدان أوروبا الشرقية والبلدان المستقلة ، وتسريع النشاطات الاقتصادية فيها قبل عودة تقارب تلك البلدان ومن ثم إعاقة تكاملها لضمان عدم تشكيلها مستقبلاً كتكتلاً اقتصادياً وسياسياً جديداً .

- تهميش روسيا وابعادها عن أوروبا الوسطى والشرقية وحتى عن البلدان المستقلة واضعاف دورها على الساحة الدولية وحصرها في أحسن الأحوال مع المناطق التي



تقع خلف حدودها الجنوبية ، وحرمانها من امكانية أن تصبح مستقبلاً بمثابة جسراً أو وسيطاً بين الشرق والغرب ، في الوقت الذي يجري تنافساً شديداً بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على توسيع مناطق النفوذ .

- استغلال الولايات المتحدة مسألة توسيع حلف الناتو كمبرر من اجل تعزيز نفوذها في أوروبا الغربية .

لايستبعد أيضاً بأن من اهداف الغرب بعيدة المدى بعد أن يتمكن من تهميش دور روسيا السياسي والاقتصادي أن يضعها وجهاً لوجه مع القوى الاسلامية التي تشكل في روسيا نفسها ٢٠٪ من السكان ، وخاصة في مناطق ما وراء القوقاز وآسيا الوسطى والافغانستان وباكستان وغيرها التي تشهد اضطرابات مستمرة ، أي أشعال الصراع فيما بين الحركات الاسلامية المتزايد نفوذها والانظمة التي كانت حتى الأمس اشتراكية وبذلك سيكون الغرب وامريكا قد حققوا اهدافهم باضعاف كلا الطرفين معاً وحصر الصراعات بعيداً عنهم .

إن توسع حلف الناتو شرقاً باتجاه أوروبا الشرقية كبولندا والمجر وبلغاريا وجمهورية التشيك والسلوفاك وبلدان البلطيق الثلاث التي أوصى الكونجرس الأمريكي بضمها وربما بعض البلدان المستقلة كلوكرانيا وكيركيزيا قد أصبح أمراً واقعاً مفروغاً منه تقف أمامه موسكو مكتوفة الايدي ، فيما عدا الاحتجاجات والتتديدات الرسمية ضد سياسة الناتو التي تصب باتجاه عزل روسيا عن الاسرة الأوروبية وتفكيك الروابط فيما بين الدول المستقلة واعاقه تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها ، وحتى محاولاتها المتكررة ضمن مشاريع الحلول الوسط التي تقدمت بها روسيا للانضمام إلى الحلف كدولة كاملة العضوية ، أو البحث عن آلية جديدة وتغيير الاستراتيجية العامة للحلف ليتحول إلى منظمة تعمل على ضمان واستقرار الأمن في القارة الأوروبية ... إلخ ، رأت فيها الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية أمراً لايفهم منه سوى فقدان الحلف معنى وجوده ولم تلق أياً من تلك المحاولات تجاوباً وباعت جميعها بالفشل .

كما لم تسفر قمة هيلسكي أواخر مارس ١٩٩٧ بين بلتسن وكلينتون عن أي تقدم بإيقاف السياسة التوسعية لحلف الناتو شرقاً ، واقتصر الأمر على توقيع خمس اتفاقيات تتعلق بمواصلة التقيص والحد من انتشار السلاح النووي والكيميائي وارضاء موسكو بمنحها قرض من البنك الدولي بمبلغ ٦ مليار دولار وبعض المساعدات الاقتصادية الأخرى ، إضافة إلى تهدئتها بإمكانية قبولها في الاتحاد الأوروبي وانضمام روسيا إلى المنظمة الدولية للتجارة واعطائها دوراً أكبر نسبياً في منظمة الدول السبع الصناعية الكبرى . وجميعها عبارة عن مسكنات لا تغير من خطط وسياسات الغرب والناتو تجاه روسيا والمنطقة بشكل عام .

وأقصى ما توصلت إليه موسكو في مفاوضاتها مع الحلف ومع ممثلي الدول الاعضاء فيه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧ هو توقيع ما أسمى بـ " الوثيقة الأساسية للتعاون الروسي الأطلسي " في ٢٧ مايو ١٩٩٧ بالعاصمة الفرنسية باريس ، التي تضمنت إنشاء مجلس تنسيق مشترك بين روسيا وحلف شمال الأطلسي دون أن يكون لأي من الطرفين الحق في نقض سياسات الطرف الآخر ودون أن يكون لموسكو تأثير على اتخاذ قرارات الحلف ، وللتعاون في مسائل حفظ السلام والسيطرة على التسلح وتخفيض المخزون من الأسلحة التقليدية والنووية والوقاية منها . مع الموافقة على اشتراك روسيا في نظام أمني أوروبي لفترة مابعد الحرب الباردة .

لكن الحلف - وبمعكس ما أدعته روسيا - لم يتعهد بعدم نشر أسلحة نووية أو قوات تقليدية في أراضي اعضائه الجدد ، وأكتفى بالاعلان عن عدم نيته في الوقت الحاضر نشر تلك الأسلحة ، الأمر الذي يعني أن الحلف مستقبلاً قادر على تغيير وفرض السياسات التي يراها ووقتها يشاء .

واعتبرت روسيا ذلك الاتفاق بمثابة مخرج يحفظ لها ماء الوجه - طبعي وفقاً لما هو ممكن - إذ لم يكن أمامها سوى أحد خيارين إثنيين ، فإما مواجهة السياسات التوسعية للحلف والغرب ومن ثم حشد كافة الجهود والإمكانات لذلك بما فيها الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية وهو ما لم تعد قادرة عليه للدولة الروسية ، أو الرضوخ للأمر الواقع والموافقة

على مايزيده الغرب والسماح له بامتداد قواعده العسكرية شرقاً إلى الحدود الروسية ، والتفاوض للحصول ولو على الحد الأدنى من الضمانات الأمنية والاستراتيجية . ويتوقع وثيقة باريس أصبح الطريق ممهداً لانضمام دول أوروبا الشرقية إلى عضوية الحلف بدء بالمجموعة الأولى التي تشمل المجر وبولندا وجمهورية التشيك .

لقد دعى بيل كلينتون في مطلع فبراير ١٩٩٧ إلى الانتهاء من توسيع حلف الناتو شرقاً بحلول عام ١٩٩٩ مطالباً مراعاة أن لا يكون لعملية التوسع أضراراً على القوى الديمقراطية في روسيا (ويقصد النظام القائم برئاسة بوريس يلتسن) وهي عبارات دبلوماسية لاتعني شيئاً من الناحية العملية ولا تغير من جوهر الأمر ، إذ إن الأهم في ذلك هو أنه سيظهر قريباً على حدود روسيا - ورغماً عنها - قوات عسكرية غربية وستسخر كافة الامكانيات الحربية من مطارات وموانئ ومعدات وجيوش البلدان المجاورة كقواعد عسكرية لحلف الناتو .

ولا شك في أن تدهور الأوضاع الاقتصادية ونهيار القوة العسكرية الروسية وعجزها عن التصدي لتلك المخططات قد فتح شهية الغرب أكثر ودفعهم إلى المزيد من التكالب لتوسيع رقعة مصالحهم السياسية والاقتصادية ، إذ لم يتجاوز إجمالي المخصص للقوات المسلحة في موازنة الدولة الروسية لعام ١٩٩٧ ١٠٤,٣ ترليون روبل أي مايعادل ١٩ مليار دولار أمريكي تقريباً ، بينما رصدت للولايات المتحدة وحدها من ميزانيتها ١٢٠ مليار دولار فقط لتمويل عمليات توسيع حلف الناتو شرقاً .<sup>(١٨٣)</sup> كما أن انهيار الأوضاع المادية والمعنوية لدى الجيش الروسي قد ساهم كثيراً في تنفي جاهزيته القتالية - والتي كشفت عنها وبوضوح الحرب الشيشانية - بعد أن أصبح افراد القوات المسلحة ينسلمون روايتهم المتواضعة مرتين أو ثلاث مرات على الأكثر في السنة ، وتكفي الإشارة هنا إلى أن حجم الراتب الشهري لادميرال الغواصة النووية يتجاوز قليلا المليون روبل أي ما يعادل مئتان دولار لاغير ، وكان انتحار عالم الذرة فلاديمير نيتشاي - الذي لم يزد راتبه عن ثلاثمائة دولار (١,٦ مليون روبل) - رئيس للمركز الفيدرالي للبحوث النووية الاستراتيجية في اكتوبر ١٩٩٦ بمدينة تشيليابينسك احتجاجاً على تدهور أوضاع المركز

خلال السنوات الاخيرة وانقطاع رواتب العلماء والخبراء المتخصصين العاملين في المركز لمدد تتراوح ما بين أربعة وستة شهور متتالية .

كما وصل تدهور الارضاع إلى حد لطالة مدة بقاء رواد الفضاء الروس في الفضاء الخارجي لفترات أطول لا تقل عن ٢٠٠ يوم بسبب شحة التمويلات المالية وعجز الدولة عن تصنيع صواريخ كافية لاطلاق السفن الفضائية ، بعد أن كان الاتحاد السوفيتي متفوقاً على الولايات المتحدة الأمريكية في أبحاث وبرامج للفضاء .

لقد فقدت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي معظم المعدات الحربية المتطورة التي كانت منتشرة أصلاً على أطراف الدولة السوفيتية على الأراضي غير الروسية وتحولت إلى ملكية الدول المستقلة ، ولم ترث روسيا من التركة السوفيتية على سبيل المثال سوى ٣٧٪ من طائرات الميج (٢٩) و ٢٣٪ من طائرات سوخوي (٢٧) ، ولم يبق لروسيا سوى نصف الموانئ الحربية التي أصبحت في وضع متردي وبحاجة إلى صيانة شاملة وتحديثات أساسية ، (١٨٤) ولم يكن جديداً على أحد ماصرح به وزير الدفاع ايجور راديوينوف عندما قال " أنا وزير لجيش منهار وأسطول يلفظ أنفاسه الاخيرة " . (١٨٥)

إن سياسة موسكو قصيرة النظر تجاه البلدان المستقلة قد أثرت سلباً على مصالح روسيا في المنطقة مع جيرانها وخاصة أوكرانيا التي لم تخف نواياها للانضمام إلى حلف الناتو ، والممّاح في أبريل ١٩٩٧ لوحدة عسكرية من القوات الأمريكية وقوات الناتو لجراء مناورات عسكرية مشتركة على الأراضي الأوكرانية ، بل بلغ الأمر حد اغلاق أوكرانيا في أبريل أيضاً مجالها الجوي أمام الطائرات الحربية الروسية .

والاسباب في ذلك عديدة برزت مع تزايد النزاعات القومية في أوكرانيا وبسبب لهجة التحدي التي يتعامل بها الكرملين مع حكام كيف ورفضه تسوية منصفة لمشكلة اقتسام اسطول البحر الأسود ، ودعم روسيا للحركات المعارضة الانفصالية في القرم التي تسعى إلى الاستقلال من أوكرانيا ، وكذا غض الطرف - الذي يعني الرضى - عن الاستفزازات المتواصلة لعمدة موسكو يوري لوشكوف ومطالبته باستعادة مدينة سيفاستوبل

- بصرف النظر عن شرعية ذلك من عدمه - من لوكراينا إلى السيادة الروسية ، الأمر الذي لم يتورع فيه كيف من التلميح كرد فعل عن عزمها السماح للأسطول السادس الأمريكي بإقامة قاعدة عسكرية بحرية له في سيفاستوبل نفسها . (١٨٦)

ولا يختلف الأمر كثيراً تجاه " أبخازيا " التي تؤازرها روسيا للانفصال عن جورجيا ، إضافة إلى صفقات السلاح السرية التي كشف عنها في أوائل ١٩٩٧ بما قيمته مليار دولار والمقدمة من موسكو لارمينيا لدعم الجيش الارمني في مواجهته ضد اذربيجان ، (١٨٧) رغم الاتفاقيات المشتركة التي تلزم بموجبها روسيا عدم بيع أية أسلحة أو معدات عسكرية لأي من الطرفين .

كل تلك الشواهد وغيرها قد ساهمت ومازالت في ابتعاد الدول المستقلة عن موسكو وتزايد احتمالات اللجوء إلى الغرب وحلف الناتو لضمان أمنها وتعزيز استقلالها بعيداً عن النفوذ الروسي ، مقابل اقتراب الغرب الذي يهدف إلى تغيير الوضع السياسي - الجغرافي في المنطقة ، وهو ما أكدته الجولات المكوكية التي قام بها خافير سالاسا سكرتير عام حلف الناتو خلال فبراير ١٩٩٧ وشملت معظم البلدان المستقلة .

ان التدهور الهائل الذي لحق بالأوضاع الاقتصادية والعسكرية لروسيا قد انعكس وبشدة في ضعف سياسة الدولة الروسية وتضاؤل مكانتها على المستوى الاقليمي والدولي ، وباستثناء ما تبقى من الاسلحة الاستراتيجية يمكن القول بأن روسيا كدولة عظمى قد انحسرت واصبحت أوضاعها أكثر تشابهاً مع أوضاع الدول النامية التي ولا شك بأن الغرب يسعى باقترابه إلى حدودها وبمساعدة العديد من العوامل الأخرى إلى تحديد وضعية جديدة للدولة الروسية وإعادة صياغة وتشكيل خارطة مصالحها السياسية - الاقتصادية في المنطقة بشكل عام .

## خاتمة :

إن صورة التطورات الجارية في روسيا مازالت قائمة من جوانب عديدة وقد تزداد سوءاً ، ولو على المدى المنظور . وهو ماتمخضت عنه الدراسة وتجمع عليه قوى المعارضة السياسية والاجتماعية الروسية بمختلف اتجاهاتها اليمينية والليبرالية واليسارية وحتى بعض الاوساط الرسمية ، بدءً بالاخفاقات التي رافقت سياسات الإصلاح الاقتصادي والنتائج المخيبة للأمال ، والتبعات الاجتماعية التي أثقلت وبشدة كاهل المواطن الروسي ، وهي إذا ما استمرت تسير بنفس المنحى قد تقضي إلى إنفجار اجتماعي وإلى تفاقم الصراعات القومية والعرقية إن لم يكن تفكك أوصال الدولة الروسية .

ومروراً بنفسي الفساد والجريمة المنظمة وتغلغل اللوبي اليهودي في المفاصل الرئيسية لسلطة الدولة وتأثيره المباشر على التعيينات العليا وعلى اتخاذ القرارات الهامة ، واحكام سيطرته على وسائل الاعلام المختلفة وعلى شبكات المال والتجارة ، والدور الذي يؤديه خدمة للمصالح الأمريكية .

لقد عملت اسرائيل في السنوات الاخيرة على تنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع روسيا بشكل كبير لتتجاوز مساحتها العلاقات الروسية مع عدة دول عربية مجتمعة ، وهي في ذلك ترسخ لنفسها مكانة نفيد منها عبر حلقات التدهور أو التحول الروسي على حد سواء .

وبالمقابل ، ولما تقلص العلاقات العربية - الروسية يبرز التساؤل الملح في مدى استفادة العرب من تلك التغييرات بعد أن ولت الحقبة السوفيتية والتوازن الدولي ، ولت العروض للسخية والموازرة التي كان بها السوفيت يبحثون عن حلفاء ويرفضها العرب .

إن روسيا برغم الاوضاع المتدهورة مازالت - وإلى حد ما - تشكل مركز قوي نسبي على الساحة الدولية ، وأن أهمية التكيف مع مايجري فيها من تحولات ، بغض النظر عن اتجاهاتها أو نتائجها ، لبناء علاقة مصالح متبادلة لا بد لها أن تستند إلى استيعاب طبيعة تلك المستجدات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،

وإلى فهم التركيبة الداخلية لخارطة القوى السياسية ولسلطة الدولة نفسها ، في ظل العديد من المحاور والتكتلات الإقليمية والدولية وشبكة واسعة من المصالح المتعارضة .

ومن جهة أخرى ، وبالمقارنة ، فإن رصد ما أسفرت عنه الإصلاحات الاقتصادية في البلدان التي مازالت تحكمها الأنظمة الشيوعية كالصين وفيتنام ، بالنظر إلى النجاحات المذهلة التي تحققت لهما ، لابد أن يعيد إلى الأذهان السؤال التقليدي : هل يرجع التعثر الذي رافق تجارب التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في معظم الدول الاشتراكية إلى خطأ النظرية أم خطأ التطبيق ؟ أم أن التنمية الفاشلة - برغم التباينات - يمكن تحقيقها في ظل أي من النظامين ؟

الأمر الذي ولا شك سيفتح المجال واسعاً لمزيد من الأبحاث الجادة والدراسات الموضوعية لأنماط ونماذج التنمية المختلفة .

## الجزء الثاني : الوثائق





## دستور الاتحاد الروسي : (\*)

### المقر في الاستفتاء الشعبي العام

في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

شكلت أحداث العنف في ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٣ ، والأزمة السياسية التي احتدمت فيما بين سلطة الرئيس الروسي بوريس يلتسن وبين السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان الروسي الذي ترأسه آنذاك روسلان حسيب اللاتوف ، والتي أنهت باستخدام الرئيس يلتسن للعنف واصداره الأوامر للجيش بقصف واقتحام مبنى البرلمان بالمدمعية والدبابات والوحدات الخاصة ، واعتقال النواب الذين اعتصموا بداخل المبنى .

شكلت تلك الاحداث خطوة مكملة لمسألة التطورات والتوجهات السياسية الاخيرة في روسيا ، التي تمخض عنها اصدار الرئيس بوريس يلتسن لجملة من القرارات الخطيرة والحاسمة ، كان من ضمنها تعليق العمل بالدستور القائم آنذاك ، حل البرلمان والاعلان عن انتخابات نيابية جديدة (تمت في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣) ، واعداد - وهو الأهم - صياغة لمشروع دستور جديد تم انزاله للاستفتاء العام في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ وقراره بعد أن صوت عليه مايقارب نسبة ٥٢٪ .

وكون الدستور الجديد قد تضمن مايمكن تسميته بانقلاب في العلاقة ما بين السلطات الثلاث وتوسيعاً لمساحة الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة ، وهو ما أعترضت عليه كافة أحزاب المعارضة الرئيسية - باستثناء الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي - (\*)

---

\* صادر عن دار "مبارك" ، موسكو ، ١٩٩٥ .

\* يعتبر الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي (جبرينوفسكي) صلاحيات رئيس الدولة المنصوص عليها في الدستور غير كافية ، ويطالب بزيادة توسيعها لتشمل صلاحيات أكبر من بينها تشكيل الحكومة برئاسة رئيس الدولة .

وطالبت بضرورة اجراء تعديلات دستورية لتقليص صلاحيات رئيس الدولة ، ففي احدى تصريحات زعيم الحزب الشيوعي " جينادي زوجانوف " لمحطة التلفزيون الروسي "إن.تي.في." ، ذكر بأن الرئيس بوريس يلتسن - وفقاً للدستور الحالي - يتمتع بما يعادل ضعف صلاحيات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وما يعادل أربعة أضعاف صلاحيات الرئيس الفرنسي " جاك شيراك " .

أما الكاتب الفرنسي الشهير - الروسي الاصل - فلاديمير مكسيموف فقد قال بأن روسيا وفقاً للدستور الحالي تعيش في ظل نظام نصف فاشي .

كما أشار إلى ذلك أيضاً " جريجوري يفلينسكي " زعيم الاتحاد الاجتماعي - "التفاحة" (بأن هذا الدستور يمنح جهاز رئيس الدولة سلطات هائلة غير خاضعة للرقابة ، الأمر الذي يشكل سبباً رئيسياً لاستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي وتهديداً لأمن المواطن) . (١٨٨)

لذلك فسيتم التركيز هنا على تلك التغيرات وبالأذات فيما يخص صلاحيات رئيس الدولة وترجمة الجوانب الدستورية المتعلقة بها ابتداء من الباب الثالث من الدستور .

### **دستور الاتحاد الروسي :**

يتكون دستور الاتحاد الروسي من جزئين :

#### **الجزء الأول :**

يتضمن (١٣٧) مادة موزعة على تسعة أبواب ، وذلك على النحو التالي :

- الباب الاول : أسس البناء الدستوري ، - (المواد من ١-١٦) .
- الباب الثاني : حقوق وحريات الانسان والمواطن ، - (المواد من ١٧ - ٦٤) .
- الباب الثالث : التكوين الفيدرالي ، (المواد من ٦٥ - ٧٩) .
- الباب الرابع : رئيس الاتحاد الروسي ، (المواد من ٨٠-٩٣) .

- الباب الخامس : المجلس الفيدرالي (البرلمان) - (المواد من ٩٤-١٠٩).
- الباب السادس : حكومة الاتحاد الروسي ، - (المواد من ١١٠-١١٧) .
- الباب السابع : السلطة القضائية ، - (المواد من ١١٨ - ١٢٩).
- الباب الثامن : الحكم الذاتي المحلي ، - (المواد من ١٣٠ - ١٣٣) .
- الباب التاسع : التعديلات الدستورية وتنقيحات الدستور ، - (المواد من ١٣٤-١٣٧).

## الجزء الثاني :

وهو عبارة عن أحكام عامة انتقالية تشمل على تسعة بنود أساسية .

## الباب الثالث

### التكوين الفيدرالي

- المادة ٦٥ :

١- يتكون الاتحاد الروسي من الوحدات الادارية التالية :

جمهورية أديجا ، جمهورية ألتاي ، جمهورية باشكورتستان ، جمهورية بورياتيا ، جمهورية داغستان ، جمهورية الانجوش ، جمهورية كاباردينو - بالكارسكي ، جمهورية كالميكيا - خالمج نانجتش ، جمهورية كاراتشايفو - تشيركيسكايا ، جمهورية كاريليا ، جمهورية كومي ، جمهورية ماري إل ، جمهورية مورдовيا ، جمهورية ساخا (ياكوتيا) ، جمهورية سيفيرنايا أوسيتيا ، جمهورية تاتارستان ، جمهورية تيفا ، جمهورية أودمورتسكايا ، جمهورية خاكاسيا ، جمهورية الشيشان ، جمهورية تشوفاش .

اقلية ألتاي ، اقلية كراسنودار ، اقلية كراسنويار ، اقلية بريموريا ، اقلية ستافروبول ، اقلية خاباروفسك ، منطقة أمورسك ، منطقة أرخانجيلسك ، منطقة أستراخان ، منطقة بيلجورود ، منطقة بريانسك ، منطقة فلاديمير ، منطقة فولجا جراد ، منطقة فولجود ، منطقة فورونيج ، منطقة أيفانوفو ، منطقة ايركوتسك ، منطقة كالينينجراد ، منطقة كالوجا ، منطقة كامتشاتكا ، منطقة كيميروفو ، منطقة كيروفسك ، منطقة كوستروما ، منطقة كورجان ، منطقة كورسك ، منطقة ليننجراد ، منطقة ليبينسك ، منطقة ماجادان ، منطقة موسكو ، منطقة مورمانسك ، منطقة نيجي جورود ، منطقة نوفجورود ، منطقة نوفوسيبيرسك ، منطقة أومسك ، منطقة أرينبورج ، منطقة أورول ، منطقة بينزا ، منطقة

بيرم ، منطقة بسكوف ، منطقة روستوف ، منطقة ريزان ، منطقة سامارا ، منطقة ساراتوف ، منطقة ساخالين ، منطقة سفيردلوفسك ، منطقة سمولينسك ، منطقة تامبوف ، منطقة تفير ، منطقة تومسك ، منطقة تولا ، منطقة نيومين ، منطقة أوليانوفسك ، منطقة تشيليابينسك ، منطقة تشيتا ، منطقة ياروسلافل .

موسكو ، سانت بطرس بوج - مدينتين ذات أهمية فيدرالية .

منطقة يفريسكايا ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة أجنيسكي بورياتسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة كومي - بيرياتسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة كورياكسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة نينيسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة ناتيرسكي (دولجانو - نينيسكي) ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة أوست - أوردينسكي - بورياتسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة خانت - مانيسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة تشوكوتسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة ايفيكسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة بامالو - نينيسكي ذات الحكم الذاتي .

٢- يتحدد قبول وتشكيل وحدات إدارية جديدة في التكوين الفيدرالي للاتحاد الروسي وفقاً للقوانين الفيدرالية والدستورية .

- المادة ٦٦ :

١- يتحدد وضع الجمهوريات وفقاً لأحكام دستور الاتحاد الروسي ولدساتير الجمهوريات .

٢- يتحدد وضع الاقاليم والمناطق والمدن ذات الأهمية الفيدرالية والمناطق ذات الحكم الذاتي والمقاطعات ذات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام دستور الاتحاد الروسي والأنظمة الاقاليم والمناطق والمدن ذات الأهمية الفيدرالية والمناطق ذات الحكم الذاتي والمقاطعات ذات الحكم الذاتي المقررة في الهيئات التشريعية (النيابية) المطبقة .

٣- يجوز اتخاذ القوانين الفيدرالية حول المناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي بناء على مقترحات تتقدم بها السلطات التنفيذية والتشريعية في المناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي نفسها .

٤- تنظم علاقات المقاطعات ذات الحكم الذاتي المنضوية في تكوينات الاقاليم أو المناطق وفقاً للقوانين الفيدرالية والاتفاقيات الموقعة بين هيئات السلطة للمقاطعات ذات الحكم الذاتي وهيئات السلطة للاقاليم والمناطق .

٥- يمكن تغيير وضعية الوحدات الادارية للاتحاد الروسي بموافقة كل من الاتحاد الروسي والوحدات الادارية للاتحاد الروسي وحسب احكام القوانين الفيدرالية الدستورية .

- ماده ٦٧ :

١- تشمل مساحة الاتحاد الروسي اراضي الوحدات الادارية ، المياه الداخلية والمياه الاقليمية والمجال الجوي الذي يغطيها .

٢- يمتلك الاتحاد الروسي حقه السيادي ويمارس سلطانه على الخط القاري والمناطق الاقتصادية للاتحاد الروسي حسب النظام المحدد في القوانين الفيدرالية والقانون الدولي .

٣- يمكن تغيير الحدود فيما بين الوحدات الإدارية للاتحاد الروسي بالموافقة المتبادلة فيما بينهم .

- ماده ٦٨ :

١- تعتبر اللغة الروسية اللغة الرسمية للسائدة في كافة أنحاء الاتحاد الروسي .

٢- يحق للجمهوريات وضع واستخدام لغة رسمية خاصة بها على مستوى هيئات السلطة والإدارة المحلية ومؤسسات لدولة داخل الجمهوريات إلى جانب استخدام اللغة الرسمية للاتحاد الروسي .

٣- يكفل الاتحاد الروسي لجميع شعوبه الحق في المحافظة على لغاتهم القومية وتوفير الامكانيات اللازمة لتكريسها وتطويرها .

- ماده ٦٩ :

يكفل الاتحاد الروسي حقوق الاقليات العرقية والقومية بما يتوافق مع المبادئ المعترف بها والقوانين الدولية ، والاتفاقيات الموقعة فيما بين شعوب الاتحاد الروسي .

- ماده ٧٠ :

١- تحدد القوانين الفيدرالية الدستورية أوصاف علم الدولة وشعار ونشيد الاتحاد الروسي ونظام استخدامهم الرسمي .

٢- مدينة موسكو هي عاصمة الاتحاد الروسي ، ويحدد القانون الفيدرالي وضع العاصمة .

- ماده ٧١ :

يقع ضمن اختصاص الاتحاد الروسي مايلي :

أ- لقرار وتغيير دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية والرقابة على تنفيذها .

ب- البناء الفيدرالي ومساحة الاتحاد الروسي .

ج- تنظيم وحماية حقوق وحريات الانسان والمواطن ، الجنسية في الاتحاد الروسي ، تنظيم وحماية حقوق الاقليات القومية .

د- وضع أنظمة الهيئات الاتحادية للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والقواعد المنظمة لادائها ، تشكيل الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة .

هـ- املك الدولة الاتحادية وادارتها .



و- وضع أسس السياسة الاتحادية والجرامح الاتحادية في مجالات الدولة ، الاقتصاد، البيئة ، الاجتماع والثقافة ، التطور القومي للاتحاد الروسي .

ز- وضع الاسس القانونية لتنظيم السوق الموحد ، والمال والعملية ، سياسة الاقراض والجمارك والاصدار النقدي ، أسس سياسة الاسعار ، خدمات السوق الاتحادية بما في ذلك البنوك الاتحادية .

ح- الميزانية الاتحادية ، الضرائب الاتحادية وتحصيلها ، تنظيم وتطوير المصاديق الاتحادية .

ط- المنظومة الاتحادية للطاقة ، الطاقة النووية ، المواد المنشطرة ، المواصلات الاتحادية ، طرق المواصلات ، الاعلام والاتصالات ، النشاطات في مجال الفضاء .

ي- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للاتحاد الروسي ، الاتفاقات الدولية للاتحاد الروسي ، قضايا الحرب والسلام .

ك- العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد الروسي .

ل- الدفاع والأمن ، الانتاج الحربي ، تحديد نظام بيع وشراء السلاح والذخائر والتكنولوجيا الحربية وغيرها من الممتلكات العسكرية ، انتاج المواد السامة ، وسائل التخدير ونظام استخدامها .

م- تحديد وحماية حدود الدولة والمياه الإقليمية والمجال الجوي والمناطق الاقتصادية والخط القاري للاتحاد الروسي .

ن- النظام القضائي ، النيابة العامة ، الجنايات والمحاكمات الجنائية . العفو ، المواطننة والمحاكمات المدنية ، المرافعات التحكيمية للتشريعات ، التنصيف القانوني للملكية الذهنية .

س- القانون الاتحادي للمنازعات .

ع- خدمات الارصاد الجوية : المعايير والمقاييس ، للنظام المتري وتحديد الزمن ،  
المساحة (الطبوغرافيا) والخرائط ، تسمية المواضع الجغرافية ، الاحصاءات  
الرسمية ومراقبة الحسابات .

ف- جوائز الدولة والالقاء الفخرية للاتحاد الروسي .

ص- خدمات الدولة الاتحادية .

- ماده ٧٢ :

١- يشترك كل من الاتحاد الروسي والوحدات الادارية المكونة له في المهام التالية:

أ- ضمان توافق دساتير وقوانين الجمهوريات والانظمة والقوانين وغيرها من  
المعايير التشريعية للأقاليم والمناطق والمدن ذات الامة الفيدرالية والمناطق والمقاطعات  
ذات الحكم الذاتي مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية .

ب- حماية حقوق وحريات الانسان والمواطن وحماية الاقليات القومية وتوفير  
النظام القانوني والأمن الاجتماعي ونظام الحدود بين المناطق .

ج- قضايا امتلاك واستخدام وانتقال ملكية الارض ومافي باطنها والمياه وغيرها  
من الموارد الطبيعية .

د- تحديد ملكية للدولة .

هـ- استغلال الطبيعة والحفاظ عليها وضمان الأمن البيئي وخاصة الحفاظ على  
الارض وعلى المعالم التاريخية والثقافية .

و- للقضايا العامة المتعلقة بالتربية والتعليم والعلوم والثقافة والرياضة .

ز- تنسيق المسائل المتعلقة بالصحة ورعاية الاسرة والأمومة والأبوة والطفولة  
والحماية الاجتماعية بما في ذلك الضمان الاجتماعي .

ح- اتخاذ التدابير الكفيلة بمواجهة الحوادث والكوارث الطبيعية والابنية والتغلب على تبعاتها .

ط- وضع الأسس العامة للنظام الضريبي وتحصيل الضرائب في الاتحاد الروسي .

ي- الادارة والمحاكمات الادارية ، تشريعات العمل والاسرة والسكان والارض والمياه والغابات ، والتشريعات المتعلقة بالثروات الجوفية والحفاظ على البيئة .

ك- كوارر القضاء والاجهزة الامنية والمحاماة والتوثيق .

ل- حماية الأماكن الاصلية وأنماط الحياة للتقليدية للأقليات العرقية .

م- وضع الأسس العامة لنظام عمل سلطات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي .

ن- تنسيق العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية مع الوحدات الادارية للاتحاد الروسي ، تنفيذ الاتفاقيات الدولية للاتحاد الروسي .

٢- تنطبق أحكام هذه المادة وبشكل متساوي على الجمهوريات والاقاليم والمناطق والمدن ذات الأهمية الفيدرالية والمناطق ذات للحكم الذاتي والمقاطعات ذات الحكم الذاتي .

- مادة ٧٣ :

فيما عدا ما هو محدد ضمن اختصاصات الاتحاد الروسي وصلاحياته المشتركة مع الوحدات الادارية ، تمتلك الوحدات الادارية للاتحاد الروسي ماتبقى من سلطات الدولة .

- مادة ٧٤ :

١- لايجوز اقامة أية حدود جمركية أو رسوم جمركية داخل أراضي الاتحاد الروسي أو مامن شأنه اعاقبة حرية انتقال البضائع والخدمات والاموال .

٢- يمكن تقييد انتقال البضائع والخدمات بما لا يتعارض مع القوانين الفيدرالية وفي حالات الضرورة لضمان الأمن والحفاظ على الحياة وصحة المواطنين وحماية الطبيعة والثروة الثقافية .

- ماده ٧٥ :

١- العملة النقدية في الاتحاد الروسي هي الروبل .. وينفرد البنك المركزي للاتحاد الروسي بعمليات الاصدار النقدي ، ولايجوز اصدار أية نقود اخرى في الاتحاد الروسي .

٢- تعتبر مهمة حماية وضمان ثبات الروبل الوظيفة الاساسية للبنك المركزي للاتحاد الروسي الذي يتمتع بالاستقلالية عن مختلف هيئات سلطة الدولة .

٣- تحدد القوانين الفيدرالية النظام الضريبي وتحصيل الضرائب إلى الميزانية العامة الاتحادية ، وكذا الاسس العامة للنظام الضريبي وطرق تحصيلها على مستوى الاتحاد الروسي.

٤- تصدر قروض الدولة على أساس النظام المحدد في القوانين الفيدرالية وتوزع على أساس طوعي .

- ماده ٧٦ :

١- يصدر الاتحاد الروسي وفقاً لاختصاصاته القوانين الفيدرالية الدستورية والقوانين الفيدرالية التي تصبح نافذة في كافة أنحاء الاتحاد الروسي .

٢- وفقاً للصلاحيات المشتركة للاتحاد الروسي مع الوحدات الادارية المكونة له تصدر القوانين الفيدرالية وما يتوافق معها من القوانين والمعايير التشريعية الاخرى للوحدات الادارية في الاتحاد الروسي .

٣- لايجوز للقوانين الفيدرالية أن تتعارض مع القوانين الفيدرالية الدستورية .

٤- فيما عدا ما هو محدد ضمن اختصاصات الاتحاد الروسي وصلاحياته المشتركة مع الوحدات الإدارية ، تمارس كل من الجمهوريات والاقليم والمناطق والمدن ذات الأهمية الفيدرالية والمناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي كافة نشاطاتها القانونية والتنظيمية بما في ذلك اصدار القوانين وغيرها من التشريعات الخاصة بها .

٥- لايجوز للقوانين والمعايير التشريعية الصادرة في الوحدات الادارية للاتحاد الروسي أن تتعارض مع القوانين الفيدرالية المقررة وفقاً لنص البندين (١) و (٢) من هذه المادة .

وفي حالة تعارض القوانين الفيدرالية مع أية تشريعات أخرى صادرة في الاتحاد الروسي ، تكون القوانين الفيدرالية نافذة دون غيرها .

٦- في حالة تعارض القوانين الفيدرالية مع أية تشريعات أخرى صادرة في الوحدات الإدارية على أساس البند (٤) من هذه المادة ، تكون التشريعات المحلية للوحدات الإدارية هي النافذة دون غيرها .

- مادة ٧٧ :

١- تحدد الوحدات الادارية للاتحاد الروسي لنفسها وبشكل مستقل نظام هيئات سلطة الدولة المختلفة في الجمهوريات والاقليم والمناطق والمدن ذات الأهمية الفيدرالية والمناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي ، وبما يتوافق مع البنية الدستورية الاساسية للاتحاد الروسي ومع الأسس العامة لتنظيم الهيئات النيابية والتنفيذية لسلطة الدولة المحددة في القوانين الفيدرالية .

٢- في حدود اختصاصات الاتحاد الروسي والصلاحيات المشتركة للاتحاد الروسي والوحدات الادارية المكونة له ، تشكل الاجهزة والهيئات الاتحادية للسلطة التنفيذية المركزية مع هيئات السلطات التنفيذية في الوحدات الادارية نظاماً واحداً للسلطة التنفيذية في الاتحاد الروسي .

- ماده ٧٨ :

١- يمكن لأجهزة السلطة التنفيذية الاتحادية لتنفيذ مهامها تشكيل هيئات إدارية للمناطق وتعيين المسؤولين عنها .

٢- يحق لأجهزة السلطة التنفيذية الاتحادية بموافقة هيئات السلطات التنفيذية في الوحدات الإدارية تخويل الأخيرة جزء من سلطاتها ، على أن لا يتعارض ذلك مع دستور الاتحاد الروسي ومع القوانين الفيدرالية .

٣- يحق لهيئات السلطات التنفيذية في الوحدات الإدارية بموافقة أجهزة السلطة التنفيذية الاتحادية تخويل الأخيرة جزء من سلطاتها .

٤- يعمل رئيس الاتحاد الروسي وحكومة الاتحاد الروسي وبما يتوافق مع دستور الدولة على ضمان بسط نفوذ سلطة الدولة الاتحادية في كافة أنحاء الاتحاد الروسي .

- ماده ٧٩ :

يحق للاتحاد الروسي المشاركة في المعاهدات الاتحادية مع الدول الأخرى وتخويلها جزء من صلاحياتها بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ، وعلى أن لا يجر ذلك إلى الحد من حقوق وحريات الإنسان والمواطن ، وأن لا يكون متناقضاً مع البنية الدستورية الأساسية للاتحاد الروسي .

## الباب الرابع

### رئيس الاتحاد الروسي

- المادة ٨٠ :

١- رئيس الاتحاد الروسي هو رئيس الدولة .

٢- يصون رئيس الدولة دستور الاتحاد الروسي ، وحقوق وحريات الإنسان والمواطن. وحسب النظام المقر في دستور الاتحاد الروسي يتخذ الرئيس السياسات

الكفيلة بالحفاظ على سيادة الاتحاد الروسي وعلى استقلاله وعلى كيان الدولة الكامل ، وتنسيق عمليات الاداء والتعاون الوظيفي لهيئات جهاز السلطة .

٣- يحدد رئيس الدولة - بما يتوافق مع الدستور والقوانين الفيدرالية - الاتجاهات الرئيسية لممارسة الدولة الداخلية والخارجية .

٤- يمثل الرئيس - باعتباره رئيساً للدولة - البلاد داخل الاتحاد الروسي ، وخارجياً في العلاقات الدولية .

- المادة ٨١ :

١- ينتخب رئيس الاتحاد الروسي لأربع سنوات عن طريق الاقتراع السري الحر والمباشر .

٢- يشترط في المرشح لمنصب رئيس الدولة أن يكون من مواطني الاتحاد الروسي وأن لا يقل عمره عن ٣٥ عام ، وأن يكون مستقراً وبشكل دائم داخل روسيا لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

٣- لا يحق لمن شغل منصب رئيس الدولة فترتين متتاليتين أن يرشح نفسه لفترة رئاسية ثالثة .

٤- يحدد القانون الفيدرالي نظام الانتخابات الرئاسية - للاتحاد الروسي .

- المادة ٨٢ :

١- يؤدي الرئيس المنتخب - عند استلامه السلطة - اليمين التالية : " أقسم على الحفاظ على حقوق وحريات الانسان والمواطن ، ومراعاة وصيانة دستور الاتحاد الروسي ، والدفاع عن سيادة واستقلال البلاد ، وعن أمن وكيان الدولة الواحد ، وأن اخدم الشعب بأمانة و إخلاص " .

٢- يتم أداء اليمين في حفل رسمي يحضره أعضاء المجلس الاتحادي ، ونواب مجلس الدوما ورئيس المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي .

- المادة ٨٣ :

رئيس الاتحاد الروسي :

أ- يعين - وبموافقة الدوما - رئيس حكومة الاتحاد الروسي .

ب- يحق له ترأس اجتماعات الحكومة .

ج- يتخذ قرار إقالة الحكومة .

د- يعرض على الدوما مرشحه للتعيين في منصب رئيس البنك المركزي للاتحاد الروسي ، كما يضع أمام الدوما مسألة إقالته .

هـ- يعين ويقيل - بناء على اقتراح رئيس حكومة الاتحاد الروسي - نواب رئيس الحكومة والوزراء الاتحاديين .

و- يعرض على المجلس الاتحادي مرشحيه للتعيين في منصب رؤساء المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي ، محكمة التحكيم العليا ، كما يعرض مرشحه لمنصب النائب العام للاتحاد الروسي .. ويقترح على المجلس الاتحادي إقالة المدعي العام للاتحاد للروسي وتعيين قضاة المحاكم الفيدرالية الأخرى.

ز- يشكل ويرأس مجلس الأمن للاتحاد الروسي ، الذي يتحدد وفقاً للقانون الفيدرالي.

ح- يقر المبادئ العسكرية للاتحاد الروسي .

ط- يشكل إدارة (جهاز) رئيس الدولة (ديوان الرئاسة) .



ي- يعين ويقبل الممثلين المفوضين لرئيس الاتحاد الروسي .

ك- يعين ويقبل القيادات العليا للقوات المسلحة للاتحاد الروسي .

ل- يعين ويسحب بعد التشاور مع لجان المجلس الفيدرالي الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول الأجنبية والهيئات الدولية .

- ماله ٨٤ :

رئيس الاتحاد الروسي :

أ- يحدد موعد انتخابات البرلمان (الدوما) بما يتفق مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية .

ب- يحل البرلمان (الدوما) في الحالات التي ينص عليها دستور الاتحاد الروسي .

ج- يحدد ويعلن عن الاستفتاء العام حسب النظام المقرر في القانون الفيدرالي الدستوري.

د- يقدم مشاريع القوانين إلى البرلمان (الدوما) .

هـ- يصدق ويصدر القوانين الفيدرالية .

و- يتقدم إلى المجلس الفيدرالي بتقرير سنوي حول أوضاع البلاد ، وحول التوجهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة .

- ماله ٨٥ :

١- يمكن لرئيس الاتحاد الروسي اتخاذ الاجراءات اللازمة لحل الخلافات فيما بين السلطة المركزية وهيئات السلطة المحلية داخل الاتحاد الروسي ، وكذلك فيما بين مختلف السلطات المحلية فيما بين بعضها البعض . وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق يستطيع أن يحل الخلاف عن طريق القضاء .

٢- يحق لرئيس الاتحاد الروسي إيقاف نشاط وعمل السلطات التنفيذية المحلية داخل روسيا في حالة تعارض تلك النشاطات مع دستور البلاد ومع القوانين الفيدرالية ، وكذا تعارضها مع واجبات والتزامات روسيا الخارجية ، ومع حقوق وحريات الانسان والمواطن إلى أن تحسم ذلك السلطات القضائية المسؤولة .

- ماده ٨٦ :

رئيس الاتحاد الروسي :

- أ- يشرف على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة .
- ب- يدير المفاوضات ويوقع على الاتفاقيات الدولية .
- ج- يصادق على الوثائق الرسمية .
- د- يتسلم أوراق اعتماد السفراء المعيّنين .

- ماده ٨٧ :

- ١- رئيس الاتحاد الروسي هو القائد الاعلى للقوات المسلحة الروسية .
- ٢- في حالة الهجوم على الاتحاد الروسي أو التهديد المباشر بالهجوم عليه فإن رئيس الدولة يعلن "حالة للحرب" في كافة أنحاء الاتحاد الروسي أو في جزء منها - على أن يخطر وبصورة فورية المجلس الاتحادي ومجلس الدوما .
- ٣- يحدد نظام " حالة للحرب " القانون الفيدرالي الدستوري .

- ماده ٨٨ :

يعلن رئيس الاتحاد الروسي - وفقاً للظروف والنظام المحدد في القانون الفيدرالي الدستوري - حالة الطوارئ في كافة أنحاء روسيا أو في جزء منها ، على أن يخطر وبصورة فورية المجلس الاتحادي ومجلس الدوما .

- ماده ٨٩ :

رئيس الاتحاد الروسي :

أ- يقرر حل قضايا ومشاكل الجنسية الروسية ومنح حق اللجوء السياسي.

ب- يمنح أوسمة الدولة واللقاب الفخرية للاتحاد الروسي ، وكذا الرتب العسكرية العليا.

ج- يعلن العفو عن المحكومين .

- ماده ٩٠ :

١- يصدر رئيس الاتحاد الروسي التعليمات والأوامر .

٢- التعليمات التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي ملزمة للتنفيذ في كافة أنحاء روسيا.

٣- لايجوز للتعليمات التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي أن تتعارض مع دستور البلاد والقوانين الفيدرالية .

- ماده ٩١ :

يتمنع رئيس الاتحاد الروسي بحق الحصانة .

- ماده ٩٢ :

١- يبدأ رئيس الاتحاد الروسي بممارسة صلاحياته وتنفيذ مهامه في السلطة من لحظة ادائه للقسم ، ويثقف عن ذلك بانتهاء فترته الرئاسية وإداء للرئيس الجديد المنتخب للقسم .

٢- يتوقف رئيس الاتحاد الروسي عن ممارسة صلاحياته وأداء مهامه قبل انتهاء فترته الرئاسية في حالات استقالته أو عدم قدرته على العمل لظروفه الصحية أو عزله من منصبه .

وفي هذه الحالة تتحدد انتخابات رئاسية جديدة خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من لحظة التوقف عن العمل .

٣- في كل الحالات عندما يتعذر على رئيس الاتحاد الروسي ممارسة صلاحياته ويتوقف عن أداء مهامه ، يوكل لرئيس الحكومة مهمة القيام بأعماله مؤقتاً دون ان يكون لهذا الاخير الحق في حل البرلمان (الدوما) ، أو اعلان الاستفتاء العام ، كما لا يحق له اقتراح اجراء تعديلات أو تغييرات في دستور البلاد .

- ملاده ٩٣ :

١- يمكن للمجلس الاتحادي عزل رئيس الاتحاد الروسي من منصبه فقط في حالة اتهام مجلس الدوما له بالخيانة الوطنية أو ارتكابه لجرائم خطيرة يؤيدها قرار المحكمة العليا للاتحاد الروسي ويتوافر أدلة وقرائن إجرامية في ممارساته ووفقاً لقرار المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي حول اتباع نظام الاتهام المحدد .

٢- لا بد لكل من قرار مجلس الدوما باتهام رئيس الدولة وقرار المجلس الاتحادي بعزل الرئيس من منصبه ، لا بد لهما أن يصدرا بتصويت اغلبية ثلثي الاعضاء في كل مجلس ، وبمبادرة من ثلث أعضاء الدوما على الأقل ، ويتوافر قرار لجنة خاصة مشكلة لهذا الغرض من قبل البرلمان .

٣- يجب لقرار المجلس الاتحادي بعزل رئيس الدولة من منصبه ان يتخذ خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من اتهام الدوما للرئيس . وإذا لم يتخذ المجلس الاتحادي قراراً في هذا الشأن خلال فترة الثلاثة أشهر فإن الاتهام المقدم ضد رئيس الدولة يعتبر لاغياً.

## الباب الخامس

### المجلس الفيدرالي

- المادة ٩٤ :

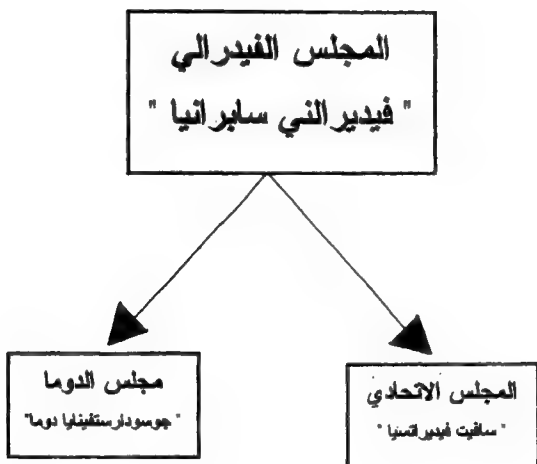
يعتبر المجلس الفيدرالي - (البرلمان) بمثابة الهيئة النيابية والتشريعية للاتحاد الروسي .

- المادة ٩٥ :

- ١- يتكون المجلس الفيدرالي من هئتين : المجلس الاتحادي ومجلس الدوما .
- ٢- يتشكل المجلس الاتحادي من عضوين ممثلين عن كل وحدة ادارية داخل الاتحاد الروسي ، أحدهما عن طرف السلطة التنفيذية المحلية ، والآخر نائب ممثل عن المنطقة .
- ٣- يتكون مجلس الدوما من ٤٥٠ نائباً .

- المادة ٩٦ :

- ١- ينتخب مجلس الدوما لفترة ٤ سنوات .
- ٢- يحدد القانون الفيدرالي نظام تشكيل المجلس الاتحادي ، ونظام انتخاب نواب مجلس الدوما .



- المادة ٩٧ :

- ١- يحق لمن بلغ عمره ٢١ عاماً أن يرشح نفسه لانتخابات مجلس الدوما .
- ٢- لايجوز الجمع بين عضوية المجلس الاتحادي وعضوية الدوما ، كما لايجوز لعضو مجلس الدوما أن يكون ممثلاً أو عضواً في السلطة التنفيذية للدولة أو في هيئات السلطة المحلية .
- ٣- يتفرغ عضو مجلس الدوما وبشكل كامل للعمل فقط في نطاق نشاطات الدوما ويحضر عليه العمل في جهاز الدولة كما لايجوز له مزاوله أي نشاطات يحصل من ورائها على دخل باستثناء العمل في حقل التدريس والمجالات العلمية والإبداعية .

- المادة ٩٨ :

- ١- يتمتع أعضاء المجلس الاتحادي وأعضاء الدوما بالحصانة البرلمانية طوال الفترة المنخبين لها . فلا يجوز إيقافهم أو اعتقالهم أو تعرضهم للتفتيش فيما عدا حالات ضبط أي منهم متلبساً في مكان الجريمة . كما يمكن وبصورة استثنائية أن يخضع أباً منهم للتفتيش الشخصي في الحالات التي يحددها القانون الفيدرالي والمحصورة في حالات ضمان أمن الآخرين .
- ٢- لايجوز رفع الحصانة البرلمانية إلا بعد عرض النائب العام للاتحاد الروسي وموافقة المجلس الفيدرالي .

- المادة ٩٩ :

- ١- يعتبر المجلس الفيدرالي هيئة عاملة يومية .
- ٢- ينعقد أول اجتماع لمجلس الدوما في اليوم الثلاثين بعد الانتخابات النيابية ويحق لرئيس الدولة الدعوة إلى اجتماع الدوما قبل ذلك الموعد .
- ٣- يفتتح أول اجتماع للدوما أكبر النواب سنأ .

٤- تتوقف اجتماعات وصلاحيات الدوما للقديم من لحظة بدء انعقاد جلسات الدوما الجديد .

#### - المادة ١٠٠ :

- ١- تتعقد جلسات المجلس الاتحادي ومجلس الدوما بصورة مستقلة ، كل على حده.
- ٢- تعتبر جلسات المجلس الاتحادي ومجلس الدوما مفتوحة . وبحق للمجلسين عقد جلسات مغلقة إذا ارتأوا ذلك ، وفقاً لنظام الجلسات واللائحة الداخلية .
- ٣- يمكن للمجلسين عقد جلسات مشتركة عند تقديم رئيس الدولة تقريره السنوي وللإستماع إلى تقرير المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي وكذا عند الانقضاء بقيادات ورؤساء الدول الأجنبية .

#### - المادة ١٠١ :

- ١- ينتخب المجلس الاتحادي من بين اعضائه رئيساً ونائباً للمجلس ، كما ينتخب مجلس الدوما ايضاً من بين اعضائه رئيساً ونائباً للمجلس .
- ٢- رئيس المجلس الاتحادي ونائبه وكذا رئيس مجلس الدوما ونائبه يترأسوا لاجتماعات مجلسيهما كل في مجلسه ، ويديروا أعمال المجلسين وفقاً لنظام اللائحة الداخلية.
- ٣- يشكل المجلسين الاتحادي والدوما اللجان والهيئات المتخصصة ، وينظم الجلسات اللازمة للإستماع إلى تقاريرها ونشاطاتها المختلفة .
- ٤- يقر كل مجلس نظامه الخاص ولائحته الداخلية للخاصة التي تنظم سير أعمال المجلس .
- ٥- للرقابة على عمليات تنفيذ ميزانية الدولة الاتحادية ، يشكل المجلس الاتحادي ومجلس الدوما الغرفة المحاسبية ، التي يحدد قوامها ونظم عملها القانون الفيدرالي .



- المادة ١٠٢ :

- ١- يختص المجلس الاتحادي بما يلي :
  - أ- إقرار تعديلات الحدود فيما بين الأقاليم والمناطق في "تحتكر لروسي .
  - ب- إقرار مرسوم وأوامر رئيس الدولة حول إعلان حالة الحرب .
  - ج- إقرار مرسوم رئيس الدولة حول إعلان حالة الطوارئ .
  - د- الموافقة على إمكانية استخدام القوات المسلحة الروسية خارج حدود الاتحاد الروسي.
  - هـ- تحديد موعد الانتخابات الرئاسية للاتحاد الروسي .
  - و- عزل رئيس الدولة من منصبه .
  - ز- تعيين رؤساء المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي .
  - ح- تعيين وإقالة النائب العام للاتحاد الروسي .
  - ط- تعيين وإقالة نائب رئيس الغرفة المحاسبية وكذا نصف أعضاء الغرفة .
- ٢- يتخذ المجلس الاتحادي القرارات في المسائل التي تقع ضمن اختصاصه حسب يحدد ذلك دستور الاتحاد الروسي .
- ٣- يتخذ المجلس الاتحادي قراراته بأغلبية مجموع أعضاء المجلس . فيما عدا الحالات المنصوص فيها على غير ذلك في دستور الاتحاد الروسي .

- المادة ١٠٣ :

- ١- يختص مجلس الدوما بما يلي :

- أ- اعطاء الموافقة لرئيس الدولة على تعيين رئيس حكومة الاتحاد الروسي .
- ب- منح أو حجب الثقة عن حكومة الاتحاد الروسي .
- ج- تعيين وإقالة رئيس البنك المركزي للاتحاد الروسي .
- د- تعيين وإقالة رئيس الغرفة المحاسبية وكذا نصف أعضاء الغرفة .
- هـ- تعيين وإقالة المفوض على حقوق الإنسان ، والذي يعمل وفقاً للقانون الفيدرالي الدستوري .
- و- اعلان العفو .
- ز- تقديم الاتهام ضد رئيس الدولة لعزله من منصبه .
- ٢- يتخذ الدوما القرارات في المسائل التي تقع ضمن اختصاصه حسبما يحدد ذلك دستور الاتحاد الروسي .
- ٣- يتخذ الدوما قراراته بأغلبية مجموع أعضاء المجلس ، فيما عدا الحالات المنصوص فيها على غير ذلك في دستور الاتحاد الروسي .
- المادة ١٠٤ :

١- يتمتع بحق المبادرة في اقتراح التشريعات كل من رئيس الاتحاد الروسي ، المجلس الاتحادي ، أعضاء المجلس الاتحادي ، أعضاء مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي ، المشرعين (الممثلين) لهيئات الجمهوريات والاقاليم داخل الاتحاد الروسي .

كما يتمتع بحق المبادرة في اقتراح التشريعات المتخصصة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي ، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي، كل في مجاله .

٢- تقدم مشاريع القوانين إلى مجلس الدوما .

٣- مشاريع القوانين المتعلقة بفرض أو إلغاء ضرائب أو الاعفاء من دفعها ، أو إصدار قروض حكومية ، تغيير الالتزامات المالية للحكومة ، وكذا مشاريع القوانين المتعلقة بالنفقات وتغطيتها من الموزنة الفيدرالية .

كل تلك المشاريع لا يمكن ان تقدم إلى الدوما إلا بقرار من الحكومة الروسية .

- المادة ١٠٥ :

١- يصدر القوانين الفيدرالية مجلس الدوما .

٢- تصدر القوانين الفيدرالية بأغلبية مجموع أصوات مجلس الدوما فيما عدا الحالات المنصوص فيها على غير ذلك في دستور الاتحاد الروسي .

٣- تحال القوانين الفيدرالية المقررة من قبل الدوما إلى المجلس الاتحادي للنظر خلال خمسة أيام .

٤- يعتبر القانون الفيدرالي مقراً من قبل المجلس الاتحادي في حالة التصويت عليه بأكثر من النصف من مجموع أعضاء المجلس ، أو في حالة ان يمر على القانون مدة ١٤ يوماً دون أن ينظر فيه المجلس .. وفي حالة اعتراض المجلس الاتحادي على القانون الفيدرالي تتشكل لجنة توفيقية لإزالة أسباب الخلاف ويعاد القانون إلى الدوما لإعادة النظر فيه.

٥- في حالة عدم موافقة مجلس الدوما على قرار للمجلس الاتحادي يعتبر القانون الفيدرالي مقراً وساري المفعول إذا صوت عليه عند الاعادة أكثر من ثلثي نواب مجلس الدوما.

## المادة ١٠٦ :

تعتبر القوانين الفيدرالية التالية غير معرّه مالم يوافق عليها المجلس الاتحادي بعد  
الحائزين من الدوما :

١- سمبزية فيدرالية .

٢- الرسوم والضرائب الفيدرالية .

ج- تنظيم المسائل المالية والعملات ، القروض ، الرسوم الجمركية وكذا  
الإصدارات النقدية .

د- تصنيف وفسخ الاتفاقيات الدولية مع الاتحاد الروسي .

هـ - إرضاع حوت الدولة الروسية والدفاع عنها .

و - الحرب والسلام .

## المادة ١٠٧ :

١- يرسل القانون الفيدرالي الذي تم إقراره خلال خمسة أيام إلى رئيس الاتحاد  
الروسي للتوقيع عليه وإصداره .

٢- يوقع رئيس الاتحاد الروسي على القانون الفيدرالي ويصدره خلال أربعة عشر  
يوماً .

٣- إذا اعترض رئيس الاتحاد الروسي على إصدار القانون الفيدرالي خلال ١٤  
يوماً من لحظة استلامه للقانون ، فيجب على المجلسين الاتحادي والدوما حسب  
النظم الدستوري التمتيع إعادة النظر مرة أخرى في نص القانون :

ثمّ إذا صوت المجلسين الاتحادي والدوما من جديد على النص القديم بأغلبية ثلثي  
أعضائهم فيفهم القانون إلى رئيس الاتحاد الروسي خلال سبعة أيام لإصداره كما هو .

- المادة ١٠٨ :

١- القوانين الفيدرالية الدستورية هي تلك القوانين المتعلقة بجوانب دستور الاتحاد الروسي .

٢- يعتبر القانون الفيدرالي الدستوري مقراً بعد التصويت عليه بأغلبية ثلاثة أرباع المجلس الاتحادي وأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الدوما .

ويقدم للقانون الفيدرالي الدستوري بعد لقراره إلى رئيس الاتحاد الروسي خلال أربعة عشر يوماً للتوقيع عليه وإصداره .

- المادة ١٠٩ :

١- يمكن لرئيس الاتحاد الروسي ان يحل مجلس الدوما في الحالات المحددة في المادتين ١١١ و ١١٧ من دستور الاتحاد الروسي .

٢- يعلن رئيس الاتحاد الروسي بعد حله لمجلس الدوما عن موعد الانتخابات النيابية بحيث يجتمع المحس الجنيـد المنتخب في فترة لا تزيد عن أربعة شهور من تاريخ حل المجلس القديم .

٣- لايجوز حل مجلس الدوما على أساس المادة ١١٧ من الدستور خلال السنة الأولى من انتخابه .

٤- إذا تقدم مجلس الدوما بتهامه ضد رئيس الاتحاد الروسي فلا يجوز للأخير من تلك اللحظة ان يحل الدوما حتى يحسم المجلس الاتحادي الأمر .

٥- لايجوز حل مجلس الدوما اذا كانت البلاد في حالة حرب أو في حالة طوارئ. كما لايجوز حل الدوما خلال الستة أشهر الاخيرة المتبقية من الفترة الرئاسية لرئيس الاتحاد الروسي .

## الباب السادس

### حكومة الاتحاد الروسي

- المادة ١١٠ :

- ١- السلطة التنفيذية لروسيا هي حكومة الاتحاد الروسي .
- ٢- تتكون حكومة الاتحاد الروسي من رئيس الحكومة ونواب رئيس الحكومة والوزراء الاتحائيين .

- المادة ١١١ :

- ١- يعين رئيس الحكومة من قبل رئيس الاتحاد الروسي وبموافقة مجلس الدوما .
- ٢- يقدم رئيس الاتحاد الروسي مقترحه بالمرشح لمنصب رئيس الحكومة خلال فترة لاتزيد عن اسبوعين من توليه السلطة (بعد الانتخابات الرئاسية) ، أو من بعد استقالة الحكومة.. أو خلال اسبوع واحد من رفض مجلس الدوما للمرشح .
- ٣- ينظر مجلس الدوما في المقترح المقدم من قبل رئيس الاتحاد الروسي حول المرشح لمنصب رئاسة الحكومة ، ويصدر قراره خلال اسبوع واحد من تاريخ تقديم المقترح .

- ٤- بعد رفض مجلس الدوما ثلاث مرات متكررة للمرشحين لمنصب رئيس الحكومة ، يصدر رئيس الاتحاد الروسي قراره بتعيين رئيس الحكومة ، ويحل مجلس الدوما ، ويعان عن انتخابات نيابية جديدة .

- المادة ١١٢ :

- ١- يقدم رئيس الحكومة لرئيس الاتحاد الروسي خلال فترة لاتزيد عن اسبوع من تعيينه مشروع مقترحه لهيكل "جهاز" فيدرالي للسلطة التنفيذية .

٢- يقدم رئيس الحكومة لرئيس الاتحاد الروسي قائمة مرشحيه لنواب رئيس الحكومة والوزراء الاتحاديين .

- المادة ١١٣ :

يحدد رئيس الحكومة الاتجاهات الرئيسية لسياسة الحكومة وينظم عملها بما يتوافق مع نصوص دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية وتوجيهات رئيس الدولة .

- المادة ١١٤ :

١- حكومة الاتحاد الروسي :

أ- تعد الميزانية الفيدرالية وتقدمها إلى مجلس الدوما وتكفل عملية تنفيذها ، كما تقدم إلى الدوما تقارير تفصيلية عن سير عمليات تنفيذها .

ب- تعمل على اتباع سياسة مالية واقتصادية ونقدية موحدة في كافة انحاء الاتحاد الروسي .

ج- تعمل على اتباع سياسة حكومية موحدة في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية والبيئة لكافة انحاء الاتحاد الروسي .

د- الاشراف الكامل على الاملاك الفيدرالية .

هـ- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين الدفاع عن البلاد ، والحفاظ على أمن الدولة وتوجيه السياسة الخارجية للاتحاد الروسي .

و- اتخاذ الاجراءات الكفيلة باحترام القانون وحقوق وحريات المواطن ، والحفاظ على الملكية والنظام العام ، ومكافحة الجريمة .

ز- تنفيذ السياسات المحددة في دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية وتعليمات رئيس الدولة .

٢- يتحدد نظام عمل حكومة الاتحاد الروسي وفقاً للقانون الفيدرالي الدستوري .

- المادة ١١٥ :

١- تتخذ الحكومة القرارات والتوجيهات التي تكفل عملية تنفيذ سياسات دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية وأوامر رئيس الدولة .

٢- تعتبر قرارات وتوجيهات الحكومة ملزمة التنفيذ في كافة أنحاء الاتحاد الروسي.

٣- يمكن لرئيس الاتحاد الروسي إلغاء قرارات وتوجيهات الحكومة في حالة تعارضها مع نصوص دستور البلاد والقوانين الفيدرالية وأوامر رئيس الدولة .

- المادة ١١٦ :

تسحب صلاحيات الحكومة بعد الانتخابات الرئاسية الجديدة لمنصب رئيس الاتحاد الروسي مباشرة .

- المادة ١١٧ :

١- يمكن للحكومة أن تقدم استقالتها إلى رئيس الدولة ويحق لهذا الأخير قبول أو رفض الاستقالة .

٢- يمكن لرئيس الدولة أن يتخذ قراراً بإقالة الحكومة .

٣- يمكن لمجلس الدوما أن يسحب نفعه من الحكومة وذلك بتصويت أغلبية اعضاء المجلس وفي هذه الحالة يحق لرئيس الدولة أمام أن يعلن عن اقالة الحكومة أو عدم الموافقة على قرار الدوما .

وفي حالة أن يكرر مجلس الدوما قراره بسحب الثقة عن الحكومة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قراره السابق ، فيحق لرئيس الدولة إما أن يعلن عن اقالة الحكومة وإما أن يصدر قراره بحل مجلس الدوما .



٤- يتقدم رئيس الحكومة إلى مجلس النوما بطلب منح الثقة لحكومته ، فإذا رفض الدوما منح الثقة فلرئيس الدولة خلال سبعة أيام لتخاذ قراراً بأقالة الحكومة أو حل مجلس الدوما والإعلان عن انتخابات نيابية جديدة .

٥- في حالة استقالة الحكومة أو سحب رئيس الدولة لصلاحياتها ، فعلى الحكومة مواصلة عملها حتى يتم تشكيل الحكومة الجديدة .

## الباب السابع

### السلطة القضائية

- المادة ١١٨ :

- ١- تتحقق العدالة في الاتحاد الروسي فقط عن طريق حكم القضاء .
- ٢- تتحقق السلطة القضائية عبر القضاء الدستوري والمدني والاداري والجنائي .
- ٣- يتشكل النظام القضائي للاتحاد الروسي وفقاً لدستور البلاد وللقوانين الفيدرالية الدستورية . ولا يجوز انشاء محاكم الطوارئ (المحاكم الاستثنائية) .

- المادة ١١٩ :

يشترط في رجال القضاء ان يكونوا من مواطني الاتحاد الروسي البالغين سن الخامسة والعشرون ، وأن يكونوا من ذوي المؤهلات العلمية العالية في مجال القانون ، وان لا تقل خبرتهم العملية في نفس المجال عن خمس سنوات ويمكن للقانون الفيدرالي ان يحدد شروط اضافية للمواصفات المطلوبة في رجال القضاء .

- المادة ١٢٠ :

- ١- يعتبر رجال القضاء مستقلين ولا يخضعوا إلا لدستور الاتحاد الروسي وللقانون الفيدرالي .
- ٢- في حالة تصرف الدولة أو أي هيئة بشكل يتعارض مع القانون فإن المحكمة تنظر في القضية وتتخذ قرارها وفقاً للقانون .

- المادة ١٢١ :

- ١- لايجوز عزل رجال القضاء .

٢- يجوز وقف أو التجميد المؤقت لصلاحيات رجال القضاء حسب النظام  
والحالات المحددة في القانون الفيدرالي .

- المادة ١٢٢ :

١- يتمتع رجال القضاء بالحصانة .

٢- لا يجوز ان يخضع رجال القضاء للمسئولية الجنائية فيما عدا الحالات التي  
يحددها القانون الفيدرالي .

- المادة ١٢٣ :

١- تكون أعمال التحقيق في كافة المحاكم مفتوحة ، ويسمح لأن تكون المحاكمات  
مغلقة في الحالات التي يحددها القانون الفيدرالي .

٢- لا تجوز المحاكمات الغيابية في القضايا الجنائية إلا في الحالات التي يسمح بها  
القانون الفيدرالي .

٣- تجرى المرافعات القضائية على أساس التباري وتساوي حقوق الاطراف .

٤- في الحالات التي يحددها القانون الفيدرالي يمكن للمرافعات ان تجري بمشاركة  
محلفين .

- المادة ١٢٤ :

يتم تمويل المحاكم مالياً فقط من الميزانية الفيدرالية بما يكفل توفير الامكانيات  
الكاملة والاستقلالية وتحقيق العدالة وبما يتفق مع القانون الفيدرالي .

- المادة ١٢٥ :

١- تتكون المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي من ١٩ قاضٍ .

٢- بناء على طلب أي من :

رئيس الاتحاد الروسي ، المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما ، المجلس الاتحاد ،

ب- نواب مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي ، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي ، السلطات التشريعية والتنفيذية للوحدات المكونة للاتحاد الروسي ، تقرر المحكمة الدستورية في مدى توافق دستور الاتحاد الروسي مع :

أ- القوانين الفيدرالية ، معايير عمل رئيس الإتحاد الروسي ، المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي .

ب- دساتير الجمهوريات ، النظم واللوائح ، وكذا القوانين ومعايير عمل الوحدات والاقاليم في الاتحاد الروسي الصادرة حول المسائل المتعلقة بهيئات سلطات الدولة ، وكذا العلاقة المتبادلة فيما بين فعاليات هيئات سلطة الدولة المركزية مع هيئات سلطات الوحدات والاقاليم المكونة للاتحاد الروسي .

ج- الاتفاقيات المبرمة بين هيئات السلطة المركزية للاتحاد الروسي وهيئات سلطات الوحدات والاقاليم الروسية ، وكذا الاتفاقيات التي تبرمها سلطات الوحدات والاقاليم الروسية فيما بينها البين .

د- الاتفاقيات الدولية مع الاتحاد الروسي والتي لم يصر مفعولها بعد .

٣- تحل المحكمة الدستورية الخلافات حول الاختصاصات :

أ- فيما بين الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة .

ب- فيما بين هيئات السلطة المركزية للاتحاد الروسي وهيئات سلطة الوحدات والاقاليم الروسية .

ج- فيما بين الهيئات العليا لسلطات الوحدات والاقاليم الروسية بين بعضها البعض .

٤- تحقق المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي في شكاوي المخالفات والانتهاكات الدستورية لحقوق وحرية المواطن ، وفي مطالب المجاكم للتحقيق في دستورية

القوانين النافذة وفي القوانين المسندة للتنفيذ في أمور محددة ، وذلك حسب النظام المقر في القوانين للفيديرالية .

٥- بناء على طلب من رئيس الدولة أو المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي ، الهيئات التشريعية لسلطات الوحدات والإقاليم الروسية ، تعطي المحكمة الدستورية الإيضاحات والتفسيرات للصحيحة لدمستور الاتحاد الروسي .

٦- تعتبر الممارسات والأوضاع الغير دستورية فاقدة لشرعيتها كما أن الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الاتحاد الروسي والتي تتعارض مع الدستور تعتبر غير نافذة ولا يعترف بها .

٧- تصدر المحكمة للدستورية بطلب من المجلس الاتحادي قرارها بالتزام النظام المحدد لتقديم الاتهام ضد رئيس الدولة بالخيانة الوطنية أو بارتكاب جرائم خطيرة .

- المادة ١٢٦ :

تعتبر المحكمة العليا للاتحاد الروسي أعلى هيئة قضائية في الأمور والقضايا المدنية والجنائية والإدارية وغيرها من قضايا محاكم الصلح وتلك المتعلقة بسلطان القضاء، وتتحقق في المرافعات وتقوم بمهمة الرقابة القضائية على أدائها ونشاطاتها كما هو محدد في القوانين للفيديرالية .

كما تقدم المحكمة العليا الإيضاحات والتفسيرات القضائية في الجوانب العملية والتطبيقية.

- المادة ١٢٧ :

تعتبر محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي أعلى هيئة قضائية تختص بحسم الخلافات الاقتصادية وغيرها من القضايا الواقعة ضمن اختصاص محاكم التحكيم ، وتتحقق في المرافعات وتقوم بمهمة الرقابة القضائية على أدائها ونشاطاتها كما هو محدد

في القوانين الفيدرالية ، كما تقدم محكمة التحكيم العليا الايضاحات والتفسيرات القضائية في الجوانب العملية والتطبيقية .

- المادة ١٢٨ :

١- يعين المجلس الاتحادي بموجب مقترح رئيس الاتحاد الروسي قضاة كل من : المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي ، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي .

٢- يعين رئيس الاتحاد الروسي رؤساء المحاكم الاتحادية الاخرى حسب النظام المحدد في القوانين الفيدرالية .

٣- تحدد القوانين الفيدرالية الدستورية لاختصاصات وصلاحيات ونظام تشكيل وعمل كل من المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي ، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي وغيرها من المحاكم الاتحادية الاخرى .

- المادة ١٢٩ :

١- تتكون النيابة العامة للاتحاد الروسي وفقاً لنظام مركزي موحد يخضع فيه وكلاء النيابة للمستوى الاعلى منهم ، ويخضع هؤلاء الاخيرون للنائب العام للاتحاد الروسي .

٢- يعين المجلس الاتحادي ويقرر بناء على عرض رئيس الدولة النائب العام للاتحاد الروسي .

٣- يعين النائب العام للاتحاد الروسي وبموافقة السلطات المحلية وكلاء نيابات للوحدات والاقاليم للروسية .

٤- بقية النيابة الاخرى يعين وكلائها من قبل النائب العام للاتحاد الروسي .

٥- تحدد القوانين الفيدرالية اختصاصات وصلاحيات ونظم عمل نيابات الاتحاد الروسي .

## الباب الثامن

### الحكم الذاتي المحلي

- المادة ١٣٠ :

١- يكفل الحكم الذاتي المحلي في الاتحاد الروسي استقلالية قرار السكان المحليين حول المسائل ذات الطابع المحلي ، الحياة ، الاستخدام والإشراف على الممتلكات المحلية في المنطقة .

٢- يتحقق الحكم الذاتي المحلي للمواطنين عن طريق الاستفتاء العام ، الانتخابات والأشكال الأخرى للتعبير المباشر عن الرأي ، بواسطة انتخاب سلطات الحكم المحلي ، وغيرها من الأساليب .

- المادة ١٣١ :

١- يتشكل الحكم الذاتي المحلي في المدن والأرياف والقرى وفي المناطق الأخرى مع مراعاة التقاليد التاريخية والخصوصيات المحلية ، ويحدد السكان المحليين هيكل الحكم الذاتي المحلي بصورة مستقلة .

٢- يمكن تغيير الحدود الجغرافية فيما بين الأقاليم والمناطق ذات الحكم الذاتي المحلي بشرط مراعاة آراء وجهات نظر السكان المحليين .

- المادة ١٣٢ :

١- تدير سلطات الحكم المحلي الامكانيات المحنة ، تعد . تقرر الميزانية المحلية وتنفذها ، تفرض وتحصل الضرائب المحلية . تحافظ على النص . تعالج كافة القضايا والمسائل ذات الطابع المحلي .

٢- يمكن منح سلطات الحكم المحلي - وفقاً للقانون - صلاحيات اضافية خاصة ، مع توفير الامكانيات المالية والوسائل المادية اللازمة لتحقيق ذلك ، على أن تخضع تلك الصلاحيات لرقابة الدولة .

- المادة ١٣٣ :

تتمتع سلطات الحكم الذاتي المحلي بالحق في المقاضاة وفي التعويض عن النفقات الاضافية الناتجة عن قرارات وسياسات هيئات الدولة المركزية بمنع وتقليص حقوق وصلاحيات الحكم للذاتي المحلي المكفولة في دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية .

## الباب التاسع

التعديلات الدستورية ، وتنقيحات الدستور

- المادة ١٣٤ :

المقترحات المتعلقة بالتعديلات الدستورية أو بإعادة النظر في وضع دستور الاتحاد الروسي يمكن أن يقدم بها كل من رئيس الاتحاد الروسي ، المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي ، الهيئات التشريعية (التمثيلية) للوحدات الادارية المكونة للاتحاد الروسي ، أي مجموعة من المجلس الاتحادي أو من مجلس الدوما بحيث لا تقل نسبتها عن خمس المجلس الذي تنتمي إليه .

- المادة ١٣٥ :

١- لا يحق لمجلسي المجلس الفيدرالي (المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما) طلب إعادة للنظر في أي من المواد الدستورية في الابواب (١،٢،٩) .



٢- إذا حظي طلب إعادة النظر في المواد الدستورية من الأبواب (٩٠،٢٠١) على ثلاثة أخماس إجمالي أعضاء المجلس الاتحادي ومجلس الدوما ، فتم الدعوة لانعقاد الجمعية الدستورية وفقاً للقانون الفيدرالي الدستوري .

٣- للجمعية الدستورية ان تفصل في ذلك أما بقرارات التعديلات في دستور الاتحاد الروسي ، أو باعداد مشروع دستور جديد للاتحاد الروسي يتم اقراره بموافقة ثلثي اعضاء الجمعية الدستورية أو بانزاله للاستفتاء الشعبي العام . وفي الحالة الاخيرة يعتبر مشروع الدستور الجديد مقراً بتصويت أكثر من ٥٠٪ من إجمالي المشاركين في الاستفتاء وبشرط ان يكون قد شارك في عملية الاستفتاء أكثر من نصف المواطنين الذين يتمتعون بحق الانتخاب.

- المادة ١٣٦ :

تجرى التعديلات في مواد البابين (٨،٣) من دستور الاتحاد الروسي وفقاً للنظام المتبع لاصدار القانون الفيدرالي الدستوري وتصبح سارية المفعول بعد موافقة مالا يقل عن ثلثي السلطات التشريعية في الوحدات الادارية للاتحاد الروسي .

- المادة ١٣٧ :

١- لايجوز تعديل المادة ٦٥ من دستور الاتحاد الروسي والخاصة بتكوين الاتحاد الروسي الا بما يتوافق مع القانون الفيدرالي الدستوري الخاص بتأسيس الاتحاد الروسي وقبول وحدات ادارية جديدة وبتغييرات الوضع الدستوري - القانوني لوحدات الاتحاد الروسي .

٢- في حالة تغيير أي من اسماء الجمهوريات أو الاقاليم أو المناطق أو المدن ذات الالهمية الفيدرالية أو المناطق ذات الحكم الذاتي أو المقاطعات ذات الحكم الذاتي باسماء جديدة ضمن الاتحاد الروسي ، فيجب اجراء التعديلات اللازمة وفقاً لذلك في نص المادة ٦٥ من الدستور .

## الاحزاب والتجمعات السياسية والمنظمات الاجتماعية في روسيا (\*)

### حسب تسلسل الحروف الابجدية الروسية

- ١- حزب مزارعي روسيا . - أ. بي . أر .
- ٢- التجمع البلشفي في الحزب الشيوعي السوفيتي .
- ٣- المحاربين من أجل نهضة (لنبتعات) الوطن والجيش .
- ٤- اتحاد " التجديد " لعموم روسيا .
- ٥- حركة " شغيلة روسيا " لعموم روسيا . - تي . أر .
- ٦- اتحاد " رجال الاعمال من اجل روسيا جديدة " لعموم روسيا .
- ٧- الحزب الشيوعي السوفيتي البلشفي " الاتحاد الشعبي من اجل الاستقرار ، العدالة والتقدم " - " الاتحاد الشعبي " .
- ٨- الحزب الديمقراطي الروسي .
- ٩- " روسيا الديمقراطية " .
- ١٠- الخيار الديمقراطي الروسي - " خيار روسيا " .
- ١١- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي : - ك . ب . أر . أف .
- ١٢- حزب المحافظين ، حزب المحافظين - الديمقراطي (حزب الحرية الشعبي) .
- ١٣- اتحاد الفوضويين - النقابيين .
- ١٤- حزب فلاحى روسيا .

---

\* من يمثل من ، الاحزاب والتجمعات لسياسية . - منظم - لاجتماعية ، مسكو ، ١٩٩٤ .

- ١٥- الحزب الليبيرالي - نيمفراضي نروسي . ن . . . . ن . أر .
- ١٦- الحزب الليبيرالي - الوطني " البعث " - حزب البعث .
- ١٧- الحزب الشعبي الروسي .
- ١٨- الحزب الشعبي الوطني .
- ١٩- الحزب القومي - الجمهوري الروسي .
- ٢٠- اتحاد رجال أعمال المائدة المستديرة لعموم روسيا .
- ٢١- الحركة الاجتماعية - السياسية - " مؤتمر الجماعات الروسية " - . ك . أر .

أو .

- ٢٢- الحركة الاجتماعية - السياسة " بيتنا - روسيا " . - ن . د . أر .
- ٢٣- الاتحاد الاجتماعي - يابلكا " النفاحة " .
- ٢٤- حزب الاغلبية .
- ٢٥- حزب الاتحاد الروسي .
- ٢٦- حزب اليسار .
- ٢٧- حزب محبي الجعة (البيرة) .
- ٢٨- حزب الوحدة والاتفاق الروسي .
- ٢٩- حزب اتحاد الشيوعيين .
- ٣٠- حزب العمل .
- ٣١- حزب الحرية الاقتصادية .
- ٣٢- الحركة السياسية " الكرامة والرحمة " .

- ٣٣- الحركة السياسية لنساء روسيا .
- ٣٤- الحزب الجمهوري للاتحاد الروسي .
- ٣٥- الحزب البورجوازي - الليبرالي الروسي .
- ٣٦- الحزب الشيوعي العمالي الروسي .
- ٣٧- حزب الخضراء الروسي .
- ٣٨- حزب الشيوعيين الروسي .
- ٣٩- حزب العمل الحر الروسي .
- ٤٠- الحزب الاجتماعي - الديمقراطي الشعبي الروسي - الحزب الشعبي لروسيا الحرة .
- ٤١- الحزب الاجتماعي - الليبرالي الروسي .
- ٤٢- الحزب المسيحي - الديمقراطي الروسي .
- ٤٣- الاتحاد الشعبي للعام الروسي .
- ٤٤- المركز الاجتماعي - الديمقراطي الروسي .
- ٤٥- الاتحاد الروسي للصناعيين ورجال الأعمال .
- ٤٦- الاتحاد المسيحي - الديمقراطي الروسي - الديمقراطية الجديدة .
- ٤٧- الحركة الروسية للإصلاح الديمقراطي .
- ٤٨- الحركة المسيحية الديمقراطية الروسية .
- ٤٩- الحزب الروسي .
- ٥٠- التجمع القومي الروسي .

٥١- الاتحاد القومي العام الروسي .

٥٢- الوحدة القومية الروسية .

٥٣- حزب الحرية الديمقراطية الروسي .

٥٤- الحزب الاجتماعي - الديمقراطي للاتحاد الروسي .

٥٥- الحزب الاشتراكي للشغيلة .

٥٦- الاتحاد الاجتماعي - البيئي .

٥٧- حزب البعث الروسي (CBP) ، الحركة الاجتماعية - السياسية ، اتحاد

الاحزاب الشيوعية - للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي (СКП - КПСС) .

٥٨- جبهة الانقاذ القومي .

٥٩- الاتحاد الروسي المسيحي - الديمقراطي .

٦٠- حزب وحركة التجمع المركزي السياسي .

٦١- الحزب الشعبي الجمهوري الروسي . - أر . أن . ب .

## برامج الاحزاب السياسية الرئيسية في روسيا

١- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي :

(ك.ب.أر.أف)

بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ وبعد اصدار الرئيس الروسي المرسوم القاضي بإيقاف

نشاط الحزب الشيوعي السوفيتي ، وبعد حل بنية الحزب ومصادرة ممتلكاته .

بعد كل ذلك بدأت 'مسنعي' ، 'محدّلات' لاعادة انشاء الحزب منذ اكتوبر ١٩٩١ بمبادرة من مجموعة اعضاء في 'بيرلمان' ، اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي بتقديمهم التماس الى المحكمة الدستورية ، التي اصدرت حكمها في ١٩٩٢/١١/٣٠ بشرعية نشاط الخلايا والمنظمات القاعدية (الاساسية) وحقهم في اعادة انشاء بنية جديدة للحزب .

- في ١٣-١٤ فبراير ١٩٩٣ في ضواحي موسكو - منطقة " كليازمينسك فوداخراينيلشا " انعقد المؤتمر التأسيسي للحزب الذي حضره ٨٠٥ مندوب .

- تم تسجيل الحزب لدى وزارة العدل الروسية في ١٩٩٣/٣/٢٤ .

- بلغ تعداد اعضاء الحزب أكثر من ٦٠٠ ألف عضو (حسب بيانات ابريل ١٩٩٣) . أكثر من ٥٠٪ منهم في عمر الخامسة والاربعين فما فوق .

كما يشكل العمال والفلاحين نسبة ٢٠٪ ، و ٢٣٪ مهندسين وفنيين ، ٣١٪ من العاملين في مجالات العلوم والثقافة والصحة والتعليم والقوات المسلحة .

نيزة عن زعيم الحزب :

- روجانوف جينادي أندرييفتش - من مواليد عام ١٩٤٤ في منطقة " أورلوفسك " . من أسرة تربية ريفية .

ادى الخدمة العسكرية في وحدة الاستخبارات الكيميائية - النووية .

- أنهى الدراسة الجامعية من كلية الفيزياء - الرياضية بمعهد " أورلوفسك " للتربية.

- في ١٩٨١ أنهى دراسة الدكتوراه في العلوم الفلسفية من أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي .

- عمل مدرسا للرصد ثم عمل في حزب المركزية للحزب الشيوعي للحزب الشيوعي السوفيتي بناءً من ١٩٨٣ في جند اسمس الانسانية والايولوجية .

- شارك وبفعالية في نشاطات الكسمول السبابة . حيث عمل سكرتيرا للمنظمة الكسمول في منطقة " أر لوفسك " . كما شارك في النشاطات النقابية والحزبية وعمل في جهاز اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي .

- أحد الذين دعموا فكرة تأسيس الحزب الشيوعي لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، وانتخب في المؤتمر التأسيسي المنعقد في سبتمبر ١٩٩٠ إلى عضوية اللجنة المركزية ، ثم أصبح فيما بعد عضواً في المكتب السياسي .

- بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ أصبح أحد المبادرين النشطين لتأسيس جبهة عريضة لكافة القوى الوطنية - القومية الروسية . كما ترأس مجلس تنسيق القوى الشعبية - الوطنية. وتأسيس جبهة الانقاذ القومي أصبح أحد قيادي الجبهة الفاعلين .

- في فبراير ١٩٩٣ أنتخب إلى رئاسة اللجنة المركزية التنفيذية للحزب الشيوعي للاتحاد الروسي .

انتخب إلى البرلمان في ١٩٩٣ وفي ١٩٩٥ وهو رئيس كتلة الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي في البرلمان الروسي .

- رشح نفسه للانتخابات الرئاسية في يونيو / يوليو ١٩٩٦ ، وحصل على (٢٤,٢) مليون صوت في الجولة الأولى ، وعلى (٣٠,١١٣) مليون صوت أي بنسبة ٤٠,٣٪ في الجولة الثانية .

- له أكثر من ١٦٠ دراسة علمية في الجوانب الاجتماعية - الفلسفية والسياسية ، كان آخرها كتابه " روسيا وطني " الذي صدر في أواخر أكتوبر ١٩٩٦ .

- في ١٩٩٥ حصل على درجة الاستدنية - لقب " بروفيسور " نظير نتاجاته العلمية ودفاعه عن الاطروحة المكرسة لدراسة " الاتجاهات الاساسية وميكانيزم التغيرات الاجتماعية - السياسية لروسيا في الوقت الراهن " .

- في ٧ أغسطس ١٩٩٦ أُنْتُخِبَ رئيساً للاتحاد الشعبي الوطني الروسي ، الذي توحدت في إطاره معظم قوى اليسار والمعارضة .

### نص برنامج الحزب :

تم الحرص هنا على ترجمة النص الكامل لبرنامج الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي للأسباب التالية :

- كونه أكبر الاحزاب في المساحة السياسية الروسية - حسب نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية ، ونقل مكانته التي يشغلها في البرلمان الروسي (مجلس الدوما).

- على اعتبار أنه الوريث الاساسي للحزب الشيوعي السوفيتي الذي حكم الدولة السوفيتية قرابة سبعون عاماً .

- للتعرف على مدى تكيف الاطروحات النظرية والسياسية للحزب مع المستجدات الراهنة .

- للتعرف على الاتجاهات النظرية والمنهجية السياسية التي يتميز بها الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي عن بقية الاحزاب الشيوعية الروسية الاخرى ، مثل " حركة شغيلة روسيا لعموم روسيا " والحزب الشيوعي العمالي الروسي من جهة، وتلك التي يتميز بها عن الحزب الشيوعي السوفيتي المحلول من جهة أخرى .



روسيا ،

العامل ،

سلطة الشعب ،

الاشتراكية !

النص الكامل لبرنامج

الحزب الشيوعي للاتحاد

تم إقراره في المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي للاتحاد الروسي

في ٢٢ يناير ١٩٩٥

موسكو

تقف روسيا على مفترق طريق راجبي . إذ عمل النظام القائم وبطريقة قسرية مخادعة على إعادة شعبنا ووطننا إلى النظام الرأسمالي البربري الفظ ، طريق الكوارث التاريخية ، فقد تم تقويض كيان الاتحاد السوفيتي ، ونفس المصير الآن يهدد الاتحاد الروسي نفسه .

بينما تمسك بالبلاد أزمات خانقة تتمثل في المستوى المتدني الذي لاسابق له والتدهور المستمر للإنتاج الصناعي والزراعي ، سياسة تدمير قوى الإنتاج ، العلم والثقافة ، تقلص عدد السكان ، واشتداد عمليات افقاره اشتعال الخلافات والصراعات القومية والعرقية ، كما تفقد روسيا مع مضي الزمن سيادتها وتتحول إلى شبه مستعمرة لإنتاج المواد الخام الأولية لتصبح في الأخير ذليلاً تابعاً للغرب .

ويفقد الشغيلة الجزء الأكبر من مكتسباتهم وحقوقهم الاجتماعية - الاقتصادية ويحولون وبشكل متسارع إلى الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة .

لقد ظهرت وتعمقت بشكل عنيف تناقضات بين حفنة جديدة من القطط السمان وأصحاب الحقائب المنفوخة من جهة ، والاعلبية الساحقة من الشعب من جهة أخرى ، ويتزايد الاحتجاجات الساخطة والاستياء العام للمضطهدين والوطنيين ألما على شرف الدولة المنتهك ومكانتها المهذورة . ومن كافة شرائح المجتمع تتصاعد وباستمرار المقاومة للنظام السائد وباضطراد تنتظم وتتراص صفوف مختلف القوى السياسية .

إن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي المدافع الأمين عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين والمتقنين الوطنيين يرى بأن من مهمته اكساب حركة المقاومة الفهم والادراك الهادف إلى التغيير ، إذ يقود الحزب نضاله من أجل الوحدة والحفاظ على كيان واستقلال روسيا ورفاهية وأمان مواطنيها وسلامة صحة وإخلاق المجتمع ، على طريق التطور الأمثل .

## - أهدافنا الرئيسية :

١- حكم الشعب . والذي يعنى السلطة الدستورية لجموع الشغيلة المتحدين في المجالس الشعبية وغيرها من الاشكال الديمقراطية للحكم الذاتي للشعب .

٢- العدالة ، التي يفترض فيها ضمان حق العمل وتعويضاته ، وان يكون بالنتيجة من حق الجميع الحصول على فرص التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية والسكن المزود بوسائل الراحة وكافة المرافق اللازمة ، وتحقيق الضمان الاجتماعي.

٣- المساواة ، القائمة على حرية العمل وعلى انتهاء استغلال الانسان للانسان وانتهاء كافة انواع الاستغلال الطفيلي ، لتعود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

٤- الوطنية ، القائمة على المساواة في حقوق القوميات والصداقة بين الشعوب ، وعلى مبادئ الوحدة الوطنية والاممية .

٥- المسؤولية ، مسؤولية المواطن امام المجتمع ، ومسؤولية المجتمع امام المواطن ، ووحدة حقوق وواجبات المواطن .

٦- الاشتراكية ، في تجديدها وترسخها في اشكال البنى المستقبلية التي تستجيب للمستويات والمفاهيم المعاصرة للقوى الانتاجية والحفاظ على البيئة وطبيعة المهام التي تقف امامها الانسانية .

٧- الشيوعية ، كمستقبل تاريخي للانسانية .

يرى الشيوعيون ان للتطور التاريخي يتم ويتحقق في اشكال ثورية وارتقائية ، وان الشيوعيين يؤيدون تلك الاشكال التي تتوافق في الواقع مع مصالح الناس ومصالح العمل .

ومن اجل تحقق التحولات الاشتراكية يبنى الشيوعيون الطرق السلمية في التغيير .

ان الحزب يقف ضد تطرف البورجوازية والبورجوازية الصغيرة التي يتستر بداخلها الخطر الكبير للحرب الاهلية .

واتحديد أهداف الحزب والسياسات النضالية الاستراتيجية والتكتيكية يعتمد الحزب على الادبيات المطورة للماركسية - اللينينية وعلى الفلسفة المادية الديالكتيكية كما يعتمد على الادبيات والنتائج العلمية والثقافية للوطنية والانسانية .

### أولاً : العالم على أعقاب الالف سنة الثالثة :

في تقييم الوضع الراهن ينطلق الحزب الشيوعي وبقناعة راسخة من ان الجدل المبني مابين الرأسمالية والاشتراكية الذي استمر وبشكل عاصف خلال الحقب الزمنية الماضية ومن الناحية التاريخية لم يحسم بعد .

ان النظام للرأسمالي اليوم يسود رقعة واسعة من عالما وهو يقدم نفسه كمجتمع تخضع فيه القيم المادية والروحية لقوانين السوق التي تتجاذبها سياسات تحقيق أقصى حد من الارباح وتراكم رؤوس الاموال ومضاعفتها بلا حدود . وكل شيء يتحول إلى بضاعة ويقاس بمقياس اوحده هو النقود .

ومن هنا تتحدد خاصية الطابع المفرط للرأسمالية فهي ترى في الانتاج - وقبل كل شيء - الاستغلال العام للانسان والموارد الطبيعية مهما كلف الثمن دون الاخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والعواقب المميته لمستقبل الاجيال القادمة والبيئة المحيطة .

في منتصف القرن العشرين وباساليب استعمارية حائقة ، جرت عملية استغلال وحشي للموارد الطبيعية والبشرية والذهنية لمعظم بلدان العالم من قبل مجموعة صغيرة من البلدان الرأسمالية المتطورة والمسماة بـ ( سكران المليار الذهبي) لتدخل مرحلة مايسمى بـ(المجتمع الاستهلاكي) ، وليتحول الاستهلاك نتيجة لذلك - وبالتدرج - من الوظيفة الطبيعية للانسان إلى (واجب مقدس) مبالغاً فيه يترتب عليه المستوى المعيشي والاجتماعي.

أي ان جوهر هذه المعادلة عبارة عن حالة اضطرارية تتجاوز القدرة القصوى للعمل ووضع جديد لتوظيف رأس المال الذي وجد مصدراً هاماً للربح ، ليعمل على تشكيل واعادة تشكيل انواق المستهلكين - وبصورة دائمة - عن طريق الضغوط النفسية

للاماليب الدعاية والاعلان التجاري ، الأمر الذي يؤدي وبالنتيجة إلى تشويه ومسح الهوية الشخصية في ظل اخلاق وعلاقات (المجتمع الاستهلاكي) .

اضافة إلى ذلك فإن الرأسمالية لم تفقد تماماً مقومات بقائها فقد تمكنت من نقل التناقضات الرئيسية بين العمل ورأس المال إلى خارج حدود البلدان الرأسمالية المتطورة ، لتتوزع على مختلف قارات العالم .

وبذلك تمكنت البلدان الرأسمالية المتقدمة - وفقاً لبنيتها وسياستها الجديدة - من تحقيق استقرار نسبي وتخفيف حدة الصراعات الاجتماعية بداخلها ، وحولتها إلى خلافات بين الحكومات والدول المختلفة .

لكن تحقيق مستوى عالي من الاستهلاك ومن وتيرة النمو لعدد صغير من البلدان الرأسمالية ، قد كان من نتيجته ان قاد البشرية إلى منعطف جديد من التناقضات ، التي خلقت وحتى الآن اشكالات عميقة وغير معروفة ، مشاكل في الارض وفي البيئة ومشاكل ديمغرافية واجتماعية عديدة .

ان النموذج البورجوازي لحياة المجتمع قد تجاوز حدود امكانياته . وقد اعترف أكبر أنصاره بأن نمط الانتاج الرأسمالي قد أصطدم ليس فقط بتناقضاته الداخلية بل بتبعاته السلبية على الطبيعة والبيئة .

ان نمو الانتاج بنفس الطرق وبنفس الوتيرة يؤدي إلى كولوث متواصلة وإلى أن تصبح الأرض - ومع الزمن - مكاناً غير صالحاً للسكن الآمن .

فمع قدوم الألف سنة الجديدة تنتصب أمام البشرية - كما لم يحدث ذلك من قبل في كل مراحل تاريخها - مهمة الاختيار الدرامي الصعب لطريق التطور اللاحق ، تلك الخيارات التي تتحدد على أساسها تناقضات المصالح الاجتماعية - الطبقيّة . ومن وجهة نظرنا هناك خياران:

الاول : يقود إلى تقليص بل إلى توقف نمو مستوى الاقتصاد العالمي في ظل بقاء بنية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك على ما هي عليه . إذ أن جوهر هذا الخيار يتضمن استمرار تقسيم البشرية إلى (المليار الذهبي) وإلى (أرياف) مُستَظلة ، بحيث يتم تثبيت وتكريس سيادة الدول الرأسمالية المتطورة بمساعدة النظام الدولي الجديد .

الثاني : وهو الطريق الذي يفترض النمو المضطرب لمستوى رفاهية سكان الارض قاطبةً وذلك بالالتزام والحفاظ على التوازن البيئي القائم على أساس التغيير النوعي للقوى المنتجة وطرق الإنتاج والاستهلاك ، واعادة توجيه المنجزات العلمية والتكنولوجية بما يكفل سلامة ومصالح الانسان .

لقد أكتسب الطريق الاخير في الاوساط العلمية والاجتماعية والسياسية الدولية تسمية "للتنمية المتوازنة" .

وتحت ضغط أغلبية الدول - بما في ذلك روسيا - حصل هذا الاتجاه على اهتمام واسع في تشكيل وصياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المتوازنة مع الأخذ في الاعتبار التوجهات الحضارية العامة المشتملة على القوى المنتجة وخصوصيات التقاليد الروحية وطموحات المجتمع .

ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يرى بأن الخيار الأمثل لتطور روسيا والذي يليه مصالح شعبها هو طريق التنمية الاشتراكية . فالاشتراكية كنظرية وحركة جماهيرية ونظام اجتماعي تكتسب اليوم نفساً جديداً . ان تحليل الاتجاهات الموضوعية لتطور القوى المنتجة يظهر الصورة العامة لتطور المجتمع الاشتراكي الأمثل نحو القرن الحادي والعشرين . إذ سيتم وبالتالي التغلب على حالة التذبذب والاسراف في الإنتاج الرأسمالي والاستهلاك ، على اساس احلال مفاهيم جديدة في كافة المجالات ، وليسود في حياة الناس مبادئ الحفاظ على الموارد البشرية والمادية والإنتاجية والاستهلاكية والطبيعية .

ويتغير وبشكل جذري طابع العمل الانتاجي إذ سيتحول أكثر إلى الجهد الذهني ، عندما تصبح ظروف الإنتاج الاساسية مكرسة - ومن جميع النواحي - لتطوير الجوانب

الشخصية. والمعنى الاساسي من ذلك هو توظيف امكانيات المجتمع في تنمية الانسان ، في تربيته وتعليمه، في العلم والثقافة وفي مختلف النواحي الاجتماعية .

كما أنه من الملاحظ تزايد أهمية أسباب الخلق والابداع والدافع إلى العمل ، والتي تنطلق من ضرورات الحفاظ على البقاء ، إذ ستحول والتكديج إلى ابداع حر يعبر عن الذات ، ويكتسب قيم مستقلة ، كأسلوب تلقائي وطبيعي لوجود الانسان ، وبالتالي تحقيق وتطوير قدراته الابداعية .

كذلك تتغير كثيراً طبيعة ونوعية استهلاك الناس ، تتغير ومن الأساس بنية الاحتياجات الأمية لتحل بعد ذلك المصالح الروحية - الابداعية للمكانة الرئيسية . ويكفل المجتمع ويوفر لكل مواطن مستوى مستقر من الاحتياجات ، التي تسمح بتحقيق وضع حياتي صحيح ، اضافة إلى ذلك سيتم وبشكل دائم توسيع وتحسين نوعية الاستهلاك الاجتماعي متعدد الأنماط .

وخلال المرحلة الجديدة ستتهض شبكة المواصلات العامة والاتصالات ، منظومة المعلومات ، الصحة والتغذية .

سيتم الحفاظ وبعباية مع التحسين المتواصل لمراكز التعليم والاستجمام والنوادي والمسارح والحدايق والملاعب والمتاحف والمكتبات ... إلخ سواء القائم منها حالياً أو ماسيتم انشاؤه وبشكل واسع .

ان تطور الطابع الاجتماعي للإنتاج والاستهلاك سيعمل على جذب الملايين إلى فعاليات ابداعية مشتركة متعددة الاشكال والأنماط ، وإلى تنظيم وتسيير ذاتي ، تنمية روح الابداع والتضامن والتعاون المتبادل .

إن هذه التحولات ستكون محصلة لنقطة ثورية جديدة في القوى الانتاجية . وبذلك سينتقل المجتمع إلى مجتمع صناعي تقني أكثر تقدماً .

ستجري تغيرات كبيرة في العلاقة المتبادلة بين الانسان والطبيعة ، في وحدة العملية التكنولوجية ، التي ستدخل في عمليات دوران وتفاعل الطبيعة ، ستتوحد عمليات الانتاج وتتجدد الطبيعة ، سيتغير وبشكل جذري المعنى الموضوعي لنشاط وعمل الانسان ، إلى حين ان تصبح الطبيعة مصدر عمل دائم لاينضب .

إن العمل الآن مدعو للتحول على اساس اعادة انتاج الطبيعة الميطة والحفاظ عليها، وسيصبح الأمان الاجتماعي في كافة مظاهره (الاقتصادية ، التقنية ، البيئية ، الثقافة الاخلاقية) المقياس الأساسي للنتاج الفعّال .

ان أنظمة الانتاج للتكنولوجي ستترك مكانها لنظام أمنه مرّن ينسجم مع امكانيات واسعة لسلسلة من المنتجات الصناعية بالحدود القصوى والفريدة ، والمفترض فيها تحديد خاص ودقيق للاحتياجات والمتطلبات وعلى أساس تطوير شبكة المواصلات والمعلومات ستتم عملية انتشار عقائري وموضوعي للطاقت والامكانيات الاقتصادية .

ان التقدم التكنولوجي في المفهوم الاجتماعي - الاقتصادي يتوافق مع عملية تعميم العمل، أي تعزيز الطابع الجماعي له ، ونمو العلاقة المتبادلة لمختلف القطاعات والفروع الاقتصادية ، ورفع مستوى ادارتها .

ان تعميم العمل هو الأساس المادي الرئيسي لحدوم الاشتراكية الحتمية وأن القوى الفاعلة في هذه التحولات كانت وستظل الطبقة العاملة .

في سياق التقدم العلمي للتكنولوجي تتغير وتتكيف الطبقة العاملة في المدينة والريف، مبتدئة بالتحول الجذري في الكيفية وبتجديد بنيته وتركيبتها ، ودون العودة إلى الماضي عندما كان الانتاج يتطلب خبرات ضيقة ومحدودة .

لقد أصبحت الحاجة الآن ضرورية لشغيلة ذات تأهيل عال ومعارف تكنولوجية كبيرة ومدارك واسعة . وتنضم إلى صفوف الطبقة العاملة شريحة هامة من المهندسين التقنيين المتتورين .



وفي محصلة تلك التفاعلات ينشأ صف أمامي متقدم لنواة طبقة عاملة معاصرة  
ويكتمل كيان الطبقة العاملة لاحقاً بالانضمام للمعتمر لشرائح جديدة وجديدة ، مع التطوير  
النوعي لكفاءاتها .. الأمر الذي يعني - ومع الزمن - التخلص التدريجي من الانقسام  
الطبقي للمجتمع.

من هنا يتجدد توحد الشيوعيين الذين يجدون في ذلك قاعدتهم الاجتماعية الرئيسية .  
فهم من اجل هذا - وقبل كل شيء - يعرضون ويروجون لایدولوجيتهم التي تساعد  
على ادراك وتحقيق الشغيلة لمصالحهم سواء كان ذلك بالمقاييس الوطنية أو الدولية .  
وفي يد هذه الطليعة مصير القوى الاجتماعية ليس فقط في روسيا ولكن في كافة  
الحضارات الإنسانية المقدمة على القرن للواحد والعشرين .

## ثانياً : دروس التاريخ الروسي وسبل الخروج من الأزمة :

من تقييم التطورات الراهنة في العالم على اعتاب الالف سنة الثالثة ، يرى الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي أن كل شعب وبلد لابد له أن يتطور وفقاً لخصوصياته النابعة من تجاربه التاريخية .

لقد قدمت روسيا إسهاماً فريداً في مجرى التطور الانساني ، نظراً للوعي الاجتماعي المتميز والتنظيم للحكومي والعمل المتفاني والمآثر العظيمة للشعب الروسي .  
تضحيات وابداعات الكتاب والموسيقين والفنانين ، العلماء والمهندسين ، حماس ونضال أجيال عديدة من الثوريين الروس .

ان التاريخ الروسي يثبت ويشكل كامل دور الثورة في المعمار التاريخي العام فبدون حروب رازين وبوجاتشوف الفلاحية ، بدون انتفاضة الديسمبريين والنشاطات الفعالة لـ جيرتسين وتشيرنشيفسكي ، لو لم تكن كل تلك النضالات والتضحيات لما كان بالامكان انجاز منظومة الحقوق الحصينة .

ففي القرن العشرين كنتاج لابداعات الجماهير العريضة ظهرت - كما لم تظهر من قبل - المؤسسات الحكومية والشعبية ذات الالهمية التاريخية والدولية مثل :

مجالس ممثلي العمال ومجلس القوميات الاتحادي والتي كفلت وضمنت توفير حقوق الانسان كحقه في العمل ، وحقه في مجانية التعليم والصحة والراحة والاستجمام والسكن ، حقه في امتلاك أرفع الانجازات الثقافية الوطنية والعالمية والاستفادة منها .

ان نظامنا التعليمي والتربوي قد حقق ازدهاراً في العلوم والفنون ، ومكّن الانسان من اقتحام المجال الفضائي ليصبح نموذجاً يحتذى به في العالم .

ان مستقبل روسيا لا يمكن بناؤه إلا على أسس متينة وعلى أساس التقاليد التاريخية الخلاقة ، فلقد كان لصعوبة تضافر العوامل والظروف السياسية والقومية والاقتصادية أن جعل روسيا تولي اهتماماً وعناية بالتقاليد الاخلاقية القائمة على أساس المثل

المعبر عنها في الاشكال الجماعية والوطنية والعلاقات الفردية الوطيدة ، والعلاقة المتبادلة بين المجتمع والدولة، وفي المساعي الهادفة إلى تجسيد المثل الجمالية الرفيعة ، الخير والعدالة - في الاطار الروحي - المساواة وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين على حد سواء بصرف النظر عن الانتماء القومي أو الديني أو أية اعتبارات اخرى .

لقد كان الاتحاد السوفييتي الوريث السياسي للامبراطورية الروسية ، كدولة وكنظام اجتماعي تربطهما وحدة وثيقة بينما أنصبت الجهود الرئيسية للمخربين داخلياً وخارجياً باتجاه التشهير وتشويه كافة مراحل التطور السوفييتي للبلاد .

ان اولئك المشاركين في عمليات تقويض الاشتراكية هم أنفسهم الذين عملوا على دفن دولة الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى .

ولذلك فإن انبعاث وطننا من جديد وعودته إلى الطريق الاشتراكي هي مسألة واحدة لا تتجزأ والتاريخ - من جديد - يعطي لشعبنا نفس الخيار كما كان الأمر في ١٩١٧ و ١٩٤١؛ فإما دولة عظمى واشتراكية وإما استمرار لتصدع وتدهور البلاد وتحولها إلى مستعمرة .

ويمكن التأكيد وبشجاعة ان جوهر " لفكرة الروسية " هو فكرة الاشتراكية العظيمة.

لقد مثلت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى بالنسبة لروسيا الفرصة الواقعية الوحيدة للحفاظ على الوطن والدولة من الحروب والافلاس السياسي والاقتصادي ، والتصدعات والانقسامات القومية والعرقية ، ومن فقدان الكامل للأهلية الاجتماعية للحلف البرجوازي - الملاكى السائد آنذاك .

ولكن عدم اتمام انجاز المهام الاقتصادية لروسيا الرأسمالية قد وضع بصماته واضحة وغطى على سماء البنيان السوفييتي بشقيه الاجتماعي والسياسي .

فمن ناحية أقيمت سلطة الاغلبية للكادحة ، ومر الاقتصاد الوطني بمرحلة الانتقال الكامل إلى التنمية القائمة على أساس الملكية الاجتماعية ففضى الشعب السوفيتي على البطالة نهائياً ، وانجز الثورة الثقافية ، وتحققت له مكاسب عظيمة .

ومن ناحية أخرى فإن طابع القوى الانتاجية قد عانى من حالة الجمود إلا من تغيرات طفيفة مقارنة بما هو حاصل في النظام الرأسمالي .

في ذلك الوقت كان الخطر الامبريالي الخارجي المحقق بالاتحاد السوفيتي يتطلب اجابة سريعة ودقيقة ، ومثل شعار (الحاق والسباق) الاجابة الملائمة والوحيدة لمثل تلك الوضعية ، فقد استخدمت عملياً أقصى الامكانيات للتعبئة الاقتصادية ، وفي فترة زمنية قصيرة وقياسية تم تحقيق وتجاوز التصنيع ، الذي تطلب من الدول الرأسمالية الغربية عصراً كاملاً .

ومن اجل الدفع بعجلة التصنيع إلى الامام تم التسريع بوثيرة النمط الجماعي للانتاج الزراعي .

ان انتصار الشعب السوفيتي في الحرب الوطنية العظمى - الحرب العالمية الثانية، والنجاح في اعادة بناء الاقتصاد الوطني الذي دمرته الحرب ، أكدا وبالملموس صحة وواقعية نهج التنمية الاشتراكي .

ولكن ذلك حمل معه طبعاً اضطرارياً وتطلب حد أقصى من المركزية المفرطة واقحام الدولة في مجالات اجتماعية وحياتية عديدة .

وللأسف كان هذا النهج نهجاً غير شرعياً وغير قانونياً تم تنفيذه وتعميمه بصورة مطلقة، واستيعابه في مرتبة المبادئ القائدة والمقدسة وبالنتيجة تقلصت كثيراً حرية الابداع الفردي ، للتنظيمات الشعبية ، وضعف الحماس وتعدمت مبادرات الشفيلة والفعاليات الاجتماعية المختلفة .

وعندما انتصبت أمام الحزب مهمة تطوير (تحديث) الاشتراكية على الأسس الحقيقية والواقعية تم القبول للمرة الثانية بالتبسيط النظري للاشتراكية . إذ إن الشعار المبدئي الصائب " على قاعدة الثورة العلمية التكنولوجية يتم وبشكل أفضل اشباع الحاجيات المتزايدة للكادحين" ، قد ظل شعاراً مجرداً خارج التاريخ . فمن الناحية العملية أدخلت صياغات محدودة ، وتحول كل ذلك الحماس في البرنامج الثالث للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٦١ ، تحول إلى الشعار القديم " للخلق والمسابق " .

أي في الحقيقة عدم انتقاد محاكاة الموديل السابق للمجتمع الغربي في مجالي الانتاج والاستهلاك .

فمن جهة أدى ذلك إلى أن يصبح للاقتصاد الاشتراكي وبشكل مسبق دوراً خامساً ، ومن جهة أخرى أوقف الاتجاه المتعلق بحل المهمة الرئيسية للاشتراكية .

تلك المهمة التي كانت تعنى وبصورة واقعية وملموسة - لاشكالية قانونية - ، تعميم الانتاج وخلق نمط معيشي جديد أكثر تطوراً للشعب مقارنة بما هو في النظام الرأسمالي ، وتطوير القوى الانتاجية للوصول إلى الادارة الذاتية للعمل الجماعي ، استخدام أكثر الوسائل تطوراً وأفضل الحوافز فعالية للعمل ، وتهيئة الظروف الملائمة الغير مقيدة لتنمية الانسان .

وبالنظر إلى النموذج القديم لنمط تطوير القوى الانتاجية سنجد أن الاشتراكية قد فقدت ومن جوانب عدة المبادرة التاريخية وليس فقط في الجانب الاقتصادي . اضافة إلى ذلك جرى وبدرجة كبيرة تشويه ونصف ولحد من أهم مبادئ الاشتراكية: "من كل حسب قدرته وإلى كل حسب عمله" . وذلك لأن شرائح عمالية واسعة كانت محرومة من امكانية الاستفادة الفعلية من نتائج عملهم ، ولأنهم لم يشعروا بأنفسهم كمالكين أو حتى كمشاركين في الملكية الاجتماعية . الأمر الذي أدى إلى اشتراكية مُعالة طفيلية وراكدة .

إن الأزمة التي أصابت المجتمع السوفيتي وبدرجة أساسية كانت انعكاساً لازمة الحزب التي كانت سائدة لعشرات السنين . فقد ظهر في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي

اتجاهين متناقضين: اتجاه بروليتاري ديمقراطي وآخر برجوازي صغير بيروقراطي ،  
أحدثت الصراعات فيما بينهما وبشكل خاص بعد ثورة أكتوبر . إذ يحاول الانتصاق  
بالحزب الشيوعي الحاكم - وكما أكد لينين - العديد من الثوريين الكاذبين الوصوليين  
والغير عقائدين .

ان حاملي الفكر للبرجوازي الصغير بفضل كثرتهم وقدرتهم على التكيف شكلوا  
ويشكلون الخطر الرئيسي على الاشتراكية فقد اعتبروا البلاد واملاك الدولة في حكم  
"غنيمة " يمكنهم تقاسمها .

في البداية كان غطائهم السياسي في الكذب والمزايدة وفي النزعة النروتسكية  
والواجب الأممي لروسيا السوفيتية .

ان الشيوعيين المزايدون عملوا على تحويل الجمهورية الناشئة إلى قاعدة لتصدير  
للثورة وإلى وقود " للحرائق العالمية " .

وفي أيامنا هذه لا يكتفون عن المحاولة للظهور برداء آخر - تحت شعار " العودة  
إلى الحضارة العالمية " .

ان عدم اعطاء الاهتمام الكافي لخطر تأثير البرجوازية الصغيرة ولاحتكار السلطة  
للإيدلوجية ، " والغطرسة الشيوعية " لعدد من القادة الحزبيين ، كل ذلك قد " أوصل  
الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي إلى حالة من الغرور الزائف ، وإلى تعميق واتساع  
الفجوة بين القيادات العليا من جهة ، وملايين الشيوعيين والكادحين من جهة أخرى .

لقد تشكل في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي جناحين أو تيارين ، جرت بينهما  
صراعات متواصلة ، كان من نتائجها إن تكونت اتجاهات سياسية عده .

بدون ادراك ذلك لا يمكن ان نفهم وبشكل صحيح توافق بعض التناقضات في  
التاريخ الوطني مثل توافق الإبداعات الجماهيرية للخلافة مع السياسة الارهابية في  
الثلاثينات والاربعينات .

فقط اذا أخذنا في الاعتبار الظروف الراهنة يمكن اعطاء تقييم موضوعي لدور بعض قيادات الحزب والدولة مثل ستالين .ي.ف ، مولوتوف ف.م ، خروشوف ن.س. ، مالنكوف ج.م. ، بريجنيف ل.ي ، كوسيجين أن.

ان الركض وراء المضاعفة العددية لاعضاء الحزب ، وعدم وجود آلية سليمة للتنظيم والتغيير والتجديد إضافة إلى عدم تشييب المناصب القيادية - أي (عدم تمكين العناصر الشابة من المراكز القيادية للحزب) ، قد أدى إلى أن جزء كبير من الحزب لم يستطع أن يمارس حقه القانوني في الرقابة على القيادة الحزبية وبالتالي لم يستطيعوا منع تغلغل الوصولية والنفعية المتنامي .

وفي ذلك تمثلت الاخطاء الرئيسية والمأمة التاريخية . ومع ذلك فإن النضال من أجل نقاوة النهج اللينيني ومن أجل الاشتراكية الحقّة لم يتوقف حتى اللحظة .

لقد بدأ يوري اندروبوف في ١٩٨٣ ويدعم من جموع الحزبيين ومن الشعب بإعادة بناء الاقتصاد الوطني ، تفعيل وتنشيط الديمقراطية في جهاز الدولة وفي حياة الشعب حيث ظهرت المؤشرات الايجابية والنتائج الأولية لذلك واضحة على حياة الشعب مثل الادارة والتسيير الذاتي للنتاج ، ديمقراطية الانتخابات ، حرية للكلمة والوحدة السياسية ... إلخ .

ولكن نتائج وعواقب المحاولات الناضجة للشريحة المتتورة في المجتمع لاجراء اصلاحات سياسية - اقتصادية قد تم الالتفاف عليها واستخدامها باحتيال من قبل قيادات فاسدة وغير مؤهلة باتجاه معادي للشعب ومعادي للنظام .

وارتفعت أصوات المناقنين تنادي بتساوي كافة اشكال الملكية بينما في الواقع تُنسف دور الملكية العامة كقوة فاعلة في الحياة الاقتصادية - الاجتماعية ، وتم تحريف وتشويه شكل وجوهر العمل التعاوني .

لقد تم تسليم وسائل الاعلام للجماهير لقيوى الاقتراء المعادية لبلاننا مستخدمة طرق وأساليب الحرب النفسية ضد وعي الجماهير الكادحة ، فقد هدموا المعلم الجبار

وأمعنوا في تشويه للتاريخ السوفيتي وتاريخ روسيا ، وفكوا قيود الرأسمال المتربص وقيود القوى المعادية للشعب ، ضد وحدة الدولة السوفيتية .

ان خيانة الحزب وتجاهل المصالح القومية ، وتدمير وطننا يتحمل مسئوليتها الشخصية كل من :

جورباتشوف وبياكوفليف ويلتسن وشيفرنادزه .

تلك المجموعة المتعفة في قمة السلطة مع أتباعها الذين حولوا السلطة إلى ملكية شخصية .

فعندما أصطدمت مؤامرات المرتدين بمقاومة الحزبيين المبدئين قاموا بحظر نشاط الشيوعيين في المؤسسات وهيئات العمل الحكومي والتعاوني . ثم تبع ذلك في أغسطس - نوفمبر ١٩٩١ الانقلاب الرجعي ومحاولتهم حظر نشاط الحزب الشيوعي بصورة عامة ونهائية .

ان تلك الأعمال الخيانية والمشيئة قد تكلفت في الاخير باتفاقية العار والتآمر " اتفاقية بيلفجسكي " ، والتي من خلالها تحدى الخونة الارادة العليا للشعب . لقد داسوا وبشكل فظ على احلام الشعب السوفيتي في أن يعيشوا في ظل دولة موحدة ، وهو ما أكدته نتائج الاستفتاء العام في ١٧ مارس ١٩٩١ .

لقد واصل الاعلام الاصفر - مستخدماً وسائل الاعلام الجماهيري - تصويره وبطريقة درامية لما حدث للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي من انهيار واصفاً ، أياه " بالافلاس " .

وفي حقيقة الأمر فإن ذلك يفصح عن جانب كبير من الاهمية وهو تحديد الخطوط الفاصلة لجناحي الحزب ، فقد تواجدا طويلاً في اطار وحدة تنظيمية شكلية .

احد الجناحين أطلقت عليه تسمية " العمود الرئيسي " إذ عمل على اجراء عدة تغييرات عمودية في السلطة وعزز من قاعدته ونفوذه في الجهاز الاداري ، وتحول إلى



مجموعة خائنة، تقوم - ودون رقابة - بقيادة البلاد وتسليم مقدراتها لنهب ومهانة لا نظير لهما .

وتعمل هذه المجموعة على تسريع اكتمال نمو الطبقة البورجوازية الجديدة ، وقبل كل شيء تحالف المافيا - للكمبرادورية .

ومن أجل تحقيق ذلك تم تحرير الاسعار وخصخصة مؤسسات الدولة كما تم تصدير الثروات الطبيعية إلى الخارج بأبخس الأثمان .

ثم جاء الدور - ضمن سلسلة العمليات التخريبية للبلاد - بقصف مبنى البرلمان في أكتوبر الدامي ١٩٩٣ م . فكان ذلك مقدمة لانقلاب دستوري مقابل صلاحيات هائلة لرئيس الدولة .

وبهذا تصدق - وإلى حد كبير - المقولة القائلة بأن هجمة القوى المعادية للاشتراكية الخلاقة لن تتواصل فحسب بل ستظهر وفي حالات متكررة بأشكال أكثر شراسة وأشد عنفاً .

ورغم ذلك فإن قوى الاشتراكية لم تنكسر إذ ان روسيا ستستطيع بل يجب عليها الخروج من الأزمة . فالتجارب التاريخية تشهد بأن النجاح في ذلك يتوقف على أدراك شغيلة وكادحي شعبنا لمصالحهم القومية وللمصالح الأساسية للبلاد . وعلينا أن نشق طريقنا بهذا الاتجاه ، الطريق الحقيقي إلى روسيا .

**ومن أجل ذلك من الضروري :**

- تحييد القانون عن سلطة القوى المعادية للشعب ، سلطة قوى المافيا - الكمبرادورية ، وعن المجموعة التي ارتكبت الخيانة الوطنية بحق البلاد .

- اقامة سلطة الكادحين والقوى الوطنية .

- الحفاظ على كيان الدولة الروسية ، وانعاش عملية اعادة اقامة اتحاد الشعوب السوفيتية ، وضمان الحفاظ على وحدة الشعب الروسي .

- تعزيز الاستقلال السياسي واستقلالية البناء الاقتصادي الذاتي للاتحاد ، واستعادة مصالحه التقليدية وموقعه على خارطة العالم .

- ضمان سلامة وحرية المواطن في المجتمع والسماح بالتباينات والاختلافات في الرأي بالطرق القانونية ، وعلى أساس مبدأ الحوار .

- اعلان الحرب الحاسمة ضد الجريمة ، وضمان الأمن الشخصي وأمن المجتمع ككل والدفاع عنه .

- اتخاذ التدابير العاجلة للخروج من الأزمة الاقتصادية عن طريق قيام الحكومة بتسوية وتنظيم الحياة الاقتصادية .

ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يضطلع بمهمة تنشيط فعاليات النضال الوطني - التحرري للشعب الروسي .

ويستند في ذلك للنضال إلى القدرات والجهود الواقعية (الفعلية) للقوى الحليفة المتمثلة في الاحزاب السياسية الاشتراكية ، المنظمات والقوى الديمقراطية وانصارها الحركات الوطنية والتقدمية ، وإلى النقابات والاتحاد العمالية والفلاحية والنسائية ومنظمات المحاربين القدامى والشباب ورجال الاعمال ، والجمعيات التنويرية والابداعية ، والهيئات الدينية بمختلف اتجاهاتها ومذاهبها .

لنا نحترم مواقفهم ووجهات نظرهم ولائملي أو نفرض عليهم آرائنا ولكننا في حواراتنا وفعاليتنا المتبادلة لا تخفي قناعاتنا المبنيّة بأن الدفاع عن المصالح القومية لروسيا تصب اليوم مع النضال ضد الاستعباد الاستعماري وضد القوى المعادية للثورة ، في سبيل الاشتراكية وسلطة المجالس الشعبية (السلطة السوفيتية) . ونحن على يقين بأن الحياة ستثبت صحة نهجنا.

ويحقق الحزب اهدافه على ثلاثة مراحل سياسية سلمية متتالية :

- في المرحلة الأولى : يسعى الشيوعيون مع حلفائهم إلى تشكيل حكومة للانقاذ الوطني التي سيكون من مهمتها إزالة الآثار المدمرة لسياسة مايسمى بـ (الاصلاح) ، وإيقاف التدهور في الانتاج ، ضمان توفير الحقوق الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية للكادحين ، كما أنها مدعوة إلى إعادة الملكية الاجتماعية إلى الشعب وفرض رقابة للحفاظ على مقدراته التي تم الاستحواذ عليها .

تهيئة الظروف اللازمة للانتاج البضاعي لتفعيل العمل في اطار القانون ، اصلاح عمليات الادارة والتسيير الذاتي وضبط رقابة تشكيلات العمل الجماعي على الانتاج وعلى توزيع الثروة القومية .

تحفظ هذه المرحلة بتعددية الانماط الاقتصادية التي تحدد على أساسها مستوى القوى الانتاجية وتعمل الحكومة وهيئات السلطة المختلفة على تهيئة ظروف الأمن والاستقلال للبلاد. وضمان المحافظة على الثروات الطبيعية والقاعدة الانتاجية لروسيا من محاولات النهب المتواصلة لمبتدعي النظام الدولي الجديد . كما سيتم اتخاذ كافة التدابير والاجراءات الاقتصادية والسياسية لتكامل وتقارب جمهوريات الاتحاد السوفيتي الذي نجحت القوى الاجرامية في تفتيته.

- في المرحلة الثانية وبعد تحقيق استقرار سياسي واقتصادي نسبي ، سيتمكن التشغيل وبنشاط واسع وفعال من المشاركة في اعمال الادارة الحكومية عبر هيئات المجالس ، وال النقابات ، وعبر الاشكال والتكوينات العمالية والشعبية المختلفة .

ويظهر في الاقتصاد - وبوضوح - دوراً قيادياً لنمط الادارة الاشتراكي ، الذي من الناحية الاجتماعية والهيكلية والتقنية - التنظيمية يتناسب أكثر لتحقيق رفاهية الشعب وليصبح ذلك مرحلة انتقالية لاعادة البناء .

**المرحلة الثالثة :** وتتميز بالانتهاء من تشكل العلاقات الاشتراكية في البناء الاقتصادي، والتي تلبي متطلبات النموذج الأمثل للتطور الاشتراكي حيث سيغلب نمط الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج على غيرها .

وبدرجة نمو المستوى الفعلي للطابع الاجتماعي للعمل بالدرجة نفسها تتأكد سيادة ذلك النمط على الاقتصاد الوطني .

وحسب المقولة اللينينية - فإن - " الاشتراكية هي التحرر من استغلال الانسان للانسان، مجتمع خالي من الطبقات تتوزع فيه الخيرات المادية حسب العمل كما وكيفا " .

المجتمع الذي يتميز بإنتاجية عمل عالية وإنتاج متعاظم يتحقق على أساس معايير الادارة والتخطيط العلمي ، وتوظيف العمل والموارد باستخدام أحدث تقنية تكنولوجية عصرية .

ذلك المجتمع الذي تزدهر فيه الديمقراطية والثقافة الروحانية لتشكل حافزاً مشجعاً لمزيد من النشاطات الابداعية للفرد ومشاركة أوسع في ادارة المؤسسات الاشتراكية ومجمل الانتاج الاجتماعي .

خلال المرحلة الاشتراكية يتم ارساء الأسس والمقدمات الضرورية للمرحلة الشيوعية اللاحقة حيث يكون فيها التطور الحر للفرد شرطاً للتطور الحر في المجتمع .

**ثالثاً : برنامج الحد الأدنى :**

ضمن أولويات مهام الحزب يقضي برنامج - الحد الأدنى بالنضال في سبيل انجاز مجموعة من السياسات باتجاه تحقيق الاهداف الاستراتيجية للحزب .

إن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يعي أن الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي في المجتمع لن يتحقق في ظل وجود نظام معادي لمصالح الشعب .

لذلك ومن موقع المعارضة للنظام القائم فإن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يرى بأن من مهماته الاساسية النضال بكافة الوسائل القانونية والمشروعة من أجل:

- اقرار مجموعة من القوانين حول نظام الانتخابات والاستفتاءات بما يكفل صحة فرز واحتساب النتائج ، وضمان حرية تعبير المواطن .
- لاجراج البلاد من أزمتها بالطرق السلمية لأبد من اجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتشكيل حكومة ثقة شعبية .
- ايقاف إقتتال الاخوة في النزاعات القومية والعرقية وتعزيز الصداقة والتعاون بين الشعوب .
- الغاء اتفاقية " بيلفيجسكي " واعادة انشاء دولة الاتحاد السوفيتي الموحدة على اساس طوعي وبخطوات تدريجية .
- توفير كافة الامكانيات لممثلي الشغيلة في مختلف مرافق السلطة ، ولعملية التسيير الذاتي على كافة المستويات ، والدفاع عن حقوق اعضاء تشكيلات العمل الجماعي.
- عدم السماح للملكية الخاصة في مجال الأراضي والثروات الطبيعية وعدم السماح لعمليات البيع والشراء والمتاجرة فيها ، وتحقيق المبدأ القائل بأن " الارض للشعب ولمن يستصلحها " .
- استصدار قانون الشغل ومحاربة البطالة ، وتوفير الحد الأدنى الواقعي للمستوى المعيشي للسكان .
- ايقاف حملات التشهير للتاريخ السوفيتي والروسي ، ونشويه مذكرات وتعاليم فلاديمير أيليش لينين .
- توفير حق المواطن في الحصول على المعلومات الحقيقية والصحيحة وفي دخول القوى الاجتماعية والسياسية منظومة الوسائل الاعلامية الحكومية وفقاً للقانون .
- انزال دستور الاتحاد الروسي للنقاش الشعبي العام والتصويت عليه .

- لقد استخدم الحزب وسيظل يستخدم الاساليب والاشكال النضالية المتعددة سواء كان ذلك من خارج البرلمان أو من داخله بما فيها الاضرابات واشكال المقاومة الشعبية الاخرى ضد سياسات السلطة المعادية للشعب ، مع اللجوء إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان .

بعد وصول الحزب إلى السلطة مع بقية القوى التقدمية يتوجب على الحزب تشكيل حكومة نقة شعبية ، ومحاسبة الهيئات العليا في السلطة ، اعادة اقامة المجالس والتكوينات الأخرى للسلطة الشعبية، اعادة فرض الرقابة الشعبية على الانتاج وعلى الدخول ، تغيير الاتجاه الاقتصادي ، اتخاذ التدابير الحكومية العاجلة واللازمة لتنظيم وايقاف عمليات التدهور الاقتصادي ، ومكافحة التضخم ، ورفع المستوى المعيشي للشعب .

اعادة الضمانات الاجتماعية - الاقتصادية للمواطنين الروس ، حقهم في العمل والراحة والحصول على السكن ، التعليم المجاني ، الخدمات الصحية وتأمين الشيخوخة .

محاربة الجريمة واتخاذ التدابير العقابية للرادعة بحق الشخصيات المنورطة بعمليات الاختلاس والفساد والمضاربة والسرقات والمتاجرة ببيع الموارد الطبيعية والثروات المادية والروحية للبلاد .

اتباع سياسة خارجية مستقلة تتلائم مع مصالح الدولة الوطن ، بما يعزز الهيبة والنفوذ الدولي لروسيا العظمى .

ابطال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنتقص من مصالح وكرامة روسيا .

وضع وتحقيق واحترام مبدأ تحريم استخدام القوات المسلحة ضد الشعب ، وأن تقتصر مهمتها على ضمان الأمن القومي .

تحتكر الدولة عمليات التجارة الخارجية للمصلحة ذات الأهمية الاستراتيجية ، بما في ذلك المواد الخام ، المواد الغذائية الناقصة ، وملع استهلاكية أخرى .

العمل على اكساب الاحترام للعمل الشريف ، ولعلاقات العمل الابداعية والتقاليد الجماعية ، احترام الثقافة واللغة الروسية ، واحترام لغات وثقافات الشعوب الروسية الاخرى .

ايقاف عمليات التغريب والأمركة والتخريب التاريخي ومفاهيم عبادة الربح والعنف والفسق والانانية الفردية .

■ ولأن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي هو حزب الشعب العامل فإنه سيناضل من أجل:

استقرار وتخفيض اسعار كافة السلع الاساسية وقبل كل شيء اسعار المواد الغذائية والمنتجات الصناعية الضرورية .

- ايقاف عمليات نهب الممتلكات العامة وملكية قطاع الدولة .

- تأميم أو مصادرة الممتلكات التي تم الاستحواذ عليها بصورة غير قانونية لصالح البلاد ولصالح الجماهير الكادحة ولهذا الظرف يتم تكوين ملكية جماعية أو شعبية عامة .

- اعداد برنامج حكومي واقليمي لتوفير فرص التشغيل والعمل للسكان ، ووضع جملة من الاجراءات الفعالة للقضاء على البطالة .

- الرقابة الحكومية على نشاطات البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المالي الاخرى وعلى الصناديق المالية الاخرى ، وتركيز العمليات التي تتم بالعملات الصعبة في البنوك الحكومية .

- صياغة مجموعة برامج حكومية لدعم المنتجين وبالتحديد في قطاعات اقتصادية محددة مثل القطاعات التي تستخدم مستوى عال من التكنولوجيا ، واعد المنتجات الوطنية باتباع سياسية للحماية الجمركية ، واتخاذ تدابير صارمة ضد عمليات - يـب رؤوس الاموال إلى الخارج .

- إعادة تكوين الجهود والقدرات العلمية في البلاد ، وتقديم كافة اشكال الدعم والتسهيلات للإبداعات العلمية الخلاقة .

- تنظيم الحكومة لكافة عمليات الإنتاج والتسويق للمنتجات الحربية ، واعداد برنامج محدد لعمليات التحويل في المؤسسات العسكرية .

- اصلاح السياسة الضريبية بما يكفل تشجيع الإنتاج البضاعي ، توظيف الاستثمارات في الإنتاج الوطني ، ورفع كفاءة وفعالية استغلال الأراضي .

- اقرار قانون الأرض والذي يكفل لها أن تصبح ثروة شعبية عامة باعتبارها أساس وسائل الإنتاج وأن تستغل لاجل غير مسمى من قبل المجتمع ، الفلاحين ، المزارع الاقتصادية مع اعطاء الحق في توارثها أو استئجارها ، دون بيعها .

أما الملكية الشخصية للمواطن فيسمح بها في حدود قطعة أرض خاصة ، حديقة ، قطعة أرض لمنزل صيفي.

- الدعم الحكومي للمجمع الاقتصادي الزراعي - للصناعي بغض النظر عن شكل وتنظيم الملكية ، تحقيق تكافؤ الأسعار للمنتجات الصناعية والزراعية .

■ ولأن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي هو حزب العدالة الاجتماعية فإنه يناضل من أجل :

- اتباع جملة من السياسات لمنع امكانيات تعسف واستخدام السلطة لأي شكل من أشكال استغلال الإنسان للإنسان .

- تحريك الحد الأدنى من الرواتب وكذلك اعانات المتقاعدين والتعويضات الدورية المختلفة بما يتوافق مع الحد الأدنى للمستوى المعيشي الحقيقي .

- منح تعويض المواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم في هتاتيق التوفير الحكومية بسبب تحرير الاسعار عام ١٩٩٢م :



- اتباع سياسة متقدمة لعمليات جبي الضرائب من المواطنين بحيث تراعي محدودية الدخل ومضاعفتها بشكل تصاعدي على اصحاب الدخل المرتفعة .

- توفير الدعم الحكومي للأسرة والأومة وللطفولة .

- اعادة انشاء ماتم تخريبه والغائه من مؤسسات اطفال ما قبل المدرسة .  
والمؤسسات الثقافية والصحية والرياضية الشبابية .

- مساعدة ودعم المعوقين والمقعدين وتقديم الاعانات الحكومية للأسر محدودة الدخل، واتخاذ تدابير اجتماعية عاجلة لمساعدة الفقراء .

- اصدار قوانين ، تضمن للشباب التعليم المجاني في المدارس والمعاهد المتوسطة والعليا ، وتكفل تشغيلهم بعد اكتسابهم المهن والحرف المختلفة ، تقديم الظروف المساعدة لعملية البدء والانطلاق إلى الحياة .

- مساعدة الأسر الشابة وخاصة في حصولهم على السكن اللائم .

- تقديم الضمانات الحكومية لتوفير الظروف اللازمة لحياة ولأسر منتمسي القوات المسلحة والشرطة والعاملين في النيابة العامة والمحاكم ، وضمان توفير ظروف حياة كريمة لعناصر القوات المسلحة بعد انتهاء فترة خدماتهم أو استقالتهم ، وبالذات في تقديم امكانيات وفرص عمل مناسبة .

- صياغة البرامج التي تكفل تقليص نسبة الرفاة ، وتشجع على زيادة المواليد .

- ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يقف بحزم من اجل الدفاع وحماية حقوق وحريات الفرد ، والمعلن عنها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

وسيعمل الحزب لخلق ودعم مختلف أشكال وهيئات الدفاع الانسانية ، تطوير

الضمانات المادية والقانونية لحقوق الانسان .

■ ولأن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي حزب مؤمن بالوطنية و الأممية والصداقة بين الشعوب فهو يناضل من أجل :

- الحفاظ على وحدة واستقلال وطننا ، وعلى الاتفاقات المبرمة ما بين القوميات ، وتعزيز وتنمية روابط الصداقة بين الشعوب الممتدة مئات المنين .

- صيانة القيم التاريخية والروحية للشعب الروسي ولبقية شعوب البلاد .

- اتباع سياسة قومية على أساس الاعتراف المتساوي بالقوميات ، والمسئولية التاريخية لكل شعب في الحفاظ على الوحدة الروسية .

- ضمان توفير المشاركة المتكافئة لكافة ممثلي الكيانات والاجناس والاعراق في كافة المجالات الحياتية في البلاد وفي مختلف الاقاليم .

- صيانة واحترام شعائر ومقدسات المذهب الارثوذكسي في الديانة المسيحية وبقية الديانات والمذاهب الاخرى التي يعتنقها الشعب الروسي .

- العمل على توطيد الروابط وتعاون مختلف الثقافات والمذاهب والتجمعات السياسية والحركات والاحزاب والمنظمات التي تضم في صفوفها وتهتم بقضايا التعدد القومي في روسيا ، والتي تعمل على تحقيق التنمية والرفاهية وتعزيز عرى التعاون والسلام لشعوب روسيا .

رابعاً : المهام التنظيمية والايدلوجية للحزب :

ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي هو الوريث لمسلية الاحزاب : حزب العمال الديمقراطي - الاجتماعي الروسي ، وحزب العمال الديمقراطي - الاجتماعي الروسي (البلشفي) - ، والحزب الشيوعي الروسي (البلشفي) ، والحزب الشيوعي لجمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية - ، والحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي - ، والحزب الشيوعي لجمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية الاشتراكية .

يستفيد الحزب من التجارب الصحيحة والعلمية لحركات الشيوعية الروسية والسوفيتية والعالمية بما يمكنه أن يصبح حزب الكادحين الحقيقي ، وليستطيع تشخيص واعطاء الاجابات الصحيحة والدقيقة لكافة معضلات التنمية الراهنة .

ان الحزب يدعو كافة المواطنين لانشاء جبهة فعالة تضم مختلف القوى الوطنية للدفاع عن مصالح الوطن والدولة ، وللنضال من اجل تحقيق الاشتراكية وسيعمل الحزب بكافة الوسائل لتتمكن القوى الوطنية وتحالف العمال والفلاحين والمتقنين الوطنيين مع بقية الفئات الكادحة من الدفاع عن كرامة واستقلال روسيا واطفاء بؤر الحروب الاهلية والصراعات الدولية .

وسيعمل الحزب على حشد كافة الامكانيات المساعدة لأن تدرك الطبقة العاملة وتستوعب مصالحها الاساسية ، والتي سيكون لها دور فعال في انقاذ الوطن ، وفي تحول البلاد إلى طريق التنمية الاشتراكي .

ومن المحتم بأن ظروف تحقيق هذه الاهداف ستجر وبنشاط كافة الكادحين إلى حركة وطنية عامة من أجل حرية ووحدة روسيا ، ومن أجل اعادة انشاء الاتحاد السوفيتي .

ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي تنظيم سياسي مستقل ، ويعترف باستقلالية جميع الاحزاب الشيوعية الاخرى .

ويبنى الحزب علاقاته معهم على اساس وحدة المصالح الطبقة والاهداف السياسية والاجتماعية ، وعلى التعاون والاخلاق الرفاقية الجماعية .

ويقف الحزب من أجل انتهاء حالة التشتت في الحركة الشيوعية الروسية ، ومن أجل الالتفاف ورص الصفوف على أساس وحدة سياسية متكافئة ، للحفاظ على منجزات وتضحيات عدة اجيال من الشيوعيين الروس والسوفيت .

ويعتبر الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي عضوا أساسيا في اتحاد الأحزاب الشيوعية ، ويرى بأن مسألة تعزيز مكانته وتجذير قاعدته شرطا سياسيا هاما لإعادة تكوين - وعلى أساس طوعي - اتحاد الجمهوريات المصطنعة ولتوحيد الأحزاب الشيوعية.

**لزيادة التأثير السياسي في أوساط المجتمع يرى الحزب ضرورة اتباع مايلي :**

- ضمان تواجد وتمثيل الحزب في كافة مجالات الحياة الهامة للشعب ، وفي مختلف التنظيمات والفعاليات الاجتماعية .

- المشاركة في انتخابات السلطات الحكومية على المستويين الاتحادي والإقليمي ، وفي انتخابات الهيئات والمؤسسات التي تتبع نظام الإدارة الذاتية .

- تسويق فعاليات الأشكال المختلفة للاستفادة القصوى في تأثير كتلة الحزب البرلمانية لدى مرافق ومؤسسات الدولة من أجل الدفاع عن مصالح العاملين .

- تطوير وتحسين أشكال العمل السياسي في تشكيلات العمل الجماعي ، وفي النقابات العمالية والفلاحية ، والحركات الوطنية وفي التنظيمات الإبداعية النسائية والشبابية وقدماء المحاربين وفي الجمعيات الخيرية ... إلخ .

- التعاون المتبادل مع الاتحادات المهنية في المجالات الاقتصادية السياسية والأيدلوجية، وفي رفع مستوى الوعي الطبقي للعمال والفلاحين والمثقفين وتعبئة الكادحين للنضال من أجل حقوقهم .

- دعم الفعاليات السياسية في المطالب العادلة للجماعات العمالية وللعمال الأجراء وللعاطلين عن العمل .

- الذود عن حقوق المواطن وحرية الإنسان في الاتحاد الروسي ، والدفاع عن حقوق وكرامة المواطنين لدى الحكومات المكونة لاتحاد جمهوريات السوفيات الاشتراكية.

- الدفاع العلمي والاخلاقي للتاريخ والثقافة الوطنية ، وكرامة المواطن والانسان .  
الوطني والأممي .

وفي العلاقات الداخلية يرى الحزب أن المهام الأولية تتمثل في :

- تعزيز وتثبيت البناء التنظيمي وخاصة في المنظمات والخلايا الأساسية  
وتشكيلها على الأساس الجغرافي .

وفي التجمعات المهنية وجماعات العمل (على أن يكون ذلك بموافقة الجماعات  
وبملايعة مع القانون ) ،

- تعزيز الانضباط الحزبي على قاعدة فكرية سامية ، ووفقا لعلاقات التوحيد  
الاخلاقي ، والمساواة ، والروح الرفاقية ، وعلى أساس المركزية الديمقراطية .

- اشاعة وتعميم الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب لتشكل حزب الجماهير  
الكادحة باستبعاد مظاهر الزعامة والتغيير الدوري للعناصر القيادية .

- صياغة آلية تحول دون ظهور مرتدين سياسيين بداخل صفوف الحزب ، وتحول  
دون تسلق الوصوليين الذين يستغلوا بقائهم في الحزب لتحقيق مصالح شخصية ،  
الأمر الذي يؤثر سلباً على سمعة وثقة الحزب لدى الجماهير .

- تشييب تكوينات وهيئات الحزب ولبلاء الأهمية لاستمالة العناصر الشابة إلى  
صفوفه، وتقديم الدعم المعنوي والمادي لقضاء مناضلي الحزب الشيوعي السوفيتي .

- الاهتمام بالتثوير والتنقيف السياسي للشيوعيين ، والتوعية الاشتراكية التقدمية  
للجماهير الكادحة وتعميق الإدراك العلمي للواقع الروسي والعالمي ، والتطوير  
المواصل للعلوم التطبيقية المتعلقة بمختلف الجوانب الاجتماعية .

- علم الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي - الأحمر .

- نشيد الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي - الأممي .

- رمز الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي - رمز اتحاد الشغيلة في المدينة والريف:

" العلم والثقافة - المطرقة ، المنجل ، الكتاب " .

- شعار الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي :

" روسيا ، العمل ، سلطة الشعب ، الاشتراكية "

### متفرقات عن الحزب :

- يعتبر الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي نفسه وفياً للمبادئ الاشتراكية ، ويتواجد في صفوف المعارضة لنظام وحكومة الرئيس بوريس يلتسن .

- في الوقت الذي يرفض فيه الحزب التطرف بكافة أشكاله اليميني واليساري في الوقت ذاته يسعى لحشد كافة الجهود للحركات والاحزاب السياسية التقدمية لحماية البناء الدستوري والدفاع عن المجالس . (١٨٩)

- دعى الحزب في الاستفتاء العام الذي اجري في ٢٥/٤/١٩٩٣ إلى التصويت ضد منح الرئيس بوريس يلتسن الثقة ، ودعى إلى رفض السياسة الاجتماعية - الاقتصادية التي تقومها الحكومة ، وإلى إجراء انتخابات مبكرة لمنصب رئاسة الدولة.

- يعمل الحزب على توحيد نشاطات وكيانات كافة الاحزاب التي نشأت على قاعدة الحزب الشيوعي السوفييتي .

- يقف الحزب مع اعادة انشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على أساس تدريجي وطوعي .

- شارك الحزب خلال عامي ١٩٩٣-١٩٩٤ مع العديد من الحركات والقوى السياسية والجماعية في الاحتجاجات المعارضة لسياسة الرئيس يلتسن معتبرا انها

سياسة مخالفة للدمستور ومعادية لمصالح الشعب وخاصة أحداث العنف في ٤ أكتوبر ١٩٩٣ (قصف واقتحام مبنى البرلمان الروسي من قبل قوات الجيش بأوامر الرئيس بوريس يلتسن).

- حصل الحزب في الانتخابات البرلمانية التي اجريت في ديسمبر ١٩٩٥ على ١٥,٤ مليون صوت بمايعادل نسبة ٢٢,٣٪ من المقاعد المخصصة لنظام القوائم.

وعلى مايقارب نسبة ٣٠٪ من الاجمالي العام لمقاعد البرلمان حسب نظامي القوائم والفردى .

- في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية - يونيو ١٩٩٦ - حصل نكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية الذي تزعمه جينادي زوجانوف على ٢٤,٢ مليون صوت أي مانسبته ٣٢٪ واحتل المرتبة الثانية بعد بوريس يلتسن الذي تجاوزه بفارق ضئيل ٢٪ فقط.

أما في الجولة الثانية التي تمت في ٣ يوليو ١٩٩٦ بين بوريس يلتسن والزعيم الشيوعي جينادي زوجانوف فقد حصل الأخير على ٣٠,١١٣ مليون صوت أي مانسبته ٤٠,٣٪ من مجموع أصوات الناخبين .

- اقر المؤتمر العام الرابع للحزب الذي انعقد في ١٩/٤/١٩٩٧ اجراء بعض التعديلات على نص برنامج الحزب بما يتناسب مع مستجدات المرحلة .

### المطبوعات الصادرة عن الحزب :

تصدر معظم كتابات وأدبيات الحزب في العديد من الصحف وأهمها " برافدا " ، " سافيتسكايا راسيا " ، " جلاسنوست " .

## ٢ - حركة "شغيلة روسيا" لعموم روسيا (تي.أر.) :

- نشأت الحركة بمبادرة من الحزب الشيوعي العمالي الروسي ، وتضم منظمات المجالس العمالية في الاقاليم ، والفلاحين ، الخبراء والموظفين وكذا ممثلي جماعات العمل الكبرى .

- انعقد المؤتمر التأسيسي " لشغيلة روسيا " في ٢٥/١٠/١٩٩٦ بمدينة موسكو ، الذي حضره ٢٠٠ مندوب كمثليين عن ٦٥ اقليم ومنطقة في روسيا .

- التكوين التنظيمي يتشكل من ٦٥ منظمة اقليمية و ٨٠ دائرة ومنظمة مدنية مثل : "شغيلة العاصمة " ، "شغيلة ليننجراد " ، "شغيلة ضواحي موسكو " ، "شغيلة الشوفاش " ، وغيرها من المنظمات .

- وتعتبر الحركة نفسها إطاراً سياسياً مفتوحاً لكافة التيارات والمنظمات التي تتفق مبادئها مع اتجاهات وسياسات الحركة . (١٩٠)

- ضمن فعاليات المؤتمر التأسيسي تم انتخاب مجلس تنسيق مهمته تنسيق السياسات والنشاطات المختلفة وتنظيم الصلاحيات فيما بين اللجنة التنفيذية وممثلي المنظمات الاقليمية للحركة .

### نبذة عن زعيم الحركة :

- أنبيلوف فيكتور ايفانوفيتش - ولد في ٢ أكتوبر ١٩٤٥ من أسرة فلاحية في كوبان ، أكمل معهد مهني وعمل في أحد المصانع ، أدى الخدمة الالزامية في الجيش ثم أكمل دراسته الثانية من جامعة موسكو وعمل كصحفي في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الحكومية لبعض من بلدان أمريكا اللاتينية .

- عضو سابق في الحزب الشيوعي السوفيتي وبرز في صفوف الحزب الشيوعي العمالي الروسي وفي حركة شغيلة روسيا وظهرت شعبيته خلال الاجتماعات والفعاليات الجماهيرية .



- أعتقل في أحداث ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٣ بتهمة التنظيم والمشاركة في ماسمي  
بأعمال التمرد المسلح ، وأطلق سراحه في ١٩٩٤ .

- متزوج وله طفلين .

أبرز اتجاهات برنامج الحركة :

أهداف النشاط السياسي :

نمعى حركة شغيلة روسيا إلى تحقيق الأهداف البرامجية للأحزاب ذات الاتجاه  
الشيوعي - المكونة للحركة ، كما نمعى الحركة إلى تشكيل حكومة الشعب العامل من  
صفوف القاعدة العمالية عبر مجالس وتشكيلات جماعات العمل .

لقد حدد المؤتمر التأسيسي للحركة شعاراته الرئيسية في :

- إحياء الاتحاد السوفياتي .

- " لا " لعمليات تخصيص ملكية القطاع العام والملكية العامة للشعب .

- " نعم " لأسعار معتدلة ومستقرة . المضاربين التجاريين هم أعداء شغيلة روسيا

- " نعم " لاعادة الانتخابات على كافة المستويات واعادة إقامة السلطة السوفيتية  
عبر تشكيلات جماعات العمل .

- " لا " لبرلمان برجوازي . (١٩١)

في الجانب السياسي :

- تناضل الحركة من أجل إقامة اتحاد جمهوريات السوفيات الاشتراكية وإقامة  
سلطة المجالس (السوفيات) ، وضد تخريب علاقات الصداقة بين شعوب الاتحاد  
السوفيتي.

- ضد ترميم الرأسمالية في روسيا وضد السياسة المعادية لمصالح الشعب التي يتبعها الرئيس يلتسن وحاشيته والحكومة الخائنة .<sup>(١)</sup>

كما تشتمل مطالب الحركة على محاسبة المسؤولين عن انهيار الاقتصاد والبلاد .

- وتسعى الحركة إلى تحقيق الحرية وانتخابات ديمقراطية جديدة للمجالس السوفيتية على كافة المستويات وعلى أساس معياري مواقع العمل والانتاج والموقع الجغرافي .

**في الجانب الاقتصادي :**

**تتمثل مطالب " شغيلة روسيا " في :**

- الاعادة الفورية للعلاقات الاقتصادية بين المؤسسات ، وتوفير النظام والانضباط في عمليات الانتاج والرقابة العمالية الصارمة على الانتاج والتوزيع .

- اتباع سياسة اقتصادية جديدة تتضمن تحقيق استقراراً في الاسعار ونمواً في الاجور بما يتناسب مع انتاجية العمل والانتاج البضاعي .

- الغاء كافة الاسعار للتجارية التي تحددت بشكل حر أو باتفاق أو في البورصة .  
القضاء على أسواق (البورصة) وعلى البنوك الخاصة وأعمال المضاربة التجارية في التعاونيات وعلى المحلات التجارية .

- إيقاف كافة عمليات الخصخصة للملكية العامة ، ومنح كل مؤسسات الدولة والمزارع التعاونية والحكومية وثيقة رسمية تمكنهم من الاستخدام المجاني والدائم لكافة وسائل الانتاج .

- تخفيض الاسعار (مبدئياً إلى المستوى الذي كانت عليه في ١٩٩١) والاشراف الصارم على عملية تنظيمها .

- اتباع سياسة نقدية صحيحة .

---

\* ماتضمنه أحد المنشورات الصادرة عن الحركة بمناسبة الأول من مايو ١٩٩٢ .

- سيطرة واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ووضع حد لعمليات بيع وتصفية مقدرات الثروة القومية .

في الجانب الاجتماعي :

تطالب شغيلة روسيا بـ :

- اعادة توفير امكانيات التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية ، ومؤسسات حضانة ورعاية الاطفال والضمانات الاجتماعية الاخرى .

- ضمان توفير معاشات تقاعد اجتماعية مناسبة .

متفرقات عن حركة (( شغيلة روسيا )) :

- واصلت حركة شغيلة روسيا احتجاجاتها وتنظيم الفعاليات والمسيرات الجماهيرية مع الاحزاب الشيوعية والمنظمات الوطنية - القومية بما في ذلك " اتحاد الضباط " وجبهة الانقاذ الوطني ، كانت أهمها تلك التي جرت في ٢٣ فبراير ، الأول من مايو ، ١٧ مارس ، ٥ يونيو ، ٢٥ أغسطس .

- قاطعت الحركة الاستفتاء العام الذي أجرى في ١٩٩٣/٤/٢٥ ودعت إلى سحب الثقة من الرئيس الروسي بوريس يلتسن .

- جاء في بيان للمجلس التنفيذي للحركة الصادر في ١٩٩٣/١٠/٢٨ مايلى :

- مقاطعة كافة الانتخابات بمختلف مستوياتها مادامت تتواجد في السلطة عصابات المافيا والفساد التي يرأسها الرئيس بوريس يلتسن .

- <sup>٥</sup>تعترف الحركة فقط بقانون انتخاب هيئات السلطة مثل : مؤتمر ممثلي الشعب ، مجلس السوفيات الاعلى ، على كافة المستويات ، مستوى الجمهوريات والاقاليم والمقاطعات و المناطق والمحليات .

- حصلت الحركة في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٥ على ٣,١٤ مليون صوت أي مانسته ٤,٥ ٪ أما في الانتخابات الرئاسية (مايو ١٩٩٦) فقد تحالفت الحركة مع الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ضمن كتل القوى الشعبية الوطنية الروسية .

### المطبوعات الصادرة عن الحركة :

تصدر أدبيات وكتابات الحركة في صحيفة "مولينيا" وصحيفة "برافدا" وصحف أخرى متفرقة .

### ٣- حزب مزارعي روسيا ( أ . بي . أر . )

حيث نشأ بانعقاد المؤتمر التأسيسي في ٢٣-٢٦ فبراير ١٩٩٣ . حضر المؤتمر ٢١٩ مندوب كممثلين عن ٤٦ إقليم ومقاطعة وجمهورية في روسيا .

- يتكون المجلس المركزي من ١٠٧ عضو ، والهيئة التنفيذية من ٢٣ عضو .

- تم تسجيل الحزب لدى وزارة العدل في ٩/٤/١٩٩٣ .

- بلغ عدد أعضاء الحزب نهاية العام ١٩٩٣ حوالي ١٠٠ ألف عضو .

- التركيبة الاجتماعية للحزب تتكون من افراد المزارع التعاونية (الكخور) ، وعمال المزارع للحكومية (السفخور) ، أصحاب وعمال المزارع الخاصة ، متقسي القرى والارياف ، مجموعة الاداريين الزراعيين .

### نبذة عن زعيم الحزب :

لابشين ميخائيل ايفانوفيتش ، من مواليد ١٩٣٤ - قرية سيتوفكا ، ناحية السوفيت من اقليم التاييسي - من عائلة فلاحية . درس في معهد موسكو للعلاقات الدولية كما درس في اكااديمية موسكو للعلوم الزراعية - تيمير يازيفا - وأصبح خبيراً زراعياً ، كما التحق

بالدراسة في معهد موسكو للغات الأجنبية - موريسا توريزا - دكتور في العلوم الاقتصادية ،  
عمل ابتداء من ١٩٥٨ كمسؤول عن مزارع حكومية عدة (سوفخوزات) .

- في فترات مختلفة عمل كنائب لرئيس الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي والمسئول  
الثاني للحزب الاشتراكي العمالي .

- انتخب في ١٩٩٠ إلى برلمان جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية  
وترأس كتلة للزراعيين فيه .

- شارك في اعداد برنامج نهضة الريف الروسي وتطوير المجمع الزراعي -  
الصناعي

- أحد مؤسسي حزب زراعي روسيا ، ثم انتخب رئيساً للحزب .

في ١٩٩٣ انتخب نائباً إلى برلمان الاتحاد الروسي .

- متزوج وله ثلاثة أولاد .

#### ابرز اتجاهات برنامج الحزب :

أهداف النشاط السياسي : اعادة البناء السياسي - الاقتصادي لبقايا الدولة ، الذي حتماً  
سيشكل عاملاً هاماً لتحسين مستوى معيشة الشعب الروسي . وحسب ما أكدته البرنامج  
الانتخابي لحزب مزارعي روسيا " تمثيل والدفاع عن مصالح الفلاحين ومتقفي الريف ، سكان  
المدن ، وكافة شرائح القطاع الزراعي في البرلمان الروسي .

واتخاذ كافة الامكانيات والتدابير للحفاظ على ثروة الارض من عمليات العبث بها  
واستزافها .

## في الجانب السياسي :

إذ يعلن الحزب وقوفه الحازم من أجل سيادة القانون وتساوي مسئولية جميع الروسي أمامه ، ومقاومة الجريمة والفساد وعريضة العصابات ، سيعمل على تعزيز امكانيات الاجهزة الامنية والقضائية .

كما أن الحزب يؤكد على أهمية الخيار السلمي - الديمقراطي والحفاظ على كيان الدولة الروسية .

## في الجانب الاقتصادي :

يعمل الحزب باتجاه التحول إلى علاقات السوق ، وانشاء سوق معاصرة تلبي الاحتياجات الاجتماعية .

ويسعى الحزب أيضاً عن طريق البرلمان إلى تغيير التشريعات القانونية لاجراء تحولات جذرية - على أساس طوعي - في القطاع الزراعي وفي انماطه الاقتصادية.

- يعمل الحزب خلال عمليات خصخصة المؤسسات الزراعية على الحفاظ على وحدة وكلية المجمعات الانتاجية الزراعية وعدم تجزئتها مثل : (مجمعات انتاج الدواجن ، مجمعات الانتاج النباتي ، مجمعات الانتاج الحيواني ) ، توفير جدوى اقتصادية للمؤسسات الزراعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة .

- يطالب الحزب بضرورة الرقابة الحكومية والحجر على العاملين في المرافق الاقتصادية المتعثرة وعلى أفراد أسرهم إلى حين تقرير مصير تلك المرافق .

- ومن بين المهام الرئيسية للحزب في البرلمان - العمل على أن نتيج الحكومة سياسة الحماية الجمركية لمنتجات المزارع الخاصة ، لنتمكن من الوقوف على قدميها وتعزيز مكانتها على أسس حديثة ومعاصرة .

- كما يقف الحزب مع استصدار قانون الارض الذي يفترض فيه دقة التنظيم لعلاقات الارض بما يكفل خلق وتطوير اقتصاد زراعي متعدد الانماط انطلاقاً من مبدأ - " الأرض لمن يزرعها " .

- يناضل الحزب من أجل حق امتلاك الارض-، مع الأخذ في الاعتبار الظروف السكانية والطبيعية - المناخية للمناطق والاقاليم المختلفة في روسيا ، إضافة إلى الظروف الاقتصادية المتمثلة في الموائمة الموضوعية والعقلانية لأشكال الملكية الخاصة والعامه .

- ان الحزب مع سياسة تملك الارض مجاناً لكافة سكان المدن والارياف الراغبين في الاستصلاح الاقتصادي للارض في شكل حدائق وبساتين أو في بناء مساكن خاصة للأسر المزارعة ، ولكن بشرط أن لا يستغل ذلك في عمليات البيع والشراء والمضاربات العقارية .

- ويرى الحزب ضرورة الحد من سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج ، وتشجيع سياسة التخصيص ، وضرورة حماية المنتجات الوطنية وبالأذات المنتجات الزراعية ، وتشجيع الإنتاج في كافة اشكال وانماط الملكية الاقتصادية .

تخفيض الضرائب على الإنتاج الزراعي ، وتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية وعلى الموارد والخدمات الزراعية . استبعاد المضاربات المتكررة على المنتجات الزراعية ، تقليص عمليات استيراد المواد الغذائية التي لم تكن البلاد منها سوى الخسارة ، واستئصال قاعدة ونفوذ عصابات المافيا في الاسواق .

### في جانب السياسة الاجتماعية :

ان حزب مزارعي روسيا ينطلق من المبدأ الاجتماعي " بأن العدالة يمكن لها أن تتحقق فقط عندما يضمن الانسان حقه في العمل ، وحقه في اختيار النمط الاقتصادي وشكل الملكية لوسائل الإنتاج في ظل ظروف متكافئة أمام القانون والدولة ، ملكية خاصة أو جماعية .

ان الكرامة الانسانية تصبح مستحيلة دون ضمان الحقوق الاجتماعية وقبل كل شيء الحق في العمل .

- ان الحزب سيعمل على زيادة الانتاج لضمان خلق فرص عمل جديدة في الريف والمدينة على حد سواء ، لتتهدأ ظروف صحية لاعادة البناء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، والتفاعل المرن مع حالة السوق .

- ويسعى الحزب عن طريق تنمية وتطوير الانتاج الزراعي - الصناعي إلى تحسين نوعية الغذاء لكافة شرائح المجتمع ، واعداد السكان بتشكيلة واسعة من المواد الغذائية الصحية وبأسعار معقولة .

ان للدولة الجديرة بالاحترام هي تلك الدولة التي تعمل على دعم ومساعدة العاجزين والفقراء ، والأمهات اللاتي يفضلهن نمت وترعرعت اجيال جديدة وصحيحة ، كذلك ضمان مساعدة كبار السن وكرامة الاسرة وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وفقاً للمستويات الحديثة والمتطورة .

### في جانب العلاقات القومية :

يسعى الحزب باستخدام كافة الامكانيات المتاحة لدى البرلمان لخلق تقاليد شعبية قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار في علاقات شعوب ومواطني مختلف القوميات .

### في الجانب الثقافي والتعليمي :

ان حزب مزارعي روسيا يسعى إلى تضاعف جهود كافة المنقذين لاعداد برنامج حكومي متكامل لتتقى ومعافاة القيم الروحية والثقافية للأمة .

ويعمل الحزب على توسيع مجال نضالاته ضد الاستهتار بقرون عديدة من التاريخ الروسي وغرس العداوة والضيغنة بين القوميات وضد تقديس المال والانحلال .

ان اعضاء حزب مزارعي روسيا يناضلوا بكافة الوسائل والامكانيات لخلق تقاليد اجتماعية ووطنية واحترام متبادل وعلاقات أخوة وصداقة بين المواطنين من مختلف



للقوميات، ولتأمين مستقبل الاسرة وتعزيز العلاقات الاتصائية التي كانت سائدة من قبل أيامنا هذه في القرى والارياف الروسية .

كما ان الحزب سيعمل على دعم القومية الكازاكية في انشاء نمط حياتي خاص بهم، وحل مشكلة علاقات الارض مع مراعاة التقاليد .

**متفرقات عن حزب مزارعي روسيا :**

- يتواجد حزب مزارعي روسيا ضمن صفوف المعارضة لسلطة الرئيس بوريس يلتسن

- دعى الحزب إلى التصويت ضد منح الثقة للرئيس الروسي بوريس يلتسن وضد السياسة الاجتماعية - الاقتصادية لحكومته في الاستفتاء الشعبي للعام الذي جرى في ٢٥ أبريل ١٩٩٣ .

لقد دعى الحزب مع حلفائه - الاتحاد الزراعي كافة للتأخين الروس إلى سحب الثقة من رئيس الدولة بوريس يلتسن ومن الحكومة ولجراء انتخابات رئاسية مبكرة .

- يقف الحزب ضد عمليات الفوضى والتفتت للمؤسسات الزراعية وخصخصة أراضيها التي تمارس من قبل السلطة ويقف أيضاً ضد استخدام الاساليب والطرق القديمة في عمليات الاصلاح الاداري .

- للحزب علاقات وثيقة مع نقابات عمال المجمع الزراعي - الصناعي ، اتحاد الزراعيين الروس ، اتحاد شباب المزارعين ، كما أن الحزب يتعاون وينشط بشكل مشترك مع الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، والحزب الاشتراكي للشغيلة ، والمنظمات الكازاكية ، والتنظيمات النقابية .

- يرتبط الحزب مع الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي باتفاقية تعاون وتنسيق مشترك تم توقيعها في يوليو ١٩٩٤ .

- حصل الحزب في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٥ على ٢,٦١ مليون صوت أي مائتيته ٣,٨ ٪ ، أما في الانتخابات الرئاسية يونيو / يوليو ١٩٩٦ فقد تحالف الحزب مع الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ضمن كتلة القوى الشعبية الوطنية الروسية

#### المطبوعات الصادرة عن الحزب :

- صحيفة " زيمليا أي ترود " بالاشتراك مع نقابة عمال المجمع الزراعي - الصناعي

- ينشر الحزب أيضاً بعض كتاباته في صحيفة " سيلسكايا جيزن " .

#### ٤- الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي

(إل. دي . بي . أر)

- نشأ بانعقاد المؤتمر التأسيسي في ١٣ ديسمبر ١٩٨٩ ، تحت اسم الحزب الليبرالي الديمقراطي للاتحاد السوفيتي .

- من مؤسسي الحزب فلاديمير بوجانشفوف ، ليف أوبوجكا ، فلاديمير جيرينوفسكي .

- في ١٢/٤/١٩٩١ وبعد خلافات واسعة في صفوف قيادات الحزب تمكن فلاديمير جيرينوفسكي من إبعاد القيادات المعارضة له وتسجيل الحزب في وزارة العدل السوفيتية

- وفي ١٤/١٢/١٩٩٢ وبعد تغيير اسم للتنظيم إلى " الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي " تم التسجيل الرسمي في وزارة العدل الروسية .

- بلغ عدد أعضاء الحزب آنذاك ما بين ٨٠-٨٣ ألف عضو ، ويضم في صفوفه مواطنين روس من مختلف شرائح وطبقات المجتمع .

ويتكون البناء التنظيمي للحزب على أساس الخلايا الأولية الموزعة على مختلف المناطق الجغرافية للبلاد .

### نبذة عن زعيم الحزب :

- جيرينوفسكي فلاديمير فولفوفيتش - من مواليد ٢٥ ابريل ١٩٤٦ في " الماتسا - كازاخستان " ، كان أباه حقوقيًا . -

في ١٩٧٠ أكمل دراسته في جامعة موسكو - معهد آسيا وأفريقيا - ، ثم أنهى دراسة القانون من جامعة لومونوسوف ، أدى الخدمة الإلزامية في الجيش ، يجيد التحدث باللغات الانجليزية والفرنسية والالمانية والتركية ، عمل في عدة مؤسسات وهيئات حكومية وشعبية ، ترأس ولمدة ٧ سنوات الدائرة القانونية لدار النشر "مير" .

- بدأت اهتمامات جيرينوفسكي السياسية منذ عام ١٩٦٧ ،

- برز ابتداء من مايو ١٩٨٨ في التنظيم والمشاركة في الاجتماعات الجماهيرية والمناظرات السياسية .

- رشح نفسه في انتخابات رئاسة الجمهورية مرتين في ١٩٩١ و ١٩٩٦ .

- انتخب إلى البرلمان مرتين في ١٩٩٣ و ١٩٩٥ .

- صدر له في ١٩٩٤ عن دار " رايت " كتاب " قدر روسيا " من ثلاثة أجزاء الأول " دروس التاريخ " ، الثاني " الوثبة الأخيرة نحو الجنوب " أما الجزء الثالث باسم " من وجهة نظري " .

- متزوج وله ولد .

## أبرز اتجاهات برنامج الحزب

### أهداف النشاط السياسي :

- تهيئة الظروف اللازمة لابرار الامكانيات والقدرات الابداعية والرقابة الصارمة على استخدام الثروات الطبيعية للبلاد والحفاظ عليها من الاهدار .

- ان أهم الأسس للسياسة الخارجية المفترضة هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وكذا القضاء الحاسم على كافة المحاولات الخارجية لاملأ سياسات معينة على روسيا أو التهديد باستخدام القوة ضدها .

- تهيئة المقدمات والظروف للانتقال من علاقات القرون البالية بين الشرق والغرب إلى آفاق وعلاقات أكثر جدوى وأقل سخونة ، إلى علاقات الشمال مع الجنوب . لذلك لابد من الاتفاق مع القوى العظمى الاساسية لتقاسم " مناطق النفوذ " و (المصالح الاقتصادية) . واستخدام الوسائل السياسية والاقتصادية لتحقيق ذلك ، مع استبعاد الوسائل العسكرية في كل الاحوال ، تحصل الولايات المتحدة بموجب ذلك الاتفاق على امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أما الدول الأوروبية المتقدمة فتحصل على مناطق غرب افريقيا ، بينما تكون كل من افغانستان ويران وتركيا من حصة روسيا . وتحصل اليابان والصين على مناطق جنوب آسيا وبلدان جزر المحيط الهادي .

- ان روسيا لاتخضع للجزء الاوروبي فهي كيان جيوسياسي مستقل ولا يمكن مقارنتها بأي من الدول الأوروبية على حدة وانما مع القارة الأوروبية كاملة .

- ان الحزب يقف مع علاقات التحالف والتعاون السلمي الروسي مع أوروبا وخاصة مع ألمانيا الاتحادية ولا بد من اعادة النظر في طبيعة للعلاقات مع آسيا وفقاً لأولويات مصالح وسياسة روسيا .

## في الجانب السياسي :

يرى الحزب ان يكون بناء الدولة على النحو التالي :

تخضع كافة السلطات التنفيذية لرأس الدولة - الرئيس ، الذي يتم انتخابه من قبل المواطنين المنتخبين بحق التصويت عن طريق الاقتراع السري .

يعين الرئيس رئيس وزراء الذي بدوره يشكل الحكومة بعد مصادقة رئيس الدولة عليها.

ومن حق الرئيس حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة ، ومن حقه أيضاً الاعتراض واستخدام حق الفيتو على القوانين .

ويتحمل الرئيس المسؤولية أمام البرلمان في حالة مخالفته للدستور .

- وتكون التشريعات من اختصاص البرلمان الذي يتم انتخابه على الاساس الجغرافي .

- يصدر البرلمان القوانين ودستور البلاد ، وعند الضرورة يجرى التعديلات اللازمة على الدستور .

- أما بالنسبة للبناء الداخلي فيقوم على أساس الادارة الاقليمية : العمل على تقسيم البلاد على أساس ولايات واقاليم ، ولغاء كافة الكيانات الحكومية والادارية للقومية .

- " استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، كل المواطنين سواء أمام القانون ، ويتمتعون بحقوق متساوية " .

## في الجانب الاقتصادي :

- ان الهدف من السياسة الاقتصادية هو " ضمان حياة كريمة وهنية لكل من يعيش في روسيا - بشكل تدريجي وبدون هزات أو " هزات ثورية " . وان تحقيق ذلك عن طريق " القرارات الفوقية " أمراً مستحيلاً ، لذلك فإن انجاز هذه المهمة سيتم فقط بتكاتف والتفاف المجتمع وتوفير الامكانية للجميع لأن يبدعوا ويعملوا بهدوء ، واطعام أنفسهم وأسرهم ، وليحصلوا على المتعة في الحياة .

- ان الدور الحاسم للتطور الاقتصادي " بعيدا عن عمليات التلقين والقروض الجائرة " يقع على عاتق السلطة المركزية بالتعاون الفعال والنشط للاقاليم المختلفة.

- " من الضروري تمكين الجميع من المشاركة في عمليات الانتاج ، وفيما يتعلق بالمؤسسات الخاسرة وتلك التي لاتجد طلباً على منتجاتها لابد من اعادة اصلاحها وتحولها وتوفير الامكانيات اللازمة لانتاج البضائع والسلع النادرة المطلوبة في السوق ، ولانتاج قطع الغيار للتجهيزات التقنية في البلاد ، فلا يفترض ان يعاني أو يتخوف الشعب من مآسي البطالة وعواقبها ، وأن لاينخفض معدل الاجور عن مستوى الحد الأدنى للمعيشة".

وبالنسبة لعمليات الخصخصة لابد لها أن تقتصر في المراحل الأولى على المشاريع الصغيرة وعلى المؤسسات الخدمية فقط ، وأن تتم عملية بيعها لتنتقل ملكيتها لصالح جماعات العمل . إذ أن عملية البيع الحر لاطراف اخرى يمكن لها أن تتم فقط في المراحل اللاحقة . وأن توزع المساكن مجاناً - دون مقابل - وتملك لسكانها \* .

- أما أولئك المنتظرين في القوائم والموعودين باستلام مساكن جديدة بمقابل ، فيتم تسسيط مبلغ القرض المستحق للدولة على مدى يتراوح ما بين ٢٥-٥٠ سنة بدون فوائد وعلى أن تبدأ عمليات التسديد من العام الرابع بعد استلام المسكن .

- تبقى الارض - في المرحلة الاولى - في ملكية الدولة ويمكن للراغبين في الحصول عليها استئجارها لمدى طويل (من ٢٥-٥٠ سنة) دون الدفع مقدماً ، مع حقهم في توريثها ، ولكن بشرط أساسي هو أن لاتظل الارض دون استصلاح ، وأن يستمر المستفيد منها أي المستأجر في عمليات الانتاج الزراعي .

- يكون للتعاونيات الزراعية (الكلخوزات) والمزارع الحكومية (السفخوزات) ذات الجدوى الاقتصادية المربحة ، يكون لها الحق المتساوي مع المستأجرين الخاصين في الاستخدام والانتفاع بالارض . أما الاراضي التي تهمل ولا تستصلح فتعاد جميعها إلى الدولة .

- يتم القضاء على كافة أشكال المضاربة للتجارية وضمان التنظيم الدقيق لعمليات الإنتاج ، والامداد المنتظم لمؤسسات القطاع العام الصناعية بالمواد اللازمة للإنتاج بما يكفل عدم توقف العمل ، واستمرار دوران عجلة الإنتاج وفي هذه الحالة سيتمكن تسويق منتجات القطاع العام بأسعار ثابتة .

- ان دعم القطاع العام لايعني تغيب مبادرات القطاع الخاص ، بل أن ذلك يشكل حافزاً للتنافس بين هذين القطاعين المتساويين أمام القانون كما يحفز على ترشيد وتنظيم الإنتاج وتخفيض الاسعار .

- يتبنى الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي برنامجي عمل ، الاول " برنامج - الحد الأدنى " والثاني " برنامج - الحد الأقصى " وللذان يتضمنان التحسين المادي لأوضاع الشعب الروسي ويفترض تنفيذهما في فترة واحدة وبشكل متوازي :

### برنامج الحد الأدنى

١- إيقاف أية مساعدات أو معونات لدول أخرى وهذا سيقدم مئسمبته ٣٠٪ من الامكانيات اللازمة لتحسين الأوضاع المعيشية .

٢- إيقاف عمليات تحويل الصناعات الحربية ، والعمل على تسويق منتجاتها في الاسواق العالمية ، وهذا سيقدم نسبة ٣٠٪ أخرى .

٣- اتباع سياسة صارمة لمكافحة الجريمة في البلاد ، والقضاء على الخمسة الاف عصابة في روسيا . إذ ستحصل البلاد بنتيجة ذلك على ٣٠٪ ثلاثة لتحسين الأوضاع المعيشية

### برنامج الحد الأقصى

١- وقف عمليات تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة إلى روسيا .

٢- منع عمليات المتاجرة (البيع والشراء) في المدن والقرى الروسية لغير المواطنين الروس .

٣- إعادة النظر - وفوراً - في سياسة النظام الضريبي لصالح المنتجين ، بحيث تبقى نسبة ٦٠٪ من الأرباح في أيدي المنتجين .

٤- إعادة إنشاء نظام للطلب الحكومي في القطاعات والفروع الاقتصادية الرئيسية ، وإعادة وصل العلاقات المقطوعة فيما بين المؤسسات الاقتصادية .

٥- إيقاف كافة عمليات اللهب وراء للقروض لدى الحكومات الأجنبية ، وتأجيل دفع الديون السابقة المستحقة بقدر الامكان والعمل بكل الوسائل لتحصيل الديون الروسية لدى البلدان الأخرى .

والسعي لإيقاف الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة وحلفائها على البلدان المديونة لروسيا (العراق ، ليبيا ، جمهورية الصرب .. ، وغيرها .. ) . (٣١٢)

٦- إيقاف عمليات نقل وتصدير للبضائع والمواد الخام من روسيا والتي تنفق إليها روسيا نفسها (مثل الأخشاب ، النفط ، المعادن ، المواد الغذائية ، الفراء وغيرها ) . والموافقة على تصدير المنتجات الفائضة فقط ، وبالدرجة الأساسية منتجات الصناعة الحربية . وإمكانية بيع التراخيص وبراءات الاختراع وماشابه ذلك خارج روسيا بشرط تعذر استخدامها محلياً .

٧- وقف عملية تعليم الأعداد الهائلة من الطلاب الأجانب (بما في ذلك القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق) والذين تقدم لهم تسهيلات واسعة للدراسة في المؤسسات التعليمية الحكومية الروسية .

٨- اقتصار صرف المساعدات والإعانات على الشرائح الاجتماعية المعوزة فقط (الأمهات الوحيدات ، والمتقاعدين دون أسر ، المعوقين وماشابههم ) .

٩- إعادة نقل جزء من مجاميع ضباط الجيش ونشرهم في وحدات وزارة الداخلية، وفي تشكيلات وزارة الأمن ، وإيقاف عمليات إعادة التوزيع للجنود وصف الضباط وانتشارهم في مختلف أنحاء البلاد دون معنى أو هدف .



وان تقتصر المساعدة العسكرية - اذا لزم الأمر - لاي بلد على الآليات الحربية وبمقابل مادي .

- اخضاع كافة عمليات التجارة الخارجية لاشراف ورقابة الدولة وانشاء هيئة حكومية لهذا الغرض .

### في جانب السياسة الاجتماعية :

- ضرورة الحفاظ على كافة المنجزات والمكتسبات الايجابية التي تحققت خلال حكم النظام السابق مثل :

التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية (مع تاحة الفرصة للراغبين في حق الحصول على خدمات التعليم والصحة بمقابل ) .

- ضرورة ان تعمل الحكومة بكافة الوسائل والامكانيات على مساعدة المعوقين والبالغين سن الشيخوخة (العجزة) عن طريق التموينات الخاصة والاعانات المالية ، توفير فرص عمل تتناسب مع قدراتهم واعفائهم من الضرائب ... إلخ .

### في جانب العلاقات القومية :

يتمثل نشاط الحزب في اعادة بناء الدولة الروسية العريقة - بالطرق السلمية - والتي عرفت على مر قرون عديدة ، اعادة لانشاء حدود البلاد التاريخية والحفاظ عليها والعمل على ان يسود التعايش السلمي بين مختلف شعوب البلاد - شعوب الاقليات أو الشعوب الكبيرة على حد سواء - والحفاظ على حقهم في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم ، وفي تطوير ثقافتهم القومية ، وحرية الايمان والتدين .

## في جانب الثقافة والتعليم :

السماح لكافة القوميات وتوفير الامكانيات اللازمة لأن يتعلموا بلغتهم الأصلية (القومية) .<sup>(\*)</sup>

- تصرف الدولة رواتب اعانة للطلاب من الأسر الفقيرة .

ان الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي يحمل الابوين - داخل كل أسرة - المسؤولية عن تربية وتعليم ابنائهم ، وإيقاظ الحس لدى الشباب للاهتمام بمستقبلهم .

- سيتم بالتدريج - مع ارتفاع المستوى المعيشي - اعفاء المرأة من الاعمال المضنية والضارة ، وتوفير الامكانيات والظروف - وبحسب رغبتها - للعودة إلى الأسرة لتربية الاجيال القادمة .

- ويقف الحزب مع التسريع المتتابع للنشاطات العلمية وادخال آخر الاكتشافات التقنية - الصناعية في تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، لتتمكن المنتجات الروسية من المنافسة في الاسواق العالمية .

## متفرقات عن الحزب :

- أدان الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي انهيار الاتحاد السوفيتي وانشاء اتحاد الدول المستقلة (الكمنولث) .<sup>(\*)</sup>

---

\* في هذا تعارضاً مع مضمون خطابات زعيم الحزب جيرينوفسكي والذي كان آخرها الخطاب المكرس للعدلية الانتخابية لرئاسة الجمهورية في ١٩٩٦/٥/٢٢ والمذاع من المحطة للتلفزيونية الأولى ORT ، والذي بحث فيه على تنويع كافة القوميات وتعميم اللغة الروسية كلفة رسمية ووحيدة لكافة القوميات في إطار للدولة .

\* والمقصود هنا ادانة التقارب الروسي مع بقية جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

فحسب تصريحات زعيم الحزب " نحن نريد روسيا ولنا بحاجة لاعادة اقامة الاتحاد السوفييتي - وهو ماخسر فيه الشيوعيين كما أننا لاحتاج لأي شكل من اشكال اتحاد الدول المستقلة (الكمولث) ، وهو ماخسر فيه الديمقراطيون اليوم ، نحن بحاجة إلى روسيا - وطن جميع الروس ، نريد روسيا حسب حدودها المثبتة تاريخياً في العام ١٩٠٠ — " (١٩٦)

- في الوقت الذي سينتش فيه اقتصاد روسيا ، فإن الاوضاع المعيشية للبلدان المجاورة لها تسوء يوماً عن يوم ، بل ستزداد سوء في المستقبل بعد ان انقطعت عليهم ما ألفوه من سيل الهبات والمساعدات اللامحدودة على حساب الشعب الروسي - ناهيك عن أنهم مجبرين على تسديد ماعليهم من ديون للدولة الروسية ، الأمر الذي ستنصل قناعاتهم فيه باستحالة العيش دون روسيا وسيدفعهم إلى المطالبة بالانضمام إلى كيان الدولة الروسية. (١٩٤)

- يقع الحزب ضمن صفوف المعارضة لسياسة الرئيس يلتسن وحكومته ، وقد أنشأ لذلك حكومة ظل من كواكر للحزب .

- يقف الحزب مع نظام التعددية الحزبية السياسية ، ومع تعدد الانماط الاقتصادية

- يؤمن الحزب بتقديس شخص الزعيم الفرد فحسب قول جيرينوفسكي : ان تقديس شخص الزعيم داخل الحزب شيء طيب .. طيب ليعرف الجميع القائد الزعيم وليكتسب الحزب الهيبة أمام الآخرين للاستفادة منها - وبالضرورة - للعبور إلى السلطة وليس إلى التلوي في الظل والعمل السري . (١٩٥)

- دعى الحزب إلى التصويت ضد منح الثقة للرئيس الروسي بوريس يلتسن وضد السياسة الاجتماعية - الاقتصادية لحكومته في الاستفتاء الشعبي العام الذي جرى في ٢٥ / أبريل / ١٩٩٣ .

- أيد الحزب التعديلات الدستورية التي أُنزلت إلى الاستفتاء العام في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ لتوسيع صلاحيات رئيس الدولة ، (١٠)

بل طالب ومن قبل بتوسيع صلاحياته أكثر لتشمل تشكيله للحكومة شخصياً ، وعدم الرجوع إلى البرلمان في ذلك لطلب الثقة . (١١) لكنه اعترض على الدستور الجديد في مسائل الحكم المحلي الذاتي للأقاليم والاستقلال الإداري وللجمهوريات داخل روسيا .

- اعترض أيضاً على استخدام الرئيس يلتسن للعنف ضد البرلمان في أحداث ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٣ .

- فيما يتعلق بعمليات المضايقة والطردي لبعض المواطنين الروس في جمهوريات أوزبكستان وكازاخستان وجمهوريات أخرى ، أعلن فلاديمير جيرينوفسكي بأنه " سيعزب وبسوء ، بحيث تتسبب شعوب تلك الجمهوريات ماهي الحضارة ، ولتصبح وإلى الأبد أرض ممسوحة وخالية من كل مظاهر الحياة " . (١٢)

- حصل الحزب في الانتخابات البرلمانية (مجلس الدوما) في ديسمبر ١٩٩٥ على ٧,٧ مليون صوت أي ما نسبته ١١,١٨ ٪ ، وهي نسبة تقل بكثير عما حصل عليه في انتخابات البرلمان السابق عام ١٩٩٣ التي قاربت الـ ٢٥ ٪ .

أما في الانتخابات للرئاسة - الجولة الأولى مايو ١٩٩٦ - فقد حصل زعيم الحزب فلاديمير جيرينوفسكي الذي رشح نفسه لمنصب رئيس الدولة على ٤,٣ مليون صوت فقط بنسبة ٥,٧ ٪ (الترتيب الخامس) ودعى انصاره في الجولة الثانية للتوصيت ضد المرشحين المتنافسين بوريس يلتسن وجينادي زوجانوف الزعيم الشيوعي .

- دعي جيرينوفسكي في مناسبات عدة إلى السماح بتعدد الزوجات .

---

\* يعكس بقية احزاب المعارضة التي وقفت ضد التعديلات الدستورية .

## المطبوعات الصادرة عن الحزب :

- يصدر عن الحزب الصحف التالية :

- "سوكول جيرينوفسكايا" - أي صقور جيرينوفسكي .

- "برافدا جيرينوفسكايا" - أي حقيقة جيرينوفسكي .

- "ليبرال" - صدرت خلال ١٩٩٠-١٩٩٣ .

## حملة زوجاتوف الانتخابية :

دخل المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف المعركة الانتخابية كممثل "تكنل القوى الشعبية الوطنية الروسية" وهو ائتلاف معارض يضم أكثر من ثلاثين تنظيم وحركة سياسية واجتماعية ودينية ، حيث ابدى مرونة نسبية في التعامل مع مختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية المكونة للكتل ، وأظهر نفسه قريباً إلى الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي ، بل أنه أعلن بأنه في حالة نجاحه في لانتخابات الرئاسة سيعمل عل تشكيل حكومة ائتلافية من قوى سياسية مختلفة يسارية وليبرالية مستبعداً مسألة الافراد بالسلطة ، مؤكداً على حماية وضمان استمرار الديمقراطية في البلاد . (١٢١)

عمل زوجانوف على توسيع تحالفاته السياسية لتشمل قوى ليبرالية مختلفة وتجمعات من رجال الدين المسيحيين رافعاً شعار حرية الاعتقاد واحترام الاديان كما أنه حاول - ولو أنه لم يوفق - الاقتراب من لوساط رجال الاعمال والمال لطمنتهم على مستقبل النشاطات الاستثمارية الرأسمالية وضمان ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم ، إلا أن قاعدته الاساسية قد ارتكزت على سكان المناطق الريفية والزراعية وإلى حد ما في بعض المراكز الصناعية .

لقد أستثمر زوجانوف في حملته الانتخابية الازمات السياسية و الاقتصادية - الاجتماعية التي توترق للنظام القائم مثل التدهور الشديد في الانتاج الاقتصادي والتضخم وتردي الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر والجريمة والفساد بانواعه ، أزمة الاجور وتفش

البطالة والمعاناة الاجتماعية ، تقاوم الازمات الداخلية والآثار المدمرة للحرب الشيشانية ... إلخ .

هذا اضافة إلى أن البرنامج والفعاليات الانتخابية لزوجانوف قد تجنبت الاطروحات والشعارات الشيوعية والتقليدية .

إن أهم محطات الحملة الانتخابية لجينادي زوجانوف كانت في تلك التي هدفت إلى كسب تأييد الناخبين الروس الذين مازالت اغليبيتهم تحنُّ إلى عودة كيان الاتحاد السوفيتي المحلول ، حيث عمل الشيوعيين مستفيدين من ثقلهم في مجلس الدوما (البرلمان) على استصدار قراراً في مارس ١٩٩٦ ، يدعو إلى تعميق تكامل البلدان التي شكلت سابقاً الاتحاد السوفيتي ، وإلغاء قرار المجلس الاعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية القاضي بفسخ معاهدة انشاء الاتحاد السوفيتي .<sup>(٥)</sup>

واستند البرلمان في قراره هذا إلى نتيجة الاستفتاء الشعبي العام في ١٧ مارس ١٩٩١ وإلى أن قرار فسخ معاهدة إنشاء الاتحاد السوفيتي لايعتبر قانونياً لاقتصاره آنذاك على توقيع رئيس الجمهورية بوريس يلتسن وسكرتير الدولة ج- بوريبوليس ، دون موافقة البرلمان .

الأمر الذي أثار ضجة سياسية وإعلامية كبيرة ولقي معارضة شديدة من السلطة الروسية ومن بقية حكومات اتحاد الدول المستقلة ، واعتبرته الحكومة الروسية استفزازاً وخرقاً للمستور الروسي .

ورغم محاولات زوجانوف تفسير نص القرار - الذي عتمت عليه الصحافة باستثناء صحف الشيوعيين - بأنه غير ملزم لأي طرف من الأطراف ، وإنما هو دعوة لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ويبحث في المداخل الديمقراطية لاعادة كيان الاتحاد السوفيتي بشكل طوعي وتدرجي ..... إلخ .<sup>(١٢٢)</sup>

---

\* الترجمة الحرفية لنص قرار مجلس الدوما ملحقه في نهاية هذا الفصل .

إلا أنه وبعد مرور بضعة أيام من صدور "القرار / المناورة" الذي قصد به إحراج النظام استطاع يلتسن امتصاص الضربة وسحب البساط من تحت أقدام خصومه الشيوعيين ، وسارع بعقد لقاءات قمة مع عدد من رؤساء جمهوريات اتحاد الدول المستقلة هي روسيا البيضاء ، كازاخستان ، كيركيزيا ووقع معهم في ١٩٩٦/٣/٢٩ اتفاقيات تكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي ، ليبتعها في ١٩٩٦/٤/٢ توقيع الرئيس يلتسن مع الكساندر لوكاشينكا رئيس جمهورية روسيا البيضاء اتفاقية على مستوى عالٍ للتنسيق الاقتصادي والسياسي الشامل باتجاه إنشاء سوقاً اقتصادية موحدة مع تنسيق أمني وعسكري وثقافي كخطوة أساسية نحو التوحيد الكامل للبلدين ، حيث أطلق عليها لوكاشينكا "اتفاقية الوحدة" .<sup>(\*)</sup>

ولقاءات أخرى عديدة جمعت زعماء بلدان اتحاد الدول المستقلة أي أن الأمر بالنسبة ليلتسن قد تحول ١٨٠ درجة ، من معارضة لقرار مجلس الدوما إلى منافسة وتسابق سياسي - دعائي نحو إعادة إقامة الاتحاد السوفيتي مجاراً للشارع الروسي الذي يتعاطف اغلبيته مع قرار البرلمان .

لقد دعى زوجانوف قبل خوض الجولة الانتخابية للثانية كافة القوى السياسية الروسية لتوقيع ميثاق وطني يتم على اسمه تشكيل مجلس للوفاق الوطني وحكومة ائتلافية وطنية ، يتكون ثلثها من أعضاء الحكومة للقائمة آنذاك وثلثها الثاني من ممثلي الحزب الشيوعي ، بينما يمثل ثلثها الأخير بقية القوى والأحزاب السياسية الأخرى ،<sup>(\*)</sup> أي وفقاً للتمثيل السياسي النسبي في مجلس الدوما - البرلمان .

إلا أن تلك الدعوة رفضها يلتسن وعمل فوراً في اليوم التالي على تشكيل مجلس سياسي استشاري جعله مفتوحاً لكافة للقوى والتجمعات السياسية الروسية ،<sup>(\*\*)</sup> وهو ما تميز

---

\* تجمد سريان مفعول الاتفاقية بعد فوز يلتسن في الانتخابات مباشرة .

\* وجه زوجانوف دعوته لترتيب الميثاق الوطني في ١٩٩٦/٦/٢٤ أي قبل خوض الجولة الثانية من الانتخابات أمام منافسه بوريس يلتسن بعشرة أيام .

\*\* أصدر يلتسن في ١٩٩٦/٦/٢٥ قراراً بتعيين "إيفان ريكين" رئيساً للمجلس السياسي الاستشاري وهو الرئيس السابق لمجلس الدوما لفترة ما قبل الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٥ .

به تكتيك فريق يلتسن من سرعة الاستيعاب لهجوم الخصم والرد المضاد المفاجيء بعد امتصاص الضربة وتقديم البديل الجاهز .

لقد كانت احتمالات فوز زوجانوف في الانتخابات الرئاسية كبيرة بالنظر إلى سياق التفاعلات السياسية - الاجتماعية وإلى موجة التغيرات الأخيرة في بلدان أوروبا الشرقية ، لاسيما وأن الشيوعيين في الانتخابات البرلمانية لمجلس الدوما (ديسمبر ١٩٩٥) قد حققوا أغلبية فاقت كل التوقعات ، ومع ذلك فقد خسر زوجانوف أمام منافسه بوريس يلتسن بفارق ١٣٪ من مجموع الاصوات ، حيث يمكن ارجاع ذلك إلى عوامل عدة أهمها :

- الحملة الدعائية القوية والمنظمة التي اتبعتها فريق الرئيس بوريس يلتسن ، واحتكاره لكافة وسائل الاعلام .

- لم يتمكن زوجانوف من اقتناع قطاعات واسعة باطروحاته السياسية والإيدولوجية وبالأذات قطاع الشباب ، بعكس الحال في الانتخابات البولندية التي نجح الشيوعيون فيها بدعم الشباب وخسر الشيوعيون الروس الانتخابات الرئاسية بتخلي الشباب عنهم . كما لم يستطع أن يحدض الهجوم الاعلامي المكثف الذي أتبعه خصمه يلتسن بأنه أي زوجانوف وحزبه الشيوعي يسعون وبليهة إلى إعادة البلاد إلى الوراء وإلى ماكانت عليه سابقا بشكل النموذج الستاليني .

- رغم المحاولات التي قام بها زوجانوف لطمأنة رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال المحليين والاجانب في روسيا على ضمان مستقبل مشاريعهم وممتلكاتهم ، ورغم حرصه على الحد من حالة التخوف لدى الدوائر الغربية من احتمالات أن يقدم الشيوعيون عند فوزهم على اجراءات تغيير جذرية في النظام السياسي - الاقتصادي . ومبادرته للسفر إلى ألمانيا الاتحادية أوائل مايو ١٩٩٦ لحضور الفعاليات التي احيتها المنظمة الاجتماعية الألمانية - الروسية ، (\*) والتي ظهر خلالها في شكل ليبرالي هو أقرب مايكون إلى النموذج الاشتراكي الديمقراطي إضافة إلى تصريحاته المتكررة

---

\* المنظمة الاجتماعية لألمانيا - الروسية مضمة سبعة دوت بيد كبير في الاوساط السياسية والاقتصادية لألمانيا .



بضمان الممتلكات وحق الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والاجنبي على حد سواء احتذاء بنمط التنمية الصينية .

إلا أنه - رغم كل ذلك - لم يرفع شعارات ليبرالية ولم ينتقد بشكل واضح سلاييات تجربة الحزب الشيوعي السوفيتي وتجنب - إلا فيما ندر - التعرض للحقبة الستالينية حتى لا يفقد أصوات الناخبين من الشيوعيين التقليديين وقدامى المحاربين الذين مازالوا يمثلون نسبة كبيرة في المجتمع .. الأمر الذي أستمثره وبذكاء الفريق الانتخابي المنافس .

- الرؤية الضبابية للشيوعيين فيما يتعلق باقتصاد السوق ونهج التنمية الاقتصادية ، فلم يحدد نكتل زوجانوف موقفاً واضحاً بالنسبة للملكية الخاصة واحتمالات التأميم في حالة الفوز بالسلطة ، فهل يبقى القطاع الخاص وينمو بحرية ؟ أم أن ذلك سيحدد وفقاً لضوابط ومعايير معينة ؟ وإن كان كذلك فإلى أي مدى ؟ وإذا كان الدور الريادي في الاقتصاد سيكون للقطاع العام فما أفاق ذلك ؟ كل تلك التساؤلات وغيرها قد خلقت حالة من الغموض والتشوش لدى شرائح واسعة من الناخبين .

- للقصور في السياسة التحالفية لزوجانوف وفي تقييم الدور الذي لعبه الجنرال الكساندر لبيد وتحالفه مع بوريس يلتسن ، وعدم إيلاء ذلك الأهمية اللازمة .<sup>(١٣٣)</sup>

- التصريحات الإعلامية التي كان يطلقها بين الحين والآخر فيكتور أنيبينوف زعيم حركة الشيوعيين من أجل الاتحاد السوفيتي - شغيلة روسيا ، وهو الشيوعي المعروف بتطرفه والتشدد في مواقفه التقليدية ، حيث كانت الحركة ضمن نكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية الذي قاده جينادي زوجانوف .

فقد أضرت تلك التصريحات والخطب " المنفرة " في المحافل العامة بموقف زوجانوف ، واستفاد منها بالدرجة الأولى الفريق الدعائي ليلتسن الذي عمل على التباطؤ وتكرار بثها مراراً في وسائل الاعلام المختلفة .

وقد علق على ذلك المخرج السينمائي الشهير ستانيسلاف جافاروخين بقوله :

' يمكن أن نكون قد كسبنا مليوني صوت بفضل انجيلوف ، لكننا قد خسرنا بسببه أكثر من سبعة ملايين ناخب " .

### التحالفات الانتخابية :

يمكن القول بأن العشرة المرشحين الذي دخلوا معركة الانتخابات الرئاسية (يونيو ١٩٩٦) قد مثلوا ثلاثة اتجاهات سياسية :

- الاتجاه الأول : والذي مثلته قوى وأحزاب اليسار مثل الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، الشيوعيين من أجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " ، حزب مزارعي روسيا ، تكتل السلطة - للشعب ، وتجمعات وطنية واجتماعية صغيرة تدعو إلى الوحدة الوطنية والاممية وإلى أسبقية الملكية العامة ... إلخ ، حيث أجمعت على أن يكون جينادي زوجانوف مرشحها الوحيد إلى الانتخابات الرئاسية .

- الاتجاه الثاني : ومثله الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي ، الحركة الاجتماعية - السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " ، منظمات سياسية صغيرة وطنية وقومية تدعو إلى الوفاق الاجتماعي القائم على أساس الثقافة الوطنية والقومية والعدالة والعقيدة الدينية ، وقد تمخض عن هذا الاتجاه ثلاثة مرشحين للرئاسة هم فلاديمير جيرينوفسكي ، الكساندر لبيد ، بوري فلاسوف .

- الاتجاه الثالث : وهو الذي ضم بقية الأحزاب والقوى السياسية مثل الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتا روسيا " ، الاتحاد الاجتماعي - " يابلكا " ، الخيار الديمقراطي الروسي - " خيار روسيا " وأحزاب ومنظمات صغيرة أخرى مثل كتلة أيفان ريبيكين ، نساء روسيا ... إلخ ، ويدعو هذا الاتجاه إلى اتباع نهج التطور الغربي وتحرير الاقتصاد وخصخصة مؤسسات الدولة ، ومن هذا الاتجاه دخل معركة الانتخابات الرئاسية كل من بوريس يلتسن ، جريجوري يفلينسكي ، سفياوسلاف فيدروف ، ميخائيل جورباتشوف ، مارتن شاكوم ، والمليادير فلاديمير برينتسالوف .

إلا أنه وكنتيجة طبيعية لتفاعلات مسار العملية الانتخابية فيما بين مختلف القوى السياسية في المجتمع ، فقد اسفر ذلك عن فرر سياسي وتكتلات سياسية انتخابية جديدة تداخلت فيها حدود الاتجاهات المصنفة آنفاً ، ولم تعكس أحياناً انسجاماً سياسياً موحداً ، بقدر ما كانت تعبيراً عن حالة اضطرارية للبحث عن قواسم مشتركة لخلق تحالفات مرحلية بهدف الوصول إلى السلطة .

لقد تكتلت حول الرئيس بوريس يلتسن في الفترة قبل بدء الجولة الأولى من الانتخابات كل من الحركة الاجتماعية السياسية - " بيتنا روسيا " ، الخيار الديمقراطي الروسي - " خيار روسيا " ، كتلة إيفان ريكيين ، حزب الوحدة والاتفاق الروسي ، حزب الحرية الاقتصادية ، نساء روسيا إضافة إلى أحزاب صغيرة أخرى .

أما قوى اليسار فقد شكلت تحالفاً واسعاً في إطار " كتل القوى الشعبية الوطنية الروسية " الذي تزعمه جينادي زوجانوف ولتضمنت إليه قرابة ثلاثين من التنظيمات والاتحادات والروابط السياسية والاجتماعية وعلى رأسها :

الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، حزب مزارعي روسيا ، السلطة للشعب ، كتل ستانيسلاف جافاروخين ، الشيوعيين من أجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " وأحزاب واتحادات سياسية واجتماعية ودينية صغيرة ، وهي المرة الأولى التي يتواجد فيها الشيوعيين مع تجمعات دينية مسيحية في حلف مشترك .

وفي مقابل نكتلي (يلتسن) و (زوجانوف) جرت محاولات عدة للتحالف فيما بين الأحزاب والقوى السياسية الأخرى ، أهمها ما أطلقت على نفسها تسمية " القوى الثالثة " التي جمعت بين كل من الكساندر ليبيد زعيم الحركة الاجتماعية - السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " وجريجوري يفلينسكي زعيم الاتحاد الاجتماعي - يابلكا ، والبرفيسور جراح العيون سفياتوسلاف فيدروف رئيس حزب الإدارة الذاتية للعاملين ، إلا أن كافة محاولات التفاهم والتنسيق لاختيار مرشح واحد من بينهم يمثلهم في الانتخابات الرئاسية قد تعثرت بسبب مبالغة كل منهم في تقييم وزنه السياسي والطموح بالاستئثار بقمة هرم التحالف .

ومن جهة أخرى لم تلق دعوات الرينيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف للانضمام إلى تحالف " القوى الثلاثة " أي تجاوب ، ورفضت حتى دعوته لانشاء حلف ثنائي مع الكساندر لبيد . إذ يعاني جورباتشوف من تدني شديد في شعبيته ، فلم تتجاوز نسبة الاصوات الحاصل عليها في الجولة الأولى ٠,٥ ٪ ، ويبدو أنه كلما ارتفعت شعبية جورباتشوف على المستوى العالمي ، كلما تدنت شعبيته داخل روسيا .

الجدير بالذكر أنه في ١٩٩٦/٤/٢٤ خلال زيارة جورباتشوف - ضمن حملته الانتخابية - إلى مدينة أومسك في سيبيريا - وهو مركز صناعي كبير - ، وقبيل دخول جورباتشوف إلى القاعة المخصصة للقائه بالمواطنين ، أثناء تحادثه مع مجموعة من الحاضرين قرب بوابة القاعة ، اقرب منه شاب عاطل عن العمل بعمر ٢٩ عاماً يدعى " سرجي مالكوف " ووجه صفعة قوية على خد جورباتشوف ، مما أثار انزعاجاً شديداً لدى جورباتشوف واضطره إلى قطع الزيارة والعودة مباشرة إلى العاصمة موسكو ليعن في مؤتمر صحفي عن محاولة اغتياله من قبل قوى سياسية لم يسميها . بل أنه تعرض لصدمة أخرى في ١٩٩٦/٥/١٧ أثناء زيارته لمدينته " ستافروبول " مسقط رأسه عندما قاطع طلاب المعاهد في المدينة المحاضرة التي كان من المفترض أن يلقيها عليهم .

كما لقي فلاديمير جيرينوفسكي زعيم الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي عزلة كاملة وتجاهلته كافة القوى والاتجاهات السياسية رغم حصوله على مانسبته ٥,٧ ٪ من اصوات الناخبين في الجولة الأولى ، ربما لاكتفاء يلتسن بالتحالف مع لبيد الذي مثلت قاعدته ١٥ ٪ من الاصوات ، وضمائه - أي يلتسن - عدم تصويت أنصار كل من يفلينسكي - وفيدروف وغيرهم لزوجانوف باعتبارهم من القوى التي تطلق على نفسها " القوى الديمقراطية " هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعارض النهج القومي المتشدد لجيرينوفسكي مع أطروحات كل من زوجانوف و يلتسن ، وللطبيعة المزاجية المتقلبة لشخصية جيرينوفسكي وصعوبة الاتفاق معه ، وعلى هذا الاساس لم تعرض على جيرينوفسكي أية مشاريع تحالف أكان ذلك من قوى المعارضة بمختلف اتجاهاتها أو من مرشح السلطة التي حاول

جيرينوفسكي مرارا خطب ودها ، ليعان في نهاية المطاف معنضة حربه لاي من المرشحين (يلتسن / زوجانوف) مطالباً أنصاره التصويت ضدّهما على حد سواء .

أما الاتحاد الاجتماعي - يابلكا الذي يتزعمه جريجوري يفلينسكي ، بعد حصوله على نسبة ٧,٣٪ من أصوات الجولة الأولى ، فقد تشدد كثيراً في المناورة مع بوريس يلتسن للانضمام إلى صفه واشترط لذلك أن يقبل يلتسن بتعيينه رئيساً للحكومة وإقالة أربعة من كبار مسؤولي الحكومة والدولة وعلى رأسهم رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين ، إضافة إلى إيقاف الحرب الشيشانية وتبني يلتسن للبرنامج الانتخابي للاتحاد الاجتماعي ، وتعديل الدستور بما يكفل نقايص صلاحيات رئيس الدولة ... إلخ .. وهي شروط مبالغ فيها رفض يلتسن تلبيتها ، مما حدا بالاتحاد الاجتماعي - يابلكا إلى عقد مؤتمره الرابع في ١٩٩٦/٦/٢٢ لتحديد موقفه من انتخابات الجولة الثانية ، حيث انقسمت مواقف المؤتمرين إلى ثلاثة اتجاهات:

- رأى الاتجاه الأول ضرورة التصويت - وفي كل الأحوال - لصالح بوريس يلتسن.

- بينما رأى الاتجاه الثاني التريث والتفاوض مع يلتسن للتصويت لصالحه في حالة قبوله بجملة من الشروط والتي منها إقالة بعض الشخصيات في الحكومة والدولة بمن فيهم رئيس الوزراء تشيرنوميردين ، إضافة إلى ضمان تعيين بعض قيادات الاتحاد في السلطة.

- أما الاتجاه الثالث فرأى ضرورة التصويت ضد المرشحين يلتسن / زوجانوف على حد سواء .

ومن الاتجاهات الثلاثة يتضح أن لجميعها موقف محدد ورفض للتحالف أو التصويت لصالح المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف ، رغم أن زوجانوف قد أعلن رسمياً استعداداته للتحالف مع الاتحاد الاجتماعي - يابلكا ، والمج - بصورة غير مباشرة - إلى إمكانية تعيين يفلينسكي رئيساً للحكومة . وبغض النظر عن نتيجة المؤتمر ، فقد كان لذلك التشدد والافراط في المساومة أن خسر يفلينسكي واتحاده الاجتماعي المناورة ، ولم يجد لنفسه مكاناً بعد أن

رخص الاغراءات التي عرضها عليه يلتسن بتعيينه نائباً أولاً لرئيس الحكومة وحصول حزبه على بعض من الحفائب الوزارية .

ويبدو أن يفليتسكي كان يرى في نفسه أقرب القوى الديمقراطية إلى يلتسن فظهر واثقاً من نفسه ومن احتياج يلتسن إليه بالنظر إلى الفارق الضئيل الذي كان يفصل يلتسن عن زوجانوف قبل خوض الجولة الثانية ، إلا أنه لم يستوعب جيداً لعبة التحالفات ولم يقيم بشكل كافٍ تحالف يلتسن - ليبيد ، ليكون بذلك قد احتال على نفسه أكثر مما يكون قد احتال على الآخرين .

### دور الجنرال ليبيد في فوز يلتسن :

يؤكد ديفيد ريمنيك وجود اتفاق مسبق بالتحالف فيما بين الجنرال الكساندر ليبيد وبوريس يلتسن وأنه بناء على استشارات امريكية مول يلتسن وبسخاء حملة ليبيد الانتخابية خلال الجولة الأولى ، <sup>(١٢٤)</sup> وعمل على ضمان تدفق اموال كبيرة لتغطية نفقات نشاطه الانتخابي وخاصة عن طريق بنك " أونيكسيم " وبنك " ميناتيب " ، هادفاً من ذلك اجتذاب جانب من مؤيدي وأنصار القومي فلاديمير جيرينوفسكي والشيوعي جينادي زوجانوف ، واستمالتهم إلى صف الجنرال ليبيد ، وبالتالي امكان خلخلة واضعاف أرضية المنافس الرئيسي جينادي زوجانوف ، بحكم اقتراب الاطروحات والشعارات التي يرفعها ليبيد من اتجاهات التيارين المذكورين ، والقاعدة الاجتماعية المشتركة التي تجمع تلك الاطراف .

هذا مقابل حصول ليبيد على منصب رفيع في الدولة ، ودخول الجولة الثانية من الانتخابات بحملة مشتركة لصالح بوريس يلتسن .

وبالفعل لقد أسفرت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات عن حصول الكساندر ليبيد زعيم الحركة الاجتماعية - السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " على مايقارب " ١١ مليون صوتاً بما نسبته ١٥ ٪ من اجمالي اصوات الناخبين - أي في المرتبة الثالثة بعد يلتسن وزوجانوف ( ٣٥ ٪ ، ٣٢ ٪ ) ، وهي النسبة التي كان يتطلبها فوز بوريس يلتسن بفترة رئاسية جديدة .

وكون ان الفارق في مجمو . -صوات الحاصل عليها يلتسن وتلك التي حصل عليها زوجانوف ضئيل يعادل ٢٣ غريب ، -سالي حاجة يلتسن إلى كسب أصوات مؤيدي ليبد كاملة إلى صفة ، وضمان عدم ذهنيها أو حرة منها إلى منافسه زوجانوف ، وذلك بالنظر إلى أن الكثير من المؤشرات واستطلاعات الرأي كانت تغيد بميل مؤيدي ليبد إلى زوجانوف أكثر من ميلهم إلى يلتسن ، وحتى لا تحترق ورقة ليبد أمام ناخبيه بعد تحالفه مع بوريس يلتسن بأنه تخلي عنهم بعد أن ضمن لنفسه منصبا رفيعاً في السلطة . لذلك كله فقد تم ابراز شخصية ليبد وتلميعها من خلال اجراء جملة من التغييرات في جهاز الدولة ، ليظهر فيها ليبد ضمن سيناريو مرتب بدور البطل الذي أوفى بوعده لناخبيه والذي " بفضله " بدأ تطهير جهاز السلطة من " الفاسدين " ، حيث أصدر يلتسن قراره في ١٧/٦/١٩٩٦ بتعيين الكساندر ليبد أميناً عاماً لمجلس الأمن الروسي ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي - وهو منصب مستحدث لم يكن موجوداً من قبل ، وتوج بعزل وزير الدفاع الجنرال باقل جراتشوف (٥) .

وتوالت الاحداث بعد ذلك وبشكل متسارع ، ليعن ليبد في اليوم التالي من تعيينه أي في ١٨/٦/١٩٩٦ عن تلقيه معلومات حول تحركات عسكرية لبعض من جنرالات الجيش في وزارة الدفاع وعددهم سبعة ، احتجاجاً على قدوم ليبد إلى السلطة وإزاحة وزير الدفاع جراتشوف .

ثم استثمار إن لم يكن افتعال عملية اعتقال لثنين من مسنولي الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن في ١٩/٦ ، بناء على أوامر صدرت عن كل من ميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي والجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص بالرئيس يلتسن ، حيث تم احتجازهما داخل مبنى الكرملين بسبب محاولتهما تهريب مبلغ ٥٠٠ ألف دولار إلى خارج الكرملين بصورة غير شرعية مما حدا بالجنرال ليبد التحرك بعد منتصف الليل إلى قصر الكرملين - وفقاً لمنصبه الجديد - ترافقه كاميرات التلفزيون والصحافة في مشهد أقرب مايكون إلى الاستعراض ، ليطلق تصريحاته الصارمة والتهديد والوعيد بالقضاء على تلك " الازمة " التي تريد للبلاد الانجراف إلى معمة الفوضى والصراعات الدموية .

\* انضم اللندون الكساندر ليبد ، حيث أقام جراتشوف نيد وأحاله إلى الاحتياط في يونيو ١٩٩٥ .

## ٥- الحركة الاجتماعية - السياسية ، (( مؤتمر الجماعات الروسية ))

(ك. أر . أو . )<sup>(١)</sup>

- وهي حركة سياسية حديثة تعتبر نفسها مفتوحة لكافة الشرائح والفئات الاجتماعية.  
- تأسست بانعقاد المؤتمر التأسيسي للحركة في يونيو ١٩٩٥ بالعاصمة الروسية موسكو

### نبذة عن زعيم الحركة :

- الجنرال ليبد الكساندر ايفانوفيتش ، من مواليد ١٩٥٠ في مدينة "توفوتشيركاسكي " في اقليم روستوف ، من اسرة عمالية .

- بعد اكماله المدرسة عمل في احد المصانع كعامل صقل (تجليخ) .

- في ١٩٦٩ التحق بكلية المظلات العسكرية .

- ارتبطت حياته وعلى مدى ربع قرن بالقوات المسلحة ، مروراً بتعيينه قائد فصيلة في ١٩٧٣ إلى أن أصبح نائباً لقائد قوات المظلات ، ثم قائدا للجيش خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥) .

- شارك في الحرب الافغانية (١٩٨١-١٩٨٢) .

- في ١٩٨٥ أكمل وبامتياز الدراسة من لأكاديمية فرونزة العسكرية ، وحصل على رتبة جنرال .

- في صيف ١٩٩٢ ومع اشتعال الصراع المسلح في اقليم " برينديستروف " كُلف ليبد بقيادة الجيش الرابع عشر هناك لحسم الصراع ، لكنه وبالإساليب السياسية والدبلوماسية

---

<sup>(١)</sup> مصدر البيانات الاساسية عن الحركة صحيفة "ترود" ، ٦ ديسمبر ١٩٩٥ .



استطاع ان يخمد الحرب المشتعلة في وقت قصير وقياسي وتقديراً له منح رسمياً لقب " رجل العالم " ، وكسب شهرة واسعة منذ ذلك الحين .

- عارض جهاراً سياسة وزير الدفاع الروسي بافل جراتشوف (وهو زميل دراسته في أكاديمية فررنزة) وخاصة حول الحرب في الشيشان ، فدفع ثمن ذلك بأن أُقيل في يونيو ١٩٩٥ وتمت إحالته إلى الاحتياط . فتحول بعد ذلك إلى العمل السياسي وأسس حركته السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " .

- عضو سابق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي .

- كان أحد القيادات العسكرية التي شاركت في الاحداث التي تلت وتصدت لانقلاب اغسطس ١٩٩١ ، وعمل بفعالية على تدعيم موقف بوريس يلتسن .

- في اغسطس ١٩٩٦ عمل على إيقاف المعارك الدائرة فيما بين القوات الاتحادية الروسية والمقاومة الشيشانية والتي استمرت قرابة العشرين شهراً ، كخطوة اساسية باتجاه حل الأزمة الشيشانية سلمياً .

- في ديسمبر ١٩٩٥ أنتخب كنائب في البرلمان الروسي " مجلس الدوما " .

- رشح نفسه لانتخابات الرئاسة في ١٦ يونيو ١٩٩٦ فحصل في الجولة الأولى على المرتبة الثالثة أي ١٠,٩٧ مليون صوت بنسبة ١٤,٥ ٪ ، الأمر الذي دفع الرئيس بوريس يلتسن لاستقطابه في كتلته - رغم انتقاد ليبد لسياسته - ليستفيد من اصوات مؤيديه وبخوض به الجولة الثانية للانتخابات ضد المرشح الشيوعي زوجانوف ، فأصدر يلتسن لذلك قرارات هامة في هذا الاتجاه كتعيينه ليبد أميناً عاماً لمجلس الأمن ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي ، إضافة إلى عزل "الزميل / العدو" وزير الدفاع بافل جراتشوف ، في ١٨/٦/١٩٩٦ .

- ألف كتاباً تحت عنوان " وا أسفاه .. على الدولة العظمى " .

- في ١٧ أكتوبر ١٩٩٦ أقاله الرئيس يلتسن من منصبه كأمين عام لمجلس الأمن ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي بعد خلافاته الحادة مع اناتولي تشوبايس وفكتور تشيرنوميردين .

- متزوج وله ابنه وولدين .

**أبرز اتجاهات برنامج الحركة :**

**أهداف النشاط السياسي :**

- ان مؤتمر الجماعات الروسية ليس حزبياً ولكنه حركة جماهيرية أكبر من الاطار الحزبي ، إذ يناضل من اجل أن تكون سلطة الدولة في خدمة الشعب الروسي وليس لتنفيذ مايملى عليها .

لقد أخذت الحركة على عاتقها مسئولية تحقيق الأهداف الآتية المتمثلة باعادة البناء المادي والروحي في كافة انحاء البلاد ، وتناضل من اجل ضمان حالة الأمن والاستقرار ، ومن اجل إيقاف حالة التدهور المستمر في المستوى المعيشي وفي انخفاض معدلات النمو السكاني وتزايد نسبة الوفيات ، وإيقاف الصراعات القومية والعرقية التي تهدد كيان شعوب روسيا .

كما تعارض الحركة سياسة الحكومة بمواصلة تفریطها بالمصالح القومية لروسيا وفقدانها للصداقات والحلفاء ، واضعاف الدور الروسي في الساحة السياسية الدولية.

**في الجانب السياسي :**

تعمل الحركة على تفعيل مسئولية الدولة أمام الشعب وذلك من خلال :

- ضمان الدولة لحقوق كافة مواطني روسيا ، ودفاعها عن مصالح المجتمع من الاخطار الداخلية والخارجية ، ومن حالة عدم الاستقرار الدولي في نهاية القرن العشرين.

- ان توفر الدولة لكل مواطن مستوى معيشي كريم ، وتضمن حقه في العمل وفي الكسب المادي المشروع الذي لايفترض أن يقل عن مستوى الحد الأدنى للمعيشة .

- على الدولة أن تدافع عن حقوق المودعين التي فقدت مدخراتهم بسبب عمليات التضخم وتعمل على تعويضهم .

كما تسعى الحركة إلى تحقيق الرقابة الشعبية على جهاز الدولة بمنح السلطة النيابية إلى جانب وظيفتها التشريعية مهام رقابية ، بما في ذلك الصلاحية بعزل موظفي ومسؤولي السلطة البيروقراطيين ، والموافقة على تعيين وزراء الوزارات الرئيسية وأن يخضع المسؤولين من مختلف المستويات بما في ذلك رئيس الدولة للرقابة اليومية الصارمة .

وتعمل الحركة على توسيع حقوق وصلاحيات الوحدات الادارية الاتحادية في اطار الحفاظ على كيان ووحدة الدولة الروسية ، والتحديد القانوني الدقيق للحقوق والواجبات فيما بين الوحدات الادارية والمركز الاتحادي .

### في الجانب الاقتصادي :

#### تسعى الحركة إلى :

- رفع فعالية المسؤولية الاجتماعية لاقتصاد السوق ، إذ يجب على الدولة أن تؤمن ملكية المواطنين باتباع المياسات الكفيلة بالحد من التضخم وتوفير الظروف الملائمة لنشاط القطاع الخاص .

- نظراً للعشوائية وسيطرة السوق الوحشية على الاقتصاد الروسي فإنه يتوجب على الدولة العمل على تنظيم السوق بما يضمن تحقيق حرية المنافسة وحرية النشاط الاقتصادي عامة والقضاء على الاحتكار .

- توفير الظروف اللازمة لانتعاش العمليات الانتاجية والاستثمارية .

- ترفض الحركة أن تتحول روسيا إلى منتج للمواد الخام لصناعات العالم الغربي ، لذلك فهي تسعى لاعادة البناء الهيكلي على أساس اكتساب التقنية التكنولوجية وتفعيل

الامكانيات العلمية - الصناعية من اجل رفع كفاءة قطاعات الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها القطاع الاستهلاكي .

- يعارض مؤتمر الجماعات الروسي المماس بملكيات الاشكال المشاركة في نشاطات الاقتصاد الوطني ، ويرى أن على الدولة مسؤولية الدفاع عن المنتجين الوطنيين ورجال الاعمال ، ووضع حد لغياب الرقابة على نشاطات الشركات الاجنبية المتكاثرة على السوق الروسية .

ويؤيد المؤتمر السياسة الاستثمارية التي تكفل تدفق رؤوس الاموال الانتاجية ، ويطالب بآلية محددة للسيطرة على التضخم ، وتنظيم أسواق الاوراق المالية ، والحفاظ على المدخرات للاستفادة منها في النشاطات الانتاجية والخدمية .

كما يسعى المؤتمر إلى تحقيق المساواة لكافة اشكال الملكية وتنظيم العمل والمبادرة في القطاع الزراعي . فالأرض يجب أن تظل مع من يستصلحها ويعيش منها ، لا أن تجزأ إلى حصص صغيرة يستغلها السامسة والمضاربين .

وترى الحركة بان روسيا تمتلك من الموارد الاقتصادية والامكانيات المتنوعة ما يكفل لها انهاء الازمة ويجنبها ان تستعيد من قبل الغرب والمنظمات المالية الدولية التي لا تقود إلا إلى التبعية للدائنين وإلى فقدان الاستقلالية .

### في جانب السياسة الاجتماعية :

يناضل المؤتمر من اجل نظام حكومي يضمن لكل مواطن في روسيا مستوى معيشي كريم ، ويعارض ان تتخلى الدولة عن مهامها في هذا الجانب ، إذ لابد لها أن تلتزم بدفع رواتب العاملين في القطاع الحكومي ومعاشات التقاعد والاعانات الاجتماعية المختلفة .

يناضل المؤتمر أيضاً لاستصدار القانون الذي يكفل حق كل مواطن في الحصول على الخدمات الصحية بغض النظر عن مستوى دخله الشخصي ، وعلى الدولة توفير الخدمات

الصحية المتطورة ، وتنظيم الرعاية اللازمة للأمومة والطفولة لاستعادة الزيادة في معدلات النمو السكاني .

ويعارض المؤتمر عمليات تخريب امكانيات ومقدرات البلاد لخلق نظام تعليمي يرقى إلى مستوى مهام ومتطلبات بناء روسيا للقرن الحادي والعشرون .

**في جانب الأمن واعادة بناء القوات المسلحة :**

**تقف الحركة إلى جانب :**

- اتخاذ التدابير الصارمة التي تكفل حق كل مواطن وكل أسرة في الحماية الشخصية وحماية الممتلكات من الجريمة ومن أية اعتداءات إذ لابد من القيام بإجراءات استثنائية للقضاء على مختلف انواع الجرائم بما فيها الجرائم الجنائية في أقصر فترة ممكنة.

- التطهير السريع لجهاز الدولة من العناصر الفاسدة والبيروقراطية ومن العملاء . فتواجد مثل هذه العناصر في السلطة يجعل من هذه الاخيرة جهازا معاديا للشعب وعاجزا عن تنفيذ المهام والواجبات المفترضة ، ومن هنا جاءت مطالبة الحركة بفرض رقابة شعبية على جهاز الدولة .

- تعزيز أجهزة الأمن وتوفير الامكانيات اللازمة لرفع كفاءتها ومستوى أدائها لتقوم بواجباتها تجاه المجتمع ويحضر استخدامها في الصراعات السياسية الداخلية.

- الإصلاح الهادف لأوضاع القوات المسلحة من كافة النواحي الاستراتيجية والتنظيمية والتقنية والقانونية ، والعمل على رفع مكانة من يدافع عن الوطن في عيون المجتمع ومنح الجندي كامل الحقوق والمسئوليات التي يتمتع بها المواطن الروسي .

- اعادة بناء القوات المسلحة والعمل على عودة استمرار تمويل ودعم الحكومة لها، وإيقاف سياسة تقسيم الجيش إلى " عظمة سوداء " ومجموعة الصفوة الذين يتم تعيينهم لحماية كبار المسؤولين .

- وترى الحركة أن الاساس الايدلوجي والعقائدي للجيش يتمثل في الوطنية وحماية الدولة ، السيادة ووحدة الاراضي الروسية ، التقاليد التاريخية والثقالية للحروب الروسية والسوفيتية وفي الوقت نفسه تعارض الحركة أفعام الجيش في الحروب الداخلية والاهلية.

- تناضل الحركة أيضاً من اجل بلورة مبادئ الأمن القومي لروسيا ، بحيث تتضح وتتحدد المصالح القومية وأولوياتها ، ومكانة روسيا في المجتمع الدولي ، إذ أن على كل جندي - كما هو الحال بالنسبة لأي موظف حكومي ، على أي مستوى كان - أن يفهم وبقوة من أجل من ومن أجل ماذا يدافع .

### في جانب القيم الثقافية والروحية :

تدعو الحركة إلى ضرورة دعم الحكومة لابداعات الثقافة الروسية والفعاليات الثقافية المشتركة لشعوب الاتحاد الروسي ، وإلى الدفاع بقوة عن التقاليد التاريخية والقومية ، إذ يرنكز ذلك على مبدأ بعث القيم الروحية في روسيا والحفاظ على الكرامة القومية التي لايمكن للتطور الاقتصادي والتقدم العلمي - التكنولوجي أن يتم بدون ذلك .

كما أن على الدولة أن تدعم الابداعات العلمية للمثقفين وتوفر الامكانيات والضمانات في مجالات التعليم والبحوث والدراسات العلمية .

- تسعى الحركة أيضاً إلى بعث القيم الروحية والاجتماعية للكنسية الارثوذكسية في روسيا . وإلى الحفاظ على القيم الاخلاقية التي يتميز بها الشعب الروسي مثل الطيبة ودمائة الخلق ، الحقيقة ، روح المسؤولية ، الرحمة ، العدالة وروح الجماعة .

### في جانب العلاقات القومية :

#### تقف الحركة إلى جانب :

- النهضة القومية والروحية للشعب الروسي في اتحاد مع مختلف شعوب روسيا ، وتعارض كافة انواع الانقسام والانفصال القومي .

- المساواة واتحاد كافة شعوب روسيا في إطار دولة اتحادية ديمقراطية عادلة .

- وحدة كيان دولة الاتحاد الروسي التي لا تتجزأ ، وضد كل أشكال التشويه القومي والنزعات الشوفينية والعنصرية ، فيتحاد شعوب روسيا يمكن انقاذ الدولة المتعددة القوميات من اخطار الحروب والانقسامات ، ويمكن الحفاظ على روسيا كقوة دولية عظمى .

- دعم الدولة لمواطني روسيا في بلدان اتحاد المستقلة ودول البلطيق ، الذين يعانون من الضغوط السياسية والاقتصادية .

كما تناضل الحركة من اجل روسيا الوطنية والكرامة القومية والاممية .

**ويمثل الشعار الاستراتيجي لمؤتمر الجماعات الروسية في :**

" بدون وحدة الشعب الروسي يستحيل اتحاد شعوب روسيا " ، وبدون اتحاد شعوب روسيا يستحيل وحدة الشعب الروسي ، وبدون وحدة الشعب الروسي واتحاد شعوب روسيا يستحيل تحقيق كفاءة وفعالية الدولة في ضمان المصالح العامة للشعب " .

**متفرقات عن الحركة :**

- بانضمام الجنرال لييد زعيم الحركة إلى ادارة الرئيس بوريس يلتسن قبيل الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية (مايو ١٩٩٦) وتعيينه أميناً عاماً لمجلس الأمن ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي ، انتقلت الحركة من صفوف المعارضة إلى موقع السلطة .

- حصلت الحركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر ١٩٩٥ على ٢,٩٨ مليون صوت أي مايعادل ٤,٣% من اجمالي عدد الناخبين الذين أدلوا باصواتهم - وفقا للنظام الانتخابي بالقائمة - ، وهو ما لم يؤهلهم إلى الفوز ، ولتقتصر تواجدهم في البرلمان على ٥ مقاعد فازوا بها حسب النظام الانتخابي الفردي .

- عادت للحركة إلى صفوف المعارضة ومن جديد في أكتوبر ١٩٩٦ بعد اقالة يلتسن زعيمها الكساندر ليبد من منصبه في الدولة كأمين عام لمجلس الأمن ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي .

- بعد انشقاق الجنرال الكساندر ليبد عن " مؤتمر الجماعات الروسية " أواخر ١٩٩٦ ، أسس حزباً جديداً يحمل اسم " الحزب الشعبي الجمهوري الروسي " كحزب يمثل ما أسماها بالقوى الثالثة ، واتعد مؤتمره التأسيسي في ١٤ مارس ١٩٩٧ بالعاصمة الروسية موسكو .

## ٦- الاتحاد الاجتماعي - يابلكا - " التفاحة " (\*)

- حيث توددت في أكتوبر ١٩٩٣ التنظيمات السياسية - الاجتماعية التالية :

الحزب الجمهوري للاتحاد الروسي ، حزب روسيا الاجتماعي - الديمقراطي ، الاتحاد المسيحي - الديمقراطي الروسي ، اتحاد البيئة الروسي ، جمعية النساء الجامعيات ، نادي ناخبي أكاديمية العلوم الروسية ، إضافة إلى تنظيمات أخرى .. أتحدت جميعها في إطار سياسي واحد سمي بـ " اتحاد : بفلينسكي - بولديريف - لوكين " ، (١٩٨)

والذي على أساسه أنشئ فيما بعد " الاتحاد الاجتماعي - يابلكا - " في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في موسكو بتاريخ ١٩٩٥/١/٥ .

- تتكون التركيبة الاجتماعية للاتحاد من مختلف الشرائح الاجتماعية وبالذات فئات المتقنين والتكنولوجيا .

ويسعى الاتحاد إلى إنشاء طبقة متوسطة عريضة من ذوي الاعتبار والمستوى المعيشي المرتفع ليكونوا مستقبلاً أغلبية المجتمع الروسي .

---

\* المصدر : الإصلاح للغالبية ، اتحاد " يابلكا " ، موسكو ، ١٩٩٥ ، ص ٧ .



لذلك يتوجب على الاتحاد الدفاع عن مصالح فئات وشرائح مهنية اجتماعية كبيرة ، والتي ستشكل مصدراً أساسياً للتنامي للطبقة المتوسطة ، ككفالات المهندسين والخبراء والعاملين في مجال العلوم والدراسات ، المعلمين والأطباء ، العمال والفلاحين ، والعاملين في القوات المسلحة ، ورجال الأعمال .

### نبذة عن زعيم الاتحاد :

- بفلينسكي جريجوري اليكسييفيتش ، من مواليد ١٠ ابريل ١٩٥٢ في مدينة لفوف .
- خلال عامي ٦٨-١٩٦٩ عمل كفني - كهربائي في مصنع رادوجا للزجاج في لفوف .
  - في ١٩٧٣ أكمل دراسته الجامعية من معهد موسكو للاقتصاد الوطني "بليخانوف" ثم واصل ليكمل الدكتوراه في ١٩٧٦ .
  - في ١٩٩٠ عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، ورئيساً للجنة الحكومية للإصلاح الاقتصادي .
  - في ١٩٩١ عين رئيساً لمركز الدراسات الاقتصادية - السياسية .
  - أحد المتخصصين البارزين في مجال الاقتصاد الكلي .
  - أحمد المبادرين الاساسيين والمشاركين في صياغة أول برنامج للإصلاح الاقتصادي - " اقتصاد السوق " في الاتحاد السوفيتي ، والذي سمي بـ (٥٠٠ يوم) .
  - صاغ العديد من الوثائق والاتفاقيات الاقتصادية :
  - اتفاقية الاسرة الاقتصادية - ١٩٩٠ .
  - اتفاقية التعاون مع الغرب " الاتفاق على فرصة " ١٩٩١ .
  - البرنامج الاقليمي في " نيجني نوفجورد " - ١٩٩١ .

سجلته جمعية الخبراء الاقتصاديين الدولية في قائمة الـ ٢٠٠ لأبرز سياسيي المستقبل. (١٩٩)

- انتخب مرتين إلى عضوية البرلمان الروسي في ١٩٩٣، ١٩٩٥ كما أصبح رئيساً لكتلة الاتحاد " يابلكا " داخل البرلمان .

- رشع نفسه للانتخابات الرئاسية في ١٩٩٦ .

- متزوج وله ولدان .

### أبرز اتجاهات برنامج الاتحاد

#### أهداف النشاط السياسي :

- أولاً على المدى القريب الآتي ، وكما حدده البرنامج آنذاك للفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ ، حيث تتمثل أهداف الاتحاد الاجتماعي " التفاحة " في :

- مواصلة العمل في البرلمان الجديد ، وتوسيع مجال ونفوذ الاتحاد فيه .

- الفوز في الانتخابات الرئاسية .

- العمل على تشكيل حكومة مسنولة من اصحاب الخبرة والمعرفة .

- اقامة سلطات محلية وإقليمية فعالة في عموم الاتحاد الروسي .

#### ثانياً : أهداف النشاط للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ .

يرى الاتحاد الاجتماعي " التفاحة " بضرورة الوصول إلى السلطة السياسية لتحقيق الاهداف والتحولات التالية :

#### في الجانب السياسي :

الاستبعاد الكامل لاحتمالات نشوب أي من الصراعات والحروب الاهلية ، ولذلك لابد

من :

- ضمان تواصل العملية الديمقراطية حتى عام ٢٠٠٠ .
- تحقيق عملية التسوية السلمية للأزمة الشيشانية .
- تهيئة المقدمات اللازمة لإنهاء التطرف السياسي ، سواء القومي أو اليساري .
- خلق أسس لمسياسة قومية سليمة تكفل عدم نشوء أية صراعات أو خلافات عرقية أو دينية .

### الديمقراطية :

ان الاتحاد الاجتماعي " التفتاحة " يفهم الديمقراطية على أنها نظام اجتماعي ، يستحيل فيه على السلطة أن تتجاهل أو تهمل وجود وإرادة الشعب ، كما يستحيل على أي كان الاستحواذ على كل السلطة ، ولكل إنسان الاعتبار الكامل في إطار الحقوق والحريات التي يحميها القانون .(٢٠٠)

## فيما يتعلق بالدولة :

### - تنظيم جهاز السلطة وذلك بتابع مالي :

١- اعادة التوازن فيما بين فروع السلطة المختلفة ، تقليص صلاحيات رئيس الدولة واجراء التعديلات القانونية اللازمة لذلك .

٢- توسيع صلاحيات الحكومة وبشكل محدد و دقيق ، وأن تتم عمليات التعيين أو الاقصاء لوزراء الوزارات السيادية بموافقة البرلمان .

٣- تعزيز وتقوية الرقابة الشعبية على الاداء الوظيفي للنظام الانتخابي .

٤- تعزيز نفوذ السلطة واستقلالية القضاء ، والفصل بين السلطات .

٥- القضاء على كافة مظاهر الفساد في جهاز السلطة .

٦- التحديد الدقيق للصلاحيات فيما بين المركز والأقاليم .

٧- ضبط وتنظيم كافة هيئات السلطات المحلية والادارة الذاتية .

٨- اعادة تنظيم القوات المسلحة بما يتوافق مع متطلبات الواقع ، ومنح الضمانات الاجتماعية المناسبة لمنسوبي القوات المسلحة .

٩- اعادة الصلاحيات الرقابية للبرلمان والمجلس الاتحادي الفيدرالي .

- لن الاتحاد الاجتماعي - التفاحة - على قناعة تامة بأنه بدون إجراء جملة من الاصلاحات المبدئية في الدستور سيكون من المستحيل التقدم إلى الأمام لخلق روسيا ديمقراطية وقوية .

### في الجانب الاقتصادي :

العمل على تحقيق النمو الاقتصادي ، ونهضة الظروف والمقدمات لرفع المستوى المعيشي ، وذلك عن طريق :

- العمل على صرف الاجور ومرتبات التقاعد بصورة منتظمة ، والقضاء على  
الآزمة التي حالت دون صرف الأجور .

- التعويض الجزئي للذين فقدوا مدخراتهم التي كانت مودعة في بنوك الدولة من  
جاء هبوط قيمة الروبل عام ١٩٩٢ ، وكذا التعويض عن الأموال المسروقة في ٩٣-  
١٩٩٤ .

- اعادة النظر في حجم معاشات التقاعد والطلاب ، والحد الأدنى للأجور بحيث  
لايتجاوز تدهورها الحدود الدنيا للمعيشة .

- مضاعفة الانفاق في موزانة الدولة على مجالات الصحة والتعليم والثقافة والعلوم  
التطبيقية ، والبدء في عملية اعادة البناء الهيكلي .

- العمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي فعلي ، مع التخفيض التدريجي لمعدلات  
التضخم خلال ٣ إلى ٤ سنوات .

- اتباع سياسة وموديل فعال لعمليات الخصخصة .

- اجراء اصلاحات مرحلية على النظام الضريبي .

- مضاعفة اعداد فرص العمل ذات الأجر المرتفع .

- توفير الضمانات لنمو مدخرات واداعات السكان في البنوك .

- البدء في اعادة انشاء المؤسسات التي تحدث تلوثات في المحيط البيئي .

- التوقيع على انشاء اتحاد اقتصادي كامل مع كل من روسيا البيضاء أوكرانيا ،  
كازاخستان وغيرها .

### اقتصاد السوق :

في الوقت الذي يرى الاتحاد الاجتماعي - التلاحمة - في اقتصاد السوق الحر  
والملكية الخاصة .

قوة كامنة خلاقة قادرة على تعبئة كافة الطاقات الابداعية والموارد البشرية والطبيعية، في الوقت نفسه يرى ضرورة أن تضطلع الدولة بمهمتها ووظيفتها في توفير الظروف اللازمة للمنافسة الحرة وجمامية السوق من نشاطات العافيا والاحتكارات ، كما أن الاتحاد الاجتماعي - ومن جهة أخرى - يقف إلى جانب تحديد نشاط السوق الحر إلى الحد الذي يكفل عدم تضرر الفئات الاجتماعية الغير قادرة عن العمل (كالمقاعدنين ، المعوقين ... إلخ) وكذا الفئات الفاقدة بشكل مؤقت لأعمالها ومعيلي الأسر وماشابههم . (٢٠١)

### في مجال الادارة الذاتية والحكم المحلي :

يؤيد الاتحاد الاجتماعي ( التفاحة ) (الميثاق الاوروبي للادارة الذاتية والحكم المحلي) الذي يتضمن الادارة الذاتية المحلية - تحت المسؤولية الخاصة - لنشاطات الاقاليم والمناطق المختلفة داخل الدولة المركزية ، وحل كافة المشاكل والقضايا الداخلية في اطار الدستور والقوانين السارية . (٢٠٢)

إن أهمية الادارة الذاتية والحكم المحلي تتمثل في اعطاء للناس امكانية حل بعض مشاكلهم بانفسهم ، بعيداً عن بيروقراطية وأروقة أجهزة الدولة المركزية ، اضافة إلى تقليص المسافة السياسية - الاقتصادية والاجتماعية فيما بين السلطة والمجتمع.

ولذلك فإن الاتحاد الاجتماعي سيعمل على اتخاذ كافة السياسات القانونية التشريعية والادارية والاقتصادية الكفيلة بتوسيع صلاحيات الحكم المحلي ، والتحديد الدقيق لصلاحيات السلطات بمختلف مستوياتها ، وتوفير الضمانات اللازمة لممارسة العملية الديمقراطية محلياً في كافة وحدات واقاليم ومناطق روسيا .

### في الجانب الاجتماعي :

#### تعزيز وترسيخ السلام الاجتماعي عن طريق :

- تقليص الفجوة فيما بين فئة الأكثر غنى وفئة الأكثر فقراً بمعدل (١,٥-٢مرة).

- العمل على إنشاء " شريحة واسعة " من ذوي الاعتبار والمستوى المعيشي المرتفع  
- كأساس لتشكيل الطبقة المتوسطة .

- العمل على الحد من جريمة الشارع ومن الجريمة المنظمة .

- تعزيز الضمانات الكفيلة بتوفير الخدمات الصحية وخدمات التعليم مجاناً .

- اعداد نظام لدعم نخبة العلماء وأعضاء هيئات للتدريس في الجامعات والمعاهد العليا.

- ايجاد أشكال انتاجية تحقق دعماً أكثر فعالية لاتجاهات الثقافة الجماهيرية المعاصرة.

- تأمين الدفاع عن حقوق الاقليات القومية والدينية .

- العمل على ان تتعزز بين الناس روح الثقة في المستقبل .

### في جانب الثقافة والتعليم :

ينطلق الاتحاد الاجتماعي - الثقافية - في سياسة الثقافية والتعليمية من نظراته إلى أن امكانيات وقدرات روسيا الفكرية والذهنية هي بمثابة مفخرة قومية جديرة بإيلاء الدولة لها الاهتمام اللازم ، ولذلك يرى الاتحاد ضرورة تثبيت حصة كافية من الامكانيات ترصدها الدولة ضمن بنود الموازنة العامة لدعم مجالات ومؤسسات العلم والثقافة .

### متفرقات عن الاتحاد :

- يقع الاتحاد ضمن القوى السياسية المعارضة لسياسة الرئيس بوريس يلتسن ويطلقون على أنفسهم للتميز تسمية " المعارضة الديمقراطية " .

- يقف الاتحاد - كأغلبية أحزاب المعارضة الأخرى - ضد الصلاحيات الواسعة التي شرعها لنفسه الرئيس الرومي بوريس يلتسن .

- يقف الاتحاد مع سياسة الإصلاح الاقتصادي الجارية في البلاد رغم الأخطاء التي ترتكب - حسب رأيهم - ، إلا أن الاتحاد غير راضٍ عن النتائج المحققة التي قد لاتضمن تواصل مسيرة الإصلاح ، وتؤدي إلى انتكاسه .

- يعارض الاتحاد إعادة إقامة الاتحاد السوفيتي أو الامبراطورية الروسية ، ويدعو فقط إلى للتكامل الاقتصادي لاتحاد الدول المستقلة (للكمنولث) . (٢٠٢)

- الحفاظ على وحدة الدولة الروسية مع صيانة للكيانات الإقليمية والمحلية وتمتع الجميع بحقوق متساوية ، بغض النظر عن الأصول القومية أو العرقية .

- حصل الاتحاد في الانتخابات البرلمانية (ديسمبر ١٩٩٥) على ٤,٧٦ مليون صوت أي مانسبته ٦,٨٩ ٪ .

- رشح زعيم الاتحاد جريجوري يفلينسكي نفسه إلى انتخابات الرئاسة في ١٩٩٦/٦/١٦ ، وحصل في الجولة الأولى للانتخابات على ٥,٥٥٠ مليون صوت ، أي مايعادل نسبة ٧,٣٤ ٪ من مجموع الأصوات ، وكان ترتيبه الرابع بين المرشحين العشرة لمنصب رئيس الدولة .

بينما دعى انصاره في الجولة الثانية (٣ يونيو ١٩٩٦) إلى التصويت لبوريس يلتسن  
وضد المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف .

#### مطبوعات الاتحاد :

- صحيفة " ياباكا بودموسكوفي " - تصدر في موسكو .

- صحيفة " موسكوفسكي فاروتا " - تصدر في بطرس بورج .



٧- الخيار الديمقراطي الروسي - " خيار روسيا " - دي.بي. آر .

- في ١٢-١٣ يوليو ١٩٩٤ انعقد في موسكو المؤتمر التأسيسي لـ (الخيار الديمقراطي الروسي) . حضر المؤتمر (٥٠٧) مندوب كيمتلين عن (٦٢) اقليم ومنطقة روسية .

- تأسس الحزب على قاعدة : ٢٠ منظمة اقليمية حزبية ، مجموعة من الاتحادات الابداعية والجمعيات والصناديق وتشكيلات رجال الاعمال .

- تم تسجيل الحزب لدى وزارة العدل الروسية في ١٦ أغسطس ١٩٩٤ .

- تتشكل للتركيبية الاجتماعية للحزب من مختلف الفئات الاجتماعية وفي مقدمتهم الانتيليجينتسيا (المتقنين) ، العمال المؤهلين ، العاملين في المؤسسات الغير حكومية ، رجال الاعمال الصغار والمتوسطين ، الشباب وكذا موظفي الجهاز الاداري السابق • والحالي .

### نبذة عن زعيم الحزب :

- جايدار أيجر تيمورفيتش ، من مواليد ١٩٥٦ .

- في ١٩٧٨ أنهى دراسته الجامعية من كلية الاقتصاد في جامعة موسكو الحكومية " لومونوسوف " .

- درس الدكتوراه في نفس الجامعة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠ .

- حاصل على لقب "بروفيسور" في العلوم الاقتصادية .

- يتحدث بالانجليزية والاسبانية والصربية - الكرواتية .

- في ١٩٨٧ ترأس القسم الاقتصادي لمجلة "كومونيست - الشيوعي " .

- في ١٩٩٠ عين محرراً في صحيفة "برافدا" - قسم السياسة الاقتصادية .

- في ١٩٩١ ترأس معهد السياسة الاقتصادية التابع لأكاديمية الاقتصاد الوطني للاتحاد السوفيتي .

- في نوفمبر ١٩٩١ عين نائباً أولاً لرئيس حكومة جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية للشئون الاقتصادية ، ووزيراً للاقتصاد .

- في فبراير ١٩٩٢ عين نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للمالية .

- في ١٥ يونيو ١٩٩٢ عين رئيساً لحكومة الاتحاد الروسي حيث ارتبطت باسمه سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام وسياسة ماسمي بـ " الإصلاح بالتغيير السريع عن طريق الصدمات " .

- يرأس " المعهد الاقتصادي للفترة الانتقالية " .

- عضو سابق في مجلس النواب المنتخب في ١٩٩٣ .

- رئيس حزب الخيار الديمقراطي الروسي .

- متزوج وله ثلاثة أبناء .

## أبرز اتجاهات برنامج الحزب

### أهداف النشاط السياسي :

يعمل حزب الخيار الديمقراطي الروسي - خيار روسيا من أجل ضمان الحقوق الشخصية الكاملة لحرية النشاط الاقتصادي ، ومن أجل وجود دولة قوية تكفل تلك الحقوق .

ووفقاً للأهداف والمهام الرئيسية المحددة في البرنامج فإن الحزب يعمل من أجل :

- الضمان السياسي للحقوق والحريات والأمن الشخصي .

- توفير الظروف والعوامل اللازمة لتطور اقتصاد السوق ، المجتمع المدني ومؤسسات الدولة للديمقراطية .

- العمل على دعم سيادة القانون ، الاستقرار والوفاق الوطني والسلام الاجتماعي لروسيا.

- معارضة الاتجاهات السياسية المتطرفة .

- توفير الظروف اللازمة لاستقرار ورفع مستوى معيشة المواطن الروسي وزيادة النمو الاقتصادي ، والأمن البيئي واتباع سياسة اجتماعية فعالة .

- تقديم الدعم السياسي لتشكيل شريحة اجتماعية من الروس الذين لهم مصلحة في استمرارية اصلاحات السوق .

- اتباع سياسة نشطة باتجاه تأهيل وتدريب الشباب ومساعدتهم في اكتساب مكانة مشرفة في المجتمع .

- المساعدة على تطوير العلوم الوطنية ، للثقافة ، للتعليم ، الصحة ، الرياضة .

- الحفاظ على تطوير أفكار الوطنيين الروس ، والتعاون مع المنظمات الدينية وتعزيز التقاليد والقيم الروحية والأسرة .

- للعمل على أن تكون لروسيا مكانة دولية رفيعة ، وعدم السماح لجر روسيا إلى المغامرات الحربية ، والعمل على اتباع سياسة داخلية وخارجية تليق بدولة عظمى.

- الاعادة التدريجية للعلاقات التاريخية والحضارية باتجاه تكامل الحكومات الاعضاء في اتحاد دول الكمنولث وبما يكفل عدم تدهور المستوى المعيشي للشعب الروسي .

- المساعدة على حل الخلافات ومشاكل الوصاية السياسية للمواطنين الروس في الخارج بما في ذلك البلدان المجاورة .

## في الجانب السياسي :

ينطلق حزب الخيار الديمقراطي الروسي من ضرورة أن تكون الدولة فاعلة وأن لا تشكل عبء على المواطن ، ومن ضرورة أن يخضع جهاز الدولة الفيدرالي لاصلاحيات جزئية : انتهاء حالة الازدواجية في وظائف العديد من المصالح والادارات الحكومية ، وتقليص الاعداد الهائلة من الموظفين . وأن تتشكل الوزارات على أساس المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية بدلاً من تشكيلها على أساس المبدأ القطاعي ، وأن تكون مهمة البرلمان في النشاط التشريعي والموافقة على موازنات الدولة والرقابة على تنفيذها ، وعلى أداء السلطة التنفيذية .

من الضروري أيضاً تحديد الصلاحيات فيما بين الحكومة ومجلس الأمن وإدارة رئيس الدولة وانتهاء حالة الازدواجية فيها .

## ولابد للبناء الفيدرالي لروسيا ان يشتمل على مضمون فاعل يكفل تحقيق :

- تأسيس الكيان الروسي على مبدأ وحدة النظام الضريبي والنقدي - الائتماني وظروف عمل اقتصادية ومنطقية واحدة في مختلف الاقاليم .

- ادارة الوحدات والاقاليم المختلفة لابد ان تتوافق مع اتجاهات توسيع الاستقلالية الاقتصادية للاقاليم .

- ضمان توفير القوانين الانتخابية للبرلمان والرئاسة وهيئات السلطة المحلية وكذا للحزاب السياسية .

- لابد من ضمان المساواة الكاملة لكافة القوميات ، وإلغاء أهمية خاصة للدفاع عن حقوق الاقليات العرقية .

## في الجانب الاقتصادي :

### يعمل الحزب على اتجاز المهام التالية :

- تقليص النفقات الحكومية من ميزانية الدولة ، وعلى هذا الاساس تهيئة الظروف اللازمة للاستثمار عن طريق : الاستقرار المالي ، تخفيض نسبة الضرائب واسعار الفائدة على القروض ، ومن اجل ذلك لابد من اجراء تغييرات جذرية في هيكل التزامات الدولة ، تخفيض حصة نفقات الدولة من الناتج المحلي الاجمالي .

- ضرورة اعداد وتنفيذ برنامج طويل المدى لاصلاح المؤسسة العسكرية بتخفيض الجيش وتخفيض ميزانيته بنسبة ٣-٣,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي .

- ضرورة خفض الاعانات المالية في الميزانية ، في الوقت نفسه اعداد وتنفيذ برنامج لمضاعفة انتاج الطاقة وبالذات في مجال استخراج الفحم .

- اعادة تأهيل والاستيعاب في العمل أولئك المسرحين من اعمالهم ، ورفع كفاءة المناجم التي تعاني من حالة تدهور ، وخصخصة المؤسسات الخاسرة في القطاع الزراعي.

اضافة إلى ذلك يجب تخفيض نفقات تمويل الاقتصاد الوطني من ميزانية الدولة وبالتدريج إلى نسبة ٤-٥٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وذلك بالتخفيض الحاد لبود الدعم والاعانات واقراض المؤسسات من الميزانية ، واعادة النظر في برنامج الحكومة الاستثماري .

- تخفيض الضرائب إلى ٣٤-٣٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، واجراء اصلاحات للنظام الضريبي لخلق حالة من الاستقرار وتحفيز النشاطات الاستثمارية .

- يجب ان تصاحب عمليات توسيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية تقديم ظروف وامتيازات خاصة للنشاطات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة ، وتوفير ظروف المنافسة وتقليص الاحتكار وانهاء التعتسف البيروقراطي في جهاز الدولة على أساس

أن الاستثمار في المشاريع الصغيرة يعتبر من أهم الوسائل الناجحة لتخفيف حدة البطالة إذ يقدم فرص عمل جديدة دون أن يشكل ذلك عبئاً على ميزانية الدولة . كما أن عمليات التخصيص تعتبر من أهم العوامل المساعدة على النمو الاقتصادي ، إذ يقف حزب الخيار الديمقراطي الروسي مع الملكية الخاصة المكتسبة بالطرق الشرعية ، ويعارض تطفل للقطاع الخاص على الدولة .

### ان خيار روسيا يدعم فكرتين لنظام التخصيص الجديد :

١- ان لاتذهب الاموال العائدة من بيع الاسهم إلى خزينة الدولة ، ولا إلى موظفيها البيروقراطيين بل إلى المساهمين أنفسهم ليقوموا بعملية الاستثمار والتنمية.

٢- تقدم للمستثمرين امكانية امتلاك حقية الاسهم ، الأمر الذي سيعني وبالضرورة تقليص حقوق جماعات العمل في صالح المستثمرين المالكين .

- وفيما يتعلق بالسياسة الزراعية يرى الحزب ضرورة اجراء جملة من الاصلاحات بخلق اشكال فعالة للملكية في الريف .

فقد تم توفير الظروف المساعدة لعملية الاصلاح الزراعي وبالذات شرعية الملكية الخاصة للأرض ، نمط الانتاج الزراعي الخاص ، كما تم اعداد الاسس لانتاج المزارع الأسري ، اجراء عمليات التخصيص للقطاعات التحويلية التي تخدم القطاع الزراعي .

### في جانب السياسة الاجتماعية :

ان السياسة الاجتماعية التي يسعى الخيار الديمقراطي الروسي إلى تحقيقها تتمثل في اجراء العديد من الاصلاحات في المجتمع الروسي والتي لا بد لها أن تركز على المبادئ التالية :

- رفض الوصاية المفرطة للدولة والعمل على أن تصبح المسؤولية الاساسية لها باتجاه خلق مستوى معيشي كريم ولائق .

- مسئولية الدولة في التقديم الغير مشروط للحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية في مجالات الأجور ، معاشات التقاعد ، خدمات الصحة والتعليم ، الثقافة ، السكن ، ومجموعة الخدمات الاجتماعية للفئات الغير قادرة على العمل .

- لا يمكن تمويل القطاعات الاجتماعية وفقاً لمبدأ " من الفضلات " مادامت المشاكل الاجتماعية في مركز الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والاخلاقية .

- ان السياسة الاجتماعية الفعالة يستحيل تحقيقها في ظروف ارتفاع معدلات التضخم وفي ظروف عدم الالتزام باطار الميزانية المحددة .

- توزيع الوسائل المالية لابد له ان يتم على اساس موضوعي وليس على اساس امزجة موظفي الجهاز الاداري للبيروقراطي .

- يرى الحزب بأن الهدف الرئيسي للسياسة الاجتماعية للدولة يجب ان ينصب في التقدير المتوازن لمصالح ثلاث فئات أساسية من السكان : العاملين الاجراء ، رجال الاعمال ، والفئات الاجتماعية الغير محمية .

توفير الظروف الاقتصادية اللازمة لمكافأة العاملين الاجراء - وبشكل مجز - على زيادة انتاجية عملهم ، والمشاركة الواسعة في أرباح المؤسسات عن طريق التوزيع في الأوراق المالية الأخرى ، والاستثمار المجدي للمخدرات وتشجيع التراكم الرأسمالي - و فرص عمل جديدة في المجالات الانتاجية والخدمية . وصياغة آلية اجتماعية للدفاع عن الفئات الاجتماعية الغير محمية وعن مختلف شرائح السكان التي لم يتمكن من انحصون على عمل .

كذلك لابد من العمل على اعادة هيكلة قطاعات الصحة والثقافة والتعليم والسكان ، والرفع التدريجي لحجم النفقات المكرسة للاهداف الاجتماعية من ميزانية الدولة ومن الناتج المحلي الاجمالي ، واقتطاع مايلزم من الامكانيات لمصالح الاحتياجات الاجتماعية حسب نظام الاولويات .

## في جانب العلاقات القومية :

ان المبدأ الاساسي في هذا الجانب هو الاعتراف بتساوي القيم الثقافية الموروثة لكافة شعوب روسيا . ومن اجل تحقيق هذا المبدأ لابد من تحديد خصوصيات كل جمهورية وكل اقليم ومنطقة، والعمل على تحقيق :

- التساوي في أهمية لغتين أو عدة لغات في الحياة العامة .
- دعم الدولة للتنظيم الذاتي للأقليات في ظروف غلبة ثقافة القومية الأكبر .
- ان تولي الدولة اهتماما خاصا بعلاقات الأقليات العرقية في ممارسة تقاليدهم وطقوس حياتهم بحرية .
- لابد من مكافحة الحقيقية وليس الكلامية للنزعات القومية والعنصرية المتطرفة وذلك بتوحيد كافة جهود الدولة والاحزاب السياسية والحركات والمنظمات الاجتماعية والمواطنين لرفع حالة الوعي والمسئولية تجاه مستقبل روسيا .

## في جانب الثقافة والتعليم :

يعمل الحزب في مجال الثقافة والفن على صيانة الموروث الثقافي التاريخي والثقافات المتعاقبة كأساس لاستقرار وتطور المجتمع ، وعلى دعم كافة انواع الثقافات والفنون الكلاسيكية والتقليدية التي تحدد المكانة الرفيعة لروسيا في الثقافة العالمية . دعم الصفوة من الفنانين والادباء والمبدعين وسياسة التعليم في مجال الثقافة والفنون بتجاه اعادة انتاج الكوادر الابداعية والحفاظ على الاتجاهات والمدارس الابداعية وتطويرها ، وتقديم الرعاية الاجتماعية للكوادر العاملة في المجالات الثقافية والابداعية .

## وفي مجال التعليم يسعى الحزب إلى تحقيق المهام التالية :

- احداث تغييرات اساسية في نظام التعليم ليتكيف مع التغيرات الجارية في المجتمع وفي الاقتصاد ، وليصبح تعليمًا متواصلًا ومنفتحًا ومتعدد المستويات ، ولايجوز ان ترتبط عملية التعليم بالظروف المالية للمواطن .



- التحول إلى نظام جديد في الإدارة التعليمية ، من الإدارة نمركزية إلى الشكل الحكومي - الاجتماعي .

- تفعيل نظام التعليم للكبار الذي يكفل رفع مستوى التأهيل واعداد الكوادر .

- توفير الظروف اللازمة للحفاظ على صحة لدارسين بتقديم الدعم لتغطية تكاليف التقنية التي يتلقونها والالتزام بنظام العناية الصحية ، وكذا المستوصفات والصحة المدرسية ودور الرياضة وتجهيزاتها .

- انشاء نظام تعليم الصفوة إلى جانب التعليم العام والمهني ، والاهتمام بالاطفال من ذوي المواهب والقدرات العالية .

**وفيما يتعلق بمجال العلوم يعمل الحزب على :**

- ان تحدد الدولة سياستها تجاه العلم بموجب قانون خاص لذلك ، وضمان دعم النشاطات البحثية والدراسات الحيوية من ميزانية الدولة ، واعادة تشكيل نظام التمويل العلمي ، وتقديم الحد الأقصى والمستمر من الدعم للقطاعات العلمية ذات الأهمية الأولى واعفاء المدارس والمعاهد والمؤسسات العلمية والثقافية من خصم مسب المفروضة على اعتمادات التمويل .

**متفرقات عن الحزب :**

- صوت للحزب في الانتخابات النيابية ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ ٨,٥ مليون ...حـ  
مايعادل ١٥٪ حيث حصل على ٣٣ مقعد حسب نظام القوائم و ٢٧ مقعد حسب نظام الانتخاب الفردي .

- بينما لم يحصل الحزب ضمن نظام القوائم في انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ على أي مقعد.

- رغم اقالة الرئيس بوريس يلتسن لزعيم الحزب ايجور جيدار من رئاسة الحكومة الا أنه - اي جيدار - عمل على دعم يلتسن في حملته الانتخابية في انتخابات الرئاسة (يونيو ١٩٩٦) ، انطلاقاً من معارضته لفوز الشيوعيين ووصولهم إلى السلطة .
- يعتبر الحزب نفسه في صفوف المعارضة الديمقراطية رغم أنه انضم إلى صف الرئيس الروسي بوريس يلتسن في حملته الانتخابية .

## ٨- الحركة الاجتماعية - السياسية "بيتنا روسيا "

(إن . دي . أر) (\*)

- تعتبر الحركة نفسها مفتوحة لكافة الشرائح الاجتماعية ممن تتوافق معهم اهداف واتجاهات برنامجها .
- تأسست الحركة في مايو ١٩٩٥ .
- تم اقرار برنامج الحركة في المؤتمر الثاني لها المنعقد في موسكو بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٩٥ .

### نبذة عن زعيم الحركة :

- تشيرنوميردن فيكتور ستيبانوفيتش ، من مواليد ١٩٣٨- في كازانشي ستانينس ، تشورني أوستروج ، اقليم "أورينبورجسك " ، روسيا .
- في ١٩٥٧ بعد انتهاء المدرسة بدأ حياته العملية كعامل براده في مصفاة "أورسك " البترولية.

---

\* البيانات الواردة هنا مصدرها " برنامج الحركة الاجتماعية السياسية "بيتنا روسيا " المقر في المؤتمر الثاني للحركة ٢ سبتمبر ١٩٩٥ .

- أدى خدمة الدفاع في القوات المسلحة .
- خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٦ درس في المعهد العالي للبوليتكنيكي في مدينة "كوبيشيف"، كمهندس تكنولوجي .
- في ١٩٧٢ أكمل الدراسة الجامعية مرة أخرى من كلية الاقتصاد الهندسي .
- دكتوراه في العلوم التقنية .
- في ١٩٨٢ عين كنائب لوزير الصناعة النفطية والغازية للاتحاد السوفيتي ، إلى جانب ذلك ترأس ابتداء من ١٩٨٣ " المؤسسة العامة للصناعة لشئون التقييب عن الغاز في إقليم نيومينسك .
- في ١٩٨٩ وعند انعقاد المؤتمر التأسيسي لاتحاد الصناعات الغازية انتخب تشيرنوميردن رئيساً للهيئة الإدارية للاتحاد .
- في ٣٠ مايو ١٩٩٢ عين نائباً لرئيس الحكومة لشئون مجمع الوقود والطاقة.
- في ١٤ ديسمبر ١٩٩٢ عُين رئيساً لحكومة الاتحاد الروسي .
- شارك بفعالية إلى جانب أناتولي سابتشاك - محافظ بطرس بورج السابق - في صياغة الدستور الجديد للاتحاد الروسي المقر في ١٩٩٣ ، والذي حظي بموجبه الرئيس يلتسن على صلاحيات واسعة .
- بعد فوز الرئيس بوريس يلتسن في الانتخابات الرئاسية (يوليو ١٩٩٦) لفترة ثانية عينه يلتسن مجدداً لرئاسة الحكومة .
- من المعارضين لإعادة جزر الكوريل لليابان .
- من نشطاء الحزب الشيوعي السوفيتي سابقاً .
- أحد مؤسسي الحركة الاجتماعية - السياسية - بتاروس . وقد تم سجنه رنيناً للحركة في المؤتمر التأسيسي لها .

- متزوج وانه ونداء .

## ابرز اتجاهات برنامج الحركة

### أهداف النشاط السياسي :

ان الهدف الرئيسي للحركة يتمثل في بناء المجتمع المدني الديمقراطي . ودولة النظام والقانون بما يكفل تحقيق مستوى معيشي عالي وضمان الحريات الشخصية.

### كما يهدف نشاط الحركة إلى :

- التعبير عن مصالح روسيا ومصالح كافة الشعوب والاقاليم الروسية ، وتعزيز وحدة دولة الاتحاد الروسي .

- العمل على دعم الافكار المستبيرة في المجتمع الروسي واقفال الطريق أمام الافكار العقيمة اللامسئولة وأمام التطرف والديماغوجية .

- تفعيل وتعزيز امكانيات العمل في البرلمان .

- تعزيز الاسس الديمقراطية للدولة الروسية ، والفصل بين السلطات والتفعيل المتبادل في نشاطاتها .

- ضمان الأمن والرفاهية للمواطن الروسي .

- اجراء الاصلاحات اللازمة في المجتمع على أساس النظام والقانون وعلى مراحل .

- العمل على بعث القيم الروحية والثقافية لشعوب الاتحاد الروسي .

### مبادئ الحركة :

- تنف الحركة ضد الافكار : نظريات التي تتنناها التيارات الثورية والمطالبة باستخدام العنف لتغيير آداء القدر .

- مواصلة سياسة الإصلاح الديمقراطي في روسيا.

- النزاهة ، الانفتاح ، المكاشفة ، الديمقراطية ، التواصل ، التجدد .

- العمل على تأصيل الحركة لتصبح مركزا يعكس المصالح الاساسية للشعب.

- العمل على تحقيق اهداف الحركة عن طريق النضالات الانتخابية بمختلف مستوياتها وعن طريق القنوات الشرعية والقانونية .

### الدولة والمجتمع :

- ان المهمة الرئيسية للحركة في مجال بناء الدولة تتمثل في ترسيخ مكانة الدولة الروسية وتعزيز هيبة السلطة وتفعيل وظائف فروعها ومؤسساتها المختلفة .

كما تقف الحركة مع سلطة فيدرالية قوية وحكومة فعالة ومع دستور يمنح صلاحيات واسعة ودور قيادي كبير لرئيس الاتحاد الروسي .

- تسعى الحركة إلى تثبيت دعائم المجتمع المدني الذي يفترض فيه:

١- توفر آلية لتأثير الفرد والمؤسسات الاجتماعية على سلطة الدولة وعلى النظام السياسي .

٢- توفير الضمانات للحرية السياسية والاقتصادية وعدم التدخل في نشاطات وشنون المنظمات والاحزاب السياسية والمؤسسات الدينية العاملة بشكل قانوني .

- ترى الحركة بأن ضمان تطور الدولة الوطنية يكمن في تثبيت دعائم الاتحاد الفيدرالي الروسي ، والذي يعني مستوى جديد من التعاون فيما بين المركز والوحدات على أساس الاتفاق المتبادل على توزيع السلطة والمسئولية فيما بينهم .

- كما تهدف الحركة إلى جعل الفيدرالية الشكل الرئيسي لتنظيم استقرائي في المجتمع، والشكل الحضاري لـ "لامركزية سلطة" .

إذ تعتبر الفيدرالية الوسيلة الأفضل لحل كافة الخلافات سواء كان ذلك على مستوى الاقاليم والوحدات أو على مستوى الاتحاد الفيدرالي عامة .

كما تسعى الحركة بكافة الوسائل إلى توسيع نطاق الحكم الذاتي الذي من خلاله تنشأ نواة المجتمع والدولة .

ان المهمة الملحة لبناء الدولة - من وجهة نظر الحركة - تتمثل في وضع سياسة اقليمية يراعى فيها الاولويات التالية :

- حق الانسان في المساواه والرفاهية في كافة انحاء روسيا ، بغض النظر عن مكان اقامته .

- وحدة النظام الدستوري في عموم الاتحاد الروسي واتسجام دستور الاتحاد الروسي مع دساتير وانظمة ولوائح الوحدات والاقاليم الروسية .

- وحدة وسلامة أراضي الاتحاد الروسي .

- وحدة نظام السلطات التنفيذية .

ضمنان حقوق الوحدات المكونة للاتحاد الروسي من حيث تحديد الصلاحيات والسلطات فيما بين المركز والاقاليم .

- التحديد الدقيق لمجالات وحقوق كل من المركز والاقاليم فيما يتعلق بالضرائب والميزانية والملكية والانتفاع بالارض والموارد الطبيعية .

- دعم المبادرات المحلية التي تكفل الاستخدام الامثل للامكانيات الداخلية باتجاه تحقيق استقرار الاوضاع الاجتماعية - الاقتصادية والتحول إلى نظام السوق وتحقيق الحماية الاجتماعية للسكان .

- دعم الدولة للاقاليم والمناطق التي تعاني صعوبات في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية وفي الاوضاع الديموغرافية والبيئية وبالذات اقاليم شمال روسيا والاقاليم التي تعاني من نقص في الامكانيات اللازمة للتنمية الذاتية .

- الاعتراف بحق الاقاليم في حصة من الضرائب والاياردات التي يتم جبايتها وتحصيلها فيها

### في الجانب الاقتصادي :

تعتبر الحركة ان مرحلة اصلاح وتحرير الاقتصاد الروسي قد تحققت وان علاقات السوق اصبحت حقيقة واقعة ، كما أن النتائج السلبية للسياسة المالية وارتفاع الاسعار تتلاشى وبالتدريج وان روسيا قد بدأت بالانتقال من مرحلة التدهور والازمات إلى مرحلة النهوض الاقتصادي .

وترى الحركة بأن المهام الاقتصادية الأساسية في الوقت الراهن تتركز فيما يلي:

١- تشجيع تراكم المدخرات المحلية لضمان نمو اقتصادي ثابت ، وتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق الأمن الاقتصادي لروسيا .

٢- توسيع ودعم نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

٣- توجيه النظام الاقتصادي لتلبية المتطلبات الاجتماعية المختلفة على أساس علاقات السوق المتطورة .

- ان الحركة تقف مع دولة قوية في المجال الاقتصادي ، ولكن القوة هذه يجب أن تكون غير تلك التي كانت بالأمس .

فعلى الدولة أن تعمل وفي وقت قصير على تنظيم قواعد العمل في اقتصاد السوق وبالذات في فرض رقابة صارمة لمراعاة تلك القواعد .

إذ إن مركز نقل الدولة لابد من نقله وبشكل نهائي من التدخل المباشر في الاقتصاد ليصبح دوره مجسورا في خلق منظومة العوامل المساعدة وتهيئة الظروف اللازمة لنمو نشاطات رجال الاعمال والقطاع الخاص .

- وفي مجال الملكية وسياسة التخصيص ترى الحركة بأن أساس النظام الاقتصادي الروسي - القائم على قانون اقتصاد السوق - ، هو تساوي حقوق كافة اشكال الملكية. هذه المساواة في السياسة الاقتصادية يجب أن تعبر ليس فقط عن تكافؤ اشكال الملكية أمام القانون، ولكن أيضاً في العلاقة الواحدة للدولة مع اشكال الملكية المتعددة.

وتضمن الحركة حماية حق الملكية . أي أن ماتم تخصيصه في اطار سياسية الإصلاح لن يتم تأميمه ، وإن مصادرة الملكية من اصحابها لايمكن لها أن تتم إلا بحكم قضائي .<sup>(١)</sup>

- ترى الحركة بأن السياسة المالية - النقدية تظل إحدى المحاور الرئيسية لسياسة الحكومة ، وأنه لايجوز النظر إلى مسألة الاستقرار المالي بدون ربط ذلك بالاهداف الرئيسية للاقتصاد الوطني ، فالسيطرة على التضخم مثلاً بأي ثمن أمراً غير مطلوب. لأن الـ ( أي ثمن ) قد يؤدي إلى استمرار عملية التدهور الصناعي وإلى عدم تنفيذ الموازنة وإلى سلسلة من الأزمات في أسواق المال والعملات .. إلخ . وإن الحاجة ملحة إلى سياسة بعيدة المدى توفر الظروف والعوامل اللازمة لاستقرار مضمون للأسعار .

- إن الفعالية المالية الأساسية لنمو الاقتصاد تتمثل في رأس مال البنوك والذي تتحدد بموجبه الاتجاهات الأساسية لتتفق الاستثمارات . كما أنه عند السماح للبنوك الأجنبية بالعمل في السوق الروسية لابد من مراعاة المنفعة المتبادلة ، الأمر الذي سيساعد للبنوك الروسية الإقتراب من الأسواق الخارجية .

---

\* يلاحظ في هذه الصيغة - كما هو الأمر في أماكن متفرقة من البرنامج - استخدام صيغة الحزب الحاكم ، كما لو كان سيستمر في الحكم أبداً .



- ترى الحركة ضرورة العمل على تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة دون اللجوء إلى الإصدارات النقدية .

لكنها من جهة أخرى ضد اجراءات التعجيل في تنفيذ برنامج تقليص العجز التي تؤدي الى تقطع عملية تدفق الاعتمادات ، والتي لا تدرس احتمالات تغير حالة السوق النقدي

- ان مهمة الحركة في مجال السياسة الضريبية تنحصر في ثلاث معادلات مترابطة :

الأولى : تخفيض وتثبيت الرسوم الضريبية .

الثانية : أهمية تسهيل النظام الضريبي .

الثالثة : ضرورة رفع مستوى فعالية الاداء الضريبي .

- لايكاف التدهور في النشاطات الاستثمارية ستسعى الحركة إلى أن تنبئى الحكومة برنامج عمل لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية على حد سواء ، وتقديم التسهيلات والامتيازات لهما ، وبالذات للمستثمرين في المشاريع الصغيرة.

وسيتم قبول الاستثمارات الاجنبية على أساس قاعدة ثابتة ودقيقة ، حيث تعطى الاولوية في منح الامتيازات والتسهيلات لتلك الاستثمارات التي تلبي المصالح الوطنية .

كما أنه ومن جهة اخرى سيتم العمل على تنشيط العوامل المساعدة على دخول الاوراق المالية الحكومية وغير الحكومية إلى أسواق المال العالمية .

- وفي مجال السياسة الاقتصادية الخارجية يشتمل دور الدولة على:

١- اتخاذ اجراءات الحماية الجمركية للمنتجين والمصدرين الروس على أساس تنظيم التعرف الجمركية للنشاطات الاقتصادية الخارجية .

٢- الوقوف ضد سياسات التمييز لروسيا وللشركات الروسية في أسواق التجارة والمال العالمية .

٣- الدعم السياسي المباشر لمصالح الشركات الروسية في العالم الخارجي وفي المفاوضات مع المنظمات المالية والتجارية الدولية .

٤- تحديد الاتجاهات الاساسية لأولويات العلاقات الاقتصادية الخارجية .

وترى الحركة أن الأولوية الاساسية في ذلك تتمثل في تطوير العلاقات الاقتصادية مع بلدان اتحاد الدول المستقلة والتي ترتبط مع روسيا باتفاقيات اقتصادية مختلفة .

كما ان السياسة الاقتصادية لروسيا لابد لها ان تعمل على تنشيط رأس المال الروسي للاستثمار في بلدان اتحاد الدول المستقلة وانشاء المؤسسات المشتركة والاستثمار في المشاريع المشتركة .

وكذا العمل على تمديد بلدان اتحاد الدول المستقلة للديون المستحقة عليها للدولة الروسية وللشركات الروسية ، سواء كان ذلك بالدفع نقداً أو بتحويل بعض من مؤسسات تلك البلدان لتصبح ملكاً للدولة الروسية .

واتباع سياسة اقرضية جديدة مع بلدان اتحاد الدول المستقلة بما يكفل تسويق المنتجات الروسية وتحقيق مصالح روسيا .

أما بالنسبة لسياسة تفعيل العلاقات الاقتصادية مع العالم الآخر فيقترح أن تكون على مستويين .

**المستوى الاول :** تعميق العلاقات الاقتصادية مع بلدان أوروبا الشرقية على اعتبار قربهم من روسيا من حيث مستوى التطور التكنولوجي ولأنه مازالت هناك خيوط من العلاقات التكاملية موروثه من زمن منظمة التعاضد الاقتصادي الاشتراكي (سيف) .

المستوى الثاني : وهو أكثر قبولاً لميزان المصالح الروسية في تبادل العلاقات مع المراكز الاقتصادية العالمية . فعلى الدولة أن تعمل بكافة الوسائل لخلق وتعميق العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأكثر تطوراً .

هذا إضافة إلى ضرورة العمل على إلغاء تأجيل دفع الدول النامية ديونها المستحقة لروسيا (والمترجمة من مبيعات السلاح خلال فترة حكم الاتحاد السوفيتي السابق) .

تهيئة الظروف اللازمة والتدرجية لانضمام روسيا في منظمة التجارة العالمية .

### الجانب الاجتماعي :

تتركز اتجاهات وأولويات السياسة الاجتماعية للحركة في الإنسان وفي مصالحه وتطوره الحر ، وفي تحقيق مستوى كريم من العيش .

ستعمل الحركة على أن يستعيد كل مواطن الشعور بالثقة في المستقبل بعد تلك الضغوط والمعاناة الناتجة عن الصعوبات التي واجهتها روسيا خلال عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي .

إن رفاهية المجتمع لا تنحصر فقط في الجوانب المادية لأعضائه ، ولكن أيضاً في الأمان الداخلي والخارجي وفي إجراءات السياسة الاجتماعية ، ووضع هيكل البناء الاجتماعي :

المدارس ، المستشفيات ، مؤسسات رعاية كل من الأطفال والشباب والعجزة ... إلخ.

تقف الحركة مع بناء دولة اجتماعية قوية تتحمل مسؤوليتها في توفير الحياة الكريمة للمواطنين ، وتنفيذ واجباتها أمام المجتمع من مختلف النواحي التشريعية والمالية ، وضمن الحقوق المادية للمواطن تحت الرقابة الصارمة للمجتمع . عند ذلك فقط يمكن للدولة أن تكون اجتماعية بالجوهر وليس بالتسمية الظاهرة .

## ان الحركة ترى الدولة الاجتماعية في :

- ١- توفير الضمانات الاقتصادية والقانونية لكل مواطن ، لبحصل عن طريق جهده العملي والذهني على رفاهيته وتحسين أوضاعه الشخصية .
  - ٢- اعداد وتنفيذ آلية حماية اجتماعية تراعي أوضاع مختلف شرائح المجتمع وخاصة الفئات الاجتماعية الأكثر معاناة وأكثر فقرا .
  - ٣- الحد من انتشار البطالة ، وفي حالة التعرض لها - أي البطالة - فيتم توفير الامكانيات اللازمة لاعادة التأهيل ورفع الكفاءة وفقا لمنطلقات سوق العمل .
  - ٤- انشاء نظام للتأمين الاجتماعي يقوم على مبدأ الاختيار الحر من قبل المواطنين لاشكال وطرق الحماية الاجتماعية ، وبما يتوافق مع نظام التأمينات الحكومية وغير الحكومية لحالات الشيخوخة والبطالة ومشابه ذلك .
  - ٥- عدم السماح بتدهور الاوضاع المعيشية للفئات الاجتماعية الفقيرة .
  - ٦- عدم اتخاذ قرارات أو اجراءات من شأنها مضاعفة الانفاق الفردي وريادة الاعباء على السكان .
  - ٧- توفير الحماية للمواطنين الروس ليس فقط من الجرائم الجنائية ، بل ايضا حماية ممتلكاتهم ومذخراتهم من عمليات النصب والفساد .
- ان الهدف الرئيسي للحركة فيما يتعلق بسياسة الدخول هو رفع المستوى المعيشي للسكان عن طريق التطور الاقتصادي العام . كما أنه وفي ظروف علاقات السوق وحرية تشكل أسعار السلع والخدمات لاجوز للاجور أن تتحدد بحدود معينة ، إذ يتوجب على الدولة أن تعمل بواسطة النظام الضريبي على خلق الامكانيات والوسائل المالية اللازمة لدفع الاجور في المؤسسات المختلفة ، وكذا تنظيم عملية الدفع من الموازنات على مختلف مستوياتها .

وستعمل الحركة على إنهاء الفجوة الكبيرة في مستويات الدخل عن طريق الفروق في الضرائب على الدخل وعلى الممتلكات .

- وفي المجال الصحي تواصل الحركة عملية الإصلاح على أساس المبادئ التالية:

١- ادخال الحوافز الاجتماعية والاقتصادية لكل من منتجي ومستهلكي الخدمات الصحية بهدف تعزيز المصلحة والمسئولية في الحفاظ على صحة المواطن .

٢- ضمان حرية اختيار المواطن للمؤسسة الصحية وللطبيب المداوي .

٣- إنشاء سوق الخدمات الصحية .

٤- العمل على تعدد قنوات تمويل الخدمات الصحية . وتمويل المؤسسات الصحية وفقا لحجم ونوعية الخدمات التي تقدمها .

٥- كما ان احد أهم عناصر الإصلاح في المجال الصحي يتمثل في عملية الانتقال التدريجي إلى نظام التأمين الصحي الاجباري لكافة أفراد المجتمع .

- أما في المجال البيئي فتقف الحركة مع رقابة الدولة الصارمة للحفاظ على الطبيعة، واستخدام الأساليب الاقتصادية لحل المشاكل البيئية ، وخفض مستوى الاضرار المؤثرة على البيئة المحيطة وعلى صحة الإنسان .

ولن تسمح الحركة عند استحداث مشروعات اقتصادية جديدة بتدهور الأوضاع البيئية للسكان المقيمين حولها .

كما سيتم العمل على تعزيز دور الاقاليم والمحليات في الحفاظ على البيئة المحيطة.

### في الجانب الثقافي والروحي :

- ترى الحركة بأن بعث القيم الروحية الروسية والحفاظ على التقاليد وتطوير كل من الثقافة والفنون ، العلم والتعليم ... كلها عوامل مترابطة مع تنمية مختلف الأوضاع في المجالات الأخرى .

ولذا فإن تلك المحاور تقع ضمن الاهداف الاساسية لنشاط الحركة ، إذ لا بد من ايلانها الاهتمام والرعاية اللازميتين والعمل على مضاعفة الاتفاق الحكومي عليها كونها القاعدة الاساسية لتطور المجتمع .

### ففي مجال الثقافة والفنون تسعى الحركة إلى تحقيق :

١- الحفاظ على والاستفادة من التاريخ الثقافي الموروث ، وضرورة دعم الدولة للفنون الثقافية الكلاسيكية بشئى انواعها .

٢- بحث وتطوير الثقافات القومية لمختلف الشعوب والاقليات في الاتحاد الروسي .

٣- دعم المبادرات الخاصة بتنظيم أوقات الفراغ والراحة في النشاطات الثقافية وتوفير امكانية ذلك لاجلبية افراد المجتمع .

٤- تعزيز وتوثيق الروابط الثقافية مع البلدان المجاورة والبلدان البعيدة الاخرى ، ودعم الثقافة القومية الروسية في الجمهوريات السوفيتية السابقة وفي البلدان الاخرى .

٥- عدم السماح باحتكار وسائل الاعلام ، وتنقية الاعلام المرئي والمقروء وغيره من الاقرازات السيئة للثقافات الاجنبية ، ومن الضغوط الدعائية الخالية من القيم الروحية .

### وفي مجال التعليم ترى الحركة أن أولويات السياسة التعليمية تتمثل في :

١- ضمان حق كل مواطن روسي في اختيار مجال التعليم ، وفي الحصول على التعليم الكامل مجاناً .

٢- العمل على تعزيز والحفاظ على المؤسسات الحكومية التعليمية وضمان حصول المواطن على التعليم المتوسط والعالي كاملاً ، وتطوير كافة انواع التعليم الحكومي والخاص .

٣- مواصلة الإصلاحات في المدارس المتوسطة والعليا ، العامة والمتخصصة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ومع الإمكانيات الاقتصادية للبلاد .

٤- توفير الظروف اللازمة للتعليم المناسب الذي يتوافق مع خصائص ومتطلبات الأقاليم والقوميات المختلفة لشعوب الاتحاد الروسي .

٥- العمل على ربط النظام التعليمي مع متطلبات اقتصاد السوق ، وتغيير أنظمة الاعداد واعادة تأهيل الكوادر بما يتلائم مع احتياجات سوق العمل .

٦- دعم مساعي المؤسسات التعليمية في محاولاتها تطبيق السياسات الديمقراطية والاستقلال الذاتي وعمليات التنوع في المدارس ، وتطوير الاتجاهات الإبداعية ، وفقاً للمعايير التي تحددها الدولة .

٧- دعم وتلبية المطالب والاحتياجات التعليمية التي تتقدم بها الجاليات والقوميات الروسية في البلدان المجاورة .

### وفي مجال العلوم تسعى الحركة إلى تحقيق :

١- ضمان توفير وضع اجتماعي ومعيشي مرتفع للعلماء ، وحرية الإبداعات العلمية، وحماية حقوق الإبداع الفكري والذهني .

٢- اعطاء الأولوية لتطوير الأبحاث التي تساهم في رفع مستوى معيشة السكان .

٣- أهمية الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية ومن تقييمات وتوصيات العلماء عند اتخاذ القرارات الهامة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٤- المساعدة على تكامل العلوم الروسية مع المجتمع العلمي العالمي .

لذلك نرى الحركة ضرورة اعداد وتنفيذ جملة من التشريعات في اطار السياسة الوطنية التي يفترض على الدولة أن تتبناها في مجال التطوير العلمي والعمل على خلق كافة الظروف اللازمة لتطوير البنية الأساسية للإنتاج العلمي ، نظراً لأن التكنولوجيا الحسنة

كفيلة بتحقيق مستوى عالي من التطور الاقتصادي والأمن القومي وتحسين المستوى المعيشي ، وفي هذا الاتجاه لابد من اعطاء الأولوية والاهتمام إلى مسألة ربط الابداعات العلمية والفكرية بعملية الانتاج والتطبيق العملي في الواقع .

- أما بالنسبة لرؤية الحركة لأوضاع الأسرة والأمومة والطفولة فقد حددت سياساتها في الإطار التالي :

١- تعزيز الدعم الحكومي ومعاونة الاسرة في تحقيق وظائفها المتمثلة في :

التناسل ، تربية الاطفال ، رعاية العجزة والتعاون المتبادل داخل الاسرة .

٢- ضمان توفير الحماية الاجتماعية الفعالة .

٣- المساعدة على أن تلبي الاسرة وتوفر احتياجاتها بامكانياتها الذاتية .

٤- مراعاة خصوصيات كل أسرة والاحتياجات الموضوعية لكل منها وتوفير الاشكال المختلفة والطرق المناسبة لتقديم الدعم والمساعدة الاجتماعية الملزمة .

٥- التأكيد على أولوية مراعاة احتياجات ومتطلبات الاطفال في السياسة الاسرية والاجتماعية .

٦- تطوير مرافق رعاية الاطفال قبل سن المدرسة والمراكز الرياضية ومخيمات الراحة والاستجمام الصيفية الخاصة بالاطفال وبالأسر المعوزة ، وأعفاء مؤسسات الاطفال والرياضة من الرسوم الضريبية .

٧- توفير الحماية القانونية للأمومة والطفولة .

٨- تقديم الحوافز لزيادة النسل ، ودعم الحكومة للأسر كثيرة الاطفال .

- وتؤكد الحركة على المساواة الكاملة في مشاركة الرجل والمرأة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء كن ذلك على المستوى الاقليمي والقومي أو على المستوى الدولي .



- أما في مجال العقيدة والدين فإن الحركة تؤكد على مبدأ حرية الضمير والاعتقاد وتعلن عن دعمها للمذاهب والديانات التقليدية في روسيا ومعارضتها للاختلافات والصراعات المذهبية والدينية (فيما بينها البين) ، وعدم السماح بنشونها وتفاقمها .

كما تعترف بالحقوق القانوني للتجمعات الدينية في حيازة الممتلكات والعقارات ، وستعمل الحركة على الاعادة للتدرجية لما فقدته من ممتلكات في فترات سابقة .

كذلك ترى الحركة أهمية أن تقوم المدارس والمؤسسات التعليمية - وبصورة اختيارية - بتدريس المذاهب والديانات التقليدية في روسيا كجزء من منهج الثقافة والتاريخ الوطني والعالمي . ومن جهة أخرى ترى ضرورة استبعاد النشاطات والتأثيرات الدينية والالحادية على حد سواء من أوساط وصفوف القوات المسلحة .

### في الجانب القومي :

خلال الفترة الانتقالية وتحت تأثير الصعوبات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية تفاقمّت حدة التناقضات القومية إلى الحد الذي أصبح يشكل خطراً على كيان الاتحاد الروسي، وهي إحدى الدول التي تضم في قوامها تنوعاً وتعدداً قومياً كبيراً .

ظهرت تلك المشاكل وبصورة خاصة في الشيشان ، نتيجة لغياب آلية قانونية فعالة، وتأخر اتخاذ الإجراءات السياسية المناسبة لتسوية الخلافات ، والخطأ في حسابات الفيدرالية التي أدت إلى ضحايا وخسائر كبيرة .

وترى الحركة في هذا الاتجاه ضرورة أن يتمتع كل شعب من شعوب روسيا بم

يلي:

١- التكافؤ القومي مع بقية شعوب الاتحاد الروسي ، بم في ذلك المساواة في استخدام اللغة القومية في المعاملات الرسمية والاجتماعية والثقافية .

٢- الحق في التنظيم الذاتي للثقافة القومية عن طريق إنشاء الجمعيات والروابط والاتحادات .

٣- الدعم الحكومي لبرامج بحث وتطوير الثقافات القومية العديدة بما في ذلك ثقافات المواطنين المهاجرين خارج البلاد .

كما أنه لابد لمياسة الوفاق القومي ان تحتل مكانة رئيسية ضمن الاهتمامات الاستراتيجية للدولة ، ومن الضروري خلق آلية قانونية واجراءات وفاقية لتلافي وابعاد الخلافات القومية وتوفير الحماية القانونية للمواطن من أي ظاهرة قومية متطرفة .

وستسعى الحركة إلى صياغة وتبني تشريعات خاصة في هذا الاتجاه وإلى تلافي الخلافات القومية والعمل على حلها .

### متفرقات عن الحركة :

- تعتبر الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتسا روسيا " بمثابة حزب السلطة ، إذ يرأسها رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين .

- في الانتخابات الرئاسية (يونيو / يوليو ١٩٩٦) نشطت الحركة وقادت الحملة الانتخابية لصالح مرشح السلطة الرئيس بوريس يلتسن .

- حصلت الحركة في الانتخابات البرلمانية (ديسمبر ١٩٩٥) على ٧ ملايين صوت بنسبة ١٠,١٪ من مجموع الاصوات لتفوز بـ(٥٥) مقعداً في البرلمان ، ٤٥ منها وفقاً للنظام الانتخابي بالقائمة و ١٠ مقاعد حسب النظام الانتخابي الفردي .

الملحق الاحصائي لأهم البيانات والمؤشرات

الديمغرافية - الاجتماعية - الاقتصادية

في الاتحاد الروسي

## محتويات الملحق الاحصائي

- بيانات جغرافية وديمغرافية عامة .
- الجدول رقم (١) ، الجمهوريات المكونة للاتحاد الروسي .
- المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي في الاتحاد الروسي .
- الجدول رقم (٢) ، تعداد سكان الاتحاد الروسي .
- الجدول رقم (٣) ، التغير العام في النمو السكاني .
- الجدول رقم (٤) ، القوميات المكونة لسكان روسيا .
- الجدول رقم (٥) ، تعداد المواطنين الروس المقيمين في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .
- الجدول رقم (٦) ، الهجرة الخارجية من روسيا .
- الجدول رقم (٧) ، عدد المواطنين الروس العاملين في المهجر ، عام ١٩٩٥ .
- الجدول رقم (٨) ، الهجرة الخارجية إلى روسيا .
- الجدول رقم (٩) ، عدد الاجانب العاملين في روسيا عام ١٩٩٥ .
- الجدول رقم (١٠) ، المؤشرات الاساسية لأوضاع الخدمات الصحية .
- الجدول رقم (١١) ، المستوى التعليمي للسكان .
- الجدول رقم (١٢) ، عدد الطلاب الاجانب الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الروسية .
- الجدول رقم (١٣) ، حالات الزواج والطلاق في روسيا .

- الجدول رقم (١٤) ، متوسط العمر بتسنوات للجنسين .
- الجدول رقم (١٥) ، المسارح والمتاحف في روسيا .
- الجدول رقم (١٦) ، الاصدارات والمطبوعات في روسيا .
- الجدول رقم (١٧) ، انواع الجرائم المسجلة واعداها .
- الجدول رقم (١٨) ، عدد المتقاعدين المسجلين في مؤسسات الضمان الاجتماعي ، ومتوسط معاشات التقاعد الشهرية .
- الجدول رقم (١٩) ، متوسط الراتب الشهري للعاملين حسب الفروع الاقتصادية .
- الجدول رقم (٢٠) ، توزيع السكان على فئات الدخل النقدي .
- الجدول رقم (٢١) ، حجم التشغيل بالنسبة لمجموع السكان حسب الفروع الاقتصادية.
- الجدول رقم (٢٢) ، حجم التشغيل بالنسبة لمجموع السكان حسب قطاعات الملكية الاقتصادية .
- الجدول رقم (٢٣) ، حالة التشغيل والبطالة حسب الجنس .
- الجدول رقم (٢٤) ، نسبة البطالة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي .
- الجدول رقم (٢٥) ، ديون المؤسسات برواتب واجور العاملين المتأخرة حسب الفروع الاقتصادية الرئيسية .
- الجدول رقم (٢٦) ، الاضرابات في روسيا .
- الجدول رقم (٢٧) ، التجارة الخارجية لروسيا بمليارات الدولارات الامريكية .
- الجدول رقم (٢٨) ، هيكل توارث - الخ ج .

- الجدول رقم (٢٩) ، هيكل الصادرات الروسية إلى الخارج .
- الجدول رقم (٣٠) ، أهم الواردات إلى روسيا من العالم الخارجي .
- الجدول رقم (٣١) ، أهم واردات روسيا من بلدان اتحاد الدول المستقلة .
- الجدول رقم (٣٢) ، أهم المنتجات المصدرة من روسيا إلى العالم الخارجي .
- الجدول رقم (٣٣) ، أهم المنتجات المصدرة إلى بلدان اتحاد الدول المستقلة .
- الجدول رقم (٣٤) ، التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان العالم الخارجي .
- الجدول رقم (٣٥) ، أهم البلدان التي ترتبط معها روسيا بعلاقات تجارية .
- الجدول رقم (٣٦) ، التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان اتحاد الدول المستقلة .
- الجدول رقم (٣٧) ، أهم الدول العربية التي ترتبط بعلاقات تجارية مع روسيا ، حجم تعاملها ومقارنته بالعلاقة التجارية مع اسرائيل .
- الجدول رقم (٣٨) ، حجم الاستثمارات الأجنبية في روسيا حسب الفروع الاقتصادية.
- الجدول رقم (٣٩) ، حجم الاستثمارات الأجنبية موزعة حسب المناطق والاقاليم الروسية .
- الجدول رقم (٤٠) ، أهم الدول المستثمرة في الاقتصاد الروسي وحجم استثماراتها.
- الجدول رقم (٤١) ، المؤشرات الأساسية لنشاط المؤسسات الأجنبية والمشاركة مع الرأسمال المحلي .

- الجدول رقم (٤٢) ، توزيع المؤسسات الاجنبية والمشاركة مع الرأسمال المحلي حسب الفروع الاقتصادية .
- الجدول رقم (٤٣) ، عدد المؤسسات المشتركة فيما بين روسيا وبلدان اتحاد الدول المستقلة .
- الجدول رقم (٤٤) ، المؤسسات التي تم تخصيصها .
- الجدول رقم (٤٥) ، المؤسسات التي تم تخصيصها حسب نوع الملكية .
- الجدول رقم (٤٦) ، أرباح الشركات والمؤسسات في الفروع الاقتصادية الرئيسية .
- الجدول رقم (٤٧) ، نسبة المؤسسات الخاسرة في الفروع الاقتصادية الرئيسية .
- الجدول رقم (٤٨) ، توزيع المؤسسات والشركات والهيئات حسب أشكال الملكية.
- الجدول رقم (٤٩) ، التغير في أسعار الصرف الرسمي للدولار الأمريكي مقابل الروبل الروسي .
- الجدول رقم (٥٠) ، اجمالي ايداعات المواطنين في بنوك الدولة .
- الجدول رقم (٥١) ، اجمالي أرصدة المودعين في البنوك التجارية .
- الجدول رقم (٥٢) ، المؤشرات الاساسية لنشاطات البنوك التجارية .
- الجدول رقم (٥٣) ، حجم الاصدارات النقدية .
- الجدول رقم (٥٤) ، للقروض الموظفة في الاقتصاد الروسي .
- الجدول رقم (٥٥) ، نسبة الاستثمارات للرأسمالية في المجالات الانتاجية وغير الانتاجية .

- الجدول رقم (٥٦) ، نسبة الاستثمارات الرأسمالية مورعة حسب الفروع الاقتصادية .
- الجدول رقم (٥٧) ، توزيع المؤسسات الصغيرة حسب الفروع الاقتصادية وقطاعات الملكية .
- الجدول رقم (٥٨) ، عدد المؤسسات الصغيرة حسب الفروع الاقتصادية .
- الجدول رقم (٥٩) ، توزيع العمالة في المؤسسات الصغيرة حسب الفروع الاقتصادية وقطاعات الملكية .
- الجدول رقم (٦٠) ، مؤشرات اقتصادية عامة متفرقة .
- الجدول رقم (٦١) ، التغيرات في حجم الإنتاج الصناعي .
- الجدول رقم (٦٢) ، تداول بضائع التجزئة حسب اشكال الملكية .
- الجدول رقم (٦٣) ، المبيعات من المواد الغذائية .
- الجدول رقم (٦٤) ، مؤشرات ديمغرافية مختارة لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق .
- الجدول رقم (٦٥) ، معدلات التضخم السنوي في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق .
- الجدول رقم (٦٦) ، الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه فى الفروع الاقتصادية الرئيسية لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق .
- الجدول رقم (٦٧) ، مؤشرات النمو الاقتصادي لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق .
- الجدول رقم (٦٨) ، أهم المؤشرات الاقتصادية العامة لبلدان اتحاد الدول المستقلة .



- الجدول رقم (٦٩) ، أهم رجال المال والاعمال الروس بالترتيب في أكبر المؤسسات الاقتصادية الروسية .

- الجدول رقم (٧٠) ، أكبر عشرين شركة في روسيا حسب حجم رأس المال .

- الجدول رقم (٧١) ، أكبر عشرين شركة في روسيا حسب حجم عمليات التسويق الانتاجي .

- الجدول رقم (٧٢) ، أكبر عشرين بنك تجاري في روسيا حسب حجم النشاط .

#### - الحدود الجغرافية لروسيا :

- يحدها من الشمال الغربي - النرويج وفنلندا .

- ومن الغرب - بولندا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا وروسيا البيضاء .

- من الجنوب الغربي - أوكرانيا .

- من الجنوب - جورجيا واذربيجان وكازاخستان .

- من الجنوب الشرقي - الصين ومنغوليا وكوريا الشمالية .

- من الشرق البحري - الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

#### - المساحة :

تحتل روسيا المرتبة الأولى بين دول العالم من حيث المساحة ، إذ تبلغ ١٧,٠٧٥

مليون كم مربع موزعة كما يلي :

- ٤٥ ٪ غابات .

- ٤ ٪ ماء (بحار وأنهار وبحيرات)

- ١٣ ٪ أراضي مزروعة .

- ١٩ ٪ مراعي .

- ١٩ ٪ أخرى .

- البحار المحيطة بروسيا :

١- بحر المحيط المتجمد الشمالي :

(بحر بارانتس / البحر الأبيض / بحر لابتيف / بحر كارا / بحر شرق سيبيريا /  
البحر التشوكشي ) .

٢- بحر المحيط الهادي :

(بحر بهرنج / بحر أوخوتسك / بحر اليابان ) .

- أكبر الجزر الروسية :

- ٨٢,٦ ألف كم مربع .

- ارخبيل نوفايا زيمليا

- ٧٦,٤ ألف كم مربع .

- ساخالين

- ٣٨ ألف كم مربع .

- ارخبيل نوفاوسيبيرسك

- ٣٧ ألف كم مربع .

- ارخبيل سيفيرنايا زيمليا

- أكبر البحيرات في روسيا :

- بحيرة بايكال - ٣١,٥ ألف كم مربع .
- بحيرة لادوجا - ١٨,١ ألف كم مربع .
- بحيرة أونيجا - ٩,٧ ألف كم مربع .

- أطول الأنهار في روسيا :

- نهر ليننا - ٤٤٠٠ كم .
- نهر إرتيش - ٤٢٤٨ كم .
- نهر يانساي - ٤١٠٢ كم .
- نهر أوب - ٣٦٥٠ كم .
- نهر الفولجا - ٣٥٣٠ كم .
- نهر آمور - ٢٨٢٤ كم .

- المناخ في روسيا :

- يتراوح متوسط درجة الحرارة في يناير ما بين (-١)° إلى (-٥٠)° درجة مئوية .
- يتراوح متوسط درجة الحرارة في يوليو ما بين (+١)° إلى (+٢٥)° درجة مئوية .

- يمثل المسلمون في روسيا مانسبته ٢٠٪ من مجموع السكان .

- الوحدات الإدارية التي يتكون منها الاتحاد الروسي :

- ٢١ جمهورية .

- ٦ أقاليم .

- ٤٩ منطقة .

- ١ منطقة ذات حكم ذاتي .

- ١٠ مقاطعة ذات حكم ذاتي .

- ١٨٦٨ ناحية .

- ١٠٨٧ مدينة - منها ٦٥٠ مدينة من مدن الجمهوريات والإقاليم والمناطق والمقاطعات .

- ٣٢٥ مدن النواحي والمقاطعات .

- ٢٠٢٢ مدينة صغيرة على شكل البلدات في القرى .

- ٢٤٣٠٧ وحدة إدارية ريفية .

- المدن التي يتجاوز تعداد سكانها المليون نسمة :

- |                     |                    |
|---------------------|--------------------|
| ١- موسكو            | - ٨,٤ مليون نسمة . |
| ٢- سانت - بطرس بوج  | - ٤,٢ مليون نسمة . |
| ٣- نيچني نوفجورد    | - ١,٤ مليون نسمة . |
| ٤- نوفوسيبيرسك      | - ١,٤ مليون نسمة . |
| ٥- بكتيرين بوج      | - ١,٣ مليون نسمة . |
| ٦- سامارا           | - ١,٢ مليون نسمة . |
| ٧- أومسك            | - ١,٢ مليون نسمة . |
| ٨- تشيليا بينسك     | - ١,١ مليون نسمة . |
| ٩- أوقا             | - ١,١ مليون نسمة . |
| ١٠- كازان           | - ١,١ مليون نسمة . |
| ١١- بيرم            | - ١ مليون نسمة .   |
| ١٢- راستوف - نادونو | - ١ مليون نسمة .   |
| ١٣- فولجا جراد      | - ١ مليون نسمة .   |

# جدول رقم (١)

## الجمهوريات المكونة للاتحاد الروسي (\*)

اسم الجمهورية	تاريخ تأسيسها كجمهورية
١- جمهورية أديجيا .	٢٧ يوليو ١٩٩٢
٢- جمهورية ألتاي .	يوليو ١٩٩١
٣- جمهورية باشكورتوستان .	٢٣ مارس ١٩٩١
٤- جمهورية بورياتيا .	٣٠ مايو ١٩٩٣
٥- جمهورية داغستان .	٢٠ يناير ١٩٩١
٦- جمهورية كابردينو - بلقارسكي .	٥ ديسمبر ١٩٩٢
٧- جمهورية كالينينكا - خالمج تاجتش .	١٩٥٨
٨- جمهورية كارا تشايو - تشيركيسكايا .	يوليو ١٩٩١
٩- جمهورية كاريليا .	تأسست في ٢٥ يوليو ١٩٩٣ ، وأصبحت جمهورية اتحادية خلال الفترة من ١٩٤٠ حتى ١٩٥٦ ، ثم تجدد إعلانها كجمهورية في ١٩٩٠ .
١٠- جمهورية كومي .	١٩٣٦
١١- جمهورية ماري إل .	ديسمبر ١٩٣٦
١٢- جمهورية مورديانيا .	ديسمبر ١٩٣٤
١٣- جمهورية سخالو (يكوتيا) .	٢٧ أبريل ١٩٩٢
١٤- جمهورية سفيرنلاي أوسيتيا .	٥ ديسمبر ١٩٣٦
١٥- جمهورية تاتارستان .	٢٧ مايو ١٩٩٠
١٦- جمهورية تيفا .	تأسست في ١٩٩١ تحت اسم جمهورية تانو - تونفا ، وتغير اسمها في ١٩٩٦ إلى جمهورية توفينسكي الشعبية ، ثم انضمت إلى الاتحاد السوفيتي كمقاطعة في ١١ أكتوبر ١٩٤٤ ، وأصبحت جمهورية سوفيتية في ١٠ أكتوبر ١٩٩١ .
١٧- جمهورية أومورتسكايا .	٢٨ ديسمبر ١٩٣٤
١٨- جمهورية خانكسكايا .	يوليو ١٩٩١
١٩- جمهورية تشوفتش .	٢١ أبريل ١٩٩٥
٢٠- جمهورية الشيشان .	تأسست الشيشان في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢ كمقاطعة ، وكذلك الانجوش في ٧ يوليو ١٩٩٤ ، وتوحدت معا في يناير ١٩٩٤ كمقاطعة موحدة ذات حكم ذاتي ، ثم أعلنتا كجمهورية في ديسمبر ١٩٩٦ . وفي ١٩٩٤ ألغيت جمهورية الشيشان والانجوش ، ثم أعيد تشكيلها مرة أخرى في ١٩٥٧ . في ١٩٩١ أنشأت جمهورية الشيشان وبشكل منفصل عن الانجوش كجمهورية اتحادية ، وتبعها في يونيو ١٩٩٣ إعلان جمهورية الانجوش كجمهورية اتحادية أيضا .
٢١- جمهورية الانجوش .	

\* المصدر : نوفاليا روسيا ١٩٩٤ ، الأكاديمية الدولية للمعلومات ، موسكو ، ١٩٩٤ ، ص ١٣٧ - ١٤٥

- المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي في الاتحاد الروسي<sup>(\*)</sup>:

- ١- يفرسكايا أوبلاست .
- ٢- أخينسكي بورياتسكي أوكروج .
- ٣- كومي - بيرميانسكي أوكروج .
- ٤- كورياكسكي أوكروج .
- ٥- نينيتسكي أوكروج .
- ٦- تاتميرسكي (دولجانو - نينيتسكي) أوكروج .
- ٧- أوست - أوردنسكي - بورياتسكي أوكروج .
- ٨- خانتى - مانيسكي أوكروج .
- ٩- تشوكوتسكي أوكروج .
- ١٠- ايفنيكيسكي أوكروج .
- ١١- يامالو - نينيتسكي أوكروج .

---

\* نوفايا راسيا ١٩٩٤ ، الاكاديمية الدولية للمعلومات ، موسكو . ١٩٩٤ ،

جدول رقم (٢)

تعداد سكان الاتحاد الروسي

نسبة توزيع السكان		توزيع السكان بالملايين		تعداد السكان بالملايين	السنة
في الريف	في المدن	في الريف	في المدن		
Z ٣١	Z ٦٩	٤٢,٢	٩٥,٤	١٣٧,٦	١٩٧٩
Z ٢٦	Z ٧٤	٣٩	١٠٨,٤	١٤٧,٤	١٩٨٩
Z ٢٧	Z ٧٣	٣٩,٨	١٠٨,٩	١٤٨,٧	١٩٩٣
Z ٢٧	Z ٧٣	٣٩,٩	١٠٨,٥	١٤٨,٤	١٩٩٤
Z ٢٧	Z ٧٣	٤٠	١٠٨,٣	١٤٨,٣	١٩٩٥
Z ٢٧	Z ٧٣	٣٩,٩	١٠٨,١	١٤٨	١٩٩٦

- روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، موسكو " المال والاحصاء " ، ١٩٩٦ ، ص ١٦ .

جدول رقم (٣)

لتغير العلم في النمو السكاني

عدد وفيات الأطفال ممن تقل اعمارهم عن سنة . بالنسبة لكل ألف مولود .	من كسب الف تسمى			السنة
	الزيادة الطبيعية ، القصص (-)	عدد الوفيات	عدد المواليد	
١٨	١,٥-	١٢,٢	١٠,٧	١٩٩٢
١٩,٩	٥,١-	١٤,٥	٩,٤	١٩٩٣
١٨,٦	٦,١-	١٥,٧	٩,٦	١٩٩٤
١٨	٥,٧-	١٥	٩,٣	١٩٩٥

- روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، " المال والاحصاء " ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥ .

هكذا الكتاب  
ملك الأستاذ الدكتور  
وعسرى زكسى بطرس



(٤) جدول رقم

القوميات المكونة لسكان روسيا

وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام ١٩٨٩

القوميات	الفئة	الفئة	الفئة	الفئة	الفئة	الفئة	الفئة	الفئة
لوماني سكان	١٤٧,٧٢	شعب، قسطنطين	١٩٩	تاتار، شعب	١٩٩	تاتار، شعب	١٩٩	تاتار، شعب
روس	١١٩٨٦٦	نوبي	٣٤	نوبي	٣٤	نوبي	٣٤	نوبي
تاتاري	٥٥٢٢	لوماني	٣٠	لوماني	٣٠	لوماني	٣٠	لوماني
أوكراني	٤٣٦٧	خاققي	٢٢	أوكراني	٢٢	أوكراني	٢٢	أوكراني
أذربيجاني	١٧٧٤	لوماني	١٧	لوماني	١٧	لوماني	١٧	لوماني
بيلاروسي	١٣٤٥	شوري	١٦	شوري	١٦	شوري	١٦	شوري
بيلاروسي	١٢٠٦	أذربيجاني	١٥	أذربيجاني	١٥	أذربيجاني	١٥	أذربيجاني
مورديا	١٠٧٣	أذربيجاني	١٢	أذربيجاني	١٢	أذربيجاني	١٢	أذربيجاني
أذربيجاني	٨٩٩	أذربيجاني	٨,٩	أذربيجاني	٨,٩	أذربيجاني	٨,٩	أذربيجاني
أذربيجاني	٨٤٢	أذربيجاني	٨,٣	أذربيجاني	٨,٣	أذربيجاني	٨,٣	أذربيجاني
أذربيجاني	٧١٥	أذربيجاني	٦,٦	أذربيجاني	٦,٦	أذربيجاني	٦,٦	أذربيجاني
أذربيجاني	٦٤٤	أذربيجاني	٤,٦	أذربيجاني	٤,٦	أذربيجاني	٤,٦	أذربيجاني
أذربيجاني	٦٣٦	أذربيجاني	٣,٦	أذربيجاني	٣,٦	أذربيجاني	٣,٦	أذربيجاني
أذربيجاني	٥٤٤	أذربيجاني	٣,٤	أذربيجاني	٣,٤	أذربيجاني	٣,٤	أذربيجاني
أذربيجاني	٥٣٧	أذربيجاني	٢,٤	أذربيجاني	٢,٤	أذربيجاني	٢,٤	أذربيجاني
أذربيجاني	٥٣٢	أذربيجاني	١,٩	أذربيجاني	١,٩	أذربيجاني	١,٩	أذربيجاني
أذربيجاني	٤١٧	أذربيجاني	١,٨	أذربيجاني	١,٨	أذربيجاني	١,٨	أذربيجاني
أذربيجاني	٤٠٢	أذربيجاني	١,٧	أذربيجاني	١,٧	أذربيجاني	١,٧	أذربيجاني
أذربيجاني	٣٨٦	أذربيجاني	١,٧	أذربيجاني	١,٧	أذربيجاني	١,٧	أذربيجاني
أذربيجاني	٣٨٠	أذربيجاني	١,٤	أذربيجاني	١,٤	أذربيجاني	١,٤	أذربيجاني
أذربيجاني	٣٥٣	أذربيجاني	١,٣	أذربيجاني	١,٣	أذربيجاني	١,٣	أذربيجاني
أذربيجاني	٣٣٦	أذربيجاني	١,٢	أذربيجاني	١,٢	أذربيجاني	١,٢	أذربيجاني
أذربيجاني	٣٣٦	أذربيجاني	١,١	أذربيجاني	١,١	أذربيجاني	١,١	أذربيجاني
أذربيجاني	٢٧٧	أذربيجاني	٠,٩	أذربيجاني	٠,٩	أذربيجاني	٠,٩	أذربيجاني
أذربيجاني	٢٥٧	أذربيجاني	٠,٧	أذربيجاني	٠,٧	أذربيجاني	٠,٧	أذربيجاني
أذربيجاني	٢١٥	أذربيجاني	٠,٦	أذربيجاني	٠,٦	أذربيجاني	٠,٦	أذربيجاني
أذربيجاني	٢٠٦	أذربيجاني	٠,٦	أذربيجاني	٠,٦	أذربيجاني	٠,٦	أذربيجاني

- بولت مجمة ، روسيا بأثر لأم ، الكتب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، من ص /

١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .

جدول رقم (٥)

تعداد المواطنين الروس المقيمين في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق

جمهورية الاتحاد السوفيتي السابق		تعداد المواطنين الروس بالآلاف		نسبة الروس في تلك الجمهوريات (%)	
		١٩٨٩	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٧٩
- إجمالي المواطنين الروس عامة موزعين على الجمهوريات التالية :		١٤٥١٥٦	١٣٧٢٩٧	-	-
- روسيا		١١٩٨٦٦	١١٣٥٢٢	٨١,٥	٨٧,٦
- أوكرانيا		١١٣٥٦	١٠٤٧٢	٢٢,١	٢١,١
- كازاخستان		٦٢٢٨	٥٩٩١	٣٧,٨	٤٠,٨
- أوزبكستان		١٦٥٣	١٦٦٦	٨,٣	١٠,٨
- بيلاروس		١٣٤٧	١١٣٤	١٣,٢	١١,٩
- كيرغيزيا		٩١٧	٩١٢	٢١,٥	٢٥,٩
- لاتفيا		٩٠٦	٨٢١	٣٤	٣٢,٨
- مولدوفا		٥٦٢	٥٠٦	١٣	١٢,٨
- استونيا		٤٧٥	٤٠٩	٣٠,٣	٢٧,٩
- أذربيجان		٣٩٢	٤٧٥	٥,٦	٧,٩
- طاجيكستان		٣٨٨	٣٩٥	٧,٦	١٠,٤
- ليتوانيا		٣٤٤	٣٠٣	٩,٤	٩
- جورجيا		٣٤١	٣٧٢	٦,٣	٧,٤
- توركمستان		٣٣٤	٣٤٩	٩,٥	١٢,٦
- أرمينيا		٥٢	٧٠	١,٦	٢,٣

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٤.

جدول رقم (٦)

الهجرة الخارجية من روسيا

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	البلدان المهجر إليها
٣٣٩٥٩١	٣٣٧١٢١	٤٨٣.٢٨	٦٧٣١٤٣	- إجمالي المهاجرين الروس إلى مختلف قحاء العالم
				- إجمالي المهاجرين الروس إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق
٢٢٩٢٨٧	٢٢١٧٥٢	٣٦٩١١٥	٥٧.٠٦٢	- أذربيجان
٥٦١٤	٦١٢٤	١١٥٤٣	١٩١٧٤	- أرمينيا
٢٨٤٠	١٩٠٦	١٩٥٣	٣٧٥٩	- بيلاروس
٢٥٢٢٩	٢٧٧٥١	٤٦.٥٨	٥٧٥٢٠	- جورجيا
٤١٠٩	٤٦٧١٠	٤٩٢٢	٨.٢١	- كازاخستان
٥٠٣٨٨	٤١٨٦٤	٦٨٧٠٣	٨٧٢٧٢	- كيرغيزيا
٩٥٥١	٩٩٤٧	١٠.١٤٢	١٣١٢٤	- لاتفيا
١١٦٧	١٣٣٩	٢٢٢٣	٤.٩٥	- ليتوانيا
١٣٦٧	١٥٢٥	٢٣٦٩	٣٦٦٨	- مولدوفا
٨٢٦٤	٩٣٨٦	١٤٨٨١	٢٢٤١٩	- طاجيكستان
٣٢٩٠	٣٦٧٦	٥٨٩٨	٥٨٨٦	- تركمنستان
١٩٣٤	٢٨١٧	٦١٦٥	٧.٦٩	- أوزبكستان
١٥٢٣٥	١١٣١٨	٢.٥٤٥	٢٦.٨٥	- أوكرانيا
٩٩٤٢٢	١.٨٣٧٠	١٧٢١٣١	٣.٩٣٣٦	- استونيا
٨٧٧	١.٥٨	١٥٨٢	٢٦.١	- المهاجرين الروس إلى بقية قحاء العالم
١١٠٣٠٤	١.٥٣٦٩	١١٣٩١٣	١٠.٣١١٧	- استراليا
٤٨٦	٦٨٧	٥٢٦	٨٠٠	- أفغانستان
-	١	٦	٢	- بلغاريا
١٧٤	٢٣٣	٣٣٢	٢٧٥	- ألمانيا
٧٩٥٦٩	٦٩٥٣٨	٧٢٩٩١	٦٢٦٩٧	- اليونان
١٢٧٨	١٠٠٦	١٧٩٢	١٨٧٣	- إسرائيل
١٥١٩٨	١٦٩٥١	٢٠٤٠٤	٢١٩٧٥	- كندا
٧٥٤	٨٧٤	٦٦١	٢٩٢	- الصين
١١٠	٨	٢	٢	- كوريا
٧	٩	١٠	٦١	- بولندا
٢٢٦	١٧١	٢١٦	٢٠٩	- سوريا
١٢	١٦	١٩	١٣	- الولايات المتحدة الأمريكية
١٠.٦٥٩	١٣٧٦٦	١٤٨٩٠	١٣٢٠٠	- تركيا
١٨	٥٠	١٩٢	١٤	- فنلندا
٦٠٣	٥٨٦	٥٣٦	٤٥١	- السويد
١٠٦	١٤٤	٢٦٦	٢٠٧	- بلدان أخرى
١١٠٤	١٣٢٩	١٠٧٠	١٠٤٦	

- روسيا بالأرقام ، لكتاتب الانصافي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/ ٣٠.

جدول رقم (٧)

عدد المواطنين الروس العاملين في المهجر

عام ١٩٩٥

النسبة من المجموع العام	شخص	
% ١٠٠	١١١٧٦	- المجموع العام للمواطنين الروس العاملين في الخارج
% ٦٩,٤	٧٧٥٢	- في بلدان أوروبية :
% ٦,٩	٧٧٠	- في ألمانيا
% ١٧,٥	١٩٥٢	- في اليونان
% ٣٣,٤	٣٧٣٧	- في قبرص
% ٢,١	٢٣٧	- في مالطا
% ١,٤	١٥٣	- في بولندا
-	٥	- في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق
% ١٥,٩	١٧٧٧	- في بلدان أسيوية :
% ٣,٧	٤٠٨	- في منغوليا
% ١,٧	١٨٨	- في اليابان
% ٣,٨	٤٢٧	- في بلدان أفريقية :
% ٢,٤	٢٧٢	- في ليبيريا
% ٩,٤	١٠٤٨	- في بلدان الأمريكتين :
% ٢,٨	٣١٠	- في جزر البهاما
% ٤,٤	٤٩٧	- في بنما
% ٠,٨	٩٣	- في الولايات المتحدة الأمريكية
% ١,٥	١٦٧	- في استراليا

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ٤٩.

جدول رقم (٨)  
الهجرة الخارجية إلى روسيا

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	إجمالي المهاجرين من مختلف أنحاء العالم
٨٤٢٠٥٠	١١٤٦٧٣٥	٩٢٣٢٨٠	٩٢٦٠٢٠	- إجمالي المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .
٨٤١٥٠٥	١١٤٦٣٤٩	٩٢٢٨٨٦	٩٢٥٧٣٣	- أذربيجان
٤٣٤٤٢	٤٩٤٩٥	٥٤٦٨٤	٦٩٩٤٣	- أرمينيا
٣٤١١٢	٤٦٤٨٠	٢٩٨٠٦	١٥٧٥٠	- بيلاروس
٣٥٣٣٧	٤٣٣٨٣	٣٤٦٧٠	٣٦٢١٢	- جورجيا
٥١٤١٢	٦٦٨٤٧	٦٩٩٣٤	٥٤٢٤٧	- كازاخستان
٢٤١٤٢٧	٣٤٦٣٢٣	١٩٥٦٧٢	١٨٣٨٩١	- كيرغيزيا
٢٧٨٠١	٦٦٤٨٩	٩٦٨١٤	٦٢٨٩٧	- لاتفيا
١٤٨٥٩	٢٦٣٧٠	٢٥٨٩١	٢٧٢٧١	- ليتوانيا
٤١٢٦	٨٤٥٦	١٩٤٠٧	١٥٣٥٤	- مولدوفا
١٨٧١٥	٢١٣٦٤	١٩٣٤٤	٣٢٢٤٠	- طاجيكستان
٤١٧٩٩	٤٥٦٤٥	٦٨٧٦١	٧٢٥٥٦	- تركمانستان
١٩١٢٩	٢٠١٨٦	١٢٩٩٠	١٩٠٣٥	- أوزبكستان
١١٢٣١٢	١٤٦٦٧٠	٩١١٦٤	١١٢٤٤٢	- أوكرانيا
١٨٨٤٤٣	٢٤٧٢٥١	١٨٩٤٠٩	١٩٩٣٥٥	- استونيا
٨٥٩١	١١٢٥٠	١٤٣٤٠	٢٤٤٤٠	- المهاجرين من غير جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق
٥٤٥	٣٨٦	٣٩٤	٢٨٧	- إسرائيل
-	٨	-	٩	- أفغانستان
٤٩	٣٤	٤٧	١٥	- بلغاريا
٤٠	١٤	٧١	٢٢	- ألمانيا
٦	٣	٦	٤	- اليونان
٣	٦	-	١	- إسرائيل
٢٦	٢٠	٣١	٢٥	- الصين
٨٣	٣٥	٤٢	١٠٣	- كوريا
٤	١٤	١٢	١٦	- بولندا
٥	٥	٨	٧	- سوريا
٤٨	٥١	١٧	٢	- الولايات المتحدة الأمريكية
٨	١٦	٤٠	٦	- تركيا
٥٤	٤٥	٧	-	- أخرى
٢١٩	١٣٥	١١٨	٧٦	

- روسيا بالأرقام ، المكتب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٩.

جدول رقم (٩)  
عدد الاجتنب العاملين في روسيا  
عام ١٩٩٥

النسبة من المجموع العام	ألف شخص	
% ١٠٠	٢٨١,١	- المجموع العام للعاملين الأجانب
% ١٨	٥٠,٧	- من بلدان أوربية :
% ٥,٧	١٥,٩	- من يوغسلافيا وحدها
% ٥٠,٢	١٤١,٢	- من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق عامة
% ٣٣,٥	٩٤,٢	- من أوكرانيا
% ٤	١١,١	- من بيلاروس
% ٢,٤	٦,٧	- من مولدوفا
% ٣٠,٥	٨٥,٨	- من بلدان أسيوية
% ٩,٤	٢٦,٥	- من الصين
% ٥,٣	١٥	- من كوريا الشمالية
% ١,١	٣	- من الأمريكتين

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٤٩ .

جدول رقم (١٠)  
المؤشرات الأساسية لأوضاع الخدمات الصحية

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٦٣٠	٦٣٧	٦٤٢	٦٣٧	- إجمالي عدد الأطباء بالآلاف
٤٣	٤٣,٣	٤٣,٤	٤٣	- عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ مواطن
١٦٠٠	١٦١٤	١٦٧٤	١٧٠٩	- إجمالي عدد الممرضات بالآلاف
١٠٨	١١٠	١١٣	١١٥	- عدد الممرضات لكل ١٠٠٠٠ مواطن
١٢	١٢,٣	١٢,٦	١٢,٦	- عدد المستشفيات بالآلاف
١٨٦٠	١٨٧٤	١٩١٥	١٩٤٠	- إجمالي عدد الأسرة بالآلاف
١٢٧	١٢٧	١٢٩	١٣١	- عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ مواطن
٢٢	٢١,٦	٢٠,٩	٢٠,٧	- عدد المستشفيات (بولوكلينيكا) بالآلاف

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/ ٩٧ .

جدول رقم (١١)  
المستوى التعليمي للسكان  
حسب نتائج المسح السكاني لعام ١٩٩٤

من كل ألف شخص متعلم						فئات العمر
تعليم أساسي	لم يكمل التعليم المتوسط	تعليم متوسط عام	تعليم متوسط متخصص	لم يكمل التعليم العالي	تعليم عالي	
١٠٠	٢٠٢	٢٨٥	٢١٩	١٨	١٣٣	الفئات السكانية في عمر ١٥ سنة فأكثر موزعين كما يلي:
٨٥	٥٢٤	٣٢٣	٤٥	٨	-	١٩-١٥
٥	٩٤	٤٥٦	٢٨٢	٩٥	٦٥	٢٤-٢٠
٣	٥٩	٤١٠	٣١١	٣٢	١٨٢	٢٩-٢٥
٤	٦٤	٤٢١	٢٩٩	١٦	١٩٣	٣٤-٣٠
٦	١٠٠	٤٠٠	٢٩٢	١١	١٨٨	٣٩-٣٥
١١	١٥٠	٣٤٦	٢٨٩	١٠	١٩١	٤٤-٤٠
٢٠	١٨٧	٢٨٢	٢٧٧	١١	٢١٩	٤٩-٤٥
٨٥	٢٩٩	٢١٣	٢١٦	٨	١٦٨	٥٤-٥٠
١٦٤	٣١٦	١٤٨	١٩٧	٦	١٤٣	٥٩-٥٥
٣٤٨	٢٧٠	٨٠	١٢٦	٤	٩٤	٦٤-٦٠
٣٣٧	٣٠٦	٧٨	١٢٦	٥	٧٦	٦٩-٦٥
٢٩٢	١٦٤	٥٧	٩٤	٦	٥٨	٧٠ سنة فأكثر

- روسيا بالأرقام ، المكتب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ٧٤ .



جدول رقم (١٢)  
عدد الطلاب الأجانب الدارسين  
في مؤسسات التعليم العالي الروسية

العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥	العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤	الجنسية
٦٧٠٢٥	٨٨٩٦٧	- مجموع الطلاب الأجانب من مختلف البلدان
		- الطلاب الأجانب من بلدان اتحاد الدولة المستقلة
٣٩٧٧٨	٥٨٧٠١	( جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق )
		موزعين على النحو التالي :
١٦٨٨	٢٥٩٠	- أذربيجان
١٦٩٤	٢٢١١	- أرمينيا
٤٣٥٥	٥٩٨٥	- بيلاروس
٣١٤٧	٤٩٤٠	- جورجيا
١١٦٤٤	١٤٣٢٧	- كازاخستان
١٧٠٠	٢٤٦٦	- كيرغيزيا
١٥٢٤	٢٠٢٩	- مولدوفا
٧٣٨	١٢٨١	- طاجيكستان
٦٥٠	٩٦١	- توركمستان
٣١٧٦	٤٥٠٠	- أوزبكستان
٩٤٦٢	١٧٤١١	- أوكرانيا

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ٨٢ .

جدول رقم (١٣)  
حالات الزواج والطلاق في روسيا

نسبة إلى كل ألف حالة		عدد الحالات بالألف		السنة
طلاق	زواج	طلاق	زواج	
٤,٣	٧,١	٦٣٩,٢	١٠٥٣,٧	١٩٩٢
٤,٥	٧,٥	٦٦٣,٣	١١٠٦,٧	١٩٩٣
٤,٦	٧,٤	٦٨٠,٥	١٠٨٠,٦	١٩٩٤
٤,٥	٧,٣	٦٦٥,٦	١٠٧٤,٩	١٩٩٥

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٥.

جدول رقم (١٤)  
متوسط العمر بالسنوات  
للجنسين

متوسط العمر لكل من		متوسط العمر للجنسين معا	السنة
اللات	الذكور		
٧٣,٨	٦٢	٦٧,٩	١٩٩٢
٧١,٩	٥٨,٩	٦٥,١	١٩٩٣
٧١,٢	٥٧,٦	٦٤	١٩٩٤
٧٢	٥٨	٦٥	١٩٩٥

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٨.

جدول رقم (١٥)

المسارح والمتاحف في روسيا

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٤٧٠	٤٦٠	٣٤٩	٤٢١	عدد للمسارح الاحتياطية
٣١,٦	٣٤,٦	٤٩,٤	٤٤,٢	عدد الفزور المترددين عليها بالملايين
-	١٥٤٧	١٤٧٨	١٤٢٥	عدد لمتاحف بما في ذلك فروعها
-	٦٢,٥	٧٩,٨	٩٥	عدد الفزور المترددين عليها بالملايين

- روسيا بالأرقام ، الكتائب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ٩٢/٩٣.

جدول رقم (١٦)

الإصدارات والمطبوعات في روسيا

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٣٠,٤	٢٩	٢٨,٧	° مجموع الكتب الصادرة بالآلاف :
٢٨	٢٦,٨	٢٦,٩	- لكتب الصادرة باللغة الروسية بالآلاف
٥٩٤	٩٥٠	١٣١٣	- الإجمالي العام للنسخ الصادرة بالملايين
٥٦٣	٩٠٨	١٢٤٨	- لجمالي النسخ الصادرة باللغة الروسية بالملايين
٢٣٠,٧	٢٢٧٣	٢٦٦٤	° مجموع المجلات الصادرة سنوياً :
٢١٦٦	٢١٢٩	٢٥١١	- المجلات الصادرة باللغة الروسية
٣٠,٦	٤١١	٩٢٥	- الإجمالي العام للنسخ الصادرة بالملايين
٢٩١	٤٠٠	٩٠١	- لجمالي النسخ الصادرة باللغة الروسية بالملايين
٤٥٢٦	٤٦٥٠	٤٨٣٧	° مجموع الصحف الصادرة سنوياً :
٤١٩٧	٤٣٣١	٤٥٢٣	- للصحف الصادرة باللغة الروسية
٨,١	٩,٢	١٨,٣	- الإجمالي العام للنسخ الصادرة بالملايين
٧,٩	٨,٩	١٨	- لجمالي النسخ الصادرة باللغة الروسية بالملايين

- روسيا بالأرقام ، الكتائب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ٩٤/٩٥.

جدول رقم (١٧)  
أنواع الجرائم المسجلة وعددها بالآلاف

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	أنواع الجرائم
٢٧٥٦	٢٦٣٣	٢٨٠٠	٢٧٦١	* مجموع الجرائم المسجلة
٣١,٧	٣٢,٣	٢٩,٧	٢٣	- جرائم القتل العمد ومحاولات القتل.
٦١,٧	٦٧,٧	٦٦,٩	٥٣,٩	- الاصابات البدنية الكبيرة من جرائم الاعتداءات المتعمدة
١٢,٥	١٤	١٤,٤	١٣,٧	- جرائم الاختطاف ومحاولات الاختطاف
٣٧,٧	٣٧,٩	٤٠,٢	٣٠,٤	- (١) جرائم سلب ولصوصية
١٤١	١٤٩	١٨٤	١٦٥	- (١) جرائم نهب بالقوة
١٣٦٨	١٣١٥	١٨٥٠	١٦٥١	- (١) جرائم سرقة
٧٩,٩	٧٤,٨	٥٣,٢	٢٩,٨	- جرائم مخدرات
٢٠,٩	١٩١	١٥٨	١٢١	- جرائم العريضة والصلعاليك
٦٢,٢	٥١,٢	٥١,٧	٩٠,١	- مخالفات قواعد السلامة في المرور ومخالفات استخدام وسائل المواصلات
١٨,٩	١٥,٨	١٧	١٧,٥	- حوادث الوفاة الناتجة عن تلك المخالفات

(١) يوضح للقانون الجنائي وبشكل دقيق حالات كل منها .

- المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، مومكو ، ١٩٩٦ ، ص/١١٧-١١٨ .

\* ملحوظة : لا يتضمن الجدول بيانات الجرائم الاقتصادية والجرائم المنظمة لاصابات المافيا المنتشرة .

جدول رقم (١٨)

عدد المتقاعدين المسجلين في مؤسسات الضمان الاجتماعي  
ومتوسط معاشات التقاعد الشهرية في ديسمبر من كل عام

متوسط معاشات التقاعد الشهرية ، مع احتساب التعويضات بالآلاف الروبلات .			عدد المتقاعدين (بالملايين)			
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
-	-	-	٣٧,٢	٣٦,٦	٣٦,١	• إجمالي المتقاعدين
٢٣٣,٦	١١٨,١	٤١,٩	-	-	-	• متوسط المعاشات الشهرية
٢٤٩,٦	١٢٦,٤	٤٤,٢	٢٩,٢	٢٩,١	٢٩	- المعجزة
٢٠٨,١	١٠٢,٥	٣٦,١	٤,٣	٣,٩	٣,٦	- المعوقين
						- في حالة فقدان العمل
١٢٢,٢	٩٢	٢٦,٦	٧,٤	٧,٤	٧,٤	(بالنسبة لكل فرد في الأسرة غير قادر على العمل)
٢٦٦,٤	١٤١,٢	٥١,٨	٠,٢	٠,١	٠,١	- التقاعد بعد أداء سنوات الخدمة
١٥١,٨	٧٥,٤	٣١	١,١	١,١	١	- حالات قرعلة الاجتهادية

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٥٨ .

- ملاحظة : لمزيد من الموضوع لابد من استبعاد الآثار التضخمية ، وتحويل تلك الأرقام إلى الدولار

الأمريكي حسب الأسعار المبينة في الجدول رقم (٤٩) .

**جدول رقم (١٩)**  
متوسط الراتب الشهري للعاملين حسب الفروع الاقتصادية (\*)  
(مقيم بالدولار)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	المسروع الاقتصادي
٤٨٣٦٢٩	٢٢٠٣٥١	٥٨٦٦٣	٥٩٩٥	- في الفروع الاقتصادية عامة :-
٥٥٨١٤٢	٢٢٨٥٢٨	٦٣٤٤٧	٧٠٦٤	- الصناعة
٢٢٥٧٤٣	١١١٢٦٦	٣٦٠١٩	٣٩٨٤	- الزراعة
٦٦٠١٢٩	٢٨٣٢٩٥	٧٧٩٧٩	٨٠٥١	- التشييد والبناء
٧٦٠٦٦٢	٣٣٠٢٣١	٨٨٣٦١	٨٧٦٤	- المواصلات
٥٨٠٠٩٤	٢٧١٤٤٨	٦٢٩٦٩	٥٤٥٣	- الاتصالات
٤١٦٠٣٨	١٧٣٤١١	٤٦٧٧٣	٤٨٦٦	- التجارة والتغذية العامة ، التموين المادي والفني ، التسويق والتخزين .
٥٠٤٧٥٨	٢٣٤٣٤٨	٥٤٢٤٥	٤٩٢٩	- الخدمات المعلوماتية والإحصائية .
٦٩٤٧٢٧	٣٠٤٥٨٩	٨٤٠١٥	٩٩٩٦	- الاستكشافات الجيولوجية ، المساحة والتقيب، خدمات الارصاد .
٥١٩٥٠٤	٢١٢٥٦١	٥٤٠٤٠	٤٩١٩	- الاسكان والخدمات الاجتماعية للغير انتاجية
٣٤٣٧٤٥	١٦٧٨٣٩	٤٤٦١٢	٣٩٣٧	- الصحة والرياضة والضمان الاجتماعي
٣٠٦٨١٠	١٥٢٢٠٩	٤٠١٤١	٣٦٨٠	- التعليم
٢٨٢٣٠٨	١٣٧٠١٧	٣٦٣٧٤	٣١١٥	- الثقافة والفنون
٣٦٤٨٨١	١٧١٧٢٠	٣٩٦٤٥	٣٨٥٩	- العلوم والخدمات العلمية
٧٩١٨٦٠	٤٥٩٤١٧	١٤٢٥٥٧	١٢٢٢٢	- المال والتأمين
٥٣٢٦٧٩	٢٥٦٧٤٩	٦٧٧٠٠	٥٦٦١	- الجهاز الاداري

(\*) حسب بيانات المؤسسات المتوسطة والكبيرة .

- المصدر : روسيا بالأرقام ، للكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٥٦ .

- ملاحظة : لمزيد من الايضاح لابد من ابعاد الآثار التضخمية وتحويل تلك الأرقام إلى الدولار الأمريكي ، حسب الأسعار المبينة في الجدول رقم (٤٩) .

جدول رقم (٢٠)  
توزيع السكان على فئات الدخل التقدي  
(متوسط الدخل الشهري للفرد)  
- في ١٩٩٥ -

النسبة من الاجمالي العام %	مليون شخص	فئات الدخل التقدي بالآلاف لروبلات
١٠٠	١٤٨,٢	- اجمالي السكان
% ٧	٢,٩	أقل من ١٠٠
% ٥	٧,٥	١٠٠-١٥٠,١
% ٧,٥	١١	١٥٠-٢٠٠,١
% ٨,٥	١٢,٦	٢٥٠-٣٠٠,١
% ٨,٧	١٢,٩	٣٠٠-٣٥٠,١
% ٨,٢	١٢,٢	٣٥٠-٤٠٠,١
% ٧,٥	١١,٢	٤٠٠-٤٥٠,١
% ٦,٨	١٠	٤٥٠-٥٠٠,١
% ٥,٩	٨,٨	٥٠٠-٥٥٠,١
% ٩,٧	١٤,٣	٦٠٠-٦٥٠,١
% ٧,٢	١٠,٧	٦٥٠-٧٠٠,١
% ٥,٤	٨	٧٠٠-٧٥٠,١
% ٤,١	٦	٧٥٠-٨٠٠,١
% ٣	٤,٥	٨٠٠-٨٥٠,١
% ٢,٣	٣,٤	٨٥٠-٩٠٠,١
% ١,٧	٢,٦	٩٠٠-٩٥٠,١
% ١,٣	٢	٩٥٠-١٠٠٠,١
% ١	١,٥	١٠٠٠-١٠٥٠,١
% ٠,٨	١,٢	١٠٥٠-١١٠٠,١
% ٣,٤	٤,٩	أكثر من ١٥٠٠

- روسيا بالآثار رقم ، لكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٥٤ .  
" متوسط سعر الدولار الأمريكي في ١٩٩٥ = ٢٥.٤ روبل )

جدول رقم (٢١)  
حجم التشغيل والنمية لمجموع السكان  
حسب الفروع الاقتصادية

سلسلة مئويّة /				بالآلاف الفسدر				المسوح الاقتصادية
١٩٩٥	١٩٩١	١٩٨٧	١٩٨٣	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٨٧	١٩٨٣	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٧١٠٠	١٨١٨١	٧٠٨٥٢	٧٢٠٧١	إجمالي التشغيل في الاقتصاد القومي عامة
٢٥,٧	٢٧,١	٢٩,١	٢٩,٩	١٧٢٠٠	١٨٥٧٩	٢٠٨٠٥	٢١٣٤٤	في الصناعة
١٥,٧	١٥,٢	١٤,٩	١٤,٣	١٠,٥٠٠	١٠,٥٢٨	١٠,٣٤٧	١٠,٣٣٩	في الزراعة والصيد
٩,٧	٩,٩	١٠,١	٩,١	٩,٥٠٠	٩,٧٨٨	٩,٩١٠	٩,٨٨٧	في التشييد وبناءة
٧,٩	٧,٨	٧,٩	٧,٨	٥٢٠٠	٥٢٥٤١	٥٤,٨	٥٩,٢١	في توصلات والاتصال
٩,٧	٩,٥	٩,١	٩,١	٩,٥٠٠	٩,٦٨٤	٩,٧٧٤	٩,٧٩٩	في النقل والتعليق العامة التوزيع التجاري
								والخدمات التسويق والتوزيع
١,٩	١,١	١,٢	١,١	٢٢٠٠	٢,٢٠٠	٢,٩٨٢	٢,٩٨٨	الإسكان والخدمات الاجتماعية غير التجارية
٩,٩	٩,١	٩,١	٩,٩	١٥,٠٠٠	١٢,٩١١	١٢,٩٢٢	١٢,٩١٧	الخدمات الاجتماعية
١٠,٢	١٠,٨	١٠,٢	١٠,٢	٧٩,٠٠٠	٧٢,٨٣٢	٧٢,٢٩٩	٧٥,٥١١	التعليم والثقافة والفنون
٢,٥	٢,٧	٢,٢	٢,٢	١٧,٠٠٠	١٥,٢٢٢	١٢,٢٢٧	١٢,٢٠٧	الصحة العامة
١,٢	١,١	١,١	١,١	٩,٠٠٠	٧,٩١٥	٥,٨١١	٤,٩١١	الزراعة والصيد
٢,٢	٢,١	٢,٢	٢,١	١٧,٠٠٠	١٦,٥٩٤	١٦,٤٤٩	١٥,٩٩٩	في الفروع الخدمية
٢,٩	٢,٥	٢,٤	٢,٤	١٤,٠٠٠	١٢,٢٠٠	١٨,٤٢٧	٢١,٥٧٧	في الفروع الخدمية

روسيا بالأرقام . الكتاب الإحصائي . المال والإحصاء . موسكو . ١٩٩٦ . ص ٣٦/٣٧.



جدول رقم (٢٢)

حجم التشغيل بالنسبة لمجموع السكان  
حسب قطاعات الملكية الاقتصادية بملايين الأفراد

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	قطاعات الملكية الاقتصادية
٦٧.١	٦٨.٥	٧٠.٩	٧٢.١	- إجمالي التشغيل في الاقتصاد الوطني عامة
٢٥.٢	٣٠.٦	٣٧.٦	٤٩.٧	- في قطاع الدولة والمؤسسات والهيئات المحلية الحكومية
٢٤.٤	٢٢.١	١٩.٩	١٣.٦	- في القطاع الخاص :
٠.٥	٠.٥	٠.٦	٠.٦	ومنه العاملين دون أجر ثابت في المنظمات والهيئات الاجتماعية
٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٢	- في المؤسسات المشتركة
١٦.٧	١٤.٥	١٦.٥	٨.٤	- في المؤسسات والهيئات الموزعة ملكيتها بشكل مختلف

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ . ص/٣٤ .

جدول رقم (٢٣)  
حالة التشغيل والبطالة حسب الجنس

نسبة مئوية % من إجمالي القوى العاملة				بالآلاف				
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٣١٤٠	٧٣٩٦٢	٧٥٠١٢	٧٥٦٦٥	* إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الوطني :
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٨٩٧٤	٣٩٠٧٧	٣٨٧١٤	٣٨٨٨٠	- ذكور
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٤١٦٦	٣٤٨٨٥	٣٦٢٩٨	٣٦٧٨٥	- إناث
٩١,٧	٩٢,٦	٩٤,٥	٩٥,٣	٦٧١٠٠	٦٨٤٨٤	٧٠٨٥٢	٧٢٠٧١	* إجمالي التشغيل :
٩١,٦	٩٢,٥	٩٤,٤	٩٥,٣	٣٥٧٠٠	٣٦١٣٢	٣٦٥٦٠	٣٧٠٦٣	- ذكور
٩١,٦	٩٢,٧	٩٤,٥	٩٥,٢	٣١٤٠٠	٣٢٣٥٢	٣٤٢٩٨	٣٥٠٠٨	- إناث
٨,٣	٧,٤	٥,٥	٤,٧	٦٠٤٠	٥٤٧٨	٤١٦٠	٣٥٩٤	* إجمالي البطالين من أصل :
٨,٤	٧,٥	٥,٦	٤,٧	٣٤٧٤	٣٦١٥	٢١٥٤	١٨١٧	- ذكور
٨,٦	٧,٣	٥,٥	٤,٨	٢٥٦٦	٢٨٦٣	٢٠٠٦	١٧٧٧	- إناث

- روسيا بالأرقام ، المكتب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٣٣ .

جدول رقم (٢٤)

نسبة البطالة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي

البطالة حسب العمر والمستوى التعليمي		(%)	النسبة حسب الجنس %	
			ذكور	إناث
* العاطلين (%)		١٠٠	١٠٠	١٠٠
* العاطلين موزعين حسب الأعمار التالية:				
١٩-١٦		١٠,٣	٨,٣	١٢,٦
٢٤-٢٠		١٧,٩	١٨	١٧,٨
٢٩-٢٥		١٢,٧	١٣,٢	١٢,٢
٤٩-٣٠		٤٨,٨	٤٩,٨	٤٧,٦
٥٤-٥٠		٤,٠	٣,٨	٤,٢
٥٩-٥٥		٤,٤	٥,١	٣,٧
٧٢-٦٠		١,٩	١,٨	١,٩
- متوسط عمر العاطلين بالسنوات		٣٢,٩	٣٤,٢	٣٣,٥
* العاطلين (%)		١٠٠	١٠٠	١٠٠
العاطلين موزعين حسب مستويات التعليم التالية :				
- تعليم عالي متخصص		٩,٣	٨,٣	١٠,٤
- تعليم متوسط متخصص		٢٨,٦	٢٣,١	٣٤,٧
- تعليم متوسط عام		٤٣,٧	٤٦,٥	٤٠,٦
- تعليم أساسي عام		١٧	٢٠,٤	١٣,٢
- لا يملك تعليم أساسي عام :		١,٤	١,٧	١,١

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ : ١/٤١ .

جدول رقم (٢٥)

ديون المؤسسات برواتب وأجور العاملين المتأخرة

حسب الفروع الاقتصادية الرئيسية

(في الأول من يناير من كل عام)

حجم الديون بالنسبة لمخصصات الأجور الشهرية في المؤسسات المعدونة			إجمالي الرواتب المستحقة بملاوات الرويلات			إجمالي موزعة على الفروع الاقتصادية التالية
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
Z ١٤١	Z ١٤٣	Z ٨١	١٣٣٨٠	٤٢٠٠	٧٦٦	إجمالي
Z ١٣١	Z ١١٩	Z ٦٨	٧٧٣٣	٢١٧٠	٣٦٤	الصناعة
Z ٢٠٠	Z ٢١٤	Z ١١٤	٢٥٥٢	١٣٠١	٢٨٧	- الزراعة
Z ١٥٢	Z ١٤٣	Z ٧٥	١٩٤١	٧٢٩	١١٥	- البناء والتشييد
Z ١١٢	-	-	١١٣٤	-	-	- المواصلات

- المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ٢١٦ .

- ملاحظة : تباينت أزمة الأجور المتأخرة أكثر ، وبشكل حاد ، في النصف الثاني من عام ١٩٩٦

، بعد الانتهاء من التخفيضات الرأسمالية مباشرة ، لتبلغ حسب إعلان الحكومة الرسمي

حتى ١٩٩٧/١/٢١ (٨٠) ترليون روبل ، (نشرة الأخبار الرئيسية من تيلفزيون القناة

الأولى) نحو ١٠٠ ترليون روبل وقادة "إن تي جي" .

## جدول رقم (٢٦)

### الاضرابات في روسيا

السنه	عدد المؤسسات التي حدثت فيها اضطرابات	عدد المشاركين	عدد أيام العمل الضالقة للعامل الواحد	متوسط عدد أيام الاضراب لكل مضرب
		في المتوسط بالنسبة لمؤسسة واحدة	بالألف	في المتوسط بالنسبة لمؤسسة واحدة
١٩٩٢	١٢٧٣	٥٧	١٨٩٢,٧	٣,٢
١٩٩٣	٢٦٤	٤٥٥	٢٢٦,٨	٨٩٧
١٩٩٤	٥١٤	٣٠٢	٤٥٥,٤	٦٤٣,٩
١٩٩٥	٨٨٥٦	٥٥	١٣٩٧	١٥٤,٥

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٤٧.

- ملاحظة : زادت حدة الاضطرابات كثيراً خلال عام ١٩٩٦ سواء من حيث عدد المؤسسات أو عدد

المشاركين بسبب تأثير بلغ الأجور لشهور عديدة وصل بعضها إلى أكثر من ستة شهور .

وخاصة في قطاع الفحم والطاقة ، حيث اضرب عن العمل في ١٩٩٦/٧/٣١ حسب ما

أعلنته محطة إن . كي . في . التلفزيونية - أكثر من ١٧٠.٠٠٠ عامل في إقليم بريمرستان

وروستوف ينظفون بلغ رواتبهم المقررة بـ (١٣٠) مليار روبل .

وفي ١٩٩٦/١٢/٣ شملت الاضطرابات ١٥٤ منجماً من أصل ١٨٩ منجم منتشرة في عموم

روسيا ، شارك فيها أكثر من ٥١٠ ألف عامل .

إضافة إلى اضطرابات العاملين في حق التعدين والصحة والثقافة والطعام .

ثم الاضراب العام الشامل في ١٩٩٧/٣/٢٧ الذي نظمه الاتحاد العام للقطاعات الروسية وكافة

قوى وأحزاب المعارضة السياسية والاجتماعية ، حيث شارك في فعالياته مايقارب العشرين مليون

مواطن .

**جدول رقم (٢٧)**  
**للتجارة الخارجية لروسيا<sup>(١)</sup>**  
**بمليارات الدولارات الأمريكية**

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
١٤٢,٤	١١٨,٦	١٠٣,٩	٩٦,٦	* إجمالي الحركة التجارية عامة
٨١,٦	٦٨,١	٥٩,٦	٥٣,٦	صدرات
٦٠,٨	٥٠,٥	٤٤,٣	٤٣	واردات
١١٠,١	٩٠,١	٧٧,١	٧٩,٤	* إجمالي الحركة التجارية مع معظم الخارج
				باستثناء بلدان اتحاد الدول المستقلة .
٦٦	٥٣,٢	٤٤,٣	٤٢,٤	صدرات
٤٤,١	٣٦,٩	٣٢,٨	٣٧	واردات
٣٢,٣	٢٨,٥	٢٦,٨	١٧,٢	* إجمالي الحركة التجارية مع بلدان اتحاد الدول
				المستقلة .
١٥,٦	١٤,٩	١٥,٣	١١,٢	صدرات
١٦,٧	١٣,٦	١١,٥	٦	واردات

(١) - بما في ذلك التجارة الغير نظامية .

- المصدر: روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ١٤١ .

جدول رقم (٢٨)

هيكّل الواردات من الخارج <sup>(١)</sup>

حسب الأسعار القطعية للسنوية

١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٢		
Z	مليار دولار	Z	مليار دولار	Z	مليار دولار	Z	مليار دولار	
١٠٠	(٢)٣٣,١	١٠٠	(١)٢٨,٣	١٠٠	(٧)٢٦,٨	١٠٠	٧٧	إجمالي الواردات
٣٧,٧	١٢,٥	٣٧,٨	١٠,٧	٣٣,٨	٩,١	٣٧,٧	١٣,٩	- معدات مكتبية ووسائل مواصلات
٢,٧	٠,٩	٢,٩	٠,٨	٤	١,١	٢,٧	١	- منتجات معدنية
٤,٩	١,٦	٤,٧	١,٣	٣,٥	٠,٩	٣,٣	١,٢	- معادن ولحجار كريمة ومنتجاتها
١١,٢	٣,٧	١١	٣,١	٦,٢	١,٧	٩,٣	٣,٥	- منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط
٢,٩	١	١,٧	٠,٥	٠,٥	٠,١	١,٢	٠,٥	- أخشاب ومنتجات ورقية
٤,٦	١,٥	٧	٢	١٣,٩	٣,٧	١٢,٢	٤,٥	- أجهزة ومنتجات نسجية
٠,٤	٠,١	٠,٦	٠,٢	٢,٦	٠,٧	١,٩	٠,٧	- جلود وأجزاء ومنتجاتها
٢٨,٩	٩,٦	٣٠,٥	٨,٦	٢٢,٢	٥,٩	٢٦	٩,٦	- مواد غذائية وخدمات زراعية
								(باستثناء الخدمات للنسجية)
٦,٧	٢,٢	٣,٨	١,١	١٣,٣	٣,٦	٥,٧	٢,١	- أخرى

<sup>(١)</sup> بدون احتساب الواردات من بلدان اتحاد الدول المستقلة .

<sup>(٢)</sup> بدون احتساب التجارة الغير نظامية .

- المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/١٤٧-١٤٨ .

جدول رقم (٢٩)  
هيكل الصادرات الروسية إلى الخارج<sup>(١)</sup>  
حسب الأسعار الفعلية السارية

١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٢		
%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار دولار	
١٠٠	٦٦	١٠٠	٥٣,٢	١٠٠	٤٤,٣	١٠٠	٤٢,٤	* إجمالي الصادرات :
٧,٨	٥,٢	٩	٣,٢	٦,٥	٢,٩	٨,٩	٣,٨	- معدات مكتبية ووسائل مواصلات
٣٩,٢	٢٦,٢	٤٢,٨	٢٢,٧	٤٦,٧	٢٠,٧	٥٢,١	٢٢	- منتجات معدنية وناقلية
٢٨,٨	١٩,١	٣١,٣	١٦,٧	٢٣,٢	١٠,٣	١٦,٤	٧	- معادن وأحجار كريمة ومنتجاتها
٩,٤	٦,٢	٧,٩	٤,٢	٩	٢,٦	٦,١	٢,٦	- منتجات الصناعات الكيماوية والأطعمة
٥,٨	٣,٨	٤,١	٢,٢	٤,٢	١,٩	٣,٧	١,٦	- أخشاب ومنتجات ورقية
١,٢	٠,٨	١,٧	٠,٩	٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٣	- لفشة ومنتجات نسجية
٠,٤	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	- جلود وأفراء ومنتجاتها
٣,٤	٢,٣	٤,٣	٢,٢	٣,٨	١,٦	٣,٩	١,٦	- مواد غذائية ومنتجات زراعية
								(باستثناء الخسائر المسجلة)
٣,٣	٢	١,٢	٠,٧	٩	٤	٨,١	٣,٤	- أخرى

- بدون احتساب الصادرات إلى بلدان اتحاد الدول المستقلة .  
- المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/١٤٦-١٤٧ .



جدول رقم (٣٠)

أهم الواردات إلى روسيا من العالم الخارجي<sup>(١)</sup>  
(بدون احتساب الواردات من بلدان اتحاد الدول المستقلة)

١٩٩٥	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٢	
٣٣١٣٩	٢٨٤١٨	٢٦٨٠٧	٣٦٦٨٤	* إجمالي الواردات بملايين الدولارات S
١٨٥٤	١٨٧٢	٢٧٩٢	٢٨٤٨	- المنوم خام ومقش بالآلف طن
٣٦٣	٦٦١	٨١٢	٤٤٧	- موسير وفليب بالآلف طن
١٢٥٠٣	١٠٦٦٦	٩٠٦١	١٣٩٣٨	- آلات ومعدات ووسائل مواصلات بالمليون دولار ، منها :
١٧٥	٢٨٧	٣٤٨	٤١١	- معدات حديدية مصنعة .
٣٤١	٣٤٠	١٩٨	٨٨٥	- آلات حاسبة وبكرات .
٣٧٠٢	٦٠٠٧	١٨٢	١٧٣	- سيارات خفيفة - بالآلف سيارة
٩٤٢	١١٨٤	٢٩٩	١٠٠٨	- أدوات ومستحضرات طبية - بالمليون دولار S
١٦٠٣	٣٢٠٥	٣٩٠	٣٨٥	- ملابس جلدية - بالمليون دولار S
٢٢٦	٣٧٧	٨٤٥	٨٩٦	- ملابس من القماش (تريكو) - بالمليون دولار S
٢٦٩	٤٨٤	١١٦٧	١١٨٠	- ملابس نسجية - بالمليون دولار S
٢٥٠٣	٤١٠٧	١٣٢	٨٥٠٥	- جزم وأحذية - بالمليون زوج
٤٩٨	٣٥٨	٨٥٠١	٢٨٨	- لحوم طازجة مجمدة - بالآلف طن
٨١٢	٤٩٦	٧٣٠٩	٤٥٠٧	- لحوم طيور طازجة مجمدة - بالآلف طن
١١٦٦	١٠٨١	١١٦٧	٢١٣٧	- سكر خام - بالآلف طن
٣٦٩	٣٦٩	١٤٤٢	١٧١١	- سكر بهيش - بالآلف طن
٠٠٦	٢٠١	١١٠١	٢٨٠٩	- حبوب - بالمليون طن
٩٩٤	٦٩٥	١٩٩	٢٠٢	- مشروبات روحية وغير كحولية - بالمليون دولار S

(١) بدون احتساب التجارة الغير نظامية .

- المصدر : روسيا بالارقام ، المال والاقتصاد ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/١٥٢ .

جدول رقم (٣١)

أهم واردات روسيا من بلدان اتحاد الدول المستقلة (١)

١٩٩٥	١٩٩٤	
١٣٤٥١	١٠٣١٠	* إجمالي الواردات بملايين الدولارات \$
٢٣٨	٢٣٤	- لحوم طازجة مجمدة - بالآلف طن
٧٨	٤٨,٨	- زبدة - بالآلف طن
١٢	٦٩,١	- بطاط - بالآلف طن
٢٨٢١	١٥٩٨	- حبوب - بالآلف طن
١٢٥	٢٣	- زيت عباد الشمس - بالآلف طن
١٤٩٣	٧٠٢	- سكر بما في ذلك السكر الخام - بالآلف طن
٣٠,٨	-	- نبيذ مصنوع من الاعقاب - بالمليون وحدة
١٠١٣	١٥٦٨	- المنبوم خام ومكثف - بالآلف طن
١٦,١	٢٥,٦	- فحم حجري - بالمليون طن
٢٧٤٥	٦٥٧٨	- منتجات بترولية - بالآلف طن
٢١٩,٦	٤٤٠	- كبلة القطن - بالآلف طن
٢٦١	١١٣	- معدات سكك حديدية درجة - بالمليون دولار \$
١١,٥	٢٥,٤	- سيارات شحن كبيرة - بالآلف سيارة

(١) بدون احتساب التجارة الغير نظامية .

- المصدر : روسيا بالأرقام ، المكتب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/١٥٣ .

جدول رقم (٢٢)

أهم المنتجات المصدرة من روسيا إلى العالم الخارجي  
(بدون احتساب للصادرات إلى بلدان اتحاد الدول المستقلة)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٦٦٠١٧	٥٣١٥٥	٤٤٢٩٧	٤٢٣٧٦	• إجمالي الصادرات بملايين الدولارات \$
٩٦,٢	٩٥,٤	٧٩,٩	٦٦,٢	- نفط خام - بالمليون طن
٤٣,٦	٣٩,١	٣٥,٣	٢٥,٣	- منتجات نفطية - بالمليون طن
١٢٢	١١٠	٩٦	٨٧,٩	- غاز طبيعي - بالمليار متر مكعب
٢١,٢	١٧,٧	١٩,٧	١٨,١	- فحم حجري - بالمليون طن
١١,٢	٩,٨	١٠,٦	٨,٢	- حديد خام - بالمليون طن
٥٦٣٨	٤٣٧١	٣٤١٨	٢٤٧٤	- معادن حديدية - بالمليون دولار
				(غير حديد الزهر والمبيك والخرده)
٢٧٩٠	٣٢٥٨	٢٢٦٨	١٩٣١	- حديد الزهر - بالآلاف طن
٤٤٩	٤٥١	١٦٤	١٨٨	- نحاس - بالآلاف طن
٢٢٣٢	٢٣٠١	٢١٤٧	١١٩٠	- المنيوم - بالآلاف طن
٤٠,٤	٢٦,٤	١١,٤	٨,٥	- ماس غير مصقول - بالمليون قيراط
١٩٠	٢٠٧	٢٩٠	٣٩٦	- سيارة خفيفة - بالآلاف سيارة
١١,٢	١٥,١	١١,٩	١٣,٩	- سيارات شحن كبيرة - بالآلاف سيارة
١٦	١٣,١	١٠,٩	١٤,٤	- أسمدة معدنية - بالمليون طن
١٧,٤	١٣,٥	١١,٥	١٢,٤	- أخشاب - بالمليون متر مكعب
١٠٨٤	١٣٣٢	١٠٦١	٨٧٠	- أسماك طازجة مجمدة - بالآلاف طن

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ص/١٥٠.

جدول رقم ٣٣

أهم المنتجات المصدرة إلى بلدان اتحاد الدول المستقلة<sup>(١)</sup>

١٩٩٥	١٩٩٤	
١٤٣٣٧	١٤٢٥٨	* إجمالي الصادرات بملائين الدولارات S
٦,٦	٢٧,٧	- زيوت نباتية - بالآلف طن
١٠٤٣	١١٦١	- فوسفات الكالسيوم - بالآلف طن
٨٧٠٠	٦٣٨٤	- فحم حجري - بالآلف طن
١٠١٨	١١٦٣	- فحم فلكوك - بالآلف طن
٣٦,١	٣٢,٨	- نפט خام - بالملليون طن
٣,٥	٨,٣	- منتجات نفطية - بالملليون طن
٧٠,٣	٧٤,٧	- غاز طبيعي - بالمليار متر مكعب
٢٦٥	٤٤٤	- أسمدة معدنية - بالآلف طن
٥٠٣	١٣٤١	- أخشاب - بالآلف متر مكعب
٢٤,٩	٨٣,٨	- سيلولوز (أخشاب) - بالآلف طن
١١٦	١٠٦	- ورق مصنف - بالآلف طن
٥٨,١	٨٥,٧	- حديد زهر - بالآلف طن
٣١,٦	٤١,٧	- برادات منزلية (ثلاجات) - بالآلف براد
٩٨٢	٣٥٠٣	- محركات ومولدات كهربائية - بالآلف
١٢٢٠	٢١٥١	- بطاريات كهربائية خازنة (أكومولاتور) - بالآلف بطارية
٢٤٤٢	٥٤٠١	- جرارات (تراكتور) - بالآلف جرارة
١٨,٣	٢٩	- سيارات خفيفة - بالآلف سيارة
١٢,٦	١٧,٣	- سيارات شحن كبيرة - بالآلف سيارة

(١) بدون احتساب التجارة للغير نظامية .

- المصدر: روسيا بالانعام ، لكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ١٥١ .

جدوز رقم (٣١)

التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان العالم الخارجي بدون بلدان اتحاد الدول المستقلة

(حسب الاسعار للفطية المسددة ، بالمليون دولار \$)

واردت (١)			صاكرات			البلدان
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	متسلسلة حسب الحروف الابجدية الروسية
٣٣١٣٩	٢٨٣١٨	٢٦٨٠٧	٦٦٠١٧	٥٣١٥٥	٤٤٢٩٧	* اجمالي
						* بلدان اوربية :-
٩٨٢	٩٧٩	٨٥٥	٨٨٦	٧٥١	١٤٠٥	- النمسا
٨٧١	٦١٤	٤٦٦	١٥٠٧	٢٣٩٢	١٠٥٧	- بلجيكا
٤٧١	٣٤٥	٣٠٩	٦٧٠	٤٧٣	٩٤٢	- بلغاريا
١١٠٠	٨٩٦	٦٥٣	٣٢٠٣	٢٦٤٢	٢٣٥٣	- بريطانيا
٨٤٢	٧٤٥	٦٢٢	١٦٠٩	١١٧٣	٢٠٩٨	- هنجاريا
٦٥٣٦	٥٦٨١	٥١٤٢	٦٠٧٩	٤٤٦٥	٥٠٧٤	- ألمانيا
٢٥٧	١٨٤	١٣٤	١٤٧	٢٦٦	١٩٤	- اليونان
٤٥٣	٣٤٢	١٣١	٤٥٥	٢٤٤	١٩٠	- لاتفيا
٢٢٣	٧٥٠	٨٢	٢٥٥٢	١٢١٧	٦٠٥	- ليتوانيا
٢٤١	٧٤٥	١٧٥	٢٧٩	١٧٢	٢٨٥	- ليتوانيا
١٤٨١	١٥٨٩	١١٠٦	٢٢٢٢	١٧٣٩	١٦٢٩	- هولندا
١٦٤٦	١٦١٠	٤٣١	٣١٨٣	٢٤٠١	٢٧٩	- إيطاليا
١٧٤	١١١	٨٨	٢٥٤	١٩٢	٢٨٤	- بولندا
١٣٢٦	٩٤٦	٥٢٩	١٦٠٥	١٦٢٩	١٣١١	- النرويج
١٤٢	١٤٦	١٠٢	٦٢٧	٤٥٩	٤٧٥	- بولندا
٢٩٤	٣٠٣	٤٦٨	١١٩٤	٧٣٥	٩٣٢	- رومانيا
٢٠٤٤	١٦٢٨	٧٢٤	٢٣٧٧	٢٠٢٨	١٣٦٤	- سلوفاكيا
١٠٧٤	١٠٠٤	٨٩٩	١٥١٦	١٢٢٦	١٥٥٦	- فنلندا
٤٣٨	٤٢٨	٤٦١	٢٠٧٣	١٣٧٧	١٣٧٩	- فرنسا
٦٦٨	٥٣٩	٦٥٨	٣٥٥٣	٣١٨٨	١٤٠٩	- جمهورية التشيك
٥٢٧	٣١١	٣١٤	٦٤٦	٨١١	٧٨٣	- سويسرا
						- السويد
						* بلدان اسبويه :-
١٤٢	٨	٤١٧	١٨	١٦	٥٦	- أفغانستان
٣٨	٥٢	١٦٦	٣٢٢	١٢١	١٢٤	- أفغانستان
٢٤٣	١٥٤	١٣٩	٦٢٤	٤٣٥	١٦٩	- إسرائيل
٦١٤	٥٨٧	٦٣٢	٩٩٨	٣٧٨	٤٧٤	- الهند
٢٧	٤١	٨٧	٢٤٩	١٤٧	١٠٠٥	- إيران
٩٧	٦١	١٤٩	٤٧٤	٢٧٢	٥٤٠	- قبرص
٨٦٤	٩٥٢	٢٣٣٥	٣٣٧٦	٢٨٣٨	٣٠٦٨	- الصين
١٥	٤٤	٥٤	٧٠	٥٢	١٦٨	- كوريا الشمالية
٤٠	٥٤	٨١	١٩٧	١٤٠	١٥٧	- منغوليا
٧٣	٥٠	٥٤	١٩٤	١٨٥	٢٠١	- الامارات العربية المتحدة
٦	٦	٦٦	٤١	١٦	٥٩	- باكستان
٥٠٢	٤٢٩	٣٠٦	٧٤٧	٣٧٠	٣٩١	- كوريا الجنوبية
٢٦٨	٢١١	٢٩٠	٤٩٠	٤٠٣	٢٤٢	- سنغافورا
١١	٢٠	٩٢	٧٥	٨٧	١٣٠	- سوريا
٩١	١٢٢	٣١٩	٣١١	٣٢٢	٢٣٦	- هونغ كونج
٥٤	٣٦	١١٤	٣٩٢	٤٦٧	٢٣٤	- تايلاند
٨٨	١٣٧	٢٦٨	٤٦٣	١٩٤	٢٨٥	- تايوان

- يتبع ...

**تليح جدول رقم (٣٤)**  
**التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان العالم الخارجي**

وفودت <sup>(١)</sup>			صافرات			البلدان
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	متسلسلة حسب الحروف الابجدية الروسية
٥٤٢	٤٠٠	٦٦١	١٦٣٢	٩٤٩	١٠٧٨	- تركيا
٧٦٣	١١١٤	١٣٦٧	٣١٧٣	٢٢٦٧	٢٠٠٥	- اليونان
						• بلدان افريقية :-
٦٦	٥١	١٥٠	١٢٠	٤٧	٨٩	- الجزائر
٣٧	٦٢	١٤٤	٣٩٤	٣٠٥	١٧٠	- مصر
٥	١٦	٢٠	٦٦	٢٤	٣٣	- المغرب
٤	٧	٣	١٢	١٠	٤٥	- نيجيريا
						• بلدان امريكية واسترالية
٥٩	٣٨	٦٧	١٧	٢٧	٢٧	- الانجنتين
٣٥٩	١٩٣	١١٤	١٠٨	٧٧	٦١	- البرازيل
٢٢٢	١٨٧	٢٩٤	١٢١	١٨٤	٢٤٨	- كندا
١٩٦	٣٠٠	٤٣٦	٢٣٧	٢٤٨	١٠٣	- كوبا
٢٨	٧	١٤	٢٨	٦٢	٢٧	- المكسيك
٨	٩	٧	٢٤٤	١٢٥	٧٧	- بنما
٢٦٤٨	٢٠٦٩	٢٣٠٤	٤٣٣٠	٣٤٧٦	١٩٩٧	- الولايات المتحدة الامريكية
١٣٥	١٩١	٨١	٢٩	٣٩	١٠	- استراليا
١١١	١٠٨	٣٣	١	١	٢	- نيوزيلندا

- روسيا بالارقام ، الكتف الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ١٤٢-١٤٣ .

<sup>(١)</sup> بدون احتساب للتجارة الغير نظامية

جدول رقم (٣٥)  
أهم البلدان التي ترتبط معها روسيا بعلاقات تجارية  
(في ١٩٩٥)

العلاقة التجارية (بدون احتساب التجارة الغير نظامية)		الدول
نسبة الصادرات الروسية (%)	نسبة الواردات إلى روسيا (%)	
٨,٥	١٤,٢	- أوكرانيا
٧,٦	١٤	- ألمانيا
٥,٤	٥,٧	- الولايات المتحدة الأمريكية
٤,٤	-	- استراليا
٤,٢	-	- الصين
٤,١	٤	- إيطاليا
٤	٣,٥	- هولندا
٣,٩	٣,٤	- بريطانيا
٣,٩	-	- اليابان
٣,٧	٤	- بيلاروس
-	٥,٩	- كازاخستان
-	٤,٤	- فنلندا
-	٣,٨	- بولندا

- بيانات مختارة ، روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/

١٤٤ .

جدول رقم (٣٦)

التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان اتحاد الدول المستقلة  
(حسب الاسعار الفعالية السنادة ، بالمليون دولار \$)

واردات		صناعات		البلد
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤	
١٣٤٥١٠	١٠٣١٠	١٤٣٣٧	١٤٢٥٨	* اجمالي
١٠٧	١٤١	٨٦	١٧٤	- لاتفيا
٧٥	٥٣	١٢٧	١٥٤	- ارمينيا
١٩٥٧	٢٠٩٣	٢٩٤٠	٣١١١	- بيلاروس
٥٨	٥٢	٤٩	٥٦	- جورجيا
٢٧٤٢	١٩٩٦	٢٦٥٦	٢١٨٥	- كازاخستان
١٠١	٩٨	١٠٥	١٠٤	- كيرغيزيا
٦٣٦	٤٧٥	٣٩٨	٥٤٢	- مولدوفا
١٦٧	٩٠	١٩٠	١٤٣	- طاجيكستان
١٠٢	٦٠	٩٣	١١٢	- توركمانيستان
٨٨٩	٨٥١	٨٢٤	٨٣٤	- اوزبكستان
٦٦١٧	٤٤٠١	٦٨٦٩	٦٨٤٣	- اوكرانيا

- روسيا بالارقام ، للكتاب الاحصائي ، للمال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ١٤٤ .



جدول رقم (٣٧)

أهم الدول العربية التي ترتبط بعلاقات تجارية مع روسيا  
حجم تعاملها ، ومقارنته بالعلاقة التجارية مع إسرائيل  
(بملايين الدولارات \$)

الدول			صافرات			واردات
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٧٣	٥٠	٥٤	١٩٤	١٨٥	٢٠١	- الإمارات العربية المتحدة
١١	٢٠	٩٢	٧٥	٨٧	١٣٠	- سوريا
٦٦	٥١	١٥٠	١٢٠	٤٧	٨٩	- الجزائر
٣٧	٦٢	١٤٤	٣٩٤	٣٠٥	١٧٠	- مصر
٥	١٦	٢٠	٦٦	٢٤	٣٣	- المغرب
١٩٢	١٩٩	٤٦٠	٨٤٩	٦٤٨	٦٢٣	إجمالي
٢٤٣	١٥٤	١٣٩	٦٢٤	٤٢٥	١٦٩	- إسرائيل
٪١٢٦,٦	٪٧٧,٤	٪٣٠,٢	٪٧٣,٥	٪٦٥,٦	٪٢٧,١	- حجم التعامل التجاري مع إسرائيل بالنسبة للعلاقة مع الخمس الدول العربية مجتمعة (٪)

- بيانات استقائية من إحصاءات التجارة الخارجية لروسيا الاتحادية ، روسيا بالأرقام ، للكتاب الإحصائي ،  
المال والأحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٢-١٤٣ .

جدول رقم (٢٨)  
حجم الاستثمارات الاجنبية في روسيا  
حسب الفروع الاقتصادية ، عام ١٩٩٥

(%)	بالمليون دولار امريكي \$	الفروع الاقتصادية
١٠٠	٢٧٩٦,٧	* اجمالي الاستثمارات
٤٣	١٢٠١,٦	- في الصناعة
		موزعة كما يلي :-
٩,٣	٢٥٩,٥	وقود ومحروقات
٥,٩	١٦٤,٨	كيميائية وبيتروكيميائية
٥,٩	١٦٦,١	صناعة تشاء وبناء الآلات وصناعة المعادن
٥,٧	١٥٩,٤	الصناعات الخشبية والورقية
١٠,١	٢٨٢,٩	الصناعات الغذائية
١٦,٩	٤٧١,٩	- التجارة والتغذية العامة
١٤,٣	٣٩٨,٦	- المال والائتمان ، التأمين والضمان التقاعدي
٧,١	١٩٩	- البناء والتشييد
٤,٩	١٣٧,١	- النشاطات التجارية المختلفة وخدمات السوق الاخرى
٤,٨	١٣٥,١	- العلوم والخدمات العلمية
٩	٢٥٣,٤	- فروع أخرى

- روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ . ص ٢٤٤/

جدول رقم (٣٩)

حجم الاستثمارات الأجنبية في عام ١٩٩٥  
موزعة حسب المناطق والأقاليم الروسية

المنطقة	بالمليون دولار أمريكي \$	(%)
• إجمالي الاستثمارات	٢٧٩٦,٧	١٠٠
موزعة على المناطق التالية :-		
- مناطق الشمال	٧٩,١	٢,٨
- المناطق الشمالية - الغربية	١٨٦,١	٦,٧
- مناطق الوسط (المركز)	١٦٣٣,١	٥٨,٤
- منطقة الفولجا - فياتسكي	٦٣,٤	٢,٣
- منطقة الأرض السوداء في الوسط	٤,٦	٠,٢
- منطقة بوفولجسكي	٢٦٨,٩	٩,٦
- منطقة شمال القوقاز	٤٨,٨	١,٧
- منطقة الأورال	٥٠,٦	١,٨
- مناطق غرب سيبيريا	٢٣٦,٨	٨,٥
- مناطق شرق سيبيريا	٢٢,٣	٠,٨
- مناطق الشرق الأقصى	١٩١,٤	٦,٨
- منطقة كالينينجراد	١١,٦	٠,٤

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، شمال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ٢٤٤ .

جدول رقم (٤٠)

أهم الدول المستثمرة في الاقتصاد الروسي عام ١٩٩٥  
وحجم استثماراتها

(%)	بمليون دولار أمريكي \$	الدولة المستثمرة
١٠٠	٢٧٩٦,٧	- إجمالي الاستثمارات
٢٩,١	٨١٢,٩	- الولايات المتحدة الأمريكية
١٥	٤١٩,٨	- سويسرا
١٠,٥	٢٩٣,٥	- ألمانيا
٥,٨	١٦١,٤	- بريطانيا
٣,٨	١٠٥,٣	- بنجيكا
٣,٤	٩٥,٩	- فرنسا
٣	٨٣,٣	- هولندا
٢,٧	٧٤,٥	- اليابان
٢,٦	٧١,٨	- النمسا
٢,٢	٦٢	- السويد

هكذا الكتاب  
ملك الأستاذ الدكتور  
ومرزي زكسي بطرس

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ٢٤٥ .

جدول رقم (٤١)

المؤشرات الاسمية لنشاط المؤسسات الاجنبية والمشاركة مع الرأسمال المحلي  
خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٢)

١٩٩٥ <sup>(١)</sup>	١٩٩٤ <sup>(١)</sup>	١٩٩٣	١٩٩٢	
١٤٥٥٠	١١١٣١	٦٣٥٩	٢٥٣٣	- عدد المؤسسات العاملة (في نهاية العام)
٤٢٦	٣٤٤	٣٠٤	١٩٥	- عدد العاملين المسجلين بالآلاف
٣٤٣١	١٣٠١	٣٢٩	٢١	- الاتفاق على الاجور بالمليار روبل
				- حجم الانتاج من البضائع والعمل والخدمات (بالاسعار الفعلية السائدة) ، بالمليار روبل
٤٦٠٢٣	١٣١٤٦	٤٩١٢	٤٤٩	- الصادرات (بالاسعار الفعلية السائدة) <sup>(٢)</sup> ، بالمليون دولار \$
٥٧٥٨	٤٧١٦	٣٣٠١	١٨٦٣	- الواردات (بالاسعار الفعلية السائدة) ، بالمليون دولار \$
٢٣٢٢	٢٥٥٣	٢٢٧٦	٢٠٣٧	- حجم التسويق البضاعي في السوق المحلية بالمليار روبل
٤٤٣١٧	١١٨٨٠	٢٤٩٨	١٧٠	

<sup>(١)</sup> بما في ذلك النشاطات المشاركة فيها بلدان اتحاد الدول المستقلة .

<sup>(٢)</sup> بما في ذلك المنتجات في مؤسسات أخرى .

- المصدر: روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ٢٥٨ .

جدول رقم (٤٢)

توزيع المؤسسات الأجنبية والمشاركة مع لرأسمال المحلي

حسب الفروع الاقتصادية في ١٩٩٥

الفرع الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المسجلة بالآلاف	الائتمان على بالعملة رويل	حجم الإنتاج بالعملة رويل	حجم التمويل في السوق المحلي (١) بالعملة رويل	الصفقات بملارين الدولارات (١) S	الواردات بملارين الدولارات S
إجمالي ومنها :	١١٥٥٠	٤٢٦	٣٤٣١	١٦٠٠٣	٤٤٣١٧	٨٧٥٨	٣٣٣٢
- الصناعة	٣٢٥٢	٩٢٠	١٩٦٦	٢٦٧٤٠	١٦٠١٦	٣١٥٠	٩٠٥
- المواصلات والاتصالات	٥٢٥	١٦٠٩	٢١٠	٣١٣٨	٢٠٩٧	٢١٩	٩٦٠
- التجارة والتجارة العامة	١٢١٣	٨٧٠٦	٥١٨	٧١٩٧	١٧٠٤٠	١٥٩٥	١٨٦٤
- البناء والتشييد	١٠٦٦	٣٥٧	٣١٩	٢٥٦٦	٢٦٠٠	٥٧٠	١٤٤
- التمويل المالي والائتماني والتمويل	٢٧٢	٣٠٨	٢٧٠٧	١٧٦	٥٣٨	٩٠٦	٢٦٠٧
- العلوم والخدمات العلمية	٨٠٠	٩٦	٧٠	٢٠١٧	٢١٤٠	٤٦١	١٣٥
- المنشآت التجارية المختلفة	٧٥٤	٨٠٠	٥١٠٤	٥١٢	٧٢٢	٣٥٠٣	١٤٠٢
وخدمات السوق الأخرى							

(١) بما في ذلك منتجات المؤسسات الأخرى .

المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٥٩

جدول رقم (٤٣)

عدد المؤسسات المشتركة فيما بين روسيا وبلدان اتحاد الدول المستقلة

١٩٩٥	١٩٩٥	بلدان اتحاد الدول المستقلة
٩٧	٤٥	- أذربيجان
١٧٥	٥٩	- أرمينيا
٤٠٥	٢٠٢	- بيلاروس
١٥٢	٧٨	- جورجيا
٤٦٢	٢٥٣	- كازاخستان
٦٠	٣٠	- كيرغيزيا
١٤٨	٦٩	- مولدوفا
٦٢	٢٢	- طاجيكستان
٣٩	١٩	- توركماتستان
٣٣٦	١٧٥	- اوزبكستان
١٢٩٣	٨٠٣	- اوكرانيا

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٦٠ .

جدول رقم (٤٤)

للمؤسسات التي تم تخصيصها (١٩٩١-١٩٩٥)

السنة	عدد المؤسسات التي تم تخصيصها	القيمة المقدرة للمؤسسات التي تم تخصيصها (بالمليون روبل)	سعر بيع المؤسسات التي تم تخصيصها (بالمليون روبل)	نسبة المؤسسات المخصصة من إجمالي عدد المؤسسات (%)
١٩٩٢-١٩٩١	٤٨٢٩٥	٢٠٧٩٩	١٦٤٦٧٨	١٩,٢ %
١٩٩٣	٤٠٥١٩	٦٣١٧٦٣	٥٩٥٤١٥	٣٦,٢ %
١٩٩٤	٢٣٨١١	٤٣٩١٩٣	٨٥١٤٩٩	٤٧,٠ %
١٩٩٥	٦١٧٢	٥٢٦٢٦٢	٨٩٣٤٠٣	٥٦,٧ %
إجمالي	١١٨٧٩٧	١٦١٨٠١٧	٢٥٠٤٩٩٥	٥٦,٧ %

- المصدر : الملكية وحصيلة الخصخصة ، ليكونوميكا أي جيزن ، ١٩ ، مايو ١٩٩٦ ، ص ١٢ .

- متوسط سعر الدولار \$ في ١٩٩٢ = ٢٨٥ روبل
- متوسط سعر الدولار \$ في ١٩٩٣ = ٨٨٧ روبل
- متوسط سعر الدولار \$ في ١٩٩٤ = ٢٠٨٤ روبل
- متوسط سعر الدولار \$ في ١٩٩٥ = ٤٥٠٤ روبل

جدول رقم (٤٥)

للمؤسسات التي تم تخصيصها ، حسب نوع الملكية ، خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩١)

نوع الملكية	المؤسسات التي تم تخصيصها خلال (١٩٩١-١٩٩٥)	المؤسسات التي تم تخصيصها في عام ١٩٩٥
- مؤسسات مملوكة للدولة الاتحادية .	٢٧١٦١	٢٤٠
- مؤسسات مملوكة للوحدات الاتحادية للاتحاد الروسي .	١١٨٦٢	٧٨٨
- مؤسسات مملوكة للبلديات المحلية في المدن .	٧٦١٧٤	٥١٤٤
إجمالي عدد المؤسسات	١١٨٧٩٧	٦١٧٢

- المصدر : الملكية وحصيلة الخصخصة ، ليكونوميكا أي جيزن ، ١٩ ، مايو ١٩٩٦ ، ص ١٢ .



جدول رقم (٤٦)

أرباح الشركات والمؤسسات في الفروع الاقتصادية الرئيسية

(بالمليار روبل)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٢١١٦٨١	٨٠٤٤٣	٤٠٧٦٣	٥٦٢٣	- إجمالي الأرباح في الاقتصاد عامة
				موزعة على الفروع الاقتصادية التالية :
١٤٠٠٧٩	٥٢٧٠٦	٢٧١٦٠	٤٠١٥	- الصناعة
١٠٦٨	٧٣ (-)	٣١٨٥	٤٥٤	- الزراعة والتموين
١٨٠٣١	٩٤٠٨	٣١١٩	٢٤٩	- البناء والتشييد
٢٨٩٨١	١١١٨١	٤٠٥٧	٢٦٩	- المواصلات والاتصالات
٤٠٦٢	١١٧٢	١١٧٥	١٢٧	- التجارة
١٩٤٦٠	٦٠٤٩	٢٠٦٧	٥٠٩	- فروع أخرى

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٠٩.

جدول رقم (٤٧)

نسبة المؤسسات الخسرة في الفروع الاقتصادية الرئيسية

(النسبة المئوية من مجموع عدد المؤسسات) (%)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٣٦	٣٢,٥	١٤	١٥,٣	• الاجمالي :
٢٦,٨	٢٢,٦	٧,٨	٧,٢	+ المؤسسات الصناعية ، ومنها :
١٠,٨	٧,٥	٥,٢	٦,٦	- الطاقة والكهرباء
٣٥,٨	٣٤,٩	٢١	١٤,١	- المحروقات والوقود ، ومنها :
٢٢,٤	١٥,٨	١٠,٤	٨	- الاستكشافات النفطية
-	٢,٧	-	-	- مصافي تكرير البترول
١٥,٤	٣٠,٨	٢٧,٦	١٧,٩	- الغاز
٤٩,٢	٤٩,٤	٣٠,٥	٢٠,٨	- الفحم
١٤,١	٩,٦	٢,٢	٢,٨	- معادن حديدية
٣٥,٩	٢٢,٨	٦,٦	٣,٦	- معادن غير حديدية
١٤,١	١٢,٩	٢,٥	٢,٢	- كيميائية وبتروكيميائية
٢٤,٩	٢٠,٦	٥,٢	٤,٩	- صناعة اشاء وبناء الآلات وصناعة المعادن
٣٨,٣	٣٦	١١,٤	٥,١	- الخشب والصناعات الخشبية والورقية
٢٨,٥	٢٣,٨	٩,٢	١٠,٤	- صناعة إنتاج مواد البناء
٣٦,٤	٣٠,٥	١٢,٣	١٢,٨	- الصناعات الخفيفة
٢١,٤	١٧,٣	٥,٨	٥,٦	- الصناعات الثقيلة
٥٧,٢	٥٨,٧	١٠	١٤,٧	+ الزراعة
١٩,٧	١٤,٥	٥,٩	٧,٦	+ البناء والانشاءات
٣٦,٤	٢٨,٨	١٦,٦	٢٠,٧	+ المواصلات

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ص/٢١٠.

جدول رقم (٤٨)

توزيع المؤسسات والشركات والهيئات حسب أشكال الملكية

( في الأول من يناير )

(Z)		عدد المؤسسات		
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٠٠	١٠٠	٢٢٤٩٥٣١	١٩٤٦٢٧٦	* مجموع المؤسسات
١٤,٣	١٦,٧	٣٢٢٢٤٠	٣٢٤٥٩٤	- ملكية حكومية ( اتحادية )
٨,٨	٨,٨	١٩٧٧٧٨	١٧١١١٦	- ملكية بلديات محلية
٤,٢	٢,٧	٩٥٠١٤	٥٣٥٠٥	- ملكية الهيئات والمنظمات الاجتماعية
٦٣,٤	٦٢,٥	١٤٢٥٥٤٨	١٢١٥٩٣٨	- ملكية خاصة
٩,٣	٩,٣	٢٠٨٩٥١	١٨١١٢٢	- أشكال ملكية أخرى ، بما في ذلك الملكية المختلطة ، والملكية الأجنبية ، والملكية الخاصة للمواطنين من غير الروس

- روسيا بالأرقام ، للكتاب الإحصائي ، المال والإحصائي ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٥١ .

جدول رقم (٤٩)

التغير في أسعار الصرف الرسمي للدولار الأمريكي

مقابل الروبل الروسي<sup>(١)</sup>

في نهاية كل شهر ، خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٢)

الشهر	سعر الدولار الواحد
يوليو ١٩٩٥	٤٤١٥
أغسطس	٤٤٤٧
سبتمبر	٤٥٠٨
أكتوبر	٤٥٠٤
نوفمبر	٤٥٨٠
ديسمبر	٤٦٤٠
يناير ١٩٩٦	٤٧٣٢
فبراير	٤٨١٨
مارس	٤٨٥٤
أبريل	٤٩٤٠
مايو <sup>(٢)</sup>	٥٠١٤
يونيو <sup>(٢)</sup>	٥٠٩٧
يوليو <sup>(٢)</sup>	٥١٩١
أغسطس <sup>(٢)</sup>	٥٣٤٥
سبتمبر <sup>(٢)</sup>	٥٣٩٦
أكتوبر <sup>(٢)</sup>	٥٤٥٥
نوفمبر <sup>(٢)</sup>	٥٥٠٨
ديسمبر <sup>(٢)</sup>	٥٥٦٠
يناير ١٩٩٧ <sup>(٢)</sup>	٥٦٢٩
فبراير <sup>(٢)</sup>	٥٦٧٦
مارس <sup>(٢)</sup>	٥٧٢٦

الشهر	سعر الدولار للواحد
ديسمبر ١٩٩٢	٤١٥
ديسمبر ١٩٩٣	١٢٤٧
يناير ١٩٩٤	١٥٤٢
فبراير	١٦٥٧
مارس	١٧٥٣
أبريل	١٨٢٠
مايو	١٩١٦
يونيو	١٩٨٩
يوليو	٢٠٥٢
أغسطس	٢١٥٣
سبتمبر	٢٥٩٦
أكتوبر	٣٠٥٥
نوفمبر	٣٢٣٢
ديسمبر	٣٥٥٠
يناير ١٩٩٥	٤٠٤٨
فبراير	٤٤٧٣
مارس	٤٨٩٧
أبريل	٥١٠٠
مايو	٤٩٩٥
يونيو	٤٥٣٨

- (١) حسب السعر الرسمي للدولار الأمريكي المحدد من قبل البنك المركزي الروسي وبورصة موسكو للمعاملات ، روسيا بالأرقام ، للكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ص/١٨١ .

- (٢) البنك المركزي الروسي ، أعداد صحيفة إيزفستيا الصادرة نهاية للشهر المعني .

جدول رقم (٥٠)

اجمالي ايداعات المواطنين في بنوك الدولة

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٣٤,٤	٣٧,١	٣٨,٨	٤٠,٢	- عدد المؤسسات البنكية بالآلاف
٢٢٦	٢٣٤,٧	٢١٠,٩	٢٠٣,٧	- عدد المودعين بالملايين
٥١١٤٤,٦	١٧٥٥٦,٩	٣٩٦٦,٨	٦٥٨,٣	- حجم الايداعات بمليارات الروبلات
٢٢٦٢٩٧	٧٤٩٨١	١٨٨١١	٣٢٣٣	- متوسط مبلغ الوديعة بالروبل

- روسيا بالأرقام ، للكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٦١.

جدول رقم (٥١)

اجمالي أرصدة المودعين في البنوك التجارية

السنة	الايداعات بمليارات الروبلات
١٩٩٢	٥٢,٣
١٩٩٣	١٠٦٢,٨
١٩٩٤	١٠٧٦٠,٥
١٩٩٥	٢٤٠٨٦,٨

- روسيا بالأرقام ، للكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ص/٦١.

- ملاحظة : لمزيد من الايضاح لابد من استبعاد الآثار للتضخمية وتحويل تلك الأرقام إلى الدولار الأمريكي حسب الأسعار للمبينة في الجدول رقم (٤٩) .

جدول رقم (٥٢)

المؤشرات الأساسية لنشاطات البنوك التجارية

(في الأول من يناير من كل عام)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٢,٦	٢,٥	٢	١,٧	عدد البنوك التجارية المسجلة في عموم روسيا بالآلاف
٥,٨	٥,٥	٤,٥	٣,١	- عدد فروع البنوك بالآلاف
٩٧٧٧,٠	١٣٩٦٤,٥	٢٤٥٤٢,٣	٥٠٨١,٤	- حجم القروض المقدمة من البنوك التجارية للمؤسسات والشركات والأفراد بملئيات الروبلات موزعة كما يلي:
٩٢٩٩٤	١٠٥٥٤,٤	٢٣٧٤٢,٩	٤٦١٧,٥	- قصيرة الأجل
٤٧٧٦	٣٤١٠,١	٧٩٩,٤	٢٥١,٣	- طويلة الأجل
١٤٣٧٥	٩٠٥٩,٨	٢١٦٥,٥	٣٤٥,٥	- للقروض المقدمة من البنوك التجارية لبنوك أخرى

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٢٢.

جدول رقم (٥٣)

حجم الإصدارات النقدية ، بمليارات الروبلات

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٤٥٥٧٥,٩	٢٣١٦٩,٩	١٠٩٠٤,٨	١٥١٣	- حجم الإصدار

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ص/٢١٨.

جدول رقم (٥٤)

للقرض الموقوفة في الاقتصاد الروسي

في نهاية كل سنة ، بمليارات الروبلات

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
١٣٤٥٠,٨	٨٣٥٦١	٣٠٠١٩	٥١٠١,٦	- إجمالي للقرض الموقوفة
				منها:
١١٦٧٥١	٧٩٢٨٥	٢٨٩٨٢	٤٨٣٥,٣	- قصيرة الأجل
%٨٧	%٩٥	%٩٧	%٩٥	- نسبتها من الإجمالي
١٧٧٥٧	٤٢٧٦	١٠٣٧	٢٦٦,٣	- طويلة الأجل
%١٣	%٥	%٣	%٥	- نسبتها من الإجمالي

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ص/٢١٩.

جدول رقم (٥٥)

نسبة الاستثمارات الرأسمالية في المجالات الانتاجية وغير الانتاجية

السنة	نسبة الاستثمار في المجالات الانتاجية	نسبة الاستثمار في المجالات غير الانتاجية
١٩٩٢	٪ ٦٥	٪ ٣٥
١٩٩٣	٪ ٦٠	٪ ٤٠
١٩٩٤	٪ ٥٦	٪ ٤٤
١٩٩٥	٪ ٥٦	٪ ٤٤

- روسيا بالأرقام ، للكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ص/٢٢٩.



جدول رقم (٥٦)

نسبة الاستثمارات الرأسمالية موزعة حسب الفروع الاقتصادية

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	الفروع الاقتصادية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	* النسبة الكاملة :
				موزعة على النحو التالي :
٣٣,٣	٣٢,٣	٣٧	٤٠,٩	- الصناعة ، ومنها :
٥,٧	٤,٧	٥	٤,٩	للكهرباء والطاقة
١,٧	١,٦	١,٨	٢,١	للحجم
١٣,١	١١,٤	١٣,٩	١٤,٧	النفط والفقر
٢,٢	١,٧	٢	٢,٣	المعادن
١,٥	١,٥	١,٧	٢,٣	كيميائية وبيتروكيميائية
٢,٨	٣,٦	٤,٥	٤,٩	صناعة إنشاء وبناء الآلات وصناعة المعادن
٠,٧	١,١	٠,٩	١,٦	إنتاج مواد البناء
٠,٢	٠,٥	٠,٦	١	صناعات خفيفة
٢	٢,٦	٣	٢,٧	صناعة غذائية
٣,٥	٥	٧,٩	١٠,٨	- الزراعة
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٥	- الغابات
١,٩	٣,٣	٢,٤	٢,٧	- البناء والإنشاءات
١٣,٨	١١,٩	١٠,٤	٨,٢	- المواصلات
١,٣	٠,٩	٠,٦	٠,٦	- الاتصالات
٠,٦	١,٦	٠,٩	١	- لتجارة والتغذية العامة ، التمويل المادي
				والقني ، التسويق والترويج .
٠,٠٤	٠,١	٠,١	٠,٢	- التخزين
٢٥,٩	٢٣,٧	٢٣,١	٢١,٧	- الإسكان
١٩,٦	٢١,١	١٧,٥	١٣,٤	- فروع أخرى

- روسيا بالأرقام ، المكتب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٩.

جدول رقم (٥٧)

توزيع المؤسسات الصغيرة

حسب الفروع الاقتصادية وقطاعات الملكية

(في ١/١/١٩٩٦)

الفروع الاقتصادية		عدد المؤسسات الصغيرة		حسب قطاعات الملكية (%)
بالألف	(%)	قطاع الدولة	قطاعات أخرى	
٨٧٧,٣	١٠٠	٤	٩٦	* إجمالي عدد المؤسسات
١٢٨,٥	١٤,٧	٧,١	٩٢,٩	- الصناعة
١٤٥,٥	١٦,٦	٣,٩	٩٦,١	- البناء والإسكان
٢٠,٥	٢,٣	٤,١	٩٥,٩	- المواصلات والاتصالات
٣٩٢,٧	٤٤,٨	٢,٤	٩٧,٦	- التجارة والتقنية العلمية ، التمويل الفني والتقني
				، التسويق والتخزين
٤٢,٢	٤,٨	٠,٨	٩٩,٢	- النشاطات التجارية المختلفة وخدمات السوق الأخرى
١٥,٤	١,٨	٩,٧	٩٠,٣	- خدمات الإسكان وخدمات السكان غير التجارية
٤٨,٨	٥,٦	٤,٢	٩٥,٨	- الطوم والخدمات الطبية
٨٢,٧	٩,٤	٦,٧	٧٣,٣	- فروع أخرى

- روسيا بالأرقام ، للكتاب الإحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص/٢٥٦.

## جدول رقم

### عدد المؤسسات الصغيرة حسب الفروع الاقتصادية

(في الأول من يناير)

بالآلاف				
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٨٧٧,٣	٨٩٦,٩	٨٦٥	٥٦٠	* إجمالي عدد المؤسسات
				موزعة على الفروع والمجالات التالية :
١٢٨,٥	١٢٧,٢	٩٤,٧	٦٠	- الصناعة
٩,٨	٩,٥	٩	٦,٩	- الزراعة
٢٠,٥	١٧,٦	١٠,٣	١٤,١	- المواصلات والاتصالات
١٤٥,٥	١٢٣,٥	٩٢,٠	٧٢,٩	- البناء والإقناعات
٣٧٤,٦	٤١٩,٤	٣٩٧,٥	٢٧٥,٥	- التجارة والتغذية العامة
١٦,٢	١٥,٥	١٨,٢	١٥,٢	- التمويل المادي والمصرفي ، والتأمين والتوزيع
٦,٧	٦,٢	٨,١	٥,٨	- الخدمات المعلوماتية والإحصائية
٢,٢	١,٨	٢,٢	١,١	- الخدمات العقارية
٤٢,٤	٥١,٩	٦٣,٩	٢٠,٦	- المنشآت التجارية المستقلة وخدمات السوق الأخرى
١٦,٨	١٥,٦	٢١,٤	١٣,٨	- نشاطات أخرى في مجال الإنتاج المادي
١٥,٤	١٣,٥	١٧,٣	١٠,٨	- خدمات الإسكان ، وخدمات السكان غير المنتجة
١٦,٨	١٤,٨	١٤,٤	٩,٢	- الصحة والرياضة والضمان الاجتماعي
٧,٨	٦,٥	٨,٨	٥,٨	- التعليم
٨,٢	٦,٧	٧,٥	٥,١	- الترفيه والفنون
٤٨,٨	٥١,٧	٦٤,٨	٣٥,٩	- المطاعم والخدمات الصحية
١١,٦	١٠,٢	١٤,٥	٤,٣	- المال والائتمان والتأمين

- روسيا بالآرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ص/٢٥٤.

## جدول رقم (٥٩)

توزيع العمالة في المؤسسات الصغيرة

حسب الفروع الاقتصادية وقطاعات الملكية

(في عام ١٩٩٥)

حسب قطاعات الملكية (%)		العمالة المسجلة		الفروع الاقتصادية
قطاعات أخرى	قطاعات النوالة	(%)	الف عمل	
٨٩,٧	١٠,٣	١٠٠	٨٩٤٤,٨	° إجمالي عدد المؤسسات
٨٥	١٥	٢٩	٢٥٨٩,٧	- الصناعة
٨٩,٨	١٠,٢	٢٩,٣	٢٦٢٤,٤	- البناء والإشاعات
٨٩,٤	١٠,٦	٢,١	١٨٥	- المواصلات والاتصالات
٩٤,٣	٥,٧	٢٦,١	٢٣٣٧	- التجارة والتغذية العامة ، التسيون الفني والتقني ، التسويق ، والتخليق
٩٩,٢	٠,٨	٣,٦	٣٢٠,٨	- النشاطات التجارية المختلفة وخدمات السوق الأخرى
٨٥,٣	١٤,٧	١,٢	١٠٦,٨	- خدمات الإسكان وخدمات السكان غير للتجارة
٨٦,٧	١٣,٣	٢,٦	٢٣١,٩	- الطوم والخدمات الطبية
٨٧,١	١٢,٩	٦,١	٥٤٩,٢	- فروع أخرى

- روسيا بالأرقام ، المكتب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٥٧.

## جدول رقم (٦٠)

### مؤشرات عملة متفرقة

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٤٣٢٧٤٩	١٧٧٤٢٠	٤٩٧٣٠	٥٣٢٨	- إجمالي الإيرادات في الموازنة العامة للدولة بالمليار روبل
٢٦	٢٨ <sup>٥</sup>	٣١	٢٩	- نسبة إيرادات الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي (Z)
٤٨٧٤٢١	٢٣٤٨٤٠	٥٧١٧٤	٥٩٧٠	- إجمالي النفقات في الموازنة العامة للدولة بالمليار روبل
٢٩	٣٧	٣٦	٣٣	- نسبة نفقات الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي (Z) <sup>(١)</sup>
٥٤٦٧٢	١٢٦٥٩	٧٩٤٤	٦٤٢	- المعجز في موازنة الدولة بالمليار روبل <sup>(٢)</sup>
٣,٣	٩,٩	٤,٩	٣,٤	- نسبة معجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي (Z)
٩٤٢٣٥٤,٣	٣٦٤٨٣٤,١	٧٩٩٤٩	٧٠٩٩,٩	- إجمالي الدخل النقدي للسكان بالمليار روبل
٥٣٢٩٣٦	٢٠٦٣٣٩	٤٥١٧٥	٣٩٧٩	- متوسط الدخل الشهري للفرد من السكان بالروبل
٩٠٩٢٠٩,٨	٣٤٨٤٣٩,٦	٧٢٥٣٩,٥	٦١٣٢,٢	- إجمالي نفقات السكان بالمليار روبل
٤٨٣٦٢٩	٢٢٠٣٥١	٥٨٦٦٣	٥٩٩٥	- متوسط الراتب الشهري للعاملين في الاقتصاد بالروبل
١٨٣٥٤١	٧٥٩١٠	١٩٧٣٣	١٥٤٩	- متوسط مبالغ التقاعد الشهري بالروبل
٦٦٤١٣٤	٨٦٥٦٦	٢٠٥٧٨	١٨٩٥	- متوسط الحد الأدنى المطلوب للدخل الشهري للفرد بالروبل

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، بيانات التقافية من ١٠/٩.

(١) يبلغ مجموع النفقات المخطط لها في موازنة ١٩٩٧ ما نسبته ٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي - حسب تصريحات رئيس الحكومة لتليفزيون لو. آر. تي. ، في ١٩٩٧/١/٢٣ م.

(٢) بلغ المعجز خلال الربع الأول فقط في موازنة ١٩٩٧ إلى ١٠٣ ترليون روبل - حسب تقرير تشوبهليس نائب رئيس الحكومة ووزير المالية .

- متوسط سعر الدولار \$ في ١٩٩٢ = ٢٨٥ روبل

- متوسط سعر الدولار \$ في ١٩٩٣ = ٨٨٧ روبل

- متوسط سعر الدولار \$ في ١٩٩٤ = ٢٠٨٤ روبل

- متوسط سعر الدولار \$ في ١٩٩٥ = ٤٥٠٤ روبل

جدول رقم (٦١)

التغيرات في حجم الإنتاج الصناعي

خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥)

(١٠٠=١٩٩٠)

١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
نسبة الانخفاض في مقارنة بعام ١٩٩٠ (%)					
(٥٠-)	٥٠	٥١	٦٥	٧٥	• الإنتاج الصناعي عامة ، ومنه :
(٣١-)	٦٩	٦٩	٧٧	٨٥	- الصناعة الاستخراجية
(٥٤-)	٤٦	٤٨	٦٣	٧٤	- الصناعة التحويلية
					• الإنتاج الصناعي حسب الفروع :
(٢٠-)	٨٠	٨٣	٩١	٩٦	- الطاقة الكهربائية
(٣٢-)	٦٨	٦٩	٧٧	٨٧	- الوقود والمحروقات
(٤٢-)	٥٨	٥٣	٦٥	٧٧	- المعادن الحديدية
(٤٦-)	٥٤	٥٣	٥٩	٦٨	- المعادن غير الحديدية
(٥٣-)	٤٧	٤٤	٥٨	٧٣	- الكيمياء والبتروكيمياء
(٦٠-)	٤٠	٤٥	٦٥	٧٧	- الحديد والصلب وصناعة الآلات
(٥٨-)	٤٢	٤٤	٦٣	٧٨	- الأخشاب والصناعة الورقية
(٥٥-)	٤٥	٤٧	٦٥	٧٨	- مواد البناء
(٨١-)	١٩	٢٦	٤٩	٦٤	- الصناعات الخفيفة ومنها :
(٨١-)	١٩	٢٦	٤٨	٦٣	- الصناعة النسيجية
(٨١-)	١٩	٣٣	٥٩	٧٠	- الملابس الجاهزة
(٨١-)	١٩	٢٨	٥٥	٧٠	- الجلود والفرو والاطية
(٤٨-)	٥٢	٥٧	٦٩	٧٦	- الصناعات الخفيفة :
(٣٩-)	٦١	٦٤	٨٢	٨٦	- مقليات ومشتقها
(٦١-)	٣٩	٥٠	٥٧	٦٥	- اللحوم والألبان
(٤٢-)	٥٨	٥٤	٦٨	٧٨	- الأسماك

- روسيا بالأرقام ، المكتب الإحصائي ، المال والإحصاء ، اللجنة الحكومية للإحصاء ، موسكو ،

١٩٩٦ ، ص ٢٨١.

## جدول رقم (٦٢)

تداول بضائع للتجزئة حسب أشكال الملكية

بالأسعار الفعلية للسكدة

١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		شكل الملكية
النسبة من الإجمالي	ملاير روبل	النسبة من الإجمالي	ملاير روبل	النسبة من الإجمالي	ملاير روبل	
١٠٠	٥٥٣٤٦٦	١٠٠	٦١٣٤٣٠	١٠٠	٥٨٧٦٢	- إجمالي تداول بضائع للتجزئة موزعة على أشكال الملكية التالية :
٨٧	٤٨١٣٠٤	٨٥	١٨١٨٣٣	٧٧	٤٥١٣٦	- غير حكومية ، ومنها :
٥	٢٥٢٨٧	٦	٩٢٣٧٧	٨	٤٨٩٤	- المجمعات الاستهلاكية
١٣	٧٢١٦٢	١٥	٣١٥٩٧	٢٣	١٣٦٢٦	- حكومية

- روسيا بالأرقام ، للكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/١٣٩.

## جدول رقم (٦٣)

للمبيعات من المواد الغذائية

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	نوع المواد الغذائية
٢٦١٠	٢٣٤٤	٢٦٧٦	٣٠٣٢	- لحوم وطيور
١٠١٣	١١٦٤	١٣١٩	١٣٩٣	- منتجات السمك (كالباسا)
١٢٤٥	١٦٥١	١٦٣٧	١٥٩٥	- منتجات اللحوم
٤٧٣	٥٨٣	٥٢٠	٥٥٦	- زبدية
٤٢٧	٤١٥	٤٤٠	٤٢٠	- زيت نباتي
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	- أجبان
١٩,٥	٢٠,٨	٢٢	٢٧,٥	- بيض
٢٥٨٥	٢٩٠٥	٣٠٤٦	٢٦١٢	- بالالف طن
١٤٢٧	١٦٦٩	١٥٩٢	١٥١٦	- بالالف طن
١٨٦	١٦٣	١٤٢	١٢٧	- بالالف طن
١٧,١	١٦,٩	١٥	١٦,٢	- بالالف طن
٢٠٥٥	١٩٥٧	٢٢٢٤	٢٨٨٢	- بالالف طن
٢٥١٥	٢٤٤٢	٢٣٧١	٢٠٧٩	- بالالف طن
١٠٤٢	١٠٥٣	٨٦٣	٧٧١	- بالالف طن

- روسيا بالأرقام ، للكتاب الإحصائي ، المال والإحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/١٣٧.

## جدول رقم (٦٤)

### مؤشرات ديمغرافية مختلطة

#### لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق

سكان الحضر (نسبة مئوية من إجمالي السكان %)			متوسط النمو السنوي للسكان (نسبة مئوية %)			البلد
١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٤-٩١	١٩٩٠-٨١	١٩٨٠-٧١	
٧٣,٢	٧٣,٨	٦٩,٨	صفر	٠,٦	٠,٠	- روسيا
٦٨,٥	٦٧,٥	٦٥,٧	١,٤	١,٣	٢	- أرمينيا
٥٥,٥	٥٤,٤	٥٢,٨	١	١,٥	١,٧	- أذربيجان
٧٠,٣	٦٦,٩	٥٦,٥	٠,٢	٠,٦	٠,٦	- بيلاروس
٧٢,٨	٧١,٨	٦٩,٧	١,٢-	٠,٦	٠,٨	- إستونيا
٥٨	٥٦	٥١,٧	٠,٢-	٠,٧	٠,٠	- جورجيا
٥٩,٣	٥٧,٦	٥٤	٠,١	١,٢	٠,٠	- كازاخستان
٣٨,٨	٣٨,٢	٣٨,٣	٠,٤	١,٩	٠,٠	- كيرغيزيا
٧٢,٦	٧١,٢	٦٨,٣	١,٥-	٠,٥	٠,٠	- لاتفيا
٧١,٤	٦٨,٨	٦١,٧	صفر	٠,٩	٠,٨	- ليتوانيا
٥٠,٩	٤٧,٨	٣٩,٩	٠,١-	٠,٩	٠,٠	- مولدوفا
٣٢,٢	٣٢,٢	٣٤,٣	٢	٢,٩	٠,٠	- طاجيكستان
٤٤,٩	٤٤,٩	٤٧,١	٤,٦	٢,٥	٠,٠	- توركمستان
٦٩,٧	٦٧,٥	٦١,٧	صفر	٠,٤	٠,٠	- أوكرانيا
٤١,٢	٤٠,٦	٤٠,٨	٢,٢	٢,٥	٠,٠	- أوزبكستان

- (٠,٠٠) بيلت غير متاحة

- المصدر : من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي للإشياء

والتصير ، ١٩٩٦ ، ص / ٢٢٥ .



جدول رقم (٦٥)

معدلات التضخم السنوي في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق

البلد	متوسط معدلات التضخم السنوي (نسبة مئوية) <sup>(١)</sup>					
	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠
- روسيا	١٩٠	٣٠٣	٨٩٦	١٣٥٣	٩٢,٧	٥,٦
- أرمينيا	١٧٥	٥٤٥٨	٣٧٣٢	٨٢٥	١٠٠	١٠,٣
- أذربيجان	٤١٢	١٥٠٠	٨٣٣	٦١٦	١٠٥,٦	٧,٨
- بيلاروس	٨٠٠	٢٢٠٠	١١٨٨	٩٦٩	٨٣,٥	٤,٥
- أستونيا	٢٩	٤٨	٨٩	١٠٦٩	٢١٠,٦	٢٣,١
- جورجيا	١٦٠	١٨٠٠	٣١٢٦	٩١٣	٧٨,٥	٣,٣
- كازاخستان	١٨٠	١٩٨٠	١٧٦٠	١٦١٠	٩١	٤,٢
- كيرغيزيا	٤٥	٢٨٠	١٢٠٨,٧	٨٥٤,٦	٨٥	٣
- لاتفيا	٢٥	٣٦	١٠٩	٩٥١,٢	١٢٤,٤	١٠,٥
- ليتوانيا	٣٥	٧٢	٣٩٠,٢	١٠٢٠,٣	٢٢٤,٧	٨,٤
- مولدوفا	٣٠	٣٢٧	٧٨٩	١٢٧٦	٩٨	٤,٢
- طاجيكستان	٦٣٥	٤٥٢	٢١٩٥	١١٥٧	١١١,٦	٤
- توركمناستان	١٨٠٠	٢٤٠٠	٣١٠٢	٤٩٢,٩	١٠٢,٥	٤,٦
- أوكرانيا	٣٧٥	٨٤٢	٤٧٣٥	١٢١٠	٩١,٢	٤
- أوزبكستان	٣١٥	٧٤٦	٥٣٤	٦٤٥	٨٢,٢	٣,١

(١) للبيانات هي زيادات للنسب المئوية في الرقم القياسي لسعر المستهلك .

المصدر : من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العلم ١٩٩٦ ، البنك الدولي للشؤون والتصدير ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٤ .

جدول رقم (٦٦)

النتائج المحلى الاجمالي وتوزيعه في الفروع الاقتصادية الرئيسية لبلدان الاتحاد السوفيتى السابق (١٩٩٤، ١٩٨٠)

البلد	توزيع الناتج المحلى الاجمالي (نسبة مئوية %)										الناتج المحلى الاجمالي (ملايين الدولارات \$)	
	الخدمات		الصناعة التحويلية		الصناعة		الزراعة		البناء		١٩٩٤	١٩٨٠
	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠		
- روسيا	٥٥	٣٧	٣١	...	٣٨	٥٤	٧	٩	٣٧١٥٥٥	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- ارمينيا	٢٦	...	...	...	٣٠	...	٤٩	٤٤	٢١٠٧	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- الجورجيا	٤١	٣١	٤٤	٣٩	٣٢	٤٧	٢٧	٢٢	٢٥٤١	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- بيلاروس	٢٩	٢٩	٤٤	٤٥	٥٤	٥٣	١٧	١٨	٢٠٢٨٧	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- لاتفيا	٥٥	٣٧	٢٣	٤٢	٣٦	٤٩	١٠	١٤	٤٥٧٨	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- جوجيا	١٦	...	١٧	...	٢٣	...	٦١	...	٢٠٢٣	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- كلخستان	٢١	...	...	...	٢٥	...	٤٤	...	١٨١٦٧	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- كيرغيزيا	٣٢	...	...	...	٣٠	...	٣٧	...	٢٦٦٦	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- اوزبكيا	٥٧	...	٢٠	...	٣٤	...	٩	...	٥٨١٧	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- ليتوانيا	٣٨	٢٩	...	...	٤١	٥٣	٢١	١٩	٥٢٤٤	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- مولدوفا	٢٥	...	٢٥	...	٢٨	...	٤٨	...	٣٦٧٢	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- طاجيكستان	...	...	...	...	...	...	...	...	٢٠٠٩	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- توركمينستان	...	...	...	...	...	...	...	...	٥١٥٦	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- اوكراينا	٣١	...	٣٨	...	٥٠	...	١١	...	٩١٢٠٧	...	١٩٩٤	١٩٨٠
- اوزبكستان	٢٤	٣٥	١٨	٢٧	٣٤	٣٧	٣٢	٢٨	٢١٥٠٨	...	١٩٩٤	١٩٨٠

(...) بقات غير متاحة .

- المصدر : من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العام ١٩٩٦ ، البنك الدولي للائتمان والتصدير ، ١٩٩٦ ان ص ص / ٢٦٠-٢٦١ (بقات مختارة) .

جدول رقم (٩٧)  
مؤشرات النمو الاقتصادية لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق

الانقسامات المصنفة الإجمالي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية) %										البلد	
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩-٩١	١٩٨٠-٩١			
٢٧	٣٠,١	٢٢,٤	٤-	١٢,٦-	٨,٧-	١٤,٥-	٥-	٢٢,٦-	٣	٦,٥	موسكو		
١٠,٦	١٧,١	٢٨,٥	٧	٢	١١,٨-	٥٢,٢-	٨,٨-	٧,٦-	٣,٥	١١,٥	لوسيا		
٢٢,٥	٢٧,٨	٢٢,٢	١٧-	٢١,٩-	٢٢,١-	٣٥,٢-	٠,٧-	١١,٧-	٢,٩	٢١,٥	أرمينيا		
...	٢٧,٤	١٩,٥	١٢-	٢١,٥-	٩-	١٠,١-	١,٥-	٢,٨-	٥	٦,٦	بيلاروس		
...	٣٠,٦	٢٨,٥	٤	٦	٦,٦-	٢١,٣-	٢٢,١-	٧,١-	٠,٧	٥,١	استونيا		
...	...	...	٥-	٢٨,٢-	٣١,٦-	٤٠,٣-	٢٠,١-	١٤,٨-	١,٦	٦,٨	ليتوانيا		
٢٤	٤٢,٦	٣٧,٦	٩-	٢٥-	١٥,٦-	١٢-	١,٨-	٤,٦-	٢	٤,٤	لاتفيا		
...	٢٢,٨	٢٨,٧	٦-	٢١,٥-	١٦,٢-	١٥,٨-	١,١-	٦,٦	٤	٤,٤	غير كازيا		
...	٤٠,١	٢٥,٧	١	...	١٤,٩-	٢٥-	٨,١-	١,٢-	٢,٧	٤,٧	أذربايجان		
...	٢٤,٣	٣١,٦	٣	٢	١٦,٢-	٣٩,٢-	١٢,١-	٢,٢-	١,٨	٤,٦	مولدوفا		
٧,٧	...	...	٢	٢٢,١-	٢٢,١-	٢٥-	١٨,٦-	١,٥-	...	...	أوكرانيا		
...	٢٢,٤	٢٠	١٢-	١٥-	٢٧,٦-	٢٥-	٨,٧-	٢,٤-	٢,٢	٤,٩	طاجيكستان		
...	٤٠	٢٨,٥	٥-	...	٥,٤-	٥-	٥-	١,٨	٤	٤	أوزبكستان		
...	٢٧,٥	...	١٢-	٢٤,٢-	٧,٦-	١٢,٥-	١٢-	٣,٨-	...	...	تركمانيا		
٢٢,٣	٣٢,٢	٢١,٦	٢-	٤,٥-	٦,٤-	١١,١-	٠,٥-	٢	٢,٤	٦,٦	أذربايجان		

(...) بيانات غير متاحة.

- المصدر : من النسخة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي للشؤون والتعمير ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٢.

جدول رقم (٦٨)

أهم المؤشرات الاقتصادية العامة لبلدان اتحاد الدول المستقلة

(في ١٩٩٥)

البلد	المساحة بالألف كم مربع	عدد السكان نهاية العام بالملءون تسمه	عدد المشتكين في الاقتصاد بالملءون فرد	نسبة مئوية مقارنة بالعام الماضي	
				الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار المقارنة	حجم الانتاج الصناعي بالاسعار المقارنة
- روسيا	١٧.٧٥	١٤٨	٦٧,١	٩٦	٩٧
- أذربيجان	٨٦,٦	٧,٥	٢,٦	٨٢,٨	٧٨,٦
- أرمينيا	٢٩,٨	٣,٨	١,٥	١٠٦,٩	١٠٢,٤
- بيلاروس	٢٠٧,٦	١٠,٣	٤,٦	٩٠	٨٨,٥
- جورجيا	٦٩,٧	٥,٤	-	١٠٢,٤	٩٠,٢
- قزاقستان	٢٧١٧,٣	١٦,٥	٦,٤	٩١,١	٩٢,١
- كيرغيزيا	١٩٩,٩	٤,٦	١,٦	٩٣,٨	٨٧,٥
- مولدوفا	٣٣,٧	٤,٣	١,٧	٩٧	٩٤
- طاجيكستان	١٤٣,١	٥,٩	١,٨	٨٧,٦	٩٤,٩
- تركمنستان	٤٨٨,١	٤,٦	١,٧	-	٩٣,١
- أوزبكستان	٤٤٧,٤	٢٣	٨,٢	٩٨,٨	١٠٠,٢
- أوكرانيا	٦٠٣,٧	٥١,٣	٢٢,٥	٨٨,٢	٨٨,٥

- بيانات قتلقية ، روسيا بالترقيم ، الكتابة الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ،

ص ٣٧٢ .

## جدول رقم (١٩)

### أهم رجال المال والأعمال الروس بالترتيب

في أكبر المؤسسات الاقتصادية الروسية ، في أغسطس ١٩٩٦

الترتيب	اسم رجل الأعمال	اسم المؤسسة	الترتيب	اسم رجل الأعمال	اسم المؤسسة
١	لخاندروف ر. إي .	جاز بروم	٢٦	جورالنيكو ف. ف.	ميجناروندي موسكو في بنك
٢	بوتاتين ف. أو .	اونيكسيم بنك	٢٧	أفيم ب. أو .	ألفا بنك
٣	أليكسيوف ف. يو .	اوكه أويل	٢٨	جورالنيكو ف. أ .	نوريلسكي نيكيل
٤	بيريزوفسكي ب. أ .	اوجازار ، أو . آر . تي .	٢٩	سيفلاك أ. ف .	سيدلتي
٥	جورسيفسكي ف. أ .	موسيت بنك ، إن . تي . في .	٣٠	بوكتو ف. أي .	موس بزنيس بنك
٦	سمولانسكي أ. ب .	سفالوتيتشي بنك سيبريوجيني	٣١	خولونين أ. ج .	بنك "ميجنارونديا فينتسوفيا كوميديا" ، "نوريلسكي نيكيل"
٧	مورافنيكو س. ف .	يوكوس	٣٢	غيدروف س. ن .	"ميكروخيمورجيا جازا"
٨	خودوروكوفسكي م. ب .	روس بروم ، ميكتيب بنك	٣٣	كيسيلوف أو. ف .	موس ايكسبو
٩	روميونوف س. س .	بنك "سبريال"	٣٤	لخاندروف أ. ف .	لم - لم - ف. ب .
١٠	شكروف ف. أ .	شازي روسيا - سلفا	٣٥	جاليف ل. ج .	تات تيلت
١١	بوجين ن. أ .	جاز	٣٦	ليوسيفسكي س. ف .	أو . آر . تي . - ريكلاما
١٢	كازمين أ. إي .	سيبريتك راسيسكايا فيدورفسيا	٣٧	تريشين يو. ف .	أجرو بروم بنك
١٣	ليونجرفولف ف. ف .	فيتكوم بنك	٣٨	توسونان ج. أ .	توكفو بنك
١٤	دورينيشينسكي ب. ن .	روس سكوري بنك	٣٩	نيكولايف أ. ف .	لغتي ف. أ. ز .
١٥	نيكولاي ل. ب .	روس بروم	٤٠	فلاصوف أ. ف .	روسيسكايا بيرجا
١٦	ديكوف أ. ف .	يا . إي . أس . روسيا	٤١	أورالوف د. ل .	بنك "أوزروچينيا"
١٧	بوليتايف يو. ف .	لغتيش تورج بنك	٤٢	أوبريمواف أ. م .	ايفتر فيد
١٨	فريد مان م. م .	ألفا - كونسورسيوم	٤٣	أوبريمن د. أ .	بنك "راسيسكي كريفيت"
١٩	بوخ . ن. إي .	كاسار	٤٤	أوسيناجوف س. ل .	بنك "ميجنارونديا فينتسوفيا كوميديا"
٢٠	موندلوف س. ف .	بنك "ميكتيب"	٤٥	بيلقوف أ. ج .	ميكرومين
٢١	بوجدانوف ف. ن .	مورچوت نيكلي جاز	٤٦	بريتسكوف ف. أ .	ايفرين
٢٢	بيلدوكينزي ه. أ .	بيرووتسيبي	٤٧	مسنفسكي م. ف .	راسيسكوي زولوتا
٢٣	راسيسكايا ن. أ .	لغتي بنك	٤٨	تيتشيليف أ. أ .	راسيسكايا فينتسوفيا كورورفسيا
٢٤	مالكين ف. ب .	راسيسكي كريفيت	٤٩	أجلوف يو. ف .	كرينو بنك
٢٥	خودلوف ف. أ .	توكو بنك	٥٠	كوزمين أ. ه .	بروم رك توك بنك

- المصدر : إيكونوميكا أي جيزن ، رقم ٣٣ ، أغسطس ١٩٩٦ ، موسكو ، ص ٣٢ .

جدول رقم (٧٠)

أكبر عشرين شركة في روسيا

متسلسلة بالترتيب حسب حجم رأس المال

(في ١ يوليو ١٩٩٦)

الترتيب	اسم الشركة	نوع النشاط	رأس المال الشركة بالمليار روبل	رأس المال الشركة بالمليون دولار <sup>(١)</sup>
١	نفتلينا كويمبانيا " لوك أويل "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	٢٩١٧٨,٢٧	٧٦٥٩,٤٩
٢	رفو " يا إس روسيا "	الطاقة الكهربائية	١٩٥٤٠,٨٧	٣٨٢٠,٣١
٣	رفو " جال بروم "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	١٣٤٣٥,٤١	٢٦٢٦,١٧
٤	" مونس إنرجو "	الطاقة الكهربائية	١٢٢٥٥,٣٤	٢٣٩٥,٩٦
٥	ألو " سورجوت نيلتي جال "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	١٢١٥١,٩٦	٢٣٧٥,٧٥
٦	" روستيلي كوم "	الاتصالات	١٠٤٦٥,٤	٢٠٤٦,٠٢
٧	رفو " نوريسكي نيكيل "	تصنيع المعادن غير الحديدية	٥٣٢٧,٥	١٠٤١,٥٤
٨	نفتلينا كويمبانيا " سورجوت نيلتي جال "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	٣٦٨٦,٣٧	٧٢٠,٧
٩	نفتلينا كويمبانيا " يوكوس "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	٣٣٠٢,٢٢	٦٤٥,٦
١٠	" يوجانسك نيلتي جال "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	٣٢٥٣,٨٥	٦٣٦,١٤
١١	" إركوتسك إنرجو "	الطاقة الكهربائية	٣٠٤٧,٦٢	٥٩٥,٨٢
١٢	" نيفيسك نيلتي جال "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	٢٤٤٢,٧	٤٧٧,٥٦
١٣	" ميجهون نيلتي جال "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	٢١٢١,٧	٤١٤,٨
١٤	" موسكو ستاكيا جي . تي . إس "	الاتصالات	١٨٢٥,٩١	٣٥٦,٩٧
١٥	" فكت نيلت "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	١٧٤٠,١٦	٣٤٠,٢١
١٦	برافسكي ألومينايلي زافود	تصنيع المعادن غير الحديدية	١٧٣٥,٣٤	٣٣٩,٢٦
١٧	" سلفت - بيشورجسكي أم . أم . جي . "	الاتصالات	١٧٠٩,٠٧	٣٢٤,١٣
١٨	" اين إنرجو "	الطاقة الكهربائية	١٥٧٧,٩٥	٣٠٨,٤٩
١٩	" تشورنو جورنيك "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	١٤٣٦,١٣	٢٨٠,٧٧
٢٠	" لوك أويل - بيرم نيلت "	النشاط والصناعة النفطية - الغازية	١٤٠١,٢	٢٧٢,٩٤

(١) تم تقييم رأس المال بالدولار الأمريكي على أساس متوسط سعر صرف الدولار الواحد -

٥١١٥ روبل .

المصدر : كسبريت ، رقم ٢٣ ، موسكو ، ٢ سبتمبر ١٩٩٦ ، ص / ٣٨ - ٣٩

جدول رقم (٧٢)

أكبر عشرين بنك تجاري في روسيا

متسلسلة بالترتيب حسب حجم النشاط في يوليو ١٩٩٦

الترتيب	اسم البنك	المقر الرئيسي	حجم النشاط بـمليار روبل
١	فنيش تورج بنك	موسكو	٢٣٢١٩
٢	أونيكسوم بنك	موسكو	١٥٦٢٧
٣	اينكوم بنك	موسكو	١٥٢٦٧
٤	ام . اف . هـ .	موسكو	٩٠٢٤
٥	ميناتوب	موسكو	٨٦٧٧
٦	راسيسكي كريدوت	موسكو	٧٧٧٠
٧	موس بينانس بنك	موسكو	٧٥٢٧
٨	مستولوتشني بنك سبيريجيني	موسكو	٧٥٠٢
٩	أفتو بنك	موسكو	٥٢٤٩
١٠	توكو بنك	موسكو	٥٠٢٥
١١	أوزروجدنيا	موسكو	٤٩٣٦
١٢	ميرج كوم بنك	موسكو	٤٢٧٠
١٣	ألفا بنك	موسكو	٣٥٦٩
١٤	أونيكوم بنك	موسكو	٣٢٠٩
١٥	ام . اي . بي .	موسكو	٢٦٥٦
١٦	نوفتي خيم بنك	موسكو	٢٤٣٢
١٧	بروم ستروي بنك	مملكة بطرس بروج	٢٢٣٥
١٨	ميجدونارودني بروميشليني بنك	موسكو	٢٠٤١
١٩	كونفيرس بنك	موسكو	١٨٩٠
٢٠	جوتا بنك	موسكو	١٥٣٦

- المصدر : ليكونوميكا أي جيزن ، رقم (٤٦) ، نوفمبر ١٩٩٦ ، ص / ٥ .

جدول رقم (٧١)

أكبر عشرين شركة في روسيا  
متضمنة بالترتيب حسب حجم عمليات التسويق الاجتاهي

(في ١٩٩٦)

الترتيب	اسم الشركة	نطاق النشاط	نوع النشاط	حجم المبيعات في ١٩٩٦ مليار روبل	معدل تغير (%) في ١٩٩٥	حجم المبيعات في ١٩٩٥ مليار روبل	نوع النشاط في ١٩٩٥	سكن الارض مع ملك في ١٩٩٥	عدد العاملين
١	دور "أ" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
٢	دور "ب" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
٣	دور "ج" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
٤	دور "د" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
٥	دور "هـ" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
٦	دور "و" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
٧	دور "ز" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
٨	دور "ح" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
٩	دور "ط" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١٠	دور "ي" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١١	دور "ك" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١٢	دور "ل" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١٣	دور "م" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١٤	دور "ن" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١٥	دور "س" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١٦	دور "ع" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١٧	دور "ف" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١٨	دور "ق" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
١٩	دور "ص" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧
٢٠	دور "ض" اير روسيا	خطوط جوية	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	2,717	١٠,٧٧٧	خطوط جوية	١٠,٧٧٧	١٠,٧٧٧

المصدر : أكسبريس ، رقم ٧٣ ، موسكو ، ٧ سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ١٤-١٥ .  
(١) تم تقييم حجم التسويق في ١٩٩٥ بالولايات المتحدة في أسس متوسط أسس صرف الدولار الواحد = ٤٥٧١ روبل .



## قائمة المراجع

- ١- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٤٤) .
- ٢- الملكية وحصيلة الخصخصة ، ليكونوميكا أي جيزن ، (١٩) ، مايو ١٩٩٦ ، ص ١٢ .  
أنظر الملحق الإحصائي جدول رقم (٤٤) .
- ٣- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ٢٢٤ . أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٦٥) .
- ٤- نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٣ . أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٦٧) .
- ٥- زاسلافسكي ت.ي . ، الإنسان في ظل إصلاحات المجتمع الروسي ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- ٦- إخصخصة في روسيا ، بيلوتين أنفورماتسيا ، رقم (١٠) ، موسكو ، ١٩٩٤ ، ص ٢ .
- ٧- في مقابلة تليفزيونية مع الرئيس الروسي بوريس يلتسن ، ٢٠ أغسطس ١٩٩٢ .
- ٨- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ٥٩ .
- ٩- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٤٤) .
- ١٠- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٤٥) .
- ١١- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ٥ .
- ١٢- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٥٧) .
- ١٣- الخصخصة في روسيا ، بيلوتين أنفورماتسيا ، رقم (١٠) ، موسكو ، ١٩٩٤ ، ص ١ .
- ١٤- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية : مونيتورينج أوبشستفينا ميننيا ، (٤) ، ١٩٩٤ ، ص ٦٦ .
- ١٥- خاولين ل.أ. ، نتائج الخصخصة بالقسائم ، تقييم .... وجهات نظر الناس ، مونيتورينج ، رقم (٦) ، ١٩٩٤ .
- ١٦- مذكرة موجهة من نائب وزير المالية الروسي إلى النائب الأول لرئيس الحكومة فلاديمير بوتانين في ١٩٩٦/١٢/٢٥ تحت رقم (ب - ٣٩١٨) ، حول تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بشأن زيادة موارد للدولة ، سافيتسكايا راسيا ، ٢٥ فبراير ١٩٩٧ ، ص ٢ .

١٧- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٧٤.

١٨- إيكونوميست ، ١٩٩٦/٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص٨٧ .

١٩- نوفيكوف ف . ، التأثيرات المؤسسية في القطاع الزراعي إيكونوميست ، ١٩٩٦/١٢ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ص ٧١ .

٢٠- تيرينتييف ي . ، الإصلاح الزراعي ، إيكونوميست ، ١٩٩٦ / ٧ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص٩٤ .

٢١- نتائج نشاط مجمع الصناعات الزراعية في ١٩٩٥ ، إيكونوميست ، ١٩٩٦/٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص٨٠.

٢٢- البرنامج الاقتصادي "ديلافيا راسيا" تيلفزيون أر . تي . أر . ، ١٧ ديسمبر ١٩٩٦ .

٢٣- أنظر الجدول (أهم المنتجات الزراعية في روسيا) .

٢٤- إيكونوميست ، ١٩٩٦/٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو .

٢٥- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٦١) .

٢٦- نفس المرجع السابق .

٢٧- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٦١) .

٢٨- الكماندر ماستروخنا ، المدير العام للشركة الروسية للتسليح (المحتكر الوحيد لتجارة السلاح الروسي) ، تيلفزيون أو.أر.تي ، ١٩٩٦/٢/٢٢ .

٢٩- البرنامج الاقتصادي "ديلافيا راسيا" ، تيلفزيون أر . تي . أر . ، ١٩٩٦/٦/٢٤ .

٣٠- التطورات في الإنتاج الصناعي ، الاقتصاد الروسي .. اتجاهات وأفاق ، المعهد الاقتصادي للمرحلة الانتقالية ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص١٠٤ .

٣١- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٣٥.

٣٢- أنظر الملحق الإحصائي ، الجدولين رقم (٣٢) و (٣٣) .

٣٣- أنظر الملحق الإحصائي ، الجدول رقم (٣٢) .

٣٤- أنظر الملحق الإحصائي ، الجدول رقم (٢٧) .

٣٥- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٢٨) .

- ٣٦- البرنامج الاقتصادي لبلاريا : آسيا ، تيلفزيون أر . تي . أر . ١٢/٢٦ . ١٩٩٦ .
- ٣٧- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٢٩) .
- ٣٨- أنظر الملحق الاحصائي ، الجدولين رقم (٣٢) و (٣٣) .
- ٣٩- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٤) .
- ٤٠- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٥) .
- ٤١- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٦) .
- ٤٢- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٧) .
- ٤٣- قرار الحكومة الروسية رقم ٥٣ وتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٦ ، حول سياسة تشجيع الصادرات الوطنية من السلع والخدمات .
- ٤٤- تيلفزيون أن.تي . في . ١٠/٧/١٩٩٦ .
- ٤٥- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ١٧٣ .
- ٤٦- تيلفزيون أن.تي . في . ١٧/١/١٩٩٧ م .
- ٤٧- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ١٧٨ .
- ٤٨- أشينيانتمس . ، بروكودين من . ، ايكونوميكا أي جيزن ، (٢٣) يونيو ١٩٩٦ . موسكو ، ص ٤١ .
- ٤٩- روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، للجنة الحكومية للاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤٤ .
- ٥٠- نفس المرجع السابق ، انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٤١) .
- ٥١- نفس المرجع السابق ، انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٨) .
- ٥٢- نفس المرجع السابق .
- ٥٣- نفس المرجع السابق ، أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٩) .
- ٥٤- نفس المرجع السابق ، أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٤٠) .
- ٥٥- تشارلز ماكفرسون ، اصلاح السياسات في قطاع النفط في روسيا ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٩٦ ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ص ٦ .
- ٥٦- البرنامج الاقتصادي "بلاريا راسيا " ، تيلفزيون أر.تي. أر. ٧/٦/١٩٩٦ .

- ٥٧- أنشيانفانس س. ، بروكودين س. ، ليكونوميكا أي جيزن ، (٢٣) ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ٤١ ، (مع ملاحظة عدم توافق مثل هذه الأرقام مع بيانات اللجنة الحكومية للإحصاء).
- ٥٨- يفجيني ياسن ، وزير الاقتصاد الروسي ، ليكونوميتشيكي نوفوستي ، رقم (١٥) ، أغسطس ١٩٩٦ .
- ٥٩- ايزفيسنيا ، ١٥ يناير ١٩٩٧ .
- ٦٠- كوميرسانت ، (٢٣) ، ٢٠ يونيو ١٩٩٥ ، ص ٤٠ .
- ٦١- تيلفزيون أو . آر . تي . ، موسكو ، ١٩٩٦/٢/٢٢ .
- ٦٢- سانت بيتربورج فينوموست ، ٢٤ مايو ١٩٩٦ ، ص ٣ .
- ٦٣- ايرينا سافاتييفا ، ايزفيسنيا رقم (٢٠٠) ، ١١/٢٣/١٩٩٦ .
- ٦٤- أبالكين ل.ي. ، آفاق الاقتصاد الروسي مع نهاية القرن العشرين ، ايكونوميست ، ديسمبر ١٩٩٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص ٤ .
- ٦٥- المائدة المستديرة للأعمال والتجارة الروسية ، المجتمع والاقتصاد ١٠-١١ ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- ٦٦- البرنامج الاقتصادي "ديلافايا راسيا" تيلفزيون أر.تي . آر. ، ١٩٩٧/٣/٧ .
- ٦٧- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ٩١ .
- ٦٨- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (١٠) .
- ٦٩- أنظر الملحق الإحصائي ، الجدولين رقم (٢) و (٦٤) .
- ٧٠- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (١٤) .
- ٧١- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (١٨) .
- ٧٢- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (١٧) .
- ٧٣- أوجانيوك ، ٢٨ يوليو ١٩٩٦ .
- ٧٤- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (١٣) .
- ٧٥- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ٧٩ .
- ٧٦- أنظر الملحق الإحصائي ، الجدولين رقم (٦٧) و (٦٥) .
- ٧٧- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٦٧) .

٧٨- من الخطوة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ٦٠ .

٧٩- نفس المرجع السابق ، ص ٦٦ .

٨٠- نفس المرجع السابق ، ص ٣٢ .

٨١- نفس المرجع السابق ، ص ٩٧ .

٨٢- نفس المرجع السابق ، ص ٥٩ .

٨٣- نفس المرجع السابق ، ص ٨٧ .

٨٤- نفس المرجع السابق ، ص ٤٠ .

٨٥- نفس المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

٨٦- النشرة الاقتصادية ، تلفزيون الشرق الأوسط " لم . بي . سي " - MBC - ، لندن ، ١٩٩٧/٣/٤ .

٨٧- بروفيكتور فلاديمير يودين ، السنوات الأربع لـ تشيرنوميردين ، سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/١٢/٢١ .

٨٨- من الخطوة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ٢٢ .

٨٩- نفس المرجع السابق ، ص ٥٦ .

٩٠- روسيا بالأرقام ، الكتاب الإحصائي ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ٢٨١ ، انظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٦١) .

٩١- البرنامج الاقتصادي " ديلافيا راسيا " ، تلفزيون أر . تي . أر . ، ١٧ ديسمبر ١٩٩٦ .

٩٢- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٢٣) .

٩٣- أناتوليف أ . ، اتجاهات جديدة في التشغيل في ظل ظروف الانتقال إلى اقتصاد السوق ، موسكو ، ١٩٩٥ .

٩٤- كاشيبوف أ . ، قضايا اقتصادية ، موسكو ، ١٩٩٥ .

٩٥- أنظر الملحق الإحصائي ، جدول رقم (٢٢) .

٩٦- من الخطوة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ٢٢٤ أنظر الملحق الإحصائي جدول رقم (٦٥) .

- ٩٧- نيكسيا: ب. قضايا اقتصادية. (٣)، موسكو، ١٩٩٥.
- ٩٨- جرافيل ب.، قضايا اقتصادية. (٣)، موسكو، ١٩٩٥.
- ٩٩- أنظر الملحق الإحصائي، جدول رقم (٦٠)، وتصريحات رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين، تيليفزيون أو. آر. تي.، ١٩٩٧/١/٢٣.
- ١٠٠- تقرير أناتولي تشوبايس النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير المالية المقدم إلى المجلس الاتحادي في البرلمان، تيليفزيون أو. تي. آر.، ١٩٩٧/٤/٢١.
- ١٠١- تقرير ياجور سترويف رئيس المجلس الاتحادي في ١٥/٥/١٩٩٦ و ١٩٩٦/١١/١٢.
- ١٠٢- أنظر الملحق الإحصائي، جدول رقم (٢٥).
- ١٠٣- أنظر الملحق الإحصائي، جدول رقم (٢٦).
- ١٠٤- من الخطة إلى السوق، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦، البنك الدولي، ص ١٤-١٥.
- ١٠٥- تيليفزيون أو. آر. تي.، أن. تي. في، موسكو، ١٩٩٧/٢/٢٤.
- ١٠٦- ساكس د.، اقتصاد السوق وروسيا، دار إيكونوميكا، موسكو، ١٩٩٥.
- ١٠٧- من الخطة إلى السوق، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦، البنك الدولي، ص ١٢٢-١٢١.
- ١٠٨- أنظر الملحق الإحصائي، جدول رقم (٥٣).
- ١٠٩- كونستانتين مولشانوف، سافيتسكايا راسيا، ١٩٩٦/٦/٢٧.
- ١١٠- أنظر الجدول رقم (١/أ) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني.
- ١١١- أنظر الجداول رقم (٢/أ) و (٣/أ) و (٤/أ) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني.
- ١١٢- أنظر الجداول رقم (١/أ) و (٢/أ) و (٣/أ) و (٤/أ) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني.
- ١١٣- أنظر الجداول رقم (١/أ) و (٢/أ) و (٣/أ) و (٤/أ) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني.
- ١١٤- أنظر الجداول رقم (١/أ) و (٣/أ) و (٤/أ) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني.

- ١١٥- أنظر مجموعة الجدول رقم (٥/أ) ، " خارطة القوى والتكتلات السياسية في مجلس الدوما الثاني " ، في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .
- ١١٦- أنظر الجدول رقم (ب/٦) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .
- ١١٧- نفس المرجع السابق .
- ١١٨- أنظر الجدول رقم (ب/٧) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .
- ١١٩- خطاب بوريس يلتسن في البرلمان الروسي ، ٢٣ فبراير ١٩٩٦ ، تيلفزيون أو . آر . تي .
- ١٢٠- خطاب بوريس يلتسن في افتتاح مؤتمر المستثمرين في المشاريع الصغيرة ، ٢٠ فبراير ١٩٩٦ ، تيلفزيون أو . آر . تي .
- ١٢١- مقابلة تيلفزيونية لـ جينادي زوجانوف في برنامج " شخصية اليوم " من تيلفزيون أن.تي. في ، ١٦/٢/١٩٩٦ .
- ١٢٢- أناتولي لوكيانوف عضو البرلمان الروسي ورئيس البرلمان السوفييتي سابقاً خلال فترة حكم جورباتشوف ، مناظرة تيلفزيونية في برنامج " وجه لوجه " مع جيورجي ستاروف مساعد الرئيس يلتسن ، تيلفزيون أو . آر . تي . ، ٢١/٣/١٩٩٦ .
- ١٢٣- تقرير فلانتين كويتسوف النائب الأول لرئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد الروسي حول " نتائج الانتخابات والدروس المستفادة ، ومهام الحزب المستقبلية " ، برافدا راسيا ، ١٥/٨/١٩٩٦ .
- ١٢٤- ديفيد ريمنيك ، حرب من أجل الكرملين ، مجلة " نيويورك " الأمريكية ، ١٩٩٦/٧/٢٢ .
- ١٢٥- يفجيني إيفانوف ، عملية الفريق السري ، سافيتسكايا راسيا ، ١١/٧/١٩٩٦ ، نقلاً عن مقالة لي هوكستادير بعنوان " ثلاثة أمريكيان خبراء في الدعاية السياسية ساعدوا فريق يلتسن الانتخابي " ، واشنطن بوست .
- ١٢٦- " وهم أيضاً صنعوا انتصارنا " ، إيزفستيا ، ٩/٧/١٩٩٦ .
- ١٢٧- مايكل كرامير ، مجلة للتعليم الأمريكية ، ١٥ يوليو ١٩٩٦ .
- ١٢٨- يفجيني إيفانوف ، عملية للفريق السري ، سافيتسكايا راسيا ، ١١/٧/١٩٩٦ .
- ١٢٩- فلاديمير أيساكوف ، سافيتسكايا راسيا ، ١٥ أغسطس ١٩٩٦ ، ص ١ .

١٣٠- تقرير لجنة العمل والشنون الاجتماعية في مجلس الدوما - البرلمان ،  
١٩٩٦/٦/٨ .

١٣١- برنلج " وجه لوجه " ، تيلفزيون أو . أر . تي . ، ١٨/٤/١٩٩٦ .

١٣٢- ايزفيمستيا ، ٢٩/٤/١٩٩٦ ، موسكو .

١٣٣- سانت بيتربورج فيدموست ، ٢٤ مايو ١٩٩٦ ، بطرس بورج ، ص ٣ .

١٣٤- روستام نارزيكولوف ، صندوق النقد الدولي قلق من تدهور الاوضاع المالية في  
روسيا ، نيزافيمستيا ، ١٩/٧/١٩٩٦ ، موسكو .

١٣٥- نفس المرجع السابق ، حسب تصريحات " ستينلي فيشير " مدير توزيع القروض  
في الصندوق .

١٣٦- نفس المرجع السابق .

١٣٧- يوليا لاتينينا ، ايزفيمستيا ، (١٢٦) ، ١١ يوليو ١٩٩٦ .

١٣٨- نفس المرجع السابق .

١٣٩- نفس المرجع السابق .

١٤٠- نفس المرجع السابق .

١٤١- باتريشيا كرانتس ، القطط السمان ممتطشة لإلتهام ثمرة انتصار يلتسن ، بيزنيس  
ويك ، ٨ يوليو ١٩٩٦ .

١٤٢- نفس المرجع السابق .

١٤٣- نفس المرجع السابق .

١٤٤- المؤتمر الصحفي الذي عقده اناتولي تشوبليس مع وكالات الأنباء ورجال الصحافة  
في ٩/٩/١٩٩٦ ، تيلفزيون أو . أر . تي . ، موسكو .

١٤٥- البروفيسور بيتر ريدافي ، التقرير المقدم إلى لجنة الأمن والتعاون الأوروبي في  
الكونجرس الأمريكي ، ١٠/٧/١٩٩٦ .

١٤٦- جريجوري بيلينسكي في مؤتمر صحفي عقده في ٤/٧/١٩٩٦ ، تيلفزيون أن.  
تي . في .

١٤٧- جينادي ميليزنوف في مؤتمر صحفي عقده في ٣/٦/١٩٩٦ ، تيلفزيون أو .  
لر . تي .



- ١٤٨- ديفيد ريمنيك ، حرب من أجل الكرملين ، مجلة نيويورك الأمريكية ، ٢٢ يوليو ١٩٩٦ .
- ١٤٩- نفس المرجع السابق .
- ١٥٠- مندوبة اتحاد البرلمانات الأوروبية ، في مؤتمر صحفي لوكالات الأنباء المحلية والاجنبية ، موسكو ، ١٩٩٦/٧/٤ .
- ١٥١- مقابلة تيلفزيونية من تيلفزيون القنلة الأولى أو . آر . تي . ، موسكو ، ١٩٩٦/٧/٤ .
- ١٥٢- البروفيسور بيتر ريدافي ، التقرير المقدم إلى لجنة الأمن والتعاون الأوروبي في الكونجرس الأمريكي ، ١٩٩٦/٧/١٠ .
- ١٥٣- برافدا ، ٩ يوليو ١٩٩٦ ، موسكو ، ص٣ (نقلًا عن واشنطن بوست) .
- ١٥٤- نوفوستي فبولوتشي ، تيلفزيون أن . تي . في . ، ١٨/٧/١٩٩٦ . (صدر قرار التعيين في ١٩٩٦/١١/١٢) .
- ١٥٥- موسكو فسكي كسموليتس ، ١٩٩٦/٧/١٧ ، ص١ .
- ١٥٦- جاك أمالريك ، برافدا ، ٩ يوليو ١٩٩٦ ، ص٣ . (نقلًا عن ليبراسون للفرنسية) .
- ١٥٧- ايجور ايجاتشوف ، برافدا بيت ، ٣٠ يوليو ١٩٩٦ ، موسكو ، ص١ .
- ١٥٨- نفس المرجع السابق .
- ١٥٩- تيلفزيون أن . تي . في . ، ١٩٩٦/٩/٢٤ .
- ١٦٠- تصريح الكساندر لييد أمين عام مجلس الأمن الروسي ، في مؤتمر صحفي مع وكالات الأنباء المحلية والاجنبية ، موسكو ، ١٩٩٦/٩/٣ .
- ١٦١- جريجوري بفالينسكي زعيم الاتحاد الاجتماعي - يابلكا - ، تيلفزيون (٥) بطرس . بروج ، ١٩٩٦/٦/١٤ .
- ١٦٢- وزير العدل الروسي ، تيلفزيون أو . آر . تي . ، ١٩٩٦/٩/١١ .
- ١٦٣- جينادي زوجانوف ، برافدا ، ١٩٩٦/٨/٧ .
- ١٦٤- أرجوميتي أي فلكتي ، ٩٧/١٦ ، ص٢ .
- ١٦٥- برنامج "أوريفاتيل" الألماني ، تيلفزيون تي . في . (٦) ، ١٢ يناير ١٩٩٧ .
- ١٦٦- تيلفزيون أن . تي . في . ، ١٩٩٧/١/١٥ .
- ١٦٧- الكساندر لييد ، نيزافيسميا ، موسكو ، ١٩٩٦/١١/٢٢ .

- ١٦٨- تقرير بوريس يلتسن أمام المجلس الفيدرالي ، ١٩٩٧/٣/٦ .
- ١٦٩- اخبار " فيولنوتشي " ، تيلفزيون أن. تي . في . ، ١٩٩٧/٣/١٢ .
- ١٧٠- الكساندر كورجاكوف ، " جارديان " ، ١٩٩٦/١٠/٢٣ .
- ١٧١- فاينانشل تايمز ، ١ نوفمبر ١٩٩٦ .
- ١٧٢- سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/١٢/١٧ ، ترجمة النص الكامل للتحقيق الصحفي " عراب للكرملين " المنشور في مجلة " فوربس " الامريكية في ١٠ ديسمبر ١٩٩٦ .
- ١٧٣- ايزفيستيا ، ١٤ مارس ١٩٩٧ .
- ١٧٤- بيريزوفسكي يلهث وراء نقط للشمال ، كمسولمكي برافدا ، ٢٥ يناير ١٩٩٧ .
- ١٧٥- ايزفيستيا ، ١١/٥/١٩٩٦ .
- ١٧٦- ليونيد كروتاكوف ، ايزفيستيا ، ٢٠ مارس ١٩٩٧ .
- ١٧٧- سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/١٢/٧ ، نقلاً عن اللقاء الثانية للتلفزيون الاسرائيلي ، ٣ أكتوبر ١٩٩٦ ، وأعيد عرضه في ٢١ نوفمبر ١٩٩٦ .
- ١٧٨- فاينانشل تايمز ، انوفمبر ١٩٩٦ .
- ١٧٩- سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/١٢/١٧ ، (نقلاً عن مجلة " فوربس " الامريكية ١٩٩٦/١٢/١٠) .
- ١٨٠- تقرير فيكتور اليوخن رئيس لجنة الأمن في مجلس الدوما - البرلمان - ، تيلفزيون أر.تي . أر . ، ١٩٩٦/٦/٢٨ .
- ١٨١- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص١٢٦ .
- ١٨٢- البرنامج الاقتصادي " ديلافيا راسيا " تيلفزيون أر . تي . أر . ، ١٩٩٦/٦/٧ .
- ١٨٣- برنامج شخصية اليوم ، تيلفزيون أن. تي . في . ، ١٩٩٧/٢/٥ .
- ١٨٤- يفيجيني بوفكون ، الجيش الروسي على حافة الانهيار ، تحليل للوثائق التي ناقشها مجموعة من خبراء حلف الناتو في العاصمة الالمانية بون عن أوضاع القوات المسلحة الروسية ، ايزفيستيا ، ١٩٩٧/٣/٢١ .
- ١٨٥- تيلفزيون أو . أر . تي . ، ٧ مارس ١٩٩٧ .
- ١٨٦- تيلفزيوني أن.تي . في . و أو . أر . تي . ، ١٩٩٧/٢/٢٠ .

- ١٨٧- تقرير ليف روخلين رئيس لجنة الدفاع في البرلمان الروسي والمقدم إلى مجلس الدوما في ١٩٩٧/٤/٢ ، تيلفزيون أن. تي . في ، ١٩٩٧/٤/٤ .
- ١٨٨- الاصلاح للغالبية ، الاتحاد الاجتماعي - يابلكا - ، موسكو ، ١٩٩٥ ، ص٤١ .
- ١٨٩- برافدا ، ١٩٩٣/٧/١٧ .
- ١٩٠- جلامنوست ، ٣٦ ، ٢٩ أكتوبر - ٤ نوفمبر ١٩٩٢ .
- ١٩١- جلامنوست ، ٣٦ ، ٢٩ أكتوبر - ٤ نوفمبر ١٩٩٢ ، ص٥٥ .
- ١٩٢- منافست برنامج الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي ، موسكو ، ١٩٩٥ ، ص٤ .
- ١٩٣- صحيفة " برافدا جيرينوفسكيا " العدد (١) - عدد خاص - ، موسكو ، ١٩٩٣
- ١٩٤- فلاديمير جيرينوفسكي في احدى لقاءاته بأعضاء الحزب وأنصاره ، ١٩٩٣ .
- ١٩٥- فلاديمير جيرينوفسكي ، " ليبرال " ، العدد (٢) ، ١٩٩٣ ، موسكو .
- ١٩٦- فلاديمير جيرينوفسكي ، ايزفستيا ، ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣ ، موسكو .
- ١٩٧- فلاديمير جيرينوفسكي ، نيزفيسيميا جازيتا ، ٣٠ مارس ١٩٩٤ ، موسكو .
- ١٩٨- من يمثل ماذا ، الاحزاب والتجمعات السياسية والتنظيمات الاجتماعية ، موسكو ، ١٩٩٤ ، ص١٦ .
- ١٩٩- نفس المرجع السابق ، ص ١٧ .
- ٢٠٠- الاصلاح للغالبية ، الاتحاد الاجتماعي - يابلكا - ، موسكو ، ١٩٩٥ ، ص١٤ .
- ٢٠١- نفس المرجع السابق ، ص ١٥-١٦ .
- ٢٠٢- نفس المرجع السابق ، ص ٥٢ .
- ٢٠٣- نفس المرجع السابق ، ص ٥٥ .

### مراجع أخرى استندت إليها الدراسة

- الاحصاءات والبيانات والتقارير والبرامج الحكومية الصادرة عن الجهات الرسمية مثل وزارات : المالية ، الاقتصاد ، التأمينات الاجتماعية ، العمل ، الشؤون القانونية والبنك المركزي والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة .
- بيانات وتقارير المؤسسات والهيئات الاجتماعية والانسانية الغير رسمية .
- الصحف والمجلات والدوريات الصادرة محلياً .

- البرامج والأدبيات السياسية والاقتصادية للحزب والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة .
- تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول الأوضاع والتطورات الاقتصادية في روسيا .
- برنامج الإصلاح الحكومي الأول للفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٥) والمسمى بـ " تطوير الإصلاحات وتحقيق استقرار الاقتصاد الروسي " ، موسكو .
- برنامج الإصلاح الحكومي الثاني والمسمى بـ " الإصلاح والتنمية الاقتصادية للاعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ " ، موسكو .
- سلكس د. ، استقرار الاقتصاد الروسي النظرية والواقع ، الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، ١٩٩٥ .
- بوروخ و. ، نظرية الحقوق والملكية والإصلاح في الصين ، قضايا الشرق الأقصى، ١٩٩٥ .
- سافس ي. س. ، ترجمة ساره أبو الرب ، التخاصية - المفتاح لحكومة أفضل ، مركز الكتب الأردني ، الأردن ، ١٩٨٩ .
- أيفانوف ن. ، الخصخصة الروسية والموديلات البديلة للتطور الاجتماعي ، الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، ١٩٩٥ .
- كوشكين ف. ، فعالية نموذج الخصخصة الاستثماري ، الاقتصادي الروسي ، ١٩٩٥ .
- ديرباينام. ، من الفاوتشر - إلى الرأسمال ، الاتحاد الروسي (٩) ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- التخصيص : نتائج وأفاق ، بيانات اللجنة الحكومية للتخصيص ، الاتحاد الروسي ، موسكو ١٩٩٥ .
- رونديف يو. ب. ، الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات ، (من تجارب الخصخصة الألمانية والروسية) ، ١٩٩٥ .
- جليكنيا م. ، الخصخصة في بلدان أوروبا الشرقية : قضايا جديدة ، قضايا نظرية وتطبيقية ، ١٩٩٥ .
- ريفينكو ف. ، تخصيص المؤسسات الصغيرة في جمهورية الشيك : ١٩٩٠-١٩٩٣ ، الاقتصاد الأوكراني ، ١٩٩٥ .

- كويكين م . ، التحولات المؤسسية - أساس الإصلاح الاقتصادي ، ماركييتج ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- ليفيتش أ. ، الإصلاح الاقتصادي : المنجزات والاختفاء ، تسينتر ١٠ ، موسكو ، ١٩٩٤ .
- راسكوف ن.ف. ، التنمية وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية ، موسكو ١٩٩٤ .
- زاسلافسكي ي . ، العمل .. التشغيل .. البطالة ، دائرة العمل والتشغيل ، موسكو ، ١٩٩٢ .
- سميرنوف س . ، مالفيات . ، اتجاهات تطور سوق العمل ، الانسان والعمل ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- تحرير الاسعار في ١٩٩٢-١٩٩٤ أهم النتائج ، ديلفوي مير ١٤ ، موسكو ، ١٩٩٥
- فومينا أ.س. ، نظام الخدمات العامة ومشاكل تحديد الاسعار ، ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٩٥
- ميدفيدوف ج.أ. ، مديونية روسيا والقروض الروسية ، ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٩٥
- برامج مكافحة التضخم في بلدان أوروبا الشرقية - تجارب وإنجازات ، قضايا نظرية وتطبيقية ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- كيم ب. ، التضخم في روسيا : دروس للإصلاحيين ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- بلاكسيا ف. ، الحماية المالية-الاجتماعية من البطالة ، الاقتصاد الروسي ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- دورونين ي . ج . صندوق النقد الدولي وحكومة الاتحاد السوفيتي السابق ، المال والقروض ، (١١) ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- رويك ف. ، التغيرات في السوق والتأمينات الاجتماعية ، الاقتصاد الروسي ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- أيلاريونوف أ. ، معدلات التضخم تتناقص مع الانتاج والدخل ، سميئا ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- أيلاريونوف أ. ، طبيعة التضخم في روسيا ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- فيريمينكا س. أ . ، المشاريع الاستثمارية الكبيرة في ظروف اصلاحات السوق في روسيا ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- بوبكوف ف . ، كيف يساوي الفقراء بالاغنياء ؟ : سياسة الدولة حول الدخل ، ديلفوي مير ، موسكو ، ١٩٩٥ .

- زوبوفال . ، كوفاليفان.، الفقر الذي تحول إلى اشكالية، وثائق جامعة موسكو، الاقتصاد، موسكو، ١٩٩٤ .
- النشاطات التجارية وغير التجارية في المجالات الاجتماعية، دار ناوكا، موسكو، ١٩٩٥ .
- ساميلوف س.ن الاجراءات الاجتماعية والقانونية لحماية المتقاعدين، القانون، موسكو، ١٩٩٥ .
- سالوفيف أ.ك. ، السياسة الاجتماعية في المرحلة الانتقالية : الضمانات الحكومية ومجالات الدعم ، دار بروفيزدات ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- مجمع الصناعة الغذائية في روسيا في ١٩٩٤ ، وثيقة اقتصادية صادرة عن الحكومة الروسية ، ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- ليمينكو ي . ، الاصلاح الزراعي ، النتائج والآفاق ، الاقتصاد الزراعي الروسي ، موسكو، ١٩٩٥ .
- العملية الاجتماعية في ظروف افلاس المؤسسات ، الدولة والقانون ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- كيرتشينكو ف. ، تنمية وأفاق العلاقات الاقتصادية الروسية مع بلدان اتحاد الدول المستقلة ، الاقتصاد الروسي ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- اصلاح النظام الاقتصادي في الصين ، ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٨٩ .
- الاصلاحات الروسية : الخيال والواقع (١٩٨٩ - ١٩٩٤) ، أكاديميا ، موسكو ، ١٩٩٤ .
- كوستوماروفان. ، السوق - المؤسسات - الاقاليم ، لوتش ، موسكو ، ١٩٩٢ .
- المشكلة التنظيمية - الاقتصادية لتشكيل بنية السوق ، ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٩٢
- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والانتقال لاقتصاد السوق ، زاناييا ، موسكو ، ١٩٩٢ .



هذا الكتاب  
ملك الأستاذ الدكتور  
رمزي زكي طرس

## هذا الكتاب

ماذا يجري في روسيا؟ هل حققت سياسات الإصلاح الإقتصادي الأهداف المرجوة منها وإلى أي مدى؟ هل تحقق الاستقرار المالي وبعده الإنعاش الإقتصادي؟ وكيف سارت التطورات في القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وإلى أين سادت سياسة الخصخصة؟ وهل ساعدت سياسة الاقتراض على حل المشكلات الأساسية التي واجهت وتواجه الحكومة خلال المرحلة الإنتقالية. ثم ما هي الآثار والتبعات الاجتماعية الناجمة عن تلك السياسات؟

يكشف هذا الكتاب عن عمق التحولات الجارية في روسيا بعد إضمار الإتحاد السوفيتي، وعن طبيعة التطورات السياسية المتلاحقة وإتجاهاتها المختلفة، مروراً بتفغل اللوبي اليهودي في مفاصل السلطة للدولة الروسية وتأثيره المباشر على التمييزات العليا وعلى إتخاذ القرارات الهامة وإحكام سيطرته على وسائل الإعلام المختلفة وعلى شبكات المال والتجارة وإنتهاء بما أفرزته التفاعلات السياسية المحمومة - لا سيما الإنتخابات البرلمانية والرئاسية - على شكل السلطة وتركيبها.

Bibliotheca Alexandrina

0406456

دار الثقافة الجديده